

شرح
شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النخعي ٦٨٦هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب
"الترقي في عام ١٠٩٣هـ"
محققا، وضبطا، وشرحا بهما :
الأستاذة

محمد نور الحسن محمد الزقزاق محمد محي الدين عبد الحميد

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن البصري البازي النخعي ٦٨٦هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الادب
المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الاساندة

محمد نور الحسن محمد الزقزاق محمد محيى الدين عبد الحميد

المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

المدرس فى كلية
اللغة العربية

المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الاول
الجزء الثالث

الهيئة العامة لكتبة الاسكندرية

رقم الكتاب	١١٢٠٢٨
رقم الرف	١٤٦٧
تاريخ	٢٠١٧

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

[جميع حق الطبع محفوظ للشرح]

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

مجموعت - بيت

فهرس الموضوعات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤	الامالة	—	تعريف الهمزة وسببها . بين
—	اللفظين . الترقيق	٤٤	تخفيف الهمزة المتحركة الساكنة
٥	أسباب الامالة ليست بموجبة لها	—	تخفيف الهمزة المتحركة الساكنة
٨	عدم تأثير الكسرة في الألف	—	ما قبلها
—	المنقلبة عن واو	٥٠	التزام حذف همزة خذوكل في
٩	مواضع تأثير الياء في امالة الألف	—	التخفيف دون مر
١٠	امالة الألف المنقلبة عن مكسور	٥١	تخفيف ما أوله همزة إذا دخلت
—	في الفعل	—	عليه أل
١١	امالة الألف الصائرة ياء	٥٢	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في
١٣	الامالة للأمالة .	—	كلمة إذا تحركت الأولى فقط
١٤	امالة ألف التنوين	٥٣	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في
—	حروف الاستعلاء تمنع الامالة	—	كلمة إذا سكنت الأولى وتحركت
—	وشروط ذلك	—	الثانية
٢٠	أثر الراء في الامالة	—	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في
٢٤	امالة الفتحة قبل هاء التأنيث	—	كلمة إذا تحركتا
٢٦	حظ الحروف والأسماء المبهمة من	٥٩	رأى العلماء في تخفيف الجروع
—	الامالة	—	التي آخرها ياء قبلها همزة نحو مطايا
—	امالة عسى	٦٢	طريق التخفيف فيما توالى فيه
٢٧	امالة أسماء حروف النهجى	—	أكثر من همزتين
—	امالة الفتحة منفردة	٦٣	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في
٣٠	تخفيف الهمزة . أنواعه وشرطه	—	كلمتين
٣٢	كان أهل الحجاز ولا سيما قریش	٦٦	الاعلال
—	لاهمزون	—	تعريف الاعلال وأنواعه
—	و حروفه	—	و حروفه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧١	مواقع الواو والياء في الكلمات	١٥٧	قلب الواو والياء ألفا إذا وقعتا
٧٦	قلب الواو همزة إذا كانت فاء	لامين	
٨٠	قلب كل من الواو والياء تاء إذا وقع فاء	١٦٠	قلب الواو ياء إذا وقعت لاما
٨٣	قلب الواو ياء والياء واوا	١٧٣	قلب كل من الواو والياء همزة إذا وقع طرفا
٨٧	حذف كل من الواو والياء إذا وقع فاء	١٧٧	قلب الياء واوا والواو ياء في الناقص
٩٣	قولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة فيه نظر	١٧٩	قلب الياء ألفا والهمزة ياء في فعال وشبهه
٩٥	قلب الواو والياء ألفا إذا وقعتا عينين	١٨٢	مواضع إسكان الواو والياء
١١٢	تصحیح العين عند اعتلال اللام	١٨٥	حذف الواو والياء إذا كانتا لامين
١١٩	اللغات في استحي وتخریج العلماء لها	١٨٦	حذف اللام سماعا
١٢٣	صیغ ظاهرها يقتضى الاعلال	--	حكم الياءين المجتمعتين من حيث الاعلال وعدمه
١٢٧	ولكن لم تعل، وسبب ذلك	١٨٧	حكم الياءات الثلاثة إذا اجتمعت
١٣٤	قلب كل من الياء والواو همزة إذا وقع عينا	١٩١	حكم الياءات الأربعة إذا اجتمعت
١٣٧	حكم الياء إذا كانت عينا لفعلی	١٩٣	حكم الواوين إذا اجتمعتا
١٤٣	حكم الواو المكسور ما قبلها إذا وقعت عينا	١٩٥	حكم الواوات الثلاثة إذا اجتمعت في الآخر
١٥٥	قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع ياء الاعلال بالنقل	١٩٦	حكمها إذا اجتمعت في الوسط
١٥٦	لغات الأجوف المبني للمفعول	--	حكم الواوات الأربعة إذا اجتمعت
	شروط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي	١٩٧	الابدال
		--	تعريف الابدال وأماراته
		١٩٩	حروف الابدال
		٢٠٣	مواطن إبدال الهمزة
		٢٠٨	إبدال الألف

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٣٩	ليس في الأسماء التي توازن الأفعال	٢٠٩	موطن إبدال الياء
	مزيد في أوله أو وسطه مثلان	٢١٣	» إبدال الواو
	متحرك كان	٢١٥	» إبدال الميم
٢٣٩	حكم اجتماع المثلين في أول الكلمة	٢١٨	» إبدال النون
	ووسطها	٢١٩	» إبدال التاء
٢٤٠	حكم اجتماع المثلين في آخر الكلمة	٢٢٢	» إبدال الهاء
٢٤٧	حكم اجتماع المثلين في كلمتين	٢٢٦	» إبدال اللام
٢٥٠	مخارج الحروف الأصلية	--	» إبدال الطاء
٢٥٤	مخارج الحروف الفرعية	٢٢٧	» إبدال الدال
٢٥٧	صفات الحروف	٢٢٩	» إبدال الجيم
٢٦٤	طريق إدغام المتقاربين	٢٣٠	» إبدال الصاد
٢٦٦	امتناع إدغام المتقاربين للبس	٢٣١	» إبدال الزاي
	أو ثقل	٢٣٢	انحاء الصاد نحو الزاي وإشمام
٢٦٩	امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة		السين صوت الزاي
	على صفة الحرف	٢٣٣	قلب السين زايًا عند كلب
٢٧٠	المسوخ لإدغام كل من الواو	--	إشراب الجيم والسين صوت الزاي
	والياء في صاحبه	٢٣٤	الإدغام
٢٧١	المسوخ لإدغام النون في اللام	--	تعريف الإدغام
٢٧٢	دواعي إخفاء النون في غير	٢٣٥	إدغام المثلين والمتقاربين
	حروف الحلق	٢٣٦	حكم الهمزتين المتجاورتين من
٢٧٦	إدغام حروف الحلق		حيث الإدغام وعدمه
٢٧٩	إدغام اللام المعرفة	٢٣٧	حكم الواو والياء الساكنين إذا
٢٨٠	إدغام النون جوازا		وليهما متحرك كذلك
--	إدغام التاء والدال والذال والطاء	٢٣٨	لم يضع العرب اسما أو فعلا رباعيا
	والظاء والتاء		أو خماسيا فيه حرفان أصليان
			متماثلان متصلان

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٥	الأصل في الكتابة أن تكون بالنظر للابتداء والوقف	٢٨٣	ادغام تاء الافتعال والادغام فيها
٣١٩	كتابة الهمزة أولا ووسطا وآخرا	٢٩٠	ادغام تاء المضارعة في تتفعل وتتفاعل وتخفيفها
٣٢٥	الفصل والوصل	٢٩١	إدغام تاء تَفْعَل وتَفَاعَل ماضيين
٣٢٧	الزيادة	٢٩٢	الحذف
٣٢٨	النقص	٢٩٤	مسائل التمرين
٣٣٢	البذل	٣١٢	الخط
		—	الأصل في الكتابة تصوير اللفظ بمحروف هجائه

فهرس الاعلام

ابن

ابن قتيبة : ١٨٤	ابن أبي إسحق : ٢٣٦
ابن القطاع : ٣٠٢	ابن الأثير : ١٩ ، ١٧٠
ابن كثير : ٨١	ابن الأعرابي : ١٠٦ ، ٢٠٠
ابن مُقَيْل : ٨١	ابن بَرِّي : ١٥٢
ابن هِشام : ٤٨	ابن جني : ٧٤ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٧٤
ابن يعيش : ١١٧ ، ٥٠	، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠
أبو	، ٢٨٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥١ ، ٢٢١ ، ٢١٧
أبو إسحق (الختار بن عبيد) : ٤٢ ، ٤٩	٣٠٢ ، ٢٩٥
أبو الأسود الدؤلي : ٣٧	ابن الحاجب : ٦٩ ، ١٤١ ، ١٥١ ،
أبو تمام : ٢٢٣	٢٣٦ ، ٢٣٤ ، ١٥٨
أبو جُنْدَب بن مرة الهذلي : ١٣٦	ابن خالويه : ٣٠١ ، ٣٠٢
أبو حُرَابَة التميمي : ١١٦	ابن رشيقي : ١٨٤
أبو الحسن الأخفش : ٢٩ ، ٤٢ ، ٤٦ ،	ابن السري (الزجاج) : ١٦ ، ٢١٧
٥١ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ،	٢٩٤ ، ٢٩٣
١٠٧ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ،	ابن سيده : ٢٢ ، ٨١ ، ١٤٢ ، ٢٣١
١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ،	ابن الشجري : ١٥٢
١٦٣ ، ١٨٢ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، ٢٢٤ ،	ابن عباس : ٣١٤
٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥١ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ،	ابن عمر : ٢٢٢
٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٠ ، ٣٢١	ابن عامر : ٦٥

المحلى بآل

الأخطل : ٢٦٨
الأزهرى : ١٥٤، ٨١
الأصمعى : ٢٣، ٢٠٠، ٢٠٧
الأعشى : ٤٥، ١٤٢
الأندلسى (علم الدين اللورى) : ٢٩٩
البرزى : ٢٩١
البغدادى : ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٧، ٢٢٤
البيضاوى : ٢٦
الجرمى : ٨٩، ١٩٤، ٢٩٥
الجزولى : ٨٤
الجوهري : ١٧٠، ٣٠٢
الجاحظ : ٤١
الحكم بن أبى العاص : ٤٩
الحادرة : ٢١٣
الخليل : ٥٣، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٧٦، ٧٧
١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٠
١٤١، ١٥١، ١٥٢، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠
١٨١، ١٨٢، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥١
٢٥٤، ٢٦٩، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٤
الرضى : ١٥٠، ١٥١

أبو الحسن الأشموني : ١١٤
أبو خراش الهذلي : ٤١
أبو دهب (الجمعي) : ١٢٧
أبو ذؤيب : ٢٠٢
أبو زيد : ٤٠، ٦٦، ٩٧، ١١١
١٦٢، ٢٠٢، ٢٢٥
أبو الطيب المتنبي : ١٠٦
أبو عبيدة : ١٢١، ١٦٣، ٢٠٨
أبو على (الفارسي) : ٧٤، ٧٥، ٨١
٩٣، ٩٤، ١٤٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢
٢٠٦، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠١
أبو على القالى : ٨٩
أبو العلاء : ١٤١
أبو عمرو بن العلاء : ٦٠، ٨١، ١٨٤
١٨٨، ٢٤٧، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨
٢٨٧، ٢٩٤
أبو عمرو الشيباني : ٢١٧
أبو الفرج الأصفهاني : ١٨٤
أبو كبير الهذلي : ٤٨
أبو كاهل البشكري : ٢١٢
أبو النجم (العجلي) : ١٣٨، ٢٤٤

النجاني : ٧٩ ، ٢٠٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،

المبرد : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٥٢ ، ١٦٤ ،

١٩٤ ، ٢١١ ، ٢١٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٣٢ ،

المفضل بن سلمة (الضبي) : ٢٢٤

المنشئ بن وهب : ١٠٠

المازني : ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ،

١١٣ ، ١١٩ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٩٢ ،

٢٠٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٣٢ ،

النايفة الجمدي : ٢١٣

النايفة الذبياني : ٦٧ ، ١٧٠ ،

أ

أباق اللبيري : ١٤١

أبان بن الوليد البجلي : ٢٠١

إسماعيل بن يسار : ٣٨

أعشى باهلة : ١٠٠

امرؤ القيس : ٨٧ ، ٢١٩ ،

ب

بنو السعلاة : ٢٢١

ت

تأبط شرا : ١٤٢ ، ١٤٣ ،

الزبير : ٢٣

الزجاجي : ٤١ ، ٤٢ ،

الزنجشري : ٨ ، ١١٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ،

٢٥٣ ، ٣١٤

الشليح بن الشكعة السعدي : ١٤٨

السيرافي : ٩ ، ٤٣ ، ٩٢ ، ١١٧ ، ٩٤ ،

١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ١٩٩ ، ٢٣٦ ،

٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٦ ،

الصغاني (الصاغاني) : ٢٣٦

العباس بن مرداس : ١٤٩

المعجاج : ١٢٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٩ ،

٢٣٠

الغوري : ٥٤

الفرعاء : ٥٢ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٥ ،

٢٠٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٤ ،

الفرزدق : ٩٢

الفارسي : ٧٧

الكسائي : ٢٥ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ١٤٩ ، ٢٠٨ ،

٢٢٤ ، ٢٧٤

الكميت بن زيد الأسدي : ٢٧ ، ٢٩ ،

١٣٠

ر

رؤبة بن العجاج : ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٠

٢١٦ ، ٢٠١

ز

زهير بن أبي سلمى : ٢٨٩

زيد بن عمرو بن نفيل : ٤٨

س

سُرَاقَةُ البَارِقِي : ٤١

سعيد بن عبد العزيز بن الحكم

ابن العاص : ٤٨

سعيد بن عمرو بن الوليد : ٤٧

سُوَيْدُ بْنُ كُرَاعٍ الْمُكَلِّي : ٢٢٨

سيبويه : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨

١٩ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ،

٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥١ ،

٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ ،

٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٧ ،

١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٦ ،

١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ،

١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ،

١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،

١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ،

ث

ثعلب بن عمرو بن الفوث : ٢١٩

ج

جرير بن عطية بن الخطفي : ٣٩ ، ١٢٧

١٨٢ ، ٢٠٦

جميل (بثينة) : ٢٢٤ ، ٢٣١

جندب بن مرة الهذلي : ٧٩

جندل بن المثنى الطهمي : ١٣١

جامع بن عمرو بن مرخية الكلابي : ٦٤

ح

حُبَيْرُ الْكَنْدِيُّ : ١١٥

حسان بن ثابت : ٤٨ ، ١٠٤

حُكَيْمُ بْنُ مُعِيَّةَ الرَّبْعِيِّ : ٢٣٢

حَمْزَةُ : ٢٨٨ ، ٢٩٢

حميد بن ثور : ١٤٩

حاتم الطائي : ٢٣٢

خ

خداش بن زهير : ١٤٢

خلف الأحمر (أبو محرز خلف بن محرز) :

٢١٢ ، ٢١٧

ذ

ذوالرمة (غيلان بن عقبة) : ٦٤ ، ١٤٣

٢٠٣

عبد المطلب بن هاشم : ٢١٦
عبد الملك بن بشر بن مروان : ٤٧
عبد الملك بن مروان : ٢٦٨
عبد يغوث بن وقاص الحارثي : ١٧٣
عبيد بن الأبرص : ١١٤
عدي بن زيد العبادي : ١٦
علياء بن أرقم اليشكري : ٢٢١
علقمة (الفحل) : ١٤٩
علي بن أبي طالب : ٢٧ ، ١٧٠
عمر (بن الخطاب) : ١٧٠
عمر بن أبي ربيعة : ٢٢٤
عمر بن أحرر الباهلي : ٩٩ ، ١٣٣
عمر بن سعيد : ٢٣٣
عمر بن براق : ١٤٣
عمر بن كلثوم : ١٦١
عمر بن يربوع : ٢٢١
عمارة بن زيد العبسي : ١٦٦ ، ٣٠١
عنتر بن شداد العبسي : ١٢٩ ، ١٦٦
٣٠١
عامر بن الطفيل العامري الجمعدى : ١٨٣
ق
قُطْرُب : ٢٧ ، ٢٢٣

١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ،
١٨١ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،
١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٨ ،
٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ،
٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،
٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ،
٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،
٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ ،
٢٩٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،
٣٣٢ ، ٣٣١

ش

شُعَيْب : ٢٦

شَمَّر : ٨١

شُمُس بن مالك : ١٤٢

ط

طَرَفَة (بن العبد) : ١٨٧

طريف بن تميم العنبري : ١٢٨

طُفَيْل الغنوي : ٢٢٣

ع

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت : ٤٩

عبد الله بن الحارث : ٧٤

عبد الله بن الزبير بن العوام : ٢٠٢

قَعْنَب بن أم صاحب : ٢٤١

قُنْبُل (محمد بن عبد الرحمن) : ٦٥

قالون : ٧٧

قيس بن زهير العبسي : ١٨٤

ك

كثير (عزة) : ١٤٢

كليب بن عيمينة السلمى : ١٤٩

كهمس (بن طلق الصريمي) : ١١٦

ل

لبيد (بن ربيعة العامري الصحابي) : ٢١٦

ليلى الأخيلية : ٢١٣

م

مضرس بن ربيع الفقمسي : ٢٢٨

مُلا على قارى : ١٤

مؤدود العبدي : ١١٦

مالك بن قهم : ١٤٣

ه

هرم بن سنان المرسي : ٢٨٩

هشام بن عبد الملك : ٢٠٦

هند بنت أبي سفيان : ٧٤

ي

يزيد بن الحكم : ١٦٢

يعقوب (بن السكيت) : ٢٠١، ٢٠٠

٢١٨

يونس : ٢٣٦

ياقوت (الحموي) : ١٤٢، ١٧٤، ٢٣٦

فهرس الكلمات اللغوية الواردة

فى الجزء الثالث من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها من الزوائد ولا أصولها اللغوية
(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة فى الأصل)

حرف الألف

أَبَّ ٢٠٧	إَجْرَدَ ٢٩٩، ٩٣، ٥٦ *	أَخْيَلْتُ ١١١، ٩٧ *
أَبْلَمَ ٢٣٨، ٥٦	أَجَلَوْدَ ٢١١	أَذْكَرَ ١٣٩
أَبْلَهَ ٣٨	أَجَلَوْدَ ٨٥	أَذْهِيَّةَ ١٧١
أَبُو ١٧١ *	أَجَمَ ٧٩	أَذْهِيَّةَ ١٧١
أَبَاءَ ٣٠٢ *	أَجَهَرَ ٤٥	أَذْغَامَ ٢٣٥ *
أَبَاعَ ١٣٢	أَجَوَدَ ٩٦	أَذْلُوَاهَا ٢١٦
أَتَعَدَّ ١٣٩	أَجَارَى ٢٠١	أَذَاوَةَ ٦٢
أَتَسَكَّاهَ ٢١٩	أَخْتَرَشَ ٢٠٠	أَذِيَهُ ٢٠٥
أَتَأَزَّ ٢٨٦	أَخَطَّ ٢٢٧	أَرَأَيْتَ ٣٨
أَتَرَدَّ ٢٨٦	أَخِيَّةَ ١١٥	أَرِيَّةَ ١٩٣
أَجَارَ ٤٢	أَخْتَصَّرَ ٢٨٦	أَرْتَطَمَ ٢٨٦
أَجَلَّ ٢٢٩	أَخْتَنَ ٩٩	أَرْنَادَ ٩٩
أَجْدَرَأَ ٢٢٨	أَخَذَ ٧٩	أَرَّ ٥٦
أَجْدَرَحَ ٢٢٨	أَخْرَوَطَ ٢١١	أَرْطَى ١٢
أَجْدَزَ ٢٢٨	أَخُو ١٧١ *	أَرَانِي ٢١٢

أودّ ٢٤٧	اعتظل ٢٨٦	استحوذ ٩٦
إوزة ٢٤٧	اعتوروا ٩٩	استروح ٩٧ *
أول ٧٤	أعشى ٤٥	استطار ٣٠١ *
أوادم ٥٧	أغول ٩٦	استنوق ١١٢
أوم ٩٤	اغدودن ١٩٦	أسخمان ٣٠٨، ١٦٥
أوى ٧٧	أغيم ٩٧	أسلة اللسان ٢٥٤ *
أوى ٧٦	أفيا ٢٠٨	أسماء ٧٩ *
آة ٣٠٢ *	أفيس ٣٤ *	أسنت ٢٢٠
آد ١١٨	إفاد ٧٨	أسوار ١٩١
آية ١١٨	أكهر ٢٥	أشيب ١٣٢
إيثاة ٩٣	أكيات ٢٢١	أشديق ٢٣٢
أيسكة ٢٢٨، ٢٥	إلدة ٧٨	أشاء ١٢٨
أيل ٢٤٧	ألني ٢٠٧	أشارير ٢١٢
أيم ٩٤	ألوى ٨٧	اصيد ٩٨
إي ٩٣	ألية ١٧١	أصيم ٢٤٦
إياة ٩٣	أمسج ٢٢٩	اطرخم ٢٩٩ *
حرف الباء	إملال ٢٤٤	اطخم ٢٩٩ *
بئر ٥٦	أمواها ٢٠٨	أطول ٩٧
بئر ٢٣٩، ٧٤	أنبجان ١٨٨	أطواد ١٣٢
ببة ٧٤	أنكد ١٤٩	أطيب ٩٧
بج ٢٧٥	أنامي ٢١١ *	أظلل ٢٤٤
بج ٧٢	أناة ٧٩	اعتثر ٢٨٥

حرف التاء

تَهْمَةٌ ٢٢٠
تَهْوُوعٌ ٢٩
تَهْوِيمٌ ١٤٣
تَهْوَمٌ ٢٢٠
تَوْرَاةٌ ٢٢٠، ٨١
تَوَلَّجَ ٢٢٠، ٨١، ٨٠
تَيَّحَّانٌ ١٥٣
تَيَّقُورٌ ٢١٩

حرف الشاء

شُرُوعٌ ٢٠٠
شُئِلَ ٢١٩
شُعَالِيٌّ ٢١٢
شُنَايَانٌ ١٧٤، ٦٠
شَوَى ٣٠٧
شَامِرٌ ٢٨١
شَايَةٌ ١٧٧، ١١٨

حرف الجيم

جُوْثَةٌ ٢١٥
جَبَرُوتٌ ١٠٧
جَبَّةٌ ٢٧٦
جَعْمَرِشٌ ١٩٠
جَدَثٌ ٢١٠

تَارِيْقٌ ١٤٣
تَتْرَسٌ ٢٣٩
تَتْرَى ٢٢٠، ٨١
تَتَارِكٌ ٢٣٩
تَتَمَّرُهُ ٢١٢
تُجَاهٌ ٢١٩
تُخْفِزُ ٢٢٨
تُخَمَّةٌ ٢٢٠
تُخْيِلُ ١٤٣
تَرَسَّمَتْ ٢٠٣
تُرَاثٌ ١٩٧، ٨٠
تَزَمَلٌ ٢٦٧
تَشَحَّدُ * ٢٥٩
تَقَضَى ٢١٠
تَقْلُوَاهَا ٢١٥
تَقْوَى ٢٢٠
تُكَاةٌ ٨١
تُكَلَّةٌ ٢١٩
تُكَلِّجُ ٨١
تُتَمَّامٌ ٢١٧
تَنْمِي ١٨٥

بُرُنٌ ١٩٥
بِرْطِيلٌ ١٨٩
بُرُقَاتٌ ٢٣
بِرْقَانٌ ٢١
بَشَرٌ ٢٥٥
بَعٌ ٧٢
بَقْوَى * ١٧٨
بَنَاتُ الْبَيْتِ ١٣٠
بَنَاتُ بَحْرٍ * ٢١٧
بَنَاتُ بَحْرِ * ٢١٧
بَنَامٌ ٢١٧
بُهْلُولٌ ١٥٤
بُورٌ * ١٧١
بُوطِرَ ٨٥
بُوٌّ ٧٢
بِرَّانٌ ٢٤٣
بَاخِلٌ ١٦
بِيضَانٌ ٢١٤
بَيَّقُورٌ ٣٠٦، ١٩٣
بَيْنَ بَيْنَ ٣٠
بَيُّوْضٌ ٨٧

جراميز ٣١١	حَلِيلَاب ٥	خَبَطُ رِيَّاحٍ ٢٩
جَفَلَى ١٨٧	حَلَكُوكُ ١٨٩	خَبِلَ ٤٦
جُلَّاجِل ٦٤	حَمَصِيصَة ١٨٩	خَزَايَة ١٧٦
جَم ٢١٢	حَائِل ١٨١	خَصَّ ١٤
جَنْدِل ١٩٠	حَتَّى ١٣٢	خَطَايَا * ٥٩
جَنَاب ٣٨	حَوَّاءَة ٣٤	خُفَّاف ١٧
جَهَة ٩٠	حَوَّكَة ٢٤٢، ١٠٦	خَنْدُودَة ١٦٤
جَهَّوْر ١٠٤	حَوَّل ١٠٣ *	خَنْفَقَق ١٩٠
جُون ٥٦	حَوَّلَاء ١٧٠	خَوَّل ١٠٣
جَاثِ ١٧١	حَوَّل ١٧٣	خَوَّافِي ٢١٢
جَارِم ٢١	حَوَّوَة ١٢٠	خِيَّان ١٣٩
جِيَّال ٣٤	حَوَّي ١٢١	خَائِل ١١٢
حرف الحاء	حَوَّازِق ٢١٢	خَامِد ١٥
	حَادِرَة ٢١٢	خَيْتَمُور ١٩٠
	حَيْدَى ٢٤٣، ١٠٥	حرف الدال
	حَيْكَى ٢١٤، ٨٦	
حَرْبَاء ١٧٧	حَيْسَكَن ١٣٥ *	دَاث ٢٣٦
حُزُق ٦٤	حَيَّوَا ١١٦	دَحَّ ٢٦٦
حُزَوَى ١٧٩ *	حَيَّأ ١١٦	دِيَّاس ٢١٠
حِصْطُ ٢٢٧	حَيَّل ١٧٣	دِرْحَايَة ١٧٧
حَضَارِ ٢٢	حَيَّي ٩٣	دَرِيْثَة ٥٨
حِظَار ١٣٢	حرف الخاء	دَعَّ ٢٦٥
حُمَت ١٣٢		دَعْسَكَايَة ١٧٧
حَفْطُ ٢٢٧	خَبَّء ٤١	دَمَغ ٢٧٧

حرف السين

سَبَطَر ٥٥
سَحَّاح ١٨٣
سَرَر ٢٤٢
سُرُر ٢٤٢، ٢٨
سَرَق ٢٩
سَلَسْبِيل ١٩١
سَفَرَة ٣١٣
سُلَامَان ١٧٤
سَمَر ١٣٢
سُمُول ٢٢١
سِنَح ٢٠١
سُو ٣٣
سَوَة ٣٤
سَائِف ٢٠٤، ١١٢
سَاجِم ٢٠٥
سَي ٣٣
سَيِّدُودَة ١٥٤
سَيَرَاء ١٠١
سَيَال ١٠٨، ٩٠ *
سَيِّد ١٥٣
سَيْل ٨٧

(٢ - فرس - ٣)

رَبَا ١٠٠

رَتَم ٢١٨

رَتَمَة ٢١٧ *

رَخِيم ٢٥٥

رَسَم ٣٨

رَفَأ ٤٠

رَقَة ٩٠

رَكِيَة ١٨١

رَوَح ١٠٣

رَوَع ١٠٣ *

الرَّوْم ٢٤٨ *

رَاد ١١٨

رَاي ١٧٧

رَيْب ٤٥

رَيْب ٢٨

رَيَّا ١٧٨

رِييَا ٢٣٤

حرف الزاي

زَح ٢٧٥، ٢٦٦

زَنَمَة ١٦٨

زَهْرَقَة ٢٦٢

زَهُوق ٢٠٧

دِنَامَة ٢١١

دِنِيَة ١٦٧

دَهْدَقَة ٢٦٢

دَهْمَاء ٣٩

دَهْنَاوِيَة ٦٤

دَوَلَج ٢٢٨

دَوَائِر ١٣٢

دَاج ٢٢٨، ٤٩

دَارِم ٢٨١

دِيْبَاج ٢١١

دِيْدَبَان ٩

دِيَة ٨٤

حرف الذال

ذُوَابَة ٥٨

ذَعَالَت ٢٢١

ذِفْرِي ١٢

ذَلَق ٢٥٤ *

ذِمَار ٣٧

ذَا ٧٣

ذَالِك ٢٠٠

ذَان ١١٨

حرف الراء

رَأَد ٢٠٨

حرف الشين

شُمَّة ٢٠٥

شَجَر القم * ٢٥٤

شَحَط ١٥٢

شَغ ٢٧٥

شَغَوَاء ٢١٢

شَفَّلَح ٢٩٨

شُكَاعَى ١٣٣

شُمَس ١٤٢

شَمْلِيل ٦

شِمْلَال ٦

شَنَب ٢١٦

شُهْبَة ١٢١

شُول ٢٢٩

شُوء ١٣٣

شُوع ١٢٩

شَاحِط ١٨

شَالِك ١٢٨

حرف الصاد

صَبُوءَة ٢٨

صِبَابَة ٢٠٣، ٢٤١

صَحَّ ٢٧٥

صَرَب ١٤٨

صَرَام ٦٤

صَغ ٢٧٥

صَفَقَة ٢٢١

صَلَبَة ١٣٢

صَلَاء ١٧٦، ١٨١ *

صَلَايَة ١٧٦، ١٨١ *

صَاء ١٣٢

صَمَلَق ٢٣١

صَمَالِيق ٢٣١

صُمَات ١٧

صُنُون ٢٦٧

صِنَارَة ٢١١

صَوْرَى ١٠٥

صُوءَة ١٢٣

صُوءَى ١٩٤

صِوَان ١٣٩

صَاخَة ٢٥

صَاف ١٠، ١٠٣

صَيْد ٢٤٢

صِير ٢٦٨

حرف الضاد

ضَبَاب ١٦

ضَحَى ١٢٨

ضَغْط ١٤

ضَغِيغ ٢٧٥

ضَغِيغَة ٢٧٥ *

ضَفَف ٢٤١

ضَفَادَى ٢١٢

ضَفِنُوا ٢٤١

ضَوَى ٢٧٠

ضَال ١٢٨

ضَيْزَى ٨٥

ضَيَّان ١٣٠

حرف الطاء

طَب ٢٤١

طَبِج ٢٦٣ *

طَبَاب ١٦

طَرَب ٥٨

طَرَقْتَنَا ١٤٣

طَنَغ ٢٧٥

طَل ٢١٢

طُومَار ٧٦، ٢٠٤

طَوَارِيس ١٠١

طَائِف ١٦

طَاح ١١٤

طِينَة ٢١٧

عَيْبَةُ ١٦٥، ٨٧	عَسْطُوس ٢٦٢	طَبَّان ١١٢
عَيْضَمُوز ١٥٢	عِشْر ٢٣	حرف الظاء
عُين ١٦٥	عَشَا * ٨	ظَارِبَان ٢١٢
عِيَانِيل ١٣٢	عِظَاءَة ١٧٤	ظَمِينَة ١٥٢
عِيَان ٢٤٣، ٨٧	عِفْر ٢١	ظَاء ١٦
عَي ٧٢	عِفْرِيَة ١٦٤	ظَمِيَاء ٢١٢
عَيْل ١٠١	عُكَاظ ١٢٨	حرف العين
عَيْل ٢٢٢	عِلْبَاء ١٧٧	عَأْل ٢٠٥
حرف الغين	عِلْق ٢١	عِبَاءَة ١٧٦
غَب ١٤٩	عَلَكْد ٢٩٨	عُبَاب ٢٠٧
غَدُو ٢١٦	عَلَاب ٣٨	غَبْرِي ١٢٨
غَمْر ٢٠١	عَلِيب ١٢٧	عَبَس ٢٢٩
غَمَرَات ٤٩	عَم ٢٤٣	عَتُود ٢٦٥
غَابَة ١٠٦	عَنْصُورَة ٢٠٨، ١٨٧، ١٠١	عَتُول ٣١٠
غَارِب ٢٣	عَنْفُوان ١٨٧	عِشِير ١٠١
غَارَة ١٠٦	عُوس ١٨٣	عِلْدَان ٢٦٨
غَيْب ٢٤٢، ١٠٣	عُوط ١٣٦	عِلْدَة ٨٩
حرف الفاء	عَوْهَج ٦٤	عِرْس ١٧٢، ٤٨
فُتُو ١٧٣	عَوَارِي ٣١١	عُرْفَة ٦٤
فُتُوَة ٢١٤	عَوَاوِر ١٣٢	عَرْقُوة ١٧٦
فَعَّت ٢٧٥	عَوِيل ٧٩	عَرِيف ١٢٨
فَعَصَّت ٢٢٦	عَاب ١١٨	عَرْهَاءَة ١٣٤
فَسَال ٢١٣	عَاوَر ٢٨٥	عَسَجَد ٢٦٢

قِيمَ ١٣٧
حرف الكاف

كبا ٨ *

كَبَبُ ٢١٨ *

كَبَمُ ٢١٨ *

كَج ٢٠١

كَع ٢٦٥

كَلْدَة ٢٧٨

كَمَس ١١٦

كَمَهْلُ ١٨٨

كَه ٢٦٥، ٧٣

كَوَال ٣٠٩

كَيْدُ بَان ٩

كَيْصَى ١٣٦، ٨٥ *

كَيْنُونَة ١٥٤، ١٥٢ *

حرف اللام

لُؤْلَى ٧٧

لَبُون ١٨٥

لَحَج ٧٢

لِيدَة ٩٠

لَهَب ٢٠٠

لَهَيْتَكَ ٢٢٣

لَاث ١٢٨

قَطْ ١٤

قَفَاف ١٦

قَلَنْسُوءَة ١٧٦

قَمَحْدُوءَة ١٧٦، ١٠١

قُمْد ١٨٩، ٥٥

قَمَطَر ١٩٥

قُنْبُل ٦٥

قَنْب ٦

قَنَوَاء ٢٦٧

قِنَوَان ٢٦٧

قِنْيَة ١٦٧

قُنْيَة ٢٦٧

قِنَاءَة ١٣٢

قَه ٢٦٥، ٧٣

قَوَد ٢٤٢

قَوَى ١٢٨

قَو ٧٢

قَوَام ١٢٨

قَارَة ١٠٦

قَاع ١٨٤

قَالِصَة ٢٠٨

قَيْدُودَة ١٥٥

قَيْل ٨٣

فَغَة ٢٧٥

فَلَز ١٩٥، ٥٥

فَهْر ٤٩

فَو ١٧٥

حرف القاف

قَبَعْمَرَى ١٢

قَبَاب ١١٥

قَقْر ٢١٩

قَدَد ٢٤٣

قَدْعَمِل ١٩٢

قَرْدَد ٢٤

قَرَشَب ١٩٥

قَرَطْعَب ١٩٢، ٦٣

قَرِق ١٨٤

قَرَاقِير ٣١٠

قَرَن ٢٤٥

قَرَنُوءَة ٣٠٨

قَرِينَة ١٥٢

قَرَى ٣٨

قَرْح ١٧

قَسَر ٢٨٥

قَضِيَو ١٩١

قَطَن ٢٧٨

حرف الميم

مُؤَبَّل ١١٥
مُؤَقَّد ٢٠٦
مِزْبَى ١٠٠
مَبَالِغ ١٩
مَبَايِع ١٠
مَبْيُوع ١٥١
مُتَمِيل ٤٦
مُتَلَج ٢١٩
مَحَّ ٢٦٦
مُخَبِّي ١٧٢
مَدَامَة ١١٥
مُدَيْق ٢٤٦
مَدِين ١٠٥
مِذْرَوَان ١٦٦
مُرْد ٢٢٢
مِرْدَى ١٠٠
مَرِيَم ١٠٥
مَسْجُوم ٢٠٣
مَسْرُوبَة ١٦٦
مُسْطَار ٣٠١ *
مَسْنُوبَة ١٧٢
مُسْمَخَر ١٣٢
مَشُو ٢١٤ *

مَشِي ٢١٤ *

مَشِيب ١٤٨

مَصْمَت ٢٦٢ *

مَصْمُون ١٤٩

مَضُوفَة ١٣٦ *

مَطِيَة ١٨١

مَعْدِيَا عَلَيْهِ ١٧٢

مُعَرَّض ١٤٨

مَعَارِض ١٩

مَعَالِيق ١٨

مَعْيُون ١٤٩

مَقْتُوب ١٦١

مِقُول ١٠٤

مِقَامَة ١٠١

مَكُو ٨ *

مَكْرُوزَة ١٤٢

مَكَا ٨ *

مَلِيق ٢٠

مَلِيم ١٤٨

مُنْقَر ٢٨ *

مَنَاشِيط ١٨

مَنَافِيخ ١٩

مَنُون ٤٦

مَنِيل ١٤٨

مَهُوب ١٤٩ *

مَوْحَد ١٤٢

مَوْظَب ١٤١

مَوِل ١٠٣

مَوَلَى ١٨٣

مَوْهَب ١٤١

مَال ١٠

مَيْل ٢٤٢

مَيْل ٨٧

حرف النون

نُور ٧٨

نَبَأ ١٨٥

نَبْر ٣٢

نَبْرَة ٢٩ ، ٢٧١ *

نَثْرَة ٢٠١

نُجُو ١٧١ *

نُحُو ١٧١ *

نَدُس ٢٤٢

نَدْوَة ٢١٤

نَزَوَان ٣٠٧

نَطْع ٢٥١

نَقْل ٢٧٨

نَقَم ١١٥

وِدَاج ٤٩	هَذَا ٦٥	نَفَرِيَّة ١٦٤
وَرَق ١٨٤	هَذَا الَّذِي * ٢٢٤	نَقَرَى ١٨٧
وَطُو ٩٠	هَرَحْتُ * ٢٢٢	نَقَاوَة ١٧٤
وُطِد ٢٦٧	هَرَدْتُ ٢٢٣	نَقَانِق ٢١٢
وَنَمَ ٩٢	هَرَاء ٢٥٥	نُمُر ١٣٢
وَنَاة ٧٩	هَرَاق ١٩٩	نَهْد ٢٢٢
وَارْغَل ١٦	هَمَرَّش ٣١٦، ٢٧٠	نَهْوُ ١٤٢
وَيْب ٧٢	هَنْزْتُ * ٢٢٢	نَوَل ١٠٣
وَيْج ٧٢	هَنَّاكَ ٤٨	نَابِل ٢٦١
وَيْس ٧٢	هَنَاهُ * ٢٥٥	نَاشِب ٢٦١
وَيْل ٧٢	هَوَى ٤٩	نَافِق ١٨
وَيَ ١٤١	هَال ٢١٧	نَال ١٠
حرف الياء	هَيَام ١٨٦	نَالَ * ١٤٨
يَنْفَرَس ١٢٨	هَيَام ٨٧	نَاوٍ * ١٣٨
يَجِدُ ٩١	هَيَّان ١٥٣	نِير ٢٢٢
يَدَعُ ٩١	هَيَّاكَ * ٢٢٣	نِيَّاف ١٣٢
يَدَيْت * ٧٤	حرف الواو	حرف الهاء
يَسَر ٩١	وَدَّ ٢٦٧	هَبْرِيَّة ١٦٥
يَسْتَن ٢٠٨	وَدَّ * ٢٦٧	هَبَى * ٣٠٩
يُسَجِّج ٤٩	وَجَى ٢٤٤	هَتَّ * ٢٦٤
يَعْلَل ١٠٦	وُجُوم ٧٩	هَتَر ٤٨
يَقْطِين ٩٠	وَحَدَّ ٩٢	هَجَفَ ١٨٩
يَنْفُخَن ٢٠٠	وَحَز ٢١٢	هَدَبَد ١٩٠
	وَدَّع ٨٩	

فهرس الشواهد الواردة في الجزء الثالث

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

ص بحر الشاهد

١٨٣ الكامل ما إن رأيتُ ولا أرى في مدتي كجوارى يلمن في الصخراء

حرف الباء

٢٧ المنسرح أني ومن أين آبك الطرب [من حيث لاصبوة ولا ريب]

٣٨ الخفيف صاح هل ريت أو سمعت راع رد في الضرع ما قرى في العلاب

٤٨ البسيط سألت هذيل رسول الله فاحشة ضلّت هذيل بما قالت ولم تصب

١٨٣ الطويل فما سودتني عامر عن ورائه أبي الله أن أسمو بأمر ولا أب

٢٠٧ الطويل [صرمت ولم أصرمكم وكصارم] أخ قد طوى كشحا وأب ليذهبا

حرف التاء

٤١ الوافر أرى عني مالم ترأياه كلاً ناً عالم بالثرهات

٢٢١ الرجز } يا قاتل الله بنى السعلاة عمرو بن يربوع شرار النأت

* غير أعفاء ولا أكيات *

حرف الجيم

٢٣٠ الرجز حتى إذا ما أمسجت وأمسجت

حرف الحاء

١٨٢ البسيط [قد كاد يذهب بالدنيا وبهجتها] موالى ككبش العوس سحاح

٢٠٠ الرجز ينفخن منه لهمباً منفوحاً لعماً يرى لا ذاكياً مفدوحاً

— » غمر الأجارى كريم السنج أبلج لم يولد بنجم الشج

٢٢٨ الوافر قَمَلْتُ إِصَاحِي لَا تَحْمِسَانَا بَنَزِعْ أَصُولِهِ وَاجْدَزْ شَيْعَا

حرف الدال

- ٦٤ الطويل حَزُقْ إِذَا مَا النَّاسُ أَبَدُوا فَكَاهَهُ تَفَكَّرَ آيِبَاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا
١٨٤ الوافر أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
٢٠٦ الوافر حَبُّ الْمُؤَفِّدِينَ إِلَى مُوسَى [وَجَعَدَهُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ]
٢٢٢ الكامل فَتَرَ كُنْ نَهْدًا عِيْلًا أَبْنَاوَهَا وَبَنَى كِنَانَةً كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ
٤٨ الخفيف سَالَتَانِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي ؛ قَدْ جِئْتَانِي بِنُكْرٍ
٩٩ الوافر [وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَنِي] أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا
١١٦ الطويل وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيَوُا بَعْدَ مَا تَوَامِنَ الدَّهْرُ أَعْصُرَا
١٣١ الرجز وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ
١٣٢ » فِيهَا عِيَاثِيلُ أُسُودٌ وَنُحْرُ
١٤٦ السريع [عَنْ مُبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَدُّوا] بِالْأَكْمِاتِ سُورُ
٢٢٣ الطويل فَهَيْكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ
٢٥٥ الطويل لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَالَا وَلَا نَزْرُ
٢٦٨ البسيط وَادَّكُرْ غَدَانَةَ عِدَانَا مُزْنَمَةً مِنْ الْخَبْلَقِ تُبْنَى حَوْلَهَا الصَّيْرُ
٣٠١ الوافر مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجِفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْقَطَارَا

حرف الشين

١٩٩ الرجز تَضَحَّكَ مِنِّي أَنْ رَأَتْنِي اخْتَرَشَ وَلَوْ حَرَشْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حِرَشِ

حرف العين

- ٤٧ الكامل رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبِغَالِ عَشِيَّةً فَارَعَى فَرَازَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ
١٨٤ البسيط هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانٍ ، لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

ص بحر الشاهد

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شَبَعُهُ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعُ ٢٢٦ الرجز

حرف القاف

١٨٤ مشطور الرجز كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْفَرِيقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرَقُ

١٨٥ » » وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَمَقِ

٢٠٤ الرجز » » أَبَابُ بَحْرِ ضَاكِ هَزُوقِ وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَمَادِي جَمْدٍ نَقَازِقُ

٢٠٧ » » وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَمَادِي جَمْدٍ نَقَازِقُ

٢١٢ مشطور الرجز وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَمَادِي جَمْدٍ نَقَازِقُ

حرف الكاف

٢٠٢ مشطور الرجز } يَا بَنَ الزَّيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا وَطَالَمَا عَنِتُّمَا إِلَيْكََا
لَنْضُرِيَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكََا

حرف اللام

٣٧ المتقارب أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي ، فَقَالَ : اتَّخِذْنِي خَلِيلًا

٤٥ البسيط أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى أَضْرَهُ بِهِ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبِيلٌ خَبِيلُ

٢٢١ الرجز صَفْقَةً ذِي ذَعَالَتٍ سُمُولٍ بَيْعَ امْرِئٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيلٍ

٢٢٩ الرجز كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّوْلُ مِنْ عَبَسَ الصَّيْفُ قُرُونِ الْإِجْلُ

٢٤٤ الرجز تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأُظْلَلِ

حرف الميم

٣٧ الكامل مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا يَحْمِي الدَّمَارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ

٦٤ الطويل أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النِّقَا أَأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمِ

١١١ المنسرح نَسْتَوْفِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضْطَادُ نُفُوسًا بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ

١٢٨ الكامل فَتَعَرَّفُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُمْ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلَمُ

٢٠٣ { البسيط	أَعْنِ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزِلَةٍ	مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ
٢٠٥ الرجز	يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى ثُمَّ اسْلَمَى	فَخِنْدَفُ هَامَةٍ هَذَا الْعَالَمِ
٢١٥ الطويل	هُمَا نَفْسًا فِي فِئَةٍ مِنْ فَعْوَيْهِمَا	[عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَالِ]
٢١٦ الرجز	يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمَتَامِ	وَكَفَّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ
٢١٨ الرجز	هَلْ يَنْفَعُنكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ	كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْقَادُ الرِّثَمِ
٢٨٩ البسيط	هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلُهُ	عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

حرف النون

١٢٩ الكامل	قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا	وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْنِيُونَ
١٥٤ { مشطور الرجز		مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ

حرف الهاء

٣٩ الطويل	إِذَا قَامَ قَوْمٌ يَأْسُلُونَ مَلِيكَهُمْ	عَطَاءَ فَدَاهِمَاهُ الَّذِي أَنَا سَائِلُهُ
١١٤ { مجزوء الكامل	عَمِيُوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا	عَمِيَتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ
١٥٢ الرجز	جَعَلْتُ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ	نَشَمٍ وَآخَرَ مِنْ ثُمَامَةٍ
٢١٩ المديد	يَا لَيْتَ أَنَا ضَمَنَّا سَفِينَةً	حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةً
٢٢٤ الرجز	رَبِّ رَأَيْمٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ	مُتَلَبِّجٍ كَفَيْهِ فِي قُتْرَةٍ
	قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُمْكِنَةٍ	مِنْ هَهْنَا وَمِنْ هَهْنَةٍ

حرف الواو

٢١٥ { الرجز	لَا تَقَاوَاهَا وَادُلُّوَاهَا دَلُّوا	إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا
٢٤١ البسيط	مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي	أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ صَنِينُوا

حرف الألف اللينة

١٤٣ { الطويل	أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةُ ابْنَةِ مُنْذِرٍ	فَمَا أَرْقَى النَّيَّامِ إِلَّا سَلَامُهَا

- ٢٠٨ الرجز وَبَلَدَةٍ قَالِصَةٍ أُمُوتُوهَا يَسْتَنُّ فِي رَأْدِ الضَّحَا أَفْيَاوُهَا
٢١٢ البسيط لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُّهُ مِنَ الثَّمَالِي وَوَحْزُ مِنْ أَرَانِيهَا
٢١٧ الطويل [لَقَدْ كَانَ حُرًّا يَسْتَحْيِ أَنْ تَضُمَّهُ] أَلَا تِلْكَ نَفْسُ طَيْنٍ مِنْهَا حَيَاوُهَا
٢٢٤ الكامل وَأَنْتَ صَوَّاجِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَمَانَا

حرف الياء

- ٤٩ الوافر وَكُنْتَ أَذَلُّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَيْهِرِ وَاجِي
١٢٨ الرجز لَآثُ بِهِ الْأَشَاءُ وَالْعُبْرِيُّ
١٧٢ الطويل [وَقَدْ عَلِمْتَ عَرَبِيَّ مَلِيكَةٍ أَنْبَى] أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا
١٨٣ الطويل فَلَوْ أَنَّ وَاشَ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
٢١٣ الوافر إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فَسَالُ فَزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي
٢١٣ الرجز } يَفْدِيكَ يَا زُرْعَ أَبِي وَخَالِي قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي
وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي

فهرس الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص

- ٤٩ ت هو أَذَلُّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ
٧٢ » حَرَّكَ لَهَا حَوَارَهَا تَحْنُ
١٠٦ » قَدْ أَنْصَفَ الْقَارَةَ مِنْ رَامَاهَا

بيان صواب الخطأ الواقع في شرح الرضى (ج ٣)

ص	س	الخطأ	الصواب
٦	٨	لم يُجَزَّ فيه	لم يُجَزَّ فيه
»	١٢	وخبِرها	وَحَبَّرَهَا
»	١٦	عال	مال
١١	٢٠	ماقبلها ،	ماقبلها قياساً ،
١٢	٧	لأنها تصير	لأنها لاتصير
٢٢	١٦	، وإن كانت	إن كانت
٢٩	١٠	كقوله	كقول
٣٧	١٣	وقال أبو الأسود	قال أبو الأسود
٤١	٦	يَرَى . . . يَرَى	يَرَى . . . يَرَى
٥٤	٢١	فيثبت آجر	فيثبت أجر
٦١	١٣	ألف بعد الياء	ألف بعده الياء
٨٠	٦	« وتقلبنا تاء . . . »	قال : « وتقلبنا تاء . . . »
١١٢	١٠	اخْوِوَاء	اخْوِوَالَا
١١٦	١٠	حَبِّي	حَيَّ
١١٩	٢	في استَحْيِي	في استَحْيَا
١٢٧	١٠	وَأَعْلَ عِيَانِيلُ	وَأَعْلَ عِيَانِيلُ
١٥٠	١٤	إِنَّمَا أَعْلَ قُلُ	إِنَّمَا أَعْلَ قُلُ
١٥٦	١٧	فعلى وزنى يفعل	فعلى وزن يفعل
١٧١	١٠	وقد جاء أَدْعُوَّة	وقد جاء أَدْعُوَّة
٢٠٣	١٠	مقاربة للطاء	مقاربة للتاء
٢٠٣	١٥	وَشِئْمَةٌ	وَشِئْمَةٌ

الصواب	الخطأ	ص	س
هَلْ فَعَلْتَ	هَلْ فَعَلْتَ	١٢	٢٠٨
في كلمتين	في كلمتين	٩	٢٣٦
أَنَا قَوْلُ	أَنَا قَوْلُ	٦	٢٤٠
إلى أصل اللسان	إلى اللسان	٤	٢٥٢
مَا يَنْطَبِقُ	مَا يَنْطَبِقُ	٤	٢٥٨
سا كنان لاعلى	سا كنان على	١٨	٢٧٤
فِي مَنْ يَقُولُ	فِي مَنْ يَقُولُ	٢١	٢٨٠
الشذوذ الأول	الأول	١٩	٢٨٨
فَيَعْلَمَانِ	فَيَعْلَمَانِ	١٦، ١٢	٣٠٨
نَخَوُ	نَخَوُ	٧	٣١٢
وَالنَّاصِرُونَ	وَالنَّاصِرُونَ	٥	٣٣٢

بيان صواب الخطأ الواقع في التعليقات (ج ٣)

افنع من الدنيا	... الدنيا	٣	١٤
أفعل تفضيل	أفضل تفضيل	٧	٢٥
أشهدم أنه	أشهدم أنها	٦	٣٨
لحسن بن ثابت	لحسن بن ثابت	١٣	٤٨
وِدَاجِي	وِدَاجِر	٨	٤٩
الدال	لأول	٥	٧٠
المداد	المداد	٤	٩٢
عيالها	عيالها	١	٩٦
يَعْمَلِ	يَعْمَلِ	١٥	١٠٦

ص	س	خطأ	صواب
١١٦	٤	لِلَّهِ عَيْنًا	فَاللَّهِ عَيْنًا
١٢١	٢	خوف الالتباس	خوف الالتباس
١٤٨	١٨	انظر (ج ٢ ص ٣٦٣)	انظر سيديويه (ج ٢ ص ٣٦٣)
١٧٨	٧	نَحْنُ فِي الْمُسْتَقَاةِ	نَحْنُ فِي الْمُسْتَقَاةِ
٢٠١	١٤	الدرع السلسلة	الدرع السلسلة
٢٠٥	٨	مَكْرَم	مُكْرَم
٢٠٥	٩	مِنْ أَنْبِيَاءِ	مِنْ أَنْبِيَاءِ
٢٠٦	٣	بن عطية الخطفي	بن عطية الخطفي
»	١٥	حِينَ تَقْتُلُ	حِينَ تَقْتُلُ
٢٠٧	١٦	زَهْوُقِ	هَزُوقِ
٢١٠	١	هذا المثال ... الخ	تحذف هذه التعليقة لأنها وضعت في غير موضعها
٢٢٨	٨	وإن تدعاني أحم	وإن تدعاني أحم
٢٤١	١	: مصدر يراد به	: اسم مصدر يراد به
٢٤٣	٢	لُونٌ فِي جَمْعٍ	بُونٌ فِي جَمْعٍ
٢٨١	٣	يا بحر ائني	يا بحر ائني
٣٠٩	٥	رميا	رَمِييًا

استدراك

قد فتننا تصحيح بعض أخطاء في الجزء الأول عند إخراجها ، والآن أمكننا أن نستدرك ما كان قد فات ، فذيلنا هذا الجزء (الثالث) به ، وعسى أن نكون وفينا بما يجب

صواب ما وقع من هذه الأخطاء في شرح الرضى

ص	س	الخطأ	الصواب
١١	٣	فَعْلَانُ	فَعْلَانُ
٢٧	١٥	بَأْسُهَا إِفْعَلَةٌ لَا إِفْعَلَةٌ	بَأْسُهَا إِفْعَلَةٌ لَا إِفْعَلَةٌ
٤٧	٩	وَلَمْ يَجِبْ	وَلَمْ يَجِبْ
٥٩	٦	كَأَبْلُمْ	كَأَبْلُمْ
٦٠	٣	وَحَفِيدٌ	وَحَفِيدٌ
١١٦	١	يَجِدُ ضَعِيفٌ	يَجِدُ ضَعِيفٌ
٧٨	٥	الشَّرَارَةُ	الشَّرَارَةُ
١٥٧	١٠	وقال المبرد : وزنه	وقال المبرد : وزنه
١٦٣	١٣	المنشعبة	المنشعبة
١٦٤	٥	تَفْعَلَةٌ لِأَغِيرَ	تَفْعَلَةٌ لِأَغِيرَ
١٨٠	١١	وَسَيِّئُ الْمَيْتَةِ	وَسَيِّئُ الْمَيْتَةِ
١٨١	١٦	الْمُرْفَقُ	الْمُرْفَقُ
١٨٦	٧	يعنى بهما المَقْبُورَةُ	يعنى فى المَقْبُورَةُ
»	١٤	وَمِفْعَلَةٌ	وَمِفْعَلَةٌ
١٨٨	٤	المِجْرَضَةُ	المِجْرَضَةُ
١٩٦	١	غَوِيغِيٌّ	غَوِيغِيٌّ
»	٧	فَأَذَارَدَتْ	فَأَذَارَدَتْ

ص	س	الخطأ	الصواب
٢١٤	١١	وَالنَّوْرُ	وَالنَّوْرُ
٢١٦	١١، ٧	وَنَوْرُ	وَنَوْرُ
٢٢٢	٨	فَلَيْنِ	فَلَيْنِ
٢٢٤	٥	يُرَى .. تُرَى .. الخ	يُرَى .. تُرَى .. الخ
٢٦٠	٥	تَمِيلِيْقُ	تَمِيلِيْقُ

(صواب ما وقع من هذه الأخطاء في التعليقات)

٣١	١	أصل أشايا ... الخ	يلزم حذف هذه التعليقة
٣٦	٣	كما ينفر	كما ينفر من
٣٧	١٤	شُبَّاً إِلَى دُبِّ	شُبَّاً إِلَى دُبِّ
٤٣	١٣	بن عبيد الله بن عبيد الله ابن	بن عبيد الله بن عبد الله بن
٨٦	١٤	مِكْدَم	مُكْدَم
٨٩	١٤	ومرّتها ،	ومرّتها ،
١١٢	٣	هو السكلا .	هو السكلا
١٢٧	٥	من الواو	من الواو
١٣٥	١٢	وروى المنخ	ورى المنخ
١٧١	١٠	(.. ما ذكر المصنف ..)	(.. ما ذكر المؤلف ..)
١٧٤	١١	ورثى	ورثى
١٩٢	٦	وتعي	وتعيا
١٩٥	١٠	اوختلف	واختلف
٢٢٣	١٠	وفلتان ويا فلاة	ويا فلتان ويا فلات
٢٣٤	٣	والمحيي	والمحيي
٢٤١	٤	ينذهب إلى ... قال ... الخ	ينذهب في المحكم إلى ... ولكن قال ... الخ

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابازمي النخوي ٦٨٦هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد نور الحسن محمد الزرقاف محمد يحيى الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

المدرس في كلية
اللغة العربية

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول
الجزء الثالث

دار الكتب العلمية
مطبعة بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الفrahمجلين ،
سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الإمالة

قال : « الإمالة : أَنْ يُنْحَى بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ الْكَسْرِ ، وَسَبَبُهَا قَصْدُ الْمُنَاسَبَةِ لِكَسْرِ أَوْ يَاءٍ ، أَوْ لِكَوْنِ الْأَلِفِ مُنْقَلِبَةً عَنْ مَكْسُورٍ أَوْ يَاءٍ ، أَوْ صَائِرَةٍ يَاءٍ مَفْتُوحَةٍ ، وَلِلْفَوَاصِلِ أَوْ لِإِمَالَةٍ قَبْلَهَا عَلَى وَجْهِ .

تعريف
الإمالة
وسببها

فَالْكَسْرَةُ قَبْلَ الْأَلِفِ فِي نَحْوِ عِمَادٍ وَشِمْلَالٍ ، وَنَحْوِ دِرْهَمَانٍ سَوَّغَهُ خَفَاءُ الْهَاءِ مَعَ شِدُوذِهِ ، وَبَعْدَهَا فِي نَحْوِ عَالِمٍ ، وَنَحْوِ مِنَ الْكَلَامِ قَلِيلٌ ؛ لِمُرُوضِهَا ، بِخِلَافِ نَحْوِ مِنْ دَارٍ ؛ لِلرَّاءِ ، وَلَيْسَ مُقَدَّرُهَا الْأَصْلِيُّ كَمَا فُظِّهَا عَلَى الْأَفْصَحِ كَجَادٍ وَجَوَادٌ ، بِخِلَافِ سُكُونِ الْوَقْفِ .

أقول : « ينحى بالفتحة » أى : تمال الفتحة نحو الكسرة : أى جانب الكسرة ، ونحو الشيء : ناحيته وجهته ، و « ينحى » مسند إلى « نحو » ومعناه يقصد ، والباء فى « بالفتحة » لتعدية ينحى إلى ثانى المفعولين ، وهو المقدم على الأول ههنا ، وإنما لم يقل « ينحى بالفتحة نحو الكسرة » ، وبالألف نحو الياء « لأن الإمالة على ثلاثة أنواع : إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة ؛ فيميل الألف نحو الياء ، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة ، كما فى رحمة ، وإمالة فتحة قبل الراء إليها ، نحو الكبر ؛ فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة ، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء ؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض ، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة ، فلما لزمها لم يحتج إلى ذكرها .

وليست الإمالة لذة جميع العرب ، وأهل الحجاز لا يميلون ، وأشدّهم حرصاً عليها بنو تميم ، وإنما تسمى إمالة إذا بالغت فى إمالة الفتحة نحو الكسرة ، ومالم تبلغ فيه يسمى « بين اللفظين » و « ترقيقاً » . والترقيق إنما يكون فى الفتحة التى قبل الألف فقط .

وسبب الإمالة إما قصد مناسبة صَوْت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد ؛ أو بعدها كعالم ، أو لصوت نطقك بياء قبلها كسيال^(١) وشَيْبَان ، أو قصدُ مناسبة فاصلة لفاصلة مُمالة ، أو قصدُ مناسبة إمالة لإمالة قبل الفتحة ، أو قصدُ مناسبة صوت نطقك بالآلف بصوت نطقك بأصل تلك الآلف ، وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة كباع وخاف ، أو لصوت ما يصير إليه الآلف في بعض المواضع كما في حُبْلَى ومِعْرَى ؛ لقولك حبلان ومِعْرِيان ، والأولى أن تقول في إمالة نحو خاف وباع : إنها للتنبيه على أصل الآلف ، وما كان عليه قبل ، وفي نحو حبلَى ومِعْرَى : إنها للتنبيه على الحالة التي تصير إليها الآلف بعدُ في بعض الأحوال .

قوله « أو لكون الآلف منقلبة عن مكسور » عبارة ركيكة ؛ لأن تقدير الكلام قصد المناسبة لكون الآلف منقلبة عن مكسور ؛ إذ هو عطف على قوله « للكسرة » فيكون المعنى أنك تقصد مناسبة صوتك بالفتحة والآلف المالتين لكون الآلف عن ياء أو لكون الآلف صائرة ياء .

قوله « أو لإمالة قبلها على وجه » يحىء في موضعه . اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها ، بل هي المجوزة لها عند مَنْ هي في لفته ، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح ؛ فأحد الأسباب الكسرة ، وهى إما قبل الآلف أو بعدها ، والحرف المتحرك بالكسرة لا يجوز أن يكون هو الحرف الذى يليه الآلف ؛ لأنها لا تلى إلا الفتحة ، فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه وبين الآلف حرف أو حرفان ، والأول أقوى في اقتضاء الإمالة لقربها ، وإذا تتابع كسرتان كحَلِيلَاب^(٢) ، أو كسرة وياء نحو

(١) السيال : اسم جنس جمعى ، واحدته سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل ؛ إذا نزع خرج منه اللبن ، أو ما طال من السمر

(٢) الحلابلاب - بكسرتين بعدهما سكون - : نبت ينسبط على الأرض وتندوم خضرته في القيط ، وله ورق أعرض من الكف ، انظر (١ ص ٦٣)

كِزَان ؛ كان المفتضى أقوى ، والتى بينها وبين الألف حرفان لا تقتضى الإمالة إلا إذا كان الحرف الذى بينها وبين حرف الألف ساكنًا نحو شِمْلَال^(١) ؛ فإن كان متحركًا نحو عِنَبًا ؛ أو كان بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف لم يجوز الإمالة وإن كان أحد الأحرف ساكنًا ، نحو ابنتا زيد وفتكت قِنَبًا^(٢) ؛ بلى إن كان الحرف المتحرك أو حرف الألف فى الأول هاء نحو يريد أن يُسَفِّهَنَا ، وينزعها ؛ فإن ناسًا من العرب كثيرًا يميلها ؛ خلفاء الهاء ، فسكانها معدومة ، فكأنه يُسَفِّهَنَا وَيَنَزِعَا ، وإذا كان ما قبل الهاء التى هى حرف الألف فى مثله مضمومًا لم يُجَزْ فيه الإمالة أحدًا ، نحو هو يضر بها ؛ لأن الهاء مع الضمة لا يجوز أن تكون كالعدم ، إذ ما قبل الألف لا يكون مضمومًا ، وخلفة الهاء أجازوا فى نحو مَهَارَى مِهَارَى ، بإمالة الهاء والميم ؛ لأنك كأنتك قلت : مَارَى ، وكذلك إن كان فى الثانى أحد الثلاثة الأحرف التى بين الكسرة والألف هاء جازت الإمالة لكن على ضعف وشذوذ ، نحو : درهماً زيد ، ودرهان ، وخبرها . فإن كانت الكسرة المتقدمة من كلمة أخرى نظر : فإن كانت إحدى الكلمتين غير مستقلة أو كليهما كانت الإمالة أحسن منها إذا كانتا مستقلتين ؛ فالإمالة فى بناؤسى وبنًا ومنًا أحسن منها فى لزيد مال ، وبعبد الله .

واعلم أن الإمالة فى بعبد الله أكثر من إمالة نحو لزيد عال ؛ لكثرة لفظ الله فى كلامهم .

وإذا كان سبب الإمالة ضعيفًا - لكون الكسرة بعيدة كما فى نحو أن ينزعها ، أو فى كلمة أخرى نحو منّا وإنا ومنها - وكانت الألف موقوفًا عليها كان إمالتها

(١) تقول : ناقة شِمْلَال - كقراطس - وشميل - كقنديل - إذا كانت سريعة

(٢) القنب - بكسر أوله أو ضمه مع تشديد ثانيه مفتوحا - : ضرب من

السكران ، انظر (١ - ص ٦٢)

أحسن منها إذا كانت موصولة بما بعدها ؛ لما ذكرنا في باب الوقف في قلبهم ألف أنفى في الوقف ياء دون الوصل ، وهو كون الألف في الوصل يظهر جوهرها ، بخلاف الوقف ، فتقلب إلى حرف أظهر منها ، فلذا كان ناس ممن يميل نحو أن يضربها ومناً وبناً ومنها إذا وصلوها لم يميلوها ، نحو أن يضربها زيد ، ومناً ذلك ، وأما الكسرة التي بعد الألف فإنما تكون سبباً للإمالة إذا وليت الألف وكانت لازمة نحو عابد وعالم ومفاتيح وهابيل ، قيل : والمنفصل في هذا كالتصل نحو ثلثا درهم ، وغلاما بشر ، والظاهر أنها أضعف لعدم لزومها للألف ، فهي كالكسرة العارضة للإعراب في كلمة الألف ، نحو على بابي ، ومن ماله ، فإنه يجوز الإمالة لأجلها ، لكنه أضعف من جواز إمالة نحو عابد وعالم ، ويجوز في نحو بيباب أن تكون الإمالة للكسرة المتقدمة أو للمتأخرة أو لكليهما ، وأما إن كانت الكسرة الإعرابية على الراء فهي كالكسرة اللازمة في كلمة الألف ، نحو عالم ، وذلك لأنها وإن ضعفت بالعروض لكن تكرار الراء جبر وهنّها فكان الكسرة عليها كسرتان ، وذلك نحو : من الدار ، وفي الدار ، وإن كان بين الألف والكسرة المتأخرة عنها حرف ، نحو : على آخر ، وعلى قاتل ، فإن الكسرة لا تؤثر ، وإنما آثرت المنفصلة عن الألف قبل ولم تؤثر بعد لأن الصعود بعد الهوى أشق من العكس ، فإن زالت الكسرة إلى بعد الألف لأجل الإدغام نحو جادّ وجوّادّ فالأفصح أن لا يعتد بها ، فلا تميل الألف لأنها ساقطة في اللفظ لزوماً ، وقد اعتبرها قوم نظراً إلى الأصل ، كما أميل نحو « خاف » نظراً إلى كسرتها الأصلية ، كما يجب ، فأمالوا نحو جادّ وجوّادّ ، رفعاً ونصباً وجراً ، وبعضهم أمالها إذا كانت المدغم فيها مكسورة فقط لصيرورة الحرفين بالإدغام كحرف واحد . فيكون « من جادّ » مثل « من مال » وإن ذهب الكسرة لأجل الوقف — نحو راع ، وماش — اختلف أيضاً في الإمالة

وتركها ، والأكثر يميلوه ، والفرق بينه وبين الأول أن سكون الوقف عارض
يزول في الوصل ، بخلاف سكون الحرف المدغم ، وإن كانت الكسرة المقدرة
في الوقف في الراء — نحو من النار ، ومن دار — لجواز الإمالة فيه أقوى لقوة
الكسرة على الراء كما ذكرنا ، فصارت لقرط القوة تؤثر مقدرة تأثيرها ظاهرة .

قال : « وَلَا تُؤْثِرُ الْكُسْرَةُ فِي الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَاوٍ ، وَنَحْوُ مِنْ تَابِهِ وَمَالِهِ
وَالْكِبَا شَاذٌ ، كَمَا شَذَّ الْعَشَا وَالْمَكَا وَتَابُ وَمَالُ وَالْحَجَّاجُ وَالنَّاسُ لِفَعْرِ سَبَبٍ .
وَأَمَّا إِمَالَةُ الرَّبَا وَمِنْ دَارٍ فَلِلْأَجْلِ الرَّاءِ »

عدم تأثير
الكسرة
في الالف
المنقلبة
عن واو

أقول أظن قوله : « وَلَا تُؤْثِرُ الْكُسْرَةُ فِي الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَاوٍ » وهما نشأ له
من قول صاحب المفصل « إن إمالة الكيما شاذ » قال : أى الزمخشري : « أما إمالة
الربا فلاجل الراء » هذا قوله ، وقال سيبويه : « ومما يميلون ألفه قولهم : مررت
ببابه وأخذت من ماله في موضع الجر ، شبهوه بكتاب وصاجد ، قال : والإمالة في
هذا أضعف ؛ لأن الكسرة لا تلزم ؛ فضعفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة لا
لأجل أن الألف عن واو ، ولولم تؤثر الكسرة في إمالة الألف منقلبة عن واو
لم يقل إن الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة ، بل قال : ممتنعة ؛ لكون الألف عن
واو ؛ قال — أعنى سيبويه — : إنما يمال مال إذا كسرت اللام بعدها ، فتبين أنه
لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها ، ولم أر أحدا فرق
بينهما إلا الزمخشري والمصنف .

والعشا : مصدر الأعشى والعشواء ، والكيما : الكئامة ، وهو واوى لتثنيته
على كبتوان ، والمكا — بوزن العصا — : جحر الضب ، ^(١) وبعناه المكو .

(١) قال في اللسان : « والمكو (بفتح فسكون والمكا - بالفتح مقصورا - :
جحر الثعلب والأرنب ونحوهما ، وقيل : بجشمهما » اه . وقال سيبويه (ح ٢
ص ٢٦٠) : « وقد قالوا الكيما ، والعشا ، والمكا ، وهو جحر الضب » اه

وأما باب ومال فإنما تشذ إمالتهما في غير حال جر لاميها ، قال سيبويه : قال ناس يُوثقُ بعر بيتهم : هذا باب ، وهذا مال ، ورد المبرد ذلك ، قال السيرافي : حكاية سيبويه عن العرب لا ترد ، ويمال الحجاج علما ، على الشذوذ ، وأما إن كان صفة فلا ، وإمالة الحجاج علما والناس أكثر من إمالة نحو « هذا باب ، ومال » وأما إمالة نحو « بالناس » فليست بشاذة لأجل الكسرة .

قال : « وَالْيَاءُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ قَبْلَهَا فِي نَحْوِ سَيَّالٍ وَشَيْبَانَ »
أقول : الياء : إما أن تكون قبل الألف ، أو بعدها :

موضح
تأثير الياء
في إمالة
الألف

فالتى قبلها إنما تؤثر إذا اتصلت بالألف كسيال ، وهو شجر ذو شوك ؛ لأن الحركة بعد الحرف ؛ فالفتحة بعد الياء ، فصارت الياء المفتوحة كالكسرة قبل الفتحة في نحو عماد ، وتؤثر أيضا إذا اتصلت بحرف الألف : إما ساكنة [نحو شَيْبَانَ]^(١) أو متحركة كالحَيَّوَانِ وَالْحَيْدَانِ ، وإذا كانت الياء التى هى قبل حرف الألف مدغما فيها كالكيال ، أو كانت قبل الياء التى هى حرف ألف كسرة كالعيان كانت الإمالة أقوى ، ودونها الياء المخففة التى هى حرف الألف الكائنة بعد فتحة كشوك السيال ، أو بعد ضمة كألهيام ، ودونها الياء الساكنة المتصلة بحرف الألف كشَيْبَانَ ، ودونها المتصلة بها المتحركة كالْحَيْدَانِ ، وإِنَّمَا كَانَ نَحْوُ الْحَيْدَانِ فِي الْإِمَالَةِ دُونَ شَيْبَانَ — وَإِنْ كَانَتِ الْفَتْحَةُ مُتَعَقِبَةً لِلْيَاءِ — لِأَنَّ الْحَرَكَةَ بَعْدَ الْحَرْفِ ، كَمَا تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ ، فَفَتْحَةُ يَاءِ حَيْدَانَ فَاصِلَةٌ بَيْنَ الْيَاءِ وَفَتْحَةِ الدَّالِ الْمُرَادِ إِمَالَتَهَا ، بِخِلَافِ شَيْبَانَ ؛ فَإِنَّهُ لَا حَرَكَةَ فَاصِلَةَ فِي الْأَوَّلِ بَيْنَ الْيَاءِ وَفَتْحَةِ الْيَاءِ ، وَإِنَّمَا أَثَرَتِ الْكُسْرَةُ فِي نَحْوِ شَمْلَالٍ مَعَ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرْفِ الْأَلْفِ حَرْفًا ، وَلَمْ تُؤَثِّرِ الْيَاءُ كَذَلِكَ فِي نَحْوِ دَيْدَبَانَ^(٢) وَكَيْدَبَانَ^(٣) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْحَرْفَ

(١) الزيادة عن الخطية

(٢) الديدبان : حمار الوحش ، والرقيب ، والطلبة ، قال في القاموس إنه معرب

(٣) الكيدبان - بفتح الكاف وسكون الياء بعدها ذال معجمة مضمومة

أو مفتوحة - : الكذاب

الفصل بين الكسرة وحرف الألف يشترط سكونه كما مر ؛ فلم يَفْصِلْ إذن بين الكسرة والفتحة المالة ما يصاد الياء من الفتحة والضمّة ، وأما في نحو دَيْدَبَان وَكَيْدَبَان فالفتحة والضمّة فاصلتان بين الياء والفتحة المراد إمالتها ، وإذا أضعفتِ الفتحة^(١) حركة الياء في نحو الحَيْدَان تأثير الياء مع أنها على نفس الياء فكيف إذا كانت على حرف فاصل ؟ وأمال بعضهم « يَدَهَا » خلفاء الهاء كما ذكرنا في درهمان .

وإن تأخرت الياء عن الألف ؛ فإن كانت مكسورة كبائع^(٢) فالمتقضى للإماله في مثله أقوى من المتقضى في نحو عابد ، وإن كانت مفتوحة أو مضمومة كالتَّبَاعِ والتَّبَاعِ فلا تؤثر ؛ لأن الحركة لشدة لزومها للحرف وإن كانت متعقبة لها تفت في عضدها ، وتشرّبها شيئاً من جوهر نفسها ، وتميلها إلى مخرجها شيئاً . قال : « وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنْ مَكْسُورٍ نَحْوُ خَافَ ، وَعَنْ يَاءٍ نَحْوُ نَابٍ وَالرَّحَى وَسَالَ وَزَمَى »

إمالة
الألف
المنقلبة
عن
مكسور

أقول : قوله « عن مكسور » أى : عن واو مكسور ؛ ليس ذلك على الإطلاق ، بل ينبغى أن يقال : عن مكسور في الفعل ؛ لأن نحو رجل مَالٌ وَنَالٌ^(٣) وكَبَشٌ^(٤) صَافٌ أصلها مَوِلٌ وَنَوِلٌ وَصَوِفٌ ، ومع هذا لا يمال

(١) يريد أن الفتحة التي هي حركة الياء في نحو الحيدان تضعف تأثير الياء في الإمالة مع أنها حركة الياء نفسها ؛ فهي أقوى على إضعاف تأثيرها إذا كانت على حرف فاصل ؛ فقوله « حركة الياء » حال من الفتحة مثلاً

(٢) مبيع اسم فاعل من المبايعه ، ووقع في بعض النسخ « كبائع » وهو فعل أمر من المبايعه أيضاً

(٣) يقال : رجل مال ؛ إذا كان كثير المال ، ويقال : رجل نال ؛ إذا كان كثير النوال ؛ أى العطاء ،

(٤) يقال : كبش صاف ؛ إذا كان كثير الصوف

قياساً ، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة ، وذلك [لأن الكسرة] قد زالت بحيث لاتعود أصلاً : أما في الفعل نحو خاف فإن الكسرة لما كانت في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو خِفْتُ وخِفْنَا أُجِيزَ إمالة ما قبل الألف ، والألف المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم والفعل لا تقع إلا عينا ، أما المنقلبة عن الياء فتقال ، سواء كانت الياء مفتوحة أو غيرها في الاسم أوفى الفعل : عينا أو لا ، كَنَابٍ وَغَابٍ وَطَابٍ وَبَاعٍ وَهَابٍ وَرَحَى وَرَمَى ، وهى إذا كانت عين فَعَلَ - في الأفعال - أولى بالإمالة منها عين فَعَلٍ في الأسماء ؛ لأنه ينضم إلى أُنْقَلَبُهَا عن الياء انكسار ما قبلها في بعض التصاريف كَهَيْتُ وَبَعْتُ ، وإذا كانت لا ما كانت أولى بالإمالة منها عينا ؛ لأن التغيير في الأواخر أولى ، قال سيبويه : وكره بعض العرب إمالة نحو رَمَى لسكراته أن يصيروا إلى ما فروا منه : يعنى أنهم قلبوا الياء ألفاً أولاً فلم يقلبوا الألف بعد ذلك ياء ، قلت : وينبغي على هذا أن يكرهوا إمالة نحو باب وعابٍ وباع وهابٍ ؛ لحصول العلة المذكورة .

قال : « وَالصَّائِرَةُ يَاءٌ مَفْتُوحَةٌ ، نَحْوُ دَعَا وَحُبِّلَى وَالْعُلَى ، بِخِلَافِ جَالَ وَحَالَ »

امالة
الألف
الصائر
ياء

أقول : اعلم أن الألف إذا كانت في الآخر ؛ فإما أن تكون في آخر الفعل ، أو آخر الاسم

فالأولى جاز إمالتها مطلقاً ؛ لأنها إن كانت عن ياء فلها أصل في الياء وتصير ياء عند اتصال الضمائر بها ، نحو رميت ويرميان ، وإن كانت عن واو فإن تلك الألف تصير ياء مكسوراً ما قبلها ، وذلك فيما لم يسم فاعله ، نحو دُعِيَ في دَعَا ؛ فهو كالألف المائلة مع كون الألف في الآخر ، والآخر محل التغيير ، ولذلك لم يمل في قَالَ وحَالَ مع قولهم : قِيلَ وحِيلَ

والثانية : أى التى فى آخر الاسم إن كانت عن ياء نحو الفتى والرحى جاز
إمالتها ؛ لكونها عن ياء وصيرورتها ياء فى التثنية ، وإن كانت عن واو : فإن
كانت رابعة فما فوقها جاز إمالتها ؛ لصيرورتها فى المثنى ياء كالأعلىان والمصطفیان ،
وكذا الألف الزائدة ، كالحُبلى ، والذَفْرَى ^(١) ، والأرْطَى ^(٢) ، والكمَثَرَى ،
والقَبَعَثَرَى ^(٣) ؛ لأنها تنقب ياء فى المثنى ، على ما مضى فى باب المثنى ، وكذا
ألف سُكَارَى وحبَّالَى وحبَّارَى ؛ لأنك لو سميت بها ^(٤) وثنيها قلبت ألفتها ياء ،
وإن كانت ثالثة لم تمل قياساً ، بل شاذاً ، كالمسكَا والعشَا ؛ لأنها تصير ياء كما
فى الفعل ، بل تصير فى التصغير ياء قياساً كمُصَيَّة [ولا تؤثر] ؛ لكون سكون
ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة ، بخلاف نحو دُعَى وأَعْلَيَان ، وأما نحو
القَوَى والعَلَى والضَّحَى - فى القرآن - فإنما جاز إمالتها لكونها رموس الآى ؛
فتناسب سائر الكلم التى هى رموس الآى ، وفيها سبب الإمالة

وقال بعضهم : كل ما كان على فُعْلٍ - بضم الفاء - جاز إمالة ألفه ؛ إذ لو
منعت لكان الثلاثى المطلوب فى وضعه الخفة أوله وآخره ثقيلين ؛ إذ يكون أوله
ضمةً وآخره ألفاً غير ممالة ، وترك إمالتها صريح فى أنها عن واو ؛ فيكون كأن
فى أوله ضمةً وآخره واوٌ ، ولهذا يكتب الكوفيون كل ثلاثى مقصور مضموم

(١) الذفرى - بكسر فسكون مقصوراً - : الموضع الذى يعرق من الابل خلف

الأذن ، انظر (١ ص ١٥٠ ، ٧٠)

(٢) الأرطى - بفتح فسكون - : شجر ينبت فى الرمل ، واحده أرطاة ، انظر

(١ ص ٥٧)

(٣) القبعثرى : الجمل الضخم الشديد الوبر ، انظر (١ ص ٩ ، ٥٢)

(٤) لعل المؤلف لاحظ أن الأصل فيما يبنى أن يكون مفرداً فقيد تثنية هذه
الالفاظ بالتسمية بها ، وإلا فإن تثنية الجمع على إرادة الجماعتين غير عزيزة فى
كلام العرب

الأول بالياء ، ويثنى بعض العرب بالياء ، كما مر في باب المثني ، فتقول : العُلَيَّان ؛ فعلى هذا لا يختص إمالة مثل هذه السكلم برءوس الآى ، ولا يحتاج فى إمالة العُلَى إلى أن يعمل بكون واحده العليا ؛ بل يجوز إمالة العُلَى الذى هو مصدر أيضا ، وقال بعضهم : طلبنا وطلبنا زيد ؛ تشبيهاً لألفها بألف نحو حُبلى حيث كانت أخيراً ، وجوزوا على هذا رأيت عبداً وأكلت عنباً

» قوله والصائرةُ ياء مفتوحة « احتراز عن نحو قيل وحيل ، قال المصنف : لأن هذا صار ياء ساكنة والساكنة ضعيفة ؛ فهى كالمردوم ، ولقائل أن يقول : لو كان ضعفها لأجل انقلابها ياء ساكنة لوجب إمالة نحو العصا ؛ لأنها تنقلب ياء متحركة قوية بسبب الإدغام فيها نحو العَصَى فى الجمع والعُصَى فى التصغير .

قوله « دَعَا وَحُبِلَى وَالْعُلَى » لقولك : دُعِى وَحُبِلَيَانِ وَالْعُلَيَّانِ

الإمالة
للإمالة

قال : « وَالْفَوَاصِلُ نَحْوُ الضَّعَى ، وَالْإِمَالَةُ قَبْلَهَا نَحْوُ رَأَيْتُ عِمَادًا » أقول : اعلم أن الإمالة فى الفواصل هى فى الحقيقة إمالة للإمالة أيضا ، وذلك لأنه يمال الضحى لإمالة قلمى ؛ لتناسب رءوس الآى ؛ فالإمالة للإمالة على ضربين :

أحدهما أن تمال فتحة فى كلمة لإمالة فتحة فى تلك الكلمة أو فيما هو كالجزء لتلك الكلمة ، فالأول على ضربين : إما أن يمال الثانى لإمالة الأول ، نحو عمادا ، أميلت فتحة الدال وقفا ؛ لإمالة فتحة الميم ، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين ؛ لأن الأواخر محل التغير ، ولبيان الألف وقفا كما فى أفعى على ما مر فى بابه ، أو يمال الأول لإمالة الثانى ، وذلك إذا كان الثانى فتحة على الهمزة نحو رأى ونأى ، أمال بعضهم فتحته الراء والنون لإمالة فتحة الهمزة ، وذلك لأن الهمزة حرف مستثقل فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت فى مجموع الكلمة . وأما مهارى فإمالة الميم لأجل خفاء الهاء لا للإمالة . والثانى : أى إمالة فتحة فى كلمة لإمالة فتحة فيما هو كجزء تلك الكلمة نحو قولك : مِعْرَانا ،

أملت فتحة نون « نا » لإمالة فتحة الزاي ، وجاز ذلك وإن كانت « نا » كلمة برأسها لكونها ضميرا متصلا ، ولكون الألف في الآخر وهو محل التنكير ، ولم يمل ألف مال في ذا مال ؛ لكونه وسطا ، ولكون مال كلمة منفصلة لا كجزء الأول بخلاف « نا » في معرانا .

وثانيهما أن تمال فتحة في كلمة لإمالة مثل تلك المفتحة في نظير تلك السكامة في القواصل ، كقوله تعالى (والضحى) ، أميل ليزاوج (قللى) ، وسهل ذلك كونه في أواخر الكلام ومواضع الوقف كما ذكرنا في نحو أفعى قال : « وَقَدْ تَمَّالُ أَلِفُ التَّنْوِينِ فِي نَحْوِ رَأَيْتُ زَيْدًا »

أقول : قال سيبويه : يقال : رأيت زيدا ، كما يقال : رأيت شيبان ، لكن الإمالة في نحو رأيت زيدا أضعف ؛ لأن الألف ليست بلازمة لزوم ألف شيبان ، وسهل ذلك كون الألف موقوفا عليها ، فيقصد ببيانها بأن تمال إلى جانب الياء كما في حبلى ، ولا يقال : رأيت عبدا إلا عند بعضهم - كما مر - تشبيها بنحو حبلى ؛ إذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة

قال : « وَالْأَسْتِعْلَاءُ فِي عَيْرِ بَابِ خَافَ وَغَابَ وَصَفَا مَا نَعُ قَبْلَهَا يَلِيهَا فِي كَلِمَتَيْهَا ، وَبِحَرْفَيْنِ عَلَى رَأْيٍ ، وَبَعْدَهَا يَلِيهَا فِي كَلِمَتَيْهَا ، وَبِحَرْفَيْنِ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : يعنى أن حروف الاستعلاء ، وهى ما يرتفع بها اللسان ، ويجمعها قَطْ خُصَّ ضَغَطٌ ^(١) تمنع الإمالة على الشرائط التى تجبىء ، وذلك لمناقضتها

(١) قال ملا على قارى فى شرح الجزرية : « قَطْ : أمر من قاط بالمكان ؛ إذا أقام به فى الصيف ، والخص - بضم الخاء المعجمة - : البيت من القصب ، والضغط : الضيق ، والمعنى أقم فى وقت حرارة الصيف فى خص ذى ضغط : أى الدنيا بمثل ذلك وما قاربه » اهـ

للإمالة ؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف ؛ فلا جرم لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها ، لأن أسباب الإمالة تقتضى خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضى بقاءها على أصلها ؛ فترجح الأصل ، ولا تغلب حروف الاستعلاء أسباب الإمالة فى باب خَافَ وَغَابَ وَصَبَّأَ ، يعنى فى الألفات التى ينكسر ما قبلها فى بعض التصرفات ، وهى أَلَفَاتِ الفعل إذا كانت عينا فى الماضى الثلاثى ، وهى منقلبة عن واو مكسورة كخاف أو ياء : سواء كانت فى الأصل مكسورة كهاب ، أو لا كهغاب ، وكذا إذا كانت لاما فى ماضى الفعل الثلاثى : سواء كانت واوا كغفرا ، أو ياء كهغى ، وذلك لأنك تقول : خِفْتُ وَغَبْتُ وَغَرَيْتُ وَغَبَيْتُ ، فأجيزت الإمالة مع حروف الاستعلاء لقوة السبب : أى انكسار ما قبل الألف فى بعض التصرفات ، مع كون ذلك فى الفعل الذى هو أحمل للتصرفات من أخويه ، وكذا الألفات التى تنقلب فى بعض التصرفات ياء ، وهى الألفات الأخيرة : الرابعة فما فوقها : فى الفعل كانت كأعطى وَيُعْطَى ، أو فى الاسم كالمُعْطَى وَالْمُعْطَى ؛ لقولك : أَعْطِيَا وَيُعْطِيَانِ وَالْمُعْطِيَانِ ؛ فتقلب الألف فى البنية التى فيها الألف من غير تغيير تلك البنية ، وأما الياء فى نحو الْمُصَيَّةِ وَالْمُعَصِيِّ فلا تعتبر ؛ لأنها عرضت فى بناء آخر ؛ فجميع الألفات المذكورة تمال ، ولا تنظر إلى حروف الاستعلاء ؛ لأن انقلاب الألف ياء لغير الإمالة مطردا والبيئة باقية سبب قوى للإمالة ، فتجرى عليها مع حروف الاستعلاء أيضا

قوله « قبلها يليها فى كلمتها » كقاعد وخامد^(١) وصاعد وغائب

(١) يقال : خمدت النار تخمد - من باب قعد - خمودا ؛ إذا سكن لهبها ، ويقال : قوم خامدون لا تسمع لهم حسا ، مأخوذ من خمود النار . وفى التنزيل

وطائف^(١) وضامر وظالم ، وكذا إذا كان بعدها يليها في كلمتها كناقيد وعاطس وعاصم وعاضد وعاطل وباخل^(٢) وواغل^(٣) ، وإذا كانت حروف الاستعلاء قبل حرف الألف فإن كانت مكسورة كالقفاف^(٤) والغلاب والطباب^(٥) والضباب^(٦) والصحاب والخذاع والظماء^(٧) ، فلا أثر لحرف الاستعلاء ، [بل تمال الفتحة والألف ؛ لأن الكسرة المقترنة لإمالة الفتحة والألف بعد حرف الاستعلاء] على

العزير (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ) قال الزجاج : فاذا هم ساكتون قد ماتوا وصاروا بمنزلة الرماد الخامد الهامد

(١) يقال : طاف به الخيال يطوف طوفاً وطوفانا ، إذا ألم به في النوم ، قال تعالى (فَطَافَ عَلَيْهِمَا طَائِفٌ مِّنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ) ويقال : طاف حول الشيء يطوف طوفاً وطوفانا ، إذا دار حوله ، ورجل طائف وطاف ، أصله طوف على صيغة المبالغة

(٢) الباخل : البخيل ، وفي اللسان « ذو البخل » يريد أنه للنسب ، وإنما يستقيم قوله هذا إذا سلب منه معنى الحدوث ، وإلا فهو اسم فاعل وليس للنسب ، (٣) الواغل : الذي يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوهم لذلك ، أو من غير أن يشترك معهم في النفقة ، قال عدى بن زيد العبادي :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُ وَتَعَطِفُ عَلَيْهِ كَفُّ السَّاقِي

وقد وقع في الأصول « واغد » بالدال ، وهو تصحيف

(٤) القفاف : جمع قف - كخف - وهم الأوباش والأخلاق من الناس ، وحجارة غاص بعضها ببعض

(٥) الطباب : جمع طبة - بكسر أوله وتشديد ثانيه - وهي المستطيل من الأرض والثوب والسحاب

(٦) الضباب - كرحال - : جمع ضب ، وهو حيوان يرى يشبه الورل إلا أنه دونه ، والورل حيوان يشبه التماسح ويعيش في البر

(٧) الظماء : جمع ظمئان ، كمطاش وعطشان وزنا ومعنى

ما سبق من كون الحركة بعد الحرف ، ولم يذ كرسيبويه في مثله ترك الإمالة ، وذكر غيره أنه ذهب بعضهم إلى امتناع الإمالة ؛ لأجل حروف الاستعلاء ، وإن كانت مكسورة ، قالوا : وهو قليل ، والإمالة أكثر ، وكذا الإمالة في نحو « قَزَحًا » ^(١) كثيرة ، وأما إن كانت حروف الاستعلاء متحركة بغير الكسرة ككفوالب وصمات ^(٢) وخُفاف ^(٣) فإنها تمنع الإمالة ؛ لأنك إنما تتلفظ بالفتحة والألف بعد ثبوت حرف الاستعلاء الطالب للفتح بلا كسر بينها وبين الفتح ، كما كان في قِفاف ، وفي تلك الحال طالب الإمالة - أعنى الكسر - معدوم متوقع ، ومناسبة الصوت لصوت داخل في الوجود أولى من مناسبة للمتوقع وجوده ، وأما إن كانت حروف الاستعلاء ساكنة قبل حرف الألف بعد الكسرة ، نحو : مضباح ومِقْلَاع ومِطْخَام ومِطْعَان ، فبعض العرب لا يعتد بحرف الاستعلاء لكونه بالسكون كالميت المعدوم فيميل ، وبعضهم يعتد به ؛ لكونه أقرب إلى الألف من

(١) القزح - بكسر القاف وسكون الزاى - : بزر البصل ، والتابل الذى يطرح في القدر كالسكون والكزبرة ، ومراد المؤلف أنه يجوز إمالة ألفه المبذلة من التتوين وقفا في حالة النصب ؛ لأن الكسرة بعد حرف الاستعلاء ، فلا أثر لحرف الاستعلاء ، ولا يضر الفصل بين الكسرة والألف بحرفين ؛ لأن أحدهما ساكن ؛ فهو نظير شلال ، وفي النسخ الخطية « قرحاء » بالقاف والراء والحاء ممدودا ، وهو تصحيف ؛ لأن أوله مفتوح ، ويدل على أن المراد ما أثبتناه قول سيبويه (ح ٢ ص ٢٦١) « وقالوا رأيت قزحا ، وهو أزار القدر ، ورأيت علما ، فيميلون ، جعلوا الكسرة كالياء » اهـ

(٢) الصمات - كغراب - : الصمت ، وفي الحديث « وإذنهما صماتها » أى أن لإذن البكر سكوتها

(٣) الخفاف - كغراب - : الخفيف ، وفعال يشارك فعلا في باب الصفة المشبهة كثيرا ؛ إلا أن في فعال من المبالغة أكثر مما في فعيل ، ومن ذلك طول وطوال ، وشجيع وشجاع ، وعجيب وعجاب

الكسرة الطالبة للإمالة ، قال سيبويه : كلاهما عربى له مذهب ، وهذا معنى قول المصنف « وبحرفين على رأى » ، جعل فى نحو مصباح حرف الاستعلاء قبل الألف بحرفين : أحدهما حرف الاستعلاء ، والآخر الباء ، والأظهر أن لا يقال : هذا الحرف قبل ذلك الحرف بحرفين ، إلا إذا كان بينهما حرفان ، كما قال سيبويه فى نحو مناشيط^(١) ومعاليق^(٢) : إن حرف الاستعلاء ، بعد الألف بحرفين ، وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف وبينهما حرف كنافخ ونابغ ونافق^(٣) وشاحط^(٤) وناهض وغائظ منع من الإمالة ، ولم تؤثر الكسرة ؛ لأن الحرف أقوى من

(١) قال سيبويه : « وأعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته ، لأنها إذا كانت مما ينصب فى غير هذه الحروف لزمها النصب فلم يفارقها فى هذه الحروف ، إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف ، وكذلك إن كان شئ منها بعد الألف بحرفين ، وذلك قولك : مناشيط ، ومنافخ ، ومعاليق ، ومقاريض ، ومواعيط ، ومبايغ ، ولم يمنع الحرفان النصب كما لم يمنع السين من الصاد فى صويق ونحوه ، وقد قال قوم المناشيط (يريد بالامالة) حين تراخت ، وهى قليلة » اهـ وقد بحثنا طويلا فيما بين أيدينا من كتب اللغة فلم نعث على ما يكون مفردا قياسيا لمناشيط إلا منشطا - ككرم - وهو بمعنى النشيط ، أو هو الذى ينشط إليه ، وإن صح أن يكون هذا مفردة كانت الياء فى مناشيط زائدة متولدة من إشباع الكسرة ، مثل دوانيق وخواتيم فى جميع دائق وخاتم ، أو منشطا - كقعد - وهو مصدر ميمى بمعنى النشاط ، والياء على هذا الوجه فى الجمع زائدة كما كانت على الوجه السابق

(٢) المعاليق : جمع معلق - بكسر فسكون - أو معلق - بضم فسكون - وهما يستعملان فيما يعلق عليه الشئ وفى الشئ المعلق نفسه

(٣) نافق : اسم فاعل من نفقت السلعة تنفق - من باب نصر ينصر - نفاقا ؛ إذا راجت وغلا سعرها ، أو اسم فاعل من نفق الحيوان ينفق نفوقا - كقعد يقعد قعودا - بمعنى مات

(٤) الشاحط : اسم فاعل من شحط يشحط - كمنع يمنع ، وكفروح يفرح - شحطا - كمنع ، وشحطا - كفروح ، إذا بعد

الحركة ؛ فتصير قوية فائمة مقام قُرْب الكسرة من الألف ، فلو أملت الألف لكان هناك استفال ظاهر بإمالة الفتحة والألف والكسرة الصريحة بعده إصعاد ، وذلك صعب ، وأما نحو غالب وطالب ففيه إصعاد ظاهر بعده استفال ، وهذا أسهل ، ألا ترى أنهم قالوا : صَبَقْتُ ، وَصَقْتُ ، وَصَوِّقْ ، بقلب السين صاداً لثلاث إصعدوا بعد استفال ، ولم يقولوا : قَصَوْتُ ، وَقَصْتُ ، في قسوت وقست وإن كان بين حرف الاستعلاء المتأخر عن الألف وبينها حرفان كمناشيط ومعارض^(١) ومعاليق ومنافخ^(٢) ومبالغ^(٣) منع أيضاً عن الإمالة ، وقال سيديويه : قد قال بعضهم المناشيط بالإمالة حين تراخت وهي قليلة .

قوله : « وبحرفين على الأكثر » إن أراد نحو مناشيط فهو مخالف لقوله « وبحرفين على رأى » في نحو مصباح ، وإن أراد نحو نافخ وفاسق كما صرح به في الشرح فغلط ؛ لأنه لا خلاف في منعه إذن للإمالة .
قوله : « قبلها يليها في كلمتها » إنما قال « في كلمتها » لأن المستعمل إن كان في كلمة أخرى قبل لم يؤثر نحو ضبط عالم فتميل ؛ لأن المستعمل لما انفصل صار كالعدم مع أن الاستفال بعد الإصعاد سهل .

قوله : « وبعدها يليها في كلمتها » اعلم أنه إذا كان المستعمل في كلمة بعد أخرى نحو عمادٍ قاسمٍ وتالٍ قاسمٍ فبعضهم لا يجعلون للمستعمل المنفصل أثراً وبعضهم

(١) في الحديث « إن في المعارض لندوحة عن الكذب » قال ابن الأنبار في النهاية : « المعارض جمع معارض من التعريض ، وهو خلاف التصريح من القول يقال : عرفت ذلك في معارض كلامه ومعرض كلامه بحذف الألف » أم والمعارض أيضاً : سهم بلاريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده

(٢) المنافخ : جمع منفاخ ، وهو كير الحداد

(٣) لم نجد هذا الجمع في كتب اللغة ، ولعله جمع مبلغ مصدر ميمي من بلغ ، ومعناه البلوغ ، والياء في الجمع من إشباع الكسرة

يجعل له تأثيراً ؛ فلا يميل نحو أن يضربها قاسم ؛ لجعله مثل فاقد ، وكذا لا يميل نحو بمالٍ قاسم ؛ لجعله مثل فائق ، وكذا لا يميل نحو أن يضربها مَلَقٌ^(١) ؛ لكونه مثل مناشيط ، وأبعد من هذا إمالة نحو بمالٍ مَلَقٍ ، وإنما جعلوا للمنفصل المتأخر أثراً دون المتقدم المنفصل ، لما ذكرنا من أن الإصعاد بعد الاستفصال أصعب من العكس ، وإذا كان سبب الإمالة قويا ، وذلك لكون الكسرة لازمة لم يعزله المستعلى المنفصلُ عزله للسبب الضعيف ، أعنى الكسرة العارضة ، فيعزل في « على مالٍ قاسم » أكثر من عزله في « عمادٍ قاسم » ؛ لأن كسرة لام « على مال » وهى السبب — ضعيفةٌ لعروضها ، فالمانع الضعيف : أى المستعلى المنفصل ، يستولى عليها لضعفها ، وأما في نحو « عمادٍ قاسم » و « عالمٍ قاسم » فالسبب — وهو كسرة العين في الأول واللام في الثانى — قوىٌ للزومه ؛ فلا يستولى عليه المانع الضعيف .

هذا ، وبعضهم يقول : رأيت عِرْقاً ؛ فيميل مع القاف تشبيهاً له بفُعْلٍ ؛ فهو كالوُسْطَى ، وهذا كما أميل نحو عَنَبًا وَعَبْدًا ، تشبيهاً بألف التانيث ، وذلك في حيز الشذوذ ؛ لأن ألف التنوين إمالتها قليلة ، فكيف مع المستعلى في عِرْقًا ؟ قال : « والرَاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلِيَتْ الْأَلِفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا مَنَعَتْ مَنَعَ الْمُسْتَعْلِيَةِ ، وَتَغْلِبُ الْمَكْسُورَةُ بَعْدَهَا الْمُسْتَعْلِيَةَ وَغَيْرَ الْمَكْسُورَةِ ؛ فَيَمَالُ طَارِدٌ وَغَارِمٌ وَمِنْ قَرَارِكَ ، فَإِذَا تَبَاعَدَتْ فَكَأَلَدَمٍ فِي الْمَنَعِ وَالْعَلَبِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ؛ فَيَمَالُ : هَذَا كَافِرٌ ، وَيُفْتَحُ مَرَرْتُ بِقَادِرٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَعْكِسُ ، وَقِيلَ : هُوَ الْأَكْثَرُ » أقول : اعلم أن الراء حرف مكرر ؛ فضمها كضمتين ، وفتحها كفتحتين ، وكسرتها ككسرتين ؛ فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء ؛ لأن

(١) يقال : رجل ملق ؛ إذا كان يعطى بلسانه ما ليس في قلبه

تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة ، فتقول : هذا راشد ، وهذا فِراش ، وهذا حار ، ورأيت حمارا ؛ فيغلب غيرُ المكسورة سببُ الإمالة : أى الكسرة المتقدمة والمتأخرة ، وكسرةُ الراء فى اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها ؛ لأنها ككسرتين ؛ فتمنع المستعلى المتقدم فى نحو طَارِدٍ وغارم ، ولا تمنعه كسرة نحو طَالِبٍ وَغَالِبٍ ، وتمنع الراء غير المكسورة أيضاً كما فى « من قَرَارِكَ » لكونها أضعف من المستعلى ، كما يحىء ، ولا تمنع الراء المكسورة المستعلى المتأخر عنها فى نحو فارق ؛ لما ذكرنا من صعوبة الإصعاد بعد الاستفال الظاهر ، فقول المصنف إذن « وتغلب المكسورة بعدها المستعلية » ليس على إطلاقه ؛ والراء غير المكسورة أضعف سبباً من المستعلية ، فلماذا كان الإمالة فى « لن يَضْرِبَهَا راشد » أقوى من الإمالة فى « لن يَضْرِبَهَا قاسم » وكان إمالة « عفر^(١) » تشبيهاً بحبلى أولى من إمالة « علقا^(٢) » ومن ثم أجاز بعضهم إمالة « عمران » دون « برقان^(٣) »

واعلم أن إمالة « فى الدار » أقوى من إمالة « فى دار قاسم » وإمالة « جَارِم^(٤) » أولى من إمالة « جَارِم قاسم » لوجود المستعلى فى الموضعين ،

(١) يقال : رجل عفر - بكسر العين المهملة وسكون الفاء - إذا كان خبيثاً منكراً ، وأسد عفر ، إذا كان شديداً

(٢) العلق - بالكسر - : النفيس من كل شيء ، فهو صفة مشبهة ، ويكون مصدر علقه وبه كـفرح علوقاً وعلقا إذا أحبه

(٣) برقان - بكسر أوله وسكون ثانيه - : قرية بخوارزم ، وقرية بجزرستان ، ويكون البرقان جمع برق - كحمل - وزنا ومعنى ، ويكون البرقان - بالكسر أيضاً - الفرع ، والدهش ، والحيرة

(٤) الجارم : اسم فاعل من جرم النخل والتمر يجرمه - كضرب يضرب - إذا قطعه ، وتقول : فلان جارم إذا كان قد جنى جناية ، قال الشاعر

* كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ *

وإن كان منفصلا ، وإمالة « في دار قاسم » أقوى من إمالة « في مال قاسم » ؛ لما ذكرنا من أن كسرة الراء أقوى من كسرة غيرها ، وإمالة « جارم قاسم » أقوى من إمالة « في دار قاسم » للزوم كسرة الراء في الأول مع تباعد المستعلي كما كان إمالة « عابد قاسم » أولى بسبب لزوم الكسر وبعد المستعلي من إمالة « في مال قاسم » وكسرة راء نحو « حَصَّارٍ ^(١) » ككسرة راء نحو « في الدار » وإن كانت الأولى بنائية ؛ لأنها تزول بجعله علما للذكر ، وكسرة راء نحو « بفارٍ قبل ^(٢) » ككسرة راء نحو « في الدار قبل » لأن الحرف المشدد كحرف واحد ، ومن أمال نحو جاد وجواد اعتبارا بكسر الدال المقدرة لم يمل نحو « هذا جار » و « جوار » لما ذكرنا من قوة ضمة الراء وفتحها فتمنعان الكسرة المقدرة لضعفها .

قوله : « قبلها » كراشذ وفراش ، ولا تكون إلا مفتوحة .

قوله : « أو بعدها » قد تكون مفتوحة ومضمومة ، نحو : هذا حمار ، ورأيت حمارا .

قوله « فإذا تباعدت » قد مضى حكم الراء التي تلي الألف قبلها أو بعدها ، وهذا حكم الراء المتباعدة عن الألف ؛ فنقول : إن كانت الراء بعد الألف وبينها وبين الألف حرف كانت كالعدم في المنع ، وإن كانت غير مكسورة ، نحو : هذا كافر ، ورأيت كافرا : أي لا تمنع منع المستعلي في نحو نافق ودافق ؛ لأنها ملحقه بالمستعلي ، كما ذكرنا ، فلا يكون لها قوة المستعلي ، ومن ثم كان إمالة « لن

(١) حضار - كقطام - : نجم ، قال ابن سيده : « هو نجم يطلع قبل سهيل ، فتظن الناس به أنه سهيل » اهـ . ويكون « حضار » اسم فعل أمر بمعنى احضر

(٢) في بعض الأصول نحو « مغار » بالميم والغين المعجمة والصراب « بفرار قبل » كما في سيويه

يضربها راشد « أقوى من إمالة » لن يضربها قاسم « وبعضهم عكس وجعلها مانعة مع بعدها من الإمالة في نحو « هذا كافر » كما منع المستعلى البعيد في نحو نافق ، وكذا إذا تباعدت المكسورة بعدها ؛ فالأولى أنها كالمعدم في الغلبة على المستعلى ؛ فلا تغلب الراء المكسورة القاف في « بقادر » بل القاف تعمل عملها في منع كسرة الدال من اقتضاء الإمالة ، وذلك لأن الراء المكسورة بَعُدَتْ عن الألف ، بخلاف نحو « الغارب »^(١) فان الراء غلبت المستعلى لقربها من الألف ، وبعضهم عكس هنا أيضاً ، وجعلها غالبية للمستعلى : أى مُجَوِزَةٌ للإمالة ، فيكون كأن بعد الألف ثلاث كسرات وقبلها مستعمل واحد ، وإن كانت الراء قبل الألف متباعدة مفتوحة أو مضمومة ، نحو رَوَاقِدْ وَبُرُوقَاتْ^(٢) ، فيجوز أن تجعل كالمستعلى ؛ فلا تمال كافي « قوافل » ، ويجوز أن لا تجعل مثله ، لكونها أضعف منه ، فيمال نحو « رواقِدْ » ، وأما إن كانت مكسورة فإنها لا تغلب المستعلى قبل الألف كان المستعلى كِرْقَابْ أو بعدها كِرَوَاقْ ؛ أما في الأول فلا أن المستعلى أقرب إلى الألف ، وأما في الثاني فلما ذكرنا من أن المستعلى بعد الألف في غاية القوة ، حتى غلب على الراء المكسورة التي هي أقرب إلى الألف منه في نحو فارض ، فكيف بالمكسورة التي هي أبعد منه ؟ فإمالة نحو عِفْرًا وَعِشْرًا^(٣) أولى من إمالة نحو عمران ، لأن الآخر محل التغيير .

(١) الغارب : الكاهل ، أو ما بين السنام والعنق ، والجمع غوارب ، ومنه ما في حديث الزبير : « مازال يفتل في الذروة والغارب حتى أجاثته عائشه إلى الخروج » ، الغارب : مقدم السنام .

(٢) البرقات : - بضمتين - : جمع برقة - بضم فسكون - وهي أرض ذات حجارة بيض وحمر وسود ، وفي بلاد العرب برق كثيرة تنيف على المائة ذكرها صاحب القاموس (ب ر ق) ، والبرقة أيضا : قلة الدسم في الطعام

(٣) العشر - بكسر أوله وسكون ثانيه - : ورد الابل اليوم العاشر ، قال في اللسان : « قال الأصمعي : إذا وردت الابل كل يوم قيل : قد وردت رفها (بكسر

قال : « وَقَدْ يُمَالُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّانِيثِ فِي الْوَقْفِ ، وَتَحْسُنُ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ ، وَتَقْبَحُ فِي الرَّاءِ نَحْوُ كُدْرَةٍ ، وَتَتَوَسَّطُ فِي الْأَسْمَاءِ قَبْلَ الْهَاءِ .^{امالة}^{الفتحة} نَحْوُ حَقَّةٍ »

أقول : لما كان هاء التانِيث يشابه الألف في الخروج والخفاء ومن حيث المعنى لكون الألف أيضاً كثيراً للتانِيث أميل ما قبل هاء التانِيث ، كما يميل ما قبل الألف ؛ لأن ما قبل ألف التانِيث مطرد جواز إمالته لا يمنعه شيء : لا المستعلى كما في الوُسْطَى ، ولا الراء المفتوحة كَالذِّكْرَى ، والألف في الوقف أقبل للإمالة لقصد البيان ، كما قلنا في باب الوقف على نحو أُنْمِي ؛ فأميل ما قبل هاء التانِيث ؛ إذ لا يكون إلا في الوقف ، تشبيهاً للهاء بالألف الموقوف عليها ، وأيضاً الهاء خفية ، فكان الفتحة في الآخر ، والآخر محل التغيير ؛ فاجتماع هذه الأشياء حسن إمالة ما قبل هاء التانِيث ، قال سيبويه : إمالة ما قبل هاء التانِيث لغة فاشية بالبصرة والكوفة وما قرب منهما

قوله « وتحسن في نحو رحمة » أي : إذا لم يكن ما قبل الهاء لاء و لا حرف استعلاء ، وتقبح في الراء لأن إمالة فتحته كما إمالة فتحتهن ، لتكرار الراء ، فالعمل في إمالتها أكثر

قوله « وتتوسط في الاستعلاء » لأنه لما أجرى الهاء مجرى الألف لم يكن كالشبه به مطلقاً ، فلم يمنع المستعلى الإمالة ههنا بالسكينة كما منعها هناك ، بل

فسكون) فإذا وردت يوماً ويوماً لا قيل : وردت غباً ، فإذا ارتفعت عن الغب فالظلم الربع ، وليس في الورد ثلث ، ثم الخمس إلى العشر ، فإذا زادت فليس لها تسمية ورد ، ولكن يقال : هي ترد عشراً وغباً ، وعشراً وربعا ، إلى العشرين ؛ فيقال حينئذ : ظمؤها عشراً ، فإذا تجاوزت العشرين فهي جوازي . « اه ، وأسماء الأظماء المذكورة كلها بكسر فسكون كما ضبطنا في « رفه »

توسطت الإمالة معه في الحسن والقبح ، ولم تقبح قبح إمالة فتحة الراء ؛ لأن سبب قبحها — كما قلنا — كون إمالة فتححتها كإمالة فتححتين ، وليست إمالة فتحة المستعلى كذلك ، وليس استنقباح إمالة فتحة الراء وتوسط إمالة فتحة المستعلى لكون الراء أقوى في الاستعلاء من المستعلى ؛ لأننا قد ذكرنا أن المستعلى أقوى منها ، وهى ملحقة بالمستعلى ومشبهة به ، فلا تبلغ درجته ، والمروى عن الكسائي إمالة ما قبل هاء التانيث مطلقا ، سواء كان من حروف الاستعلاء أو لا ، إلا إذا كان ألفاً كالصلاة ، واختار له أهل الأداء طريقا آخر ، وهو إمالة ما قبل الهاء ، إلا إذا كان أحد الحروف العشرة ، وهى قولك « حق ضغط عص خطا » كالنطيحة والحاقة وقبضة وبالغة والصلاة وبسطة والقارعة وخصاصة والصاخة ^(١) والموعظة ، وذلك لأن « قط خص ضغط » من هذه العشرة حروف الاستعلاء ، والحاء والعين شبهتا بالحاء والغين ؛ لكونيهما حلقين مثلهما ، وأما الألف فلو أميلت لأميل ما قبلها ، فكان يظن أن الإمالة للألف لا للهاء ، أو كان أحد حروف أكر ^(٢) ؛ فإنه إذا جاءت قبل الهاء وقبلها إمالة ساكنة أو كسرة كالأيكة ^(٣) والخطئة والآلهة والحافرة ؛ أميلت فتحتها ، وكذا إن كان

(١) الصاخة : فى الأصل اسم فاعل من صخ يصخ - كشد يشد - إذا ضرب بشيء صلب على مصمت ، ثم قيل للصيحة : صاخة ؛ لكونها تصم الأذان بشدتها ، وسميت القيامة صاخة بما يتقدمها من صيحة الملك ، ويقال للدهية أيضا : صاخة (٢) أكر : قد جمع فى هذه الكلمة حروفا تمنع من إمالة الفتحة ، ومع هذا فلهذه الكلمة معنى لغوى ؛ فقد تكون فعلا مضارعا ماضيه كره - كمنع - إذا قهره أو انتهره ، وقرئ قوله تعالى (وَأَمَّا الَّتِي تَقْمَرُ) بالكاف بدل القاف ؛ وقد تكون أفضل تفضيل من هذا

(٣) الأيكة : واحدة الأيك ، وهو الشجر الكثير الملتف ، والأيكة أيضا الغيضة تثبت السدر والأراك ، وقوله تعالى (كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ)

بين الكسرة وحروف أ ك هـ حرف ساكن كهيئة ووجهة ، أما إذا كان قبل حروف أ ك هـ ضمة أو فتحة كالتسكئة والميسرة لم تمل^(١) ، وكذا إن جاء قبلها ألف كالمستغاة ، وإنما ألحقوا حروف أ ك هـ بحروف الاستعلاء لمشابهة الهمزة والهاء للعين والحاء المستعلين في كونها حلقية وكون الكاف قريبة من مخرج القاف الذى هو مستعمل ، وكذا الراء ؛ لأن فتحتها كفتحتين كما ذكرنا ، وإنما ألحقوها بالمستعملية إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة لأن ذلك ينقص من مشابقتها للمستعملية ، وأما الألف قبل أ ك هـ فإنما منعت لكونها ضد الإمالة

قال « وَالْحُرُوفُ لَا تُمَالُ ؛ فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا فَسَكَاتُ الْأَسْمَاءِ ، وَأُمِيلَ بِلَى وَيَا وَلَا فِي إِمَّا لَا لِتَصَمُّنِهَا الْجُمْلَةَ ، وَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ كَالْحَرْفِ ، وَذَا وَأَنْى وَمَتَى كَبِلَى ، وَأُمِيلَ عَسَى لِمَجِيءِ عَسَيْتُ »

مالا
عمال

أقول : يعنى لا تمال الحروف لعدم تصرفها ، والإمالة تصرف ، فنحو إمّا وإلاً وإن كان فيه كسرة لا يمال ، كما لا يمال حتى وألاً وهلاً ؛ فإن سميت بمثل هذه الحروف كانت كالأسماء : إن كان فيها سبب الإمالة أميلت ، كألف حتى والأ وهلاً ، لأنها طرف رابعة كألف حُبلى ، فتثنيتهما على حَتَّيَّانَ وأَيَّانَ وهَلَّيَّانَ ، وكذا إن سميت بإلى ؛ لأن الكسرة سبب الإمالة ، مع أن الألف طرف ، ويثنى بالواو نحو إَوَّانَ ، كما ذكرنا في باب المثني ، وعلى ما ذكره المصنف - وهو أن الكسرة لا تأثير لها مع الألف التى عن الواو - ينبغى أن لا تمال ، ولو سميت بعلى وعدا وخلا الحرفيتين وبأما وألاً لم تمل ؛ إذ لا سبب للإمالة ، وإنما أميل بلى لجواز السكوت

قال القاضى البيضاوى : « الأيكة غيضة تنبت ناعم الشجر ، يريد غيضة بقرب .

مدين تسكنها طائفة بعث الله إليهم شعيبا وكان أجنيا منهم » اهـ

(١) كذا فى الأصول كلها ، والواجب أن يقول « فأنها لا تمال » لأنه يجب

اقتران الفاء بما بعد تالى أما

عليها وتضمنها معنى الجملة ، إذ تقول في جواب من قال أما قام زيد « بلى » أى : بلى قام ، فصار كالفعل المضمر فاعله نحو غزا ورمى فى الاستعلاء ، فأميل لمشابهته الفعل ، وكذا أميل بالتضمنها معنى الفعل ، وهو دعوت وناديت ، فصار كالفعل ؛ مع أنه يحذف المنادى ويقدر فى نحو (يَأْكَلَتْ) و (أَلَا يَا سَجْدُوا) فيصير كالفعل المضمر فاعله ، وكذا « لا » أى فى « إِمَالاً » إذ يحذف الشرط بعدها ، تقول لشخص : افعل كذا ، فيأبى ، فتقول له : افعل هذا إمالاً : أى إمالاً تفعل ذاك ، وإذا انفردت لاعتن إمالم تمل وإن كانت كبرى فى الإغناء عن الجملة ، لكونها على حرفين ، وأما فلان معها الياء وهو سبب الإمالة ، وحكى قطرب إمالة لامن دون إِمَالاً نحو لا أفعل ؛ لإفادتها معنى الجملة فى بعض الأحوال كبرى .

قوله : « وغير المتمكن كالحرف » لأن غير المتمكن لعدم تصرفها تكون كالحرف ، فان سميت بها كانت كالحروف المسمى بها : إن كان فيها سبب الإمالة أميلت ، كإذا ، للكسرة ، وإمما أميل « ذا » فى الإشارة لتصرفها ؛ إذ توصف وتصغر ويوصف بها ، بخلاف ما الاستفهامية فانها لاتصغر ، وأما أنى ومتى فإنما تمالان — وإن لم يسم بهما أيضاً — لاغنائهما عن الجملة ، وذلك لأنك تحذف معهما الفعل ، كما تقول : متى ؟ لمن قال سار القوم ، وكذا قوله :

١٢٦ — * أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ ^(١) *

(١) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

* مِنْ حَيْثُ لَا صَبَوَةٌ وَلَا رَيْبُ *

وهو مطلع قصيدة طويلة للكميت بن زيد الأسدى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : مدح بها على بن أبى طالب فورى عنه بذكر النبى صلى الله عليه وسلم خوفاً من بنى أمية . والاستشهاد بالبيت على أن « أنى » قد يستغنى بها عن الجملة ، فيكون التقدير فى البيت أنى آبك الطرب ؛ فحذف الفعل

فلا تمالان إذن ، بلا في الاستفهام ، لأنه إنما يحذف الفعل بعدها فيه بخلاف ما إذا كانتا للشرط .

قوله : « وَأَمِيلَ عَسَى » إنما ذكر ذلك وإن كان فعلا لثلا يظن به أن عدم تصرفه ألحقه بالأسماء غير المتمكنة في عدم جواز الإمالة ، فقال : الفعل وإن كان غير متصرف فتصرفه أقوى من تصرف الاسم غير المتمكن والحرف ؛ لأنه ينقلب ألفه ياء أو واوا إذا كان يائياً أو واوياً عند لحوق الضائرها ، وإنما أميل أسماء حروف التهجي - نحو با ، تا ، ثا - لأنها وإن كانت أسماء مبنية كذا وما لكن وضعها على أن تكون موقوفا عليها ، بخلاف إذا وما ، فأميلت لبيان ألقائها ، كما قلبت ألف نحو أفعى في الوقف ياء ، كما مر في باب الوقف ، والدليل عليه أنها لآمال إذا كملت بالمد نحو باء وتاء ، وذلك لأنها لا تكون إذن موقوفا عليها ، ولقوة الداعي إلى إمالتها أميلت مع حرف الاستعلاء ، نحو طا ، ظا ، بخلاف طالب وظالم .

قال : « وَقَدْ تَمَالُ الْفَتْحَةُ مُنْفَرِدَةً نَحْوُ مَنْ الضَّرَرُ وَمَنْ الْكِبَرُ وَمِنْ الْأَمَالِ الْمُحَاذَرِ »

امالة
الفتحة
منفردة

أقول : الراء المكسورة قد تمال لها الفتحة التي قبلها بلا فصل ، سواء كانت على الراء كالضَّرَرِ أو على حرف الاستعلاء كالمَطَرِ أو على غيرهما كالْكِبَرِ والمُحَاذَرِ ، وتمال أيضا الضمة التي قبلها نحو من السُّرُومِن المنقر ، وهو الركية السكثيرة الماء ، ومن السرر^(١) ، وإذا أملت فتحة الذال في المحاذر لم تمل الألف التي قبلها ؛ لأن الراء لاقوة لها على إمالة فتحة ما قبلها مع إمالة الألف

من الأول لدلالة الثاني عليه . والطرب : خفة تعترى الانسان من حزن أو فرح ، والصبوة : الصبا ، والريب : جمع ريبة ، وهى الشبهة ، ومعنى البيت : كيف طربت مع كبر سنك ومع عدم وجود داعي الطرب

(١) السرر - بضمتين - : ما تقطعه القابلة من سرّة الصبي

التي قبل تلك الفتحة ، بل لا تقوى إلا على إمالة حركة قبلها : متصلة بها كما ذكرنا ، أو منفصلة عنها بحرف ساكن ، كما تميل فتحة مِنْ عَمْرٍ وضمة مِنْ عَمْرٍ وكذا إذا كان الساكن واوا نحو ابن أمّ مدّعور وابن نور ، قال سيديويه : « تميل الضمة وتشمها شيئاً من الكسرة ؛ فتصير الواو مشمة شيئاً من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام كاتبعته الألف ما قبلها في الإمالة ؛ فإن هذا الإشمام هو الإمالة » وقال الأخفش : « الألف لا بد لها من كونها تابعة لما قبلها ، وليس الواو كذا ؛ فإنها قد لا يكون ما قبلها مضموماً » فعلى قوله تجيء بالواو صريحة غير مشمة شيئاً من الياء بعد الضمة المشمة كسرة ، وما ارتكبه الأخفش يتعذر اللفظ به ولا يتحقق ، وأما قوله « قد لا يكون ما قبلها مضموماً » فنقول : أما الفتح فسلم أنه يجيء الواو الصريح بعده ، كقوله ، وأما الكسر والضم المشمّ كسراً فلا يجيء بعدهما الواو الساكنة إلا مشمة ياء ، وعليك بالاختبار ، وإن كان قبل الراء المكسورة ياء ساكنة قبلها فتحة نحو بَغِيرٍ وَبَحِيرٍ فلا يجوز إشمام الفتح شيئاً من الكسر ؛ لأن إشمام الفتح الكسر لا يبين إذا كان بعده ياء كما يبين إشمام الضم الكسر إذا كان بعده واو ، نحو مِنْ نُورٍ ، وقد يمال أيضاً لكسرة الراء فتحة ما قبلها وضمته — وإن كانتا منفصلتين في كلمة أخرى — نحو إن خَبَطَ رِيَّاحٌ ^(١) وهذا خَبَطَ رِيَّاحٍ ، كالمطر والمنقَر ، فهو كإمالة الألف والفتحة في قَفَّارِيَّاحٍ ، ونحو خَبَطَ الرِّيحُ أبعد ؛ لكون ساكن بين فتحة الطاء وكسرة الراء ، ونحو خَبَطَ فَرِيدٌ أبعد ؛ لكون حرف متحرك بينهما .

واعلم أن المستعلى بعد الراء المكسورة يَمْنَعُ إمالة ما قبل الراء ، فلا يمال سين السَّرِقِ ^(٢) للقفاف كما مَنَعَ في نحو فارض وفارط ، على ما تقدم ، وأما قبل

(١) الخبط - بفتحتين - : ورق العضاء من الطلع ونحوه يضرب بالعصافيتناثر

ثم يعلف الابل

(٢) السرق - بفتح فكسر - : مصدر سرق الشيء يسرقه سرقة ؛ إذا

أخذه خفية

الراء المكسورة فلا يمنع ، ألا ترى إلى إمالة بالمطر ومن المُنْقَرُ ؟ وذلك لما تسكر من كون الاستفال بعد الإصعاد أسهل من العكس ، وأما غلبة المستعلى قبل الألف الراء المكسورة بعدها ، نحو طارد وقارب وغارب ، فلأن أسباب الإمالة إنما تميل الحركة أولاً ، ثم إن كان بعدها ألف أو واو ، كما في عالم ومن نور ، يتبعها في الإمالة ، ففي نحو طارد الفتحة إلى المستعلى أقرب منها إلى الراء المكسورة ، فلا جرم استولى عليها المستعلى ولم يُحْكَمْ تَوَثُّفُهَا الراء ، وأما نحو بالمطر وطرب ، ومن المُنْقَرُ فالراء قريبة من الحركة المراد إمالتها ؛ لأن الألف ليست بفاصلة بينهما فاستولت عليها وغلبت المستعلى لقوتها ؛ لأن كسرتها ككسرتين .
واعلم أن الفتحة من دون الألف لا تمال إلا لهاء التانيث كما مر ، أول الراء المكسورة من بين أسباب الإمالة ، لقوتها من بينها بتكررها ، كما مر غير مرة .

قال : « تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ ؛ يَجْمَعُهُ الْإِبْدَالُ وَالْحَذْفُ وَبَيْنَ بَيْنَ :
أَيُّ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرْفٍ حَرَكْتَهَا ، وَقِيلَ : أَوْ حَرْفٍ حَرَكَةٍ
مَا قَبْلَهَا ، وَشَرْطُهُ أَنْ لَا تَكُونَ مُبْتَدَأً بِهَا ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ وَمُتَحَرِّكَةٌ ؛
فَالسَّاكِنَةُ تُبَدَّلُ بِحَرْفِ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا : كَرَّاسٍ ، وَرَيْرٍ ، وَسُوتٍ ،
وَإِلَى الْهَدَاتِنَا ، وَالذَّيْتَيْنِ ، وَيَقُولُوا ذَنْ لِي »

تخفيف
الهمزة

أقول : قوله « يجمعه الإبدال والحذف وبين بين » أي : لا يخرج من هذه الثلاثة ؛ لأن المجموع لا يخرج عن جامعه ، ولو قال يجمع الإبدال والحذف وبين بين لم يفهم منه أنه لا ينقسم إلى غير هذه الثلاثة ؛ لأن الشيء ربما يجمع الشيء ويجمع غيره ، كما أن الاسم يجمع المنصرف وغير المنصرف ويجمع أيضا المبني
قوله « بينها وبين حرف حركتها » أي : بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة ،

وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة
قوله «أَوْحَرْفٍ حَرَكَتٍ مَا قَبْلَهَا» يعنى قال بعضهم : بَيْنَ بَيْنٍ عَلَى ضَرَبَيْنِ :
أحدهما ما ذكر ، والثانى أن يكون بينها وبين حرفٍ حركة ما قبلها ، وهذا الثانى
على قول هذا القائل أيضا لا يكون فى كل موضع ، بل فى المواضع المعينة ، كما فى
سُئِلَ وَمُسْتَهْزَأُونَ ، على ما يجىء

قوله « وشرطه أن لا تكون مُبْتَدَأً بِهَا » أى : شرط تخفيف الهمزة ، ولا
يريد بكونها مبتدأ بها أن تكون فى ابتداء الكلمة ؛ لأنها تخفف أيضا فى ابتداء
الكلمة بال حذف فى نحو (قَدْ أَفْلَحَ) والقلب فى (الْهُدَى اتِّبَا) ونحوه ، بل المراد
أن تكون فى ابتداء الكلام ، وإنما لم تخفف إذن لأن إبدالها بتدوير حركة
ما قبلها كما يجىء ، وكذا حذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، وكذا المجعولة
بين بين البعيد تَدَبَّرَ بحركة ما قبلها ، وإذا كانت فى ابتداء الكلام لم يكن
قبلها شىء ، وأما بَيْنَ بَيْنَ المشهور فيقر بها من الساكن ، كما يجىء ، والمبتدأ به
لا يكون ساكناً ولا قريباً منه ، ولم تُخَفَّفْ فى الابتداء نوعاً آخر من التخفيف
غير الثلاثة الأنواع المذكورة ؛ لأن المبتدأ به خفيف ؛ إذ الثقل يكون فى
الأواخر ، على أنه قد قلبت الهمزة فى بعض المواضع فى الابتداء هاء ، كَهَرَجْتُ
وَهَرَقْتُ وَهَيْتُكَ ، ولكن ذلك قلب شاذ

ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف فى الخلق ولها نبرة ^(١) كريمة
تجرى مجرى التهوع ^(٢) ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ؛ فخنفتها قوم ، وهم أكثر

(١) النبرة : ارتفاع الصوت ، يقال : نبر الرجل نبرة ، إذا تكلم بكلمة فيها علو ،

قال الشاعر

إِنِّى لَأَسْمَعُ نَبْرَةً مِنْ قَوْلِهَا فَأَكَاذُ أَنْ يُفْشَى عَلَى سُرُورَا

(٢) التهوع : تكلف القىء ، وفى الحديث : كان إذا تسوك قال : أعْ أعْ ،

كأنه يتهوع

أهل الحجاز ، ولاسيما قريش ، روى عن أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه :
نزل القرآن بلسان قريش ، وليسوا بأصحاب نبر^(١) ، ولولا أن جبرائيل عليه
السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما همزنا ، وحقها غيرهم ،
والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، والتخفيف استحسان .

فنعول : إذا خففت فإما أن تكون ساكنة أو متحركة ، وهذه قسمة
تخفيف
الهمزة
السكنة
حاصرة ، فالساكنة تبدل بحرف جر كـ ماقبلها ، إذ حرف العلة أخف منها ،
وخاصة حرف علة ماقبل الهمزة من جنسه ، وحركة ماقبلها إما أن تكون فى كلمة
الهمزة أولا ، وفى الأول إما أن تكون الهمزة فى الوسط كرأس وبئر ومؤمن ،
أو فى الآخر كلم يقرأ ولم يردؤ ولم يقرىء ، وفى الثانى فى نحو (الهدى ائتينا)
و (الذى أو ثمين) و (يقول ائذن) وإنما لم تجعل بين بين إذ لا حركة لها
حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها ، ولم تحذف لأنها إنما تحذف بعد إلقاء
حركاتها على ماقبلها لتكون دليلا عليها ، والحركة إنما تلقى على الساكن ، لا على
المتحرك .

قال : « وَالْمُتَحَرِّكَةُ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَهُوَ وَاوُ أَوْ يَاءٌ
زَالِدَتَانِ لِيَغَيِّرَ الْإِلْحَاقُ قُلِبَتْ إِلَيْهَا وَأُدْغِمَتْ فِيهَا ، كَخَطِيئَةٍ وَمَقْرُوءَةٍ
وَأُفَيْسٍ ، وَقَوْلُهُمُ التَّزِيمَ فِي نَبِيٍّ وَبَرِيَّةٍ ، غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَلَكِنَّهُ
كَثِيرٌ ، وَإِنْ كَانَ أَلْفًا فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ ، وَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا
أَوْ مُعْتَلًّا غَيْرَ ذَلِكَ نَقَلْتُ حَرَكَتَهَا إِلَيْهِ وَحَذَفْتُ ، نَحْوُ مَسْئَلَةٍ ،
وَحَبِيٍّ ، وَشَيْءٍ ، وَسَوٍ ، وَجَيْلٍ ، وَخَوْبَةٍ ، وَأَبُو ثَوْبٍ ، وَذَوْمَرَةٍ ،
وَاتَّبَعْنِي مَرَّةً ، وَقَاضُوْبَيْكَ ، وَقَدْ جَاءَ بَابُ شَيْءٍ وَسَوَاءٍ مُدْغَمًا أَيْضًا ،

(١) النبر : الهمز ، ومصدر نبر الحرف ينبره نبرا إذا همزه ، وفى الحديث :
قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : يا نبي الله ، فقال : لا تنبر باسمي : أى لا تهمز ، وفى
رواية فقال : أنا معشر قريش لا ننبر

وَالْتَزِمَ ذَلِكَ فِي بَابِ يَرَى ، وَأَرَى يَرَى ؛ لِلْكَثَرَةِ ، بِخِلَافِ
يَنَأَى ، وَأَنَّى يَنْبَى . وَكَثُرَ فِي سَلْ ، لِلْهَزَائِنِ ، وَإِذَا وَقِفَ عَلَى
الْمُتَطَرِّفَةِ وَقِفَ بِمُقْتَضَى الْوَقْفِ بَعْدَ التَّخْفِيفِ ؛ فَيَجِيءُ فِي هَذَا الْخَبْرِ
وَبَرَى وَمَقَرُّ الشُّكُونِ وَالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ ، وَكَذَلِكَ شَيْءٌ وَسَوْءٌ ،
نَقَلَتْ أَوْ أَدْعَمَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَاقِبِلَهَا أَلِفًا إِذَا وَقِفَ بِالشُّكُونِ
وَجَبَّ قَلْبُهَا أَلِفًا ؛ إِذْ لَا نَقْلَ ، وَتَعَذَّرَ التَّسْهِيلُ ؛ فَيَعُورُ الْقَصْرُ وَالْتِطْوِيلُ
وَإِنْ وَقِفَ بِالرَّوْمِ فَالتَّسْهِيلُ كَالْوَصْلِ «

أقول : قد مضى حكم الهمزة الساكنة ، وهي قسم واحد ؛ إذ لا يكون
ما قبلها إلا متحركاً ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان ؛ بل إن سُكِّنَتْ للوقف وقبلها
ساكن — وذلك مما يجوز كما مضى في باب التقاء الساكنين — فقد يجيء حكمها ،
وأما المتحركة فعلى قسمين ، وذلك لأن ما قبلها : إما ساكن ، أو متحرك ، فإن
سكن ما قبلها فلا يخلو ذلك الساكن من أن يكون مما يجوز تحريكه ، أو لا يجوز ؛
فما لا يجوز تحريكه الألف والواو والياء الزائدتان في بنية الكلمة إذا كانتا مدتين ؛
أى يكون ما قبلهما من الحركة من جنسهما ، وكذا ياء التصغير ، نحو سائل ومقروه
وخطيئة وأقيئس ، وإنما قلنا « الزائدتان في بنية الكلمة » لأنهما إن كانتا
أصليتين كالشَّوْمِ ^(١) والسَّيِّءِ ^(٢) قَبِلْنَا الحركة ؛ لأن فاء الكلمة وعينها ولامها
مما لا يمتنع من قبول الحركة وكذا يقبلان الحركة إذا لم يكونا من بنية الكلمة ،
نحو اتبعوا أمرهم ، واتبعى أمرهم ؛ إذ الواو والياء كلمتان مستقلتان تحتملان الحركة نحو
أَخْشَوْنِ وَأَخْشَيْنِ ، وأجرى مجراها وأونحو : مُسَلِّمُوا بَيْكَ وَيَا مُسَلِّمِي أَيْبِكْ ؛
لأنهما في الحقيقة ليستا زائدتين في بنية الكلمة ؛ لكونهما لمعنى كالتنوين ،

(١) السوء - بالضم - : البرص ، وكل آفة

(٢) السيء - بالكسر - : اللب يكون في أطراف الاختلاف

فيحتملان الحر كة نحو مُصْطَفَوُ القوم ، وَمُصْطَفَى القوم ، وكذا إذا لم يكونا مديتين مع كونهما في بنية الكلمة ، نحو حَوَّأَبَةً ^(١) وَجَيَّالٍ ^(٢) ؛ فإنهما للإلحاق في مقابلة حرف أصلي ، وأما ياء التصغير فإنها وإن لم تكن مدة لكنها موضوعة على السكون ، ولهذا جاز نحو أَصَيِّمٌ كما مضى في باب التقاء الساكنين ، والذي يجوز تحريكه ماعدا ما ذكرناه : صحيحا كان كَمَسَّأَلَةٍ ، أو حرف علة كالواو والياء للإلحاق نحو حَوَّأَبَةً ، وَجَيَّالٍ ، أو الواو والياء للضمير نحو اتَّبِعُوا أَمْرَهُ ، واتبعي أمره ، وكذا إن كانتا علامتي المثني والجمع ، كقاتلو أبيك ، وكقاتلي أبيك ، أو كانتا من أصل الكلمة سواء كان حركة ما قبلهما من جنسهما كالسوء والسى* وذو إبل ، وبذى إبل ، وَضَرَبَ هُوَ أُمَّهُ ، وَتَضَرَّبَ هِيَ أَبَاهُ ، وفي أبيه ، وفي أمه ، أو لم تكن كسَوَّأَةٍ ^(٣) وَجَيَّئَةٍ ، فالواو والياء اللتان لا تقبلان الحركة إذا وليهما الهمزة وقصد التخفيف قلبت الهمزة إلى الحرف الذي قبلها وأدغم فيها ، نحو مَقْرُوءٌ وَنَبِيٌّ وَأَفَيْسٌ وهو تصغير أفؤس جمع فأس

وقول المصنف « زائدتان لغير الإلحاق » يعني زائدتين في بنية الكلمة حتى يخرج قاضو أبيك ، واتبعوا أمره ، وإنما لم تحذف إذا كان قبلها حرف علة لا يقبل الحركة ؛ لأن قياس حذفها — كما مر — أن تنقل أولا حركتها إلى ما قبلها لتدل عليها ، وكذا لم تجعل بَيْنَ بَيْنَ ، لئلا يلزم شبه ساكنين ، فلما

(١) الحوأة : الضخم من الدلاء والعلاب

(٢) الجيال : الضع ، والضخم من كل شيء ؛ قال في اللسان : « قال أبو علي النحوى : وربما قالوا جيل - بالتخفيف - ويتركون الياء مصححة ؛ لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة ، ألا ترى أنهم لم يقابلوا الياء ألفا كما قلبوها في ناب ونحوه ؛ لأن الياء في نية السكون ؟ قال : والجمال الضخم من كل شيء . اهـ »

(٣) السومة : الفرج ، والفاحشة ، والخلة القبيحة

امتنعنا قصد التخفيف بالإدغام وإن لم يقرب مخرج الهمة من مخرج الواو والياء ، لكنهم اقتنعوا في الإدغام بأدنى مناسبة ، وهو اشتراك الجميع في صفة الجهر ؛ لاستكراههم الهمة وانسداد سائر أبواب التخفيف كما مر ، ولهذا قلبوا الثانية للإدغام إلى الأولى ، مع أن القياس في إدغام التماثلين — كما يجيء في باب — قلب الأولى إلى الثانية ؛ لأن حاملهم على الإدغام مع تباعد المخرجين قصد تخفيف الهمة المستكرهه والفرار منها ، فلو قلبوا الأولى إلى الثانية لوقعوا في أكثر مما فروا منه .

قوله « في نبي وبرية » قال سيبويه : « ألزمها أهل التحقيق البدل ، قال : وقد بلغنا أن قوما من أهل التحقيق يقولون : نبيء ، وبريئة ؛ وذلك قليل رديء » يعني قليل في كلام العرب رديء فيه ، لأنه رديء في القياس ، وهي ثابتة في القراءات السبع ، ومذهب سيبويه أن النبيء مهموز اللام ، وهو الحق ، خلافا لمن قال : إنه من النبوة : أي الرفعة ، وذلك لأن جمعه نُبَيَّاء ، وإنما جمع على أنبياء — وإن كان أفعالاً جَمَعَ فَعِيلُ الممثل اللام كصفي وأصفياء وفُعْلَاءُ جَمَعَ الصحيح اللام ككرماء وظرفاء — لأنهم لما ألزموا واحده التخفيف صار كالممثل اللام ، نحو سخيء ، وكذا ألزم التخفيف في مصدره كالنبوة ، وجاء في السبع النبوة — بالهمز ، ولما رأى المصنف ثبوت النبيء والبريئة مهموزين في السبع حكم بأن تخفيفهما ليس بلازم ، وكذا ورد في السبع النبوة بالهمز ، ومذهب سيبويه — كما ذكرناه — أن ذلك رديء مع أنه قرئ به ، ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة ، وإلا لم يحكم برداء ما ثبت أنه من القرآن الكريم ، تعالى عنها

وأما القسم الثاني : أي الواو والياء القابلتان للحركة ؛ فالقياس فيه نقل حركة الهمة إليهما وحذفها ، وإنما لم تستقل الضمة والكسرة على الواو والياء في قائلو

أَمَّكَ ، وَجَازَرُوا إِبْلِكَ ، وَبَقَاتِلِي أُمَّكَ ، وَأَخْلَيْتَنِي إِبْلَكَ ، لأن الحركتين ليستا في الأصل لحرفي العلة ، بخلاف نحو قَاضِيٍّ وَقَاضِيٍّ ؛ فَإِنْ حركات الإعراب وإن كانت عارضة على الحرف لكنها حركاتها ، وليست بمنقولة إليها فهي ألزم من الحركات المنقولة ، قال سيبويه : بعض العرب يدغم آخر الكلمة في الواو والياء المبدئين عن الهمزة المفتوحة الكائنة في صدر كلمة بعدها ، نحو أَوْنَتْ وَأَبُو يُوبَ وَأَرْمِيَّ بَاكَ ، في : أَوْنَتْ ، وَأَبُو يُوبَ ، وَأَرْمِيَّ أَبَاكَ ، وكذا جميع المنفصلة بشرط كونها مفتوحة ، قال : وإن كانت في كلمة واحدة حذفوا ، نحو سَوَّةٌ وَحَوْبٌ ، قال : وقد قال بعض هؤلاء في المتصلة أيضاً سَوَّةٌ وَضَوْ ، وَجَيْلٌ وَمَسْوَةٌ ، وَمُسِيٌّ ؛ جعلوا الواوات والياءات كحروف المد الزائدة في مَقْرُوءٍ وَنَبِيٍّ ، وإنما لزم الإدغام في مَشِيَّةٍ لكثرة استعمالها ، وأما الهمزة المكسورة والمضمومة ضمة وكسرة لازمتين أو كلاهما فلا يدغم فيها في هذا الباب ؛ لثقله ؛ فلا يقال في أبو أمك وأبي أمك : أَبُومُكَّ وَأَبِيَّ أُمَّكَ ، ولا في ذو إبل وذو إبل : ذُوْإِلٍ وَذِيَّ إِبْلٍ ، ولا في سُوءُوا ، وَأُسَيِّيُّ : سُوءُوا ، وَأُسَيِّيُّ ، لأن الضمة والكسرة كاللازمتين ، وأما مَسْوَةٌ وَنَبِيٌّ ؛ فَإِنَّ الضمة والكسرة للإعراب ، وهو غير ثابت ، قال : وبعض العرب ينقل فتحة الهمزة أخيراً على الواو والياء قبلها ويحذف ، كجاء القياس ، نحو لن يَجِيَّكَ ، وَلَنْ يَسُوكَ ، وإذا كانت مضمومة أو مكسورة حذفت الهمزة لاستقلال الضمة والكسرة على الياء والواو ؛ فيقول : هُوَ يَجِيَّكَ وَيَسُوكَ ، وقد يحذف الهمزة المفتوحة نحو لن يَجِيَّكَ وَلَنْ يَسُوكَ ، قال : وكذا يحذف الهمزة مطلقاً بأي حركة كانت إذا كانت قبلها ألف ؛ لامتناع نقل الحركة إليها ، فيقول : هُوَ يَشَا ؛ فعلى هذا يقول في الجزم والوقف : لَمْ يَجِرْ ، وَلَمْ يَسْ ، وَلَمْ يَسْ ، وَجِهَ وَسُهُ وَشَهُ ؛ فيقع الجزم والوقف على العين ، وعلى هذا يقول في المنفصلة : يَرْزِمُ أَخُوَانَهُ ، يحذف الهمزة المكسورة مع كسرتها ؛ لاستقلال الكسرة على الياء قبلها ، ثم يحذف ياء برحى للسالكين ، قال السيرافي : ومما جاء

من الشاذ نقل بعضهم حركة الهمزة المنفصلة إلى آخر الكلمة المتحركة بحركة بنائية ، نحو قَالَ أُسْحَقُ ، وَقَالَ أُسَامَةُ ، وإن كانت الحركة إعرابية لم ينقل ، فلا يقول : يقول أُسْحَقُ ، وَلَنْ يَقُولَ أُسَامَةُ ؛ احتراما لحركة الاعراب ، قال : وبعضهم يحذف الهمزة من غير نقل الحركة إلى آخر الكلمة ؛ فيقول : قَالَ أُسْحَقُ ، وَقَالَ أُسَامَةُ ، والأول أجود ، وقال بعضهم : تحذف الهمزة المنفصلة : أى التى فى أول الكلمة إذا وقعت بعد الألف فى آخر الكلمة ، فإن كان بعد الهمزة ساكن سقطت الألف للساكنين ، نحو مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَمْرُكَ ، وإن كان بعدها متحرك بقى الألف نحو مَا شَدَّ : أى ما أشد ، قال :

١٢٧ — مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا

يَحْمِي الدِّمَارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ^(١)

وربما حذف بلا علة ولا ضابط ، نحو ناسٍ ، فى « أناس » ، ومع ألف الاستفهام فى رأيت ، فيقال فى أَرَأَيْتَ : أريت ، وهو قراءة الكسائى فى جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء والنون ، وقال أبو الأسود :

١٢٨ — أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْنَاهُ أَنَانِي فَقَالَ أَخَذَنِي حَلِيلًا^(٢)

(١) هذا بيت من الكامل لم نقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سابقه أو لاحقه ، وقوله « ما شد أنفسهم » تعجب ، والذمار - ككتاب - : ما وراء الرجل مما يجب عليه أن يحميه ويدفع عنه ، وسمى بذلك لما يجب على أهله من التذمر له ، ويقال : فلان حامى الذمار ، وفلان أمتع ذماراً من فلان ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « ما شد أنفسهم » على أن أصله ما شد أنفسهم ، وحذف الهمزة ، وذلك ضرورة من ضرائر الشعر

(٢) هذا بيت من المتقارب ، وقائله أبو الأسود الدؤلى ، وكان من حديثه أنه كان يجلس إلى فناء امرأة بالبصرة وكان يتحدث إليها ، وكانت جميلة ، فقالت له يوماً : يا أبا الأسود ، هل لك فى أن أتزوجك ؛ فأنى صنائع الكيف ، حسنة التدبير ،

وإنما كثر ذلك في رأيت وأخواته لكثرة الاستعمال ، ألا ترى إلى وجوب الحذف في يَرَى ، وأرى يُرى — كما يجيء — وعدم وجوبه في أخواته من يَسْأَل وَيُنْأَى ؟ فإذا دخلت على رأيت همزة الاستفهام شبهت بهمزة الإفعال ، فتحذف الهمزة جوازا ، وربما حذف مع هل أيضاً تشبيها لها بهمزة الاستفهام ، قال :

١٢٩ — صَاحٍ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ
رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْعِلَابِ ^(١)

قاعدة بالميسور ؟ قال : نعم ، فلما تزوجها أسرعت في ماله وأفشت سره ، فجمع أهلها فقال لهم :

أَرَيْتَ امْرَأَةً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ البيت
فَخَالَتْهُ ثُمَّ أَكْرَمَتْهُ فَلَمْ أُسْتَفِدْ مِنْ لَدَيْهِ فَتِيلاً
وَأَلْفَيْتُهُ حِينَ جَرَّبْتُهُ كَذُوبَ الْحَدِيثِ سَرُوقاً بَخِيلاً
ثم أشهدهم أنها طلقها

وأرايت : بمعنى أخبرني ، وهو معنى مجازي من باب إطلاق السبب وإرادة المسبب ، وقوله « لم أبله » معناه : لم أجربه ولم أختبره ، وفعله من باب نصر ، و « الخليل » في الأصل الصديق الخالص المودة ، وأراد به امرأته ، والفعل : الشيء الحقير . والاستشهاد بالبيت في قوله « أرايت » على أن أصله أرايت ، لحذف الهمزة التي هي عين الفعل ، وقرأ الكسائي « أَرَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالَّذِينَ »
(١) هذا البيت لأسماعيل بن يسار مولى بني تيم بن مرة تيم قريش من طلبة له أولها :

مَا عَلَى رَسْمٍ مَنَزِلٍ بِالْجَنَابِ لَوْ أَبَانَ الْغَدَاةَ رَجَعَ الْجَوَابِ

والرسم : ما بقي من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، والجناب : موضع بعينه ، وقرى : جمع ، والعلاب : بضم العين وسكون اللام — وهي وعاء من

وربما قدمت الهمزة التي لو بقيت بحالها لكان تخفيفها بالحذف ؛ استكراها بالحذف ؛ فيقال في يسألون : يأسلون ؛ لأن تخفيفها إذن بالقلب لا بالحذف ، قال :

١٣٠ — إِذَا قَامَ قَوْمٌ يَأْسُلُونَ مَلِيكَهُمْ عَطَاءً فَدَهَمَاهُ الَّذِي أَنَا سَائِلُهُ^(١) ومثله في ييأس يأس .

رَجَعْنَا إِلَى مَا أَصَلْنَا ؛ فنقول : وإن كانت الهمزة بعد الألف وقصدت التخفيف لم يحز الحذف إلا على اللغة القليلة التي ذكرنا ، نحو يشأ في يشأ ؛ لأن

جلده ، وقيل : من خشب ، ويجمع على علب أيضاً ، وعليه قول جرير :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَرِهَا دَعْدُوْهُ وَلَمْ تَسُقْ دَعْدُوْهُ فِي الْعَلْبِ

والاستشهاد بالبيت في قوله « هل ربت » على أن أصله هل رأيت ؛ فحذف الهمزة التي هي عين الفعل تشبيهاً لـ الاستفهامية بالهمزة لاشتراكهما في المعنى ، ورواه في اللسان « * صَاحِ يَا صَاحِ هَلْ سَمِعْتَ بِرَاعِ * » ورواه صاحب الأغاني « * صَاحِ أَبْصَرْتُ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعِ * » ولا شاهد في البيت على الروايتين لما نحن بصده ، ولكن في رواية الأغاني حذف همزة الاستفهام ، وأصله « صَاحِ أَبْصَرْتُ » كما حذفها الكميث بن زيد الأسدي في قوله :

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَهَبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
أراد « أو ذو الشيب يلعب » فحذف الهمزة ؛ بدليل أنه يروى « أذو الشيب يلعب » .

(٤) هذا بيت من الطويل ، ولم نقف له على خبر ، ولا على نسبة ، ولا على سابق أو لاحق ، ودهماء : علم ، يجوز أن يكون لأنسان ، أو لفرس ، وهو خبر مقدم ، والاسم الموصول بعده مبتدأ مؤخر ، وجملة « أنا سائله » لا محل لها صلة ، والاستشهاد بالبيت في قوله « يأسلون » على أن أصله يسألون فقدم الهمزة التي هي عين الفعل على فاء الفعل استكراها لتخفيفها بالحذف

الحذف حقه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ونقل الحركة إلى ما قبلها محال ، وكذا لا يجوز قلبها واوا أو ياء ساكنة ؛ للساكنين [ولا متحركة] ^(١) والإدغام ؛ لأن الألف لا يدغم كما يحىء في بابه ، فلم يبق إلا جعله بينَ بينَ المشهور ؛ لأنه وإن كان قريباً من الساكن إلا أنه على كل حال متحرك ، وهذا أمر مضطر إليه عند قصد التخفيف ؛ لانسداد سائر أبواب وجوه التخفيف ، ولم يكن بينَ بينَ البعيد ؛ إذ لا حركة لما قبلها .

قوله « وإن كان صحيحاً أو معتلاً غير ذلك » أى : غير حروف العلة التى تقدم أنها لا تحتل الحركة ؛ نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت ، وإنما لم تجعل بينَ بينَ لئلا يلزم شبه الساكنين ، فلا تجعل الهمزة بين بين إلا فى موضع لو كان مكانها فيه ساكن لجاز ، إلا مع الألف وحدها ، نحو قائل وكساء كما ذكرنا ؛ للضرورة ، ولم يبدلوا حرف علة بلا نقل حركة ولا بعد نقلها ، قال سيبويه : لأنهم كرهوا أن يدخلوها فى بنات الواو والياء ، وجوز السكوفيون وبعض البصريين — كأتى زيد — قلب الهمزة حرف علة من دون نقل الحركة على وجوه مختلفة من غير قياس وضبط ، فقالوا فى رَفء مصدر ^(٢) رَفَأَتْ : رفؤ ،

(١) فى الأصول التى بين أيدينا « ركذا لا يجوز قلبها واوا أو ياء ساكنة للساكنين والإدغام - البخ » والصواب ما أثبتناه وذلك لأن الاستدلال على امتناع جميع الفروض التى تحتلها الهمزة ، وقد أبطل إمكان تخفيفها بنقل حركتها إلى ما قبلها بسبب أن ما قبلها غير قابل للحركة ، وبقى الكلام فى تخفيفها بالقلب واوا أو ياء ، وهذا يحتمل وجهين : أولهما أن تكون الواو أو الياء ساكنة ، وثانيهما أن تكون الواو أو الياء متحركة مع إدغام ما قبلها فيها ، وعدم جواز الأول لما يلزم عليه من التقاء الساكنين غير المغنفر ، وعدم جواز الثانى لما ذكره من أن الألف لا يدغم فيها (٢) يقال : رفأ السفينة يرفؤها رفئاً - من باب منع ؛ إذا أداها من الشاطئ ، ورفأ الثوب يرفؤه رفئاً ، إذا لام خرقة وضم بعضه إلى بعض ، وأصلح ما وهى

وقى خَبْءٌ^(١) : خَبُوْ ، وهذا كما قالوا في الهمز الساكن المتحرك ما قبله نحو رَفَاتُ
وَنَشَاتُ : رَفَوْتُ وَنَشَوْتُ ، وفي خَبَاتُ وَقَرَأْتُ : خَبَيْتُ وَقَرَيْتُ ، وهذا عند
سيبويه ردى كله ، وأجاز السكوفيون قياساً قلبَ الهمزة المفتوحة خاصة ألفاً بعد
نقل حركتها إلى الساكن قبلها نحو المَرَاةِ وَالْكَمَاةِ ، وحكى سيبويه ذلك ، وقال :
هو قليل ، ولا يجوز نقل الحركة في بابِ اِنَّا طَرَ^(٢) لِإِلازِمِهِمْ نونُ اِنْفَعَلَ السكون
قوله « والتزم ذلك في باب يَرَى وَأَرَى يُرَى » كل ما كان من تركيب
رأى سواء كان من الرؤية أو من الرأى أو الرؤيا إذا زدت عليه حرفاً آخر لبناء
صيغة وسكن رأؤه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها ، إلا مَرَأًى ، ومِرْآة ،
وذلك لكثرة الاستعمال ، وقد جاء إثباتها في الشعر نحو قوله :

١٣١ — أَرَى عَيْنِي مَالَمَ تَرَأْيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَاهَاتِ^(٣)

منه ، وقد يخفف الفعل والمصدر فيقال : رفوت الثوب والسفينة رفوا ، ومنه
قول أبي خراش الهذلي :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرْعَ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوَجُوهَ : هُمُ هُمُ
(١) الخبء : مصدر خبا الشيء يخبؤه - كمنعه يمنعه - إذا ستره ، والخبء

أيضا : اسم ماخبأته ، من باب تسمية المفعول بالمصدر ، ومنه قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي
يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)

(٢) اِنَّا طَرَ : مطاوع أطره يأطره أطرا - من بابي ضرب ونصر - إذا عطفه
فانعطف : أي ثناه فانثنى

(٣) هذا بيت نسبة الزجاجي إلى سراقه البارقي من أبيات يقولها المختار بن
عبيد ، ونسبه الجاحظ في المحاسن والأضداد لرجل من خزاعة ، ولم يعينه ،
والآيات التي نسبت لسراقه هي :

أَلَا أَبْلِغُ أَبَا إِسْحَاقَ أَنِّي رَأَيْتُ الْبُلُقَ دُهُمًا مُصْمِتَاتِ
أَرَى عَيْنِي مَالَمَ تَرَأْيَاهُ البيت

ويكثر حذف الهمزة مع تحرك ما قبلها مع همزة الاستفهام في نحو أرأيت كما ذكرنا .

قوله : « وكثر في سَلِّ للهمزتين » استعمال اسألْ أكثر من استعمال اجأزْ^(١) ونحوه ، فصار تخفيفه بنقل حركة همزته إلى ما قبلها وحذفها ، كثيراً ، بخلاف نحو اجأزْ ، ولو كان كثرة التخفيف للهمزتين فقط لكان اجأزْ مثله ، وبعد نقل حركة الهمزة إلى السين وحذفها قال المصنف : يلزم حذف همزة الوصل وإن كان حركة السين عارضة ؛ لأن مقتضى كثرة التخفيف فيه اجتماع الهمزتين ، ولو كانت الهمزة باقية لما بقيت حركتها على السين ؛ فحذفت همزة الوصل وجوبا ، وقال السيرافي : حكى بعض النحاة — يعنى الأخفش — إسألْ نحو آلْخَمَرِ ، قال : ويفسد

كَفَرْتُ بِوَحْيِكُمْ وَجَعَلْتُ نَذْرًا عَلَى قِتَالِكُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ
وأبو إسحاق : كنية المختار ، ويروى في مكانه « * ألا من مبلغ المختار عنى * »
والباق : جمع أباق وهو من الخيل ما فيه سواد وبياض ، والدم : جمع أدهم ، وهو من الخيل مثل الأباق ، والترهات - بضم التاء وتشديد انراء مفتوحة أو مضمومة - : جمع ترهه - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة - وهى الباطل ، وما لا حقيقة له ، وكان سرافة قد وقع أسيراً في يدى أعوان المختار فزعم له حين أمر المختار بقتله أنه رأى الملائكة على خيل بلق يقاثلون فى صفوف المختار ، وأنهم الذين أسروه ؛ فهذا معنى قوله « أرى عبنى ما لم ترأياه » . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ترأياه » حيث أثبت الهمزة التى هى عين الكلمة لضرورة الشعر ، والاستعمال جار على تخفيف هذه الكلمة بحذف همزتها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كما ذكر المؤلف ، وقد رواه أبو الحسن الأخفش والزجاجى « * ما لم ترأياه * » على الاستعمال المطرد ، وفيه حذف نون مفاعلاتن

(١) اجأزْ : فعل أمر من جأز يجأز جأزاً - من باب منع - وجؤاراً أيضاً ، إذا رفع صوته مع تضرع واستغاثة ، وفى الحديث : كأنى أنظر إلى موسى له جؤار إلى ربه بالتلبية ،

ماحكاؤه أنه ليس أحد يقول : أَقُلْ وَلَا أَرُدُّ ، وَفُرِقَ بَيْنَ الْحَمَرِ وَإِسْلَ بَأْنَ أَصْل
السين الحركة ، كما فى سَأَلَ ، ولام التعريف أصلها السكون -، يقال سيبويه :
الفرق بينهما أن همزة لام التعريف : تشبه همزة القطع فى انحرافها بانفتاحها مبتدأة
وبثباتها فى الاستفهام نحو آله ، وفى يآله أيضا

قوله « وإذا وَقِفَ على المتطرفة » اعلم أنه إذا وقف على المتحركة المتطرفة
فإنما أن يوقف على مذهب أهل التحقيق أو على مذهب أهل التخفيف ، فالأول
مضى حكمه مستوفى فى باب الوقف ، وأما على مذهب أهل التخفيف فإنه تخفف
الهمزة أولا ؛ لأن حالة الوصل متقدمة على حالة الوقف ، ونَقُلْ الهمزة حاصل حالة
الوصل ، فتخفف على ما هو حق التخفيف من النقل والحذف ، فى نحو الخبء ،
والقلب والإدغام فى نحو برىء ومقروء ، فيبقى الخبُّ بتحريك الباء كالدم ، ثم يوقف
عليه بالسكون الحض ، أو الروم ، أو الإشمام ، أو التضعيف ، ويبقى برىء ومقروء
مشددتين فيوقف عليهما بالإسكان والروم والإشمام ، ويخفف نحو شىء وسوء
فى حال الوصل بالنقل والحذف ، وهو الأصل ، والقلب والإدغام على قول
بعضهم ، كما ذكرنا ، ويجوز السكون والروم والإشمام والتضعيف فى الأول ،
ويجوز السكون والروم والإشمام ولا يجوز التضعيف فى الثانى

هذا إذا لم يكن ما قبل الهمزة فيه الألف ، فإن كان قبل الهمزة المتطرفة ألف ،
وقد ذكرنا أن تخفيف مثلها يجعلها بين بين المشهور ، فإذا خففتها كذلك ثم أَرَدْتَ
الوقف عليها فإن راعيت فى الوقف التخفيف الذى كان فى الوصل وأبقيته وهو
بين بين لم يجز لك إلا الوقف بالروم ؛ لأن تضعيف الهمزة لا يجوز ، ومع
الإسكان الحض والإشمام — وهو الإسكان أيضا — لا يجوز بين بين ؛ لأن
بين بين لا يكون إلا بشىء من الحركة ، وإن لم تراعى فى الوقف تخفيف الوصل
وأردت الوجه المشهور من وجوه الوقف وهو الإسكان أسكنت الهمزة المجمولة
بين بين ، وجاز التقاء الساكنين ؛ لأنه فى الوقف ؛ فبطل تخفيف بين بين

بإسكانها ؛ فقصدت تخفيفا آخر ، ولم يأت الحذف ؛ إذ ذلك إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة ، ولا تنقل الحركة إلى الألف ؛ فلم يبق إلا قلب الهمزة الساكنة ألفا ؛ لتكون الألف قبلها بمنزلة الفتحة ؛ فصار نحو لم يقرأ ، ولا يكون مع الإسكان روم ولا إشمام ؛ لأن الحركة كانت على الحرف الذي هذه الألف بدل منه ، لا على الألف حتي ترام أو تشم ، كما قلنا في الوقف على هاء التانيث ، وأيضاً فالروم بإبقاء بعض الحركة ، والألف الصريحة لا تحتل ذلك ، وهذا الوجه - أعنى الوقف بالإسكان وقلب الهمزة ألفا - أكثر في هذا الباب من الوقف بالروم ، والهمزة بينَ يَينَ ، فإذا قلبتها ألفا وقبلها ألف نجاز لك إبقاء الألفين ؛ لأن الوقف يحتمل فيه الساكنان ؛ فيمد مدة طويلة في تقدير ألفين ، ويجوز حذف أحدهما ؛ لاجتماع المثليين ؛ فيمد مدة قصيرة بتقدير ألف واحدة ، وإن كانت الهمزة منصوبة منونة فليست متطرفة ؛ فلا يجيء فيها هذه الفروع ؛ بل يقلب التثنيون ألفا نحو دعاء ، وعشاء

قال : « وَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكٌ فَتَسْعُ : مَفْتُوحَةٌ وَقَبْلَهَا الثَّلَاثُ ، وَمَكْسُورَةٌ كَذَلِكَ ، وَمَضْمُومَةٌ كَذَلِكَ ، نَحْوُ سَأَلَ وَمِائَةً وَمُؤَجَّلٍ وَسَمٍّ وَمُسْتَهْزِئِينَ وَسُئِلَ وَرَوِّفٍ وَمُسْتَهْزِئُونَ وَرُؤُوسٍ ؛ فَنَحْوُ مُؤَجَّلٍ وَأَوْ ، وَنَحْوُ مِائَةٍ يَأْ ، وَنَحْوُ مُسْتَهْزِئُونَ وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ ، وَقِيلَ : الْبَعِيدُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ ، وَجَاءَ مِنْسَاءً وَسَأَلَ ، وَنَحْوُ الْوَاجِي وَصَلًا ، وَأَمَّا :

* يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْمَهْرِ وَاجِي * فَعَلَى الْقِيَّاسِ ، خِلَافًا لِسَبِيحِيَّةِ
أقول : اعلم أن الحكم المذكور في المتبصل جار في المنفصل سواء ، وأمثله قال هذا [غلام] أحمد ، وبغلام أبيك ، وإن غلام أبيك ، وقال إبراهيم ، وبغلام إبراهيم ، وهذا مال إبراهيم ، وإن غلام أختك ،

وبغلام أختك ، وهذا مال أختك ؛ إذا قصدت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة قلبت المفتوحة المكسور ما قبلها كمائة ياء مخضّة ؛ لتعذر حذفها ؛ إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة ، ولا تنقل الحركة إلى متحرك ، ويتعذر التسهيل أيضاً ؛ إذ تصير بين الهمزة والألف ؛ فلما استحال مجيء الألف بعد الكسرة لم يجوزوا مجيء شبه الألف أيضاً بعدها ، وكذا تقلب المفتوحة المضموم ما قبلها واواً مخضّة كمؤنجل ؛ لمثل ما ذكرنا في مائة ، فبقى بعد المثالين سبعة أمثلة ، وتسهّل كلها بين المشهور عند سيبويه ، وإنما لم تخفف بالحذف لتحرك ما قبلها ، ولم تخفف بالقلب كما في المثالين ؛ لأن القصد التخفيف ، وقد حصل بتسهيلها بين بين ، والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره ، وأما في المثالين فالقلب كما اضطر إليه كما ذكرنا ، ومعنى التسهيل أن تأتي بهايين الهمزة وبين حرف حركتها ، وتجعل الحركة التي عليها مختلصة سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكنها ، فلماذا لم تسهّل الساكن ما قبلها لئلا يكون كالجمع بين الساكنين ، بلى يجوز ذلك إذا اضطر إليه ، وذلك إذا كان قبلها ألف ، لتعذر سائر أنواع التخفيف كما ذكرنا ، ولكون المد في الألف أكثر منه في سائر حروف اللين فيصح الاعتماد عليه كالتحريك ، كما مر في باب التقاء الساكنين ، وذهب الكوفية إلى أن المسهلة ساكنة ، واحتجّ على تحريكها سيبويه بحجة لامدفع لها ، وهي أنها تسهّل في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت ، كقول الأعشى :

١٣٢ — أُنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَصْرَبَهُ

رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبَلِّ خَيْلٌ (١)

(١) هذا بيت من بحر البسيط من لامية الأعشى التي أولها :

وَدَعَّ هُرَيْرَةً إِنَّ الرَّاكِبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ دَوَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ

والأعشى : الذي لا يبصر بالليل ، ويقال للذي لا يبصر بالنهار : أجهر ، والريب

وعند الأخفش تُسهل السبعة بين بين المشهور ، إلا اثنتين منها : المضمومة المكسورة ما قبلها كالمستهزئون ، والمكسورة المضمومة ما قبلها كسُئِلَ ، قال : تقلب الأولى ياء محضة والثانية واوا محضة ؛ إذ لو سُئِلْتَا لكانت الأولى كاواو الساكنة ، ولا تجيء بعد الكسرة ، والثانية كالياء الساكنة ، ولا تجيء بعد الضمة ، كما لا تجيء الألف بعد الضمة والكسرة ، وهذا الذي ذهب إليه قياساً على مُؤَجِّل ومائة وإن كان قريباً لكن سيبيويه أن يفرق ويقول : المُسَهَّلَةُ المفتوحة لم يستحل مجيئها بعد الضم والكسر لكن لما استحال مجيء الألف الصريح بعدها مُنِعَ مجيء شبه الألف أيضاً بعدهما ، وأما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة ، بل يستقل ، وكذا الياء الساكنة بعد الضمة ؛ فلم يمنع مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسرة وشبه الياء الساكنة بعد الضمة .

وذهب بعضهم في نحو مستهزئون وسُئِلَ إلى بين بين البعيد ، ونسب بعضهم هذا القول أيضاً إلى الأخفش ، وإنما ارتككب هذا الوجه من التسهيل ههنا من ارتكبيه وإن كان بعيداً نادراً فراراً مما لزم سيبيويه في بين بين المشهور من مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم ، كما مر ، ومما لزم الأخفش من مجيء الواو الصريحة متحركة بالكسر بعد الضم في سُؤِلَ ، ومن مجيء الياء الصريحة متحركة بالضم بعد الكسر في مستهزئون ، وذلك

أصله قلق النفس واضطرابها والتردد بين أمرين ، والمنون : المنية ، سميت المنية بذلك لأن الله قد منّاها : أى قدرها ، ومتبل : مهلك ومبيد ، وخبل : ملئوا على أهله ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أن » على تخفيف الهمزة الثانية وجعلها بين بين ، وأن همزة بين بين في حكم المتحركة ؛ إذ لو لم تكن في حكم المتحركة لانكسر البيت وبيان ذلك أن بعد الهمزة الثانية نونا ساكنة ؛ فلو كانت الهمزة المخففة في حكم الساكنة لالتقى ساكنان في غير القافية ، وذلك مما لا يجوز ؛ وأيضاً لما يلزم عليه من تسكين ثاني الوند المجموع — وهو عين فعولان — في غير عروض ولا ضرب ، وذلك مما لا يجوز عند كافة علماء العروض

مرفوض في كلامهم ، وليس بشيء ؛ لأنه لا يلزم سيبويه على ما ذكرنا محذور في مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم ، وكذا لا يلزم الأخفش فيما ذهب إليه أمر شنيع ؛ لأن تخفيف الهمزة عارض غير لازم ، فهو مثل رؤيا^(١) ، بلا إدغام .

ولا خلاف في الخمسة الباقية أن فيها بين بين المشهور .

وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفا إذا انفتح ما قبلها ، مثل سال ، وواوا ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كرووس ، وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها نحو المستهزين ، قال سيبويه : وليس ذا بقياس مُتَلَبِّبٍ ، بل هو سماعي ، كما قالوا : أَتَلَجْتُ ، في أَوَلَجْتُ ، فلا تقول : أَتَلَفْتُ^(٢) ، في أَوَلَعْتُ ، قال : وإذا كان في ضرورة الشعر كان قياساً ، قال :

١٣٣ — رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالِ عَشِيَّةً فَارْعَى فَرَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ^(٣)

(١) في بعض النسخ « ريبا » وهو مخفف « ريبا » من نحو قوله تعالى (هُمُ أَحْسَنُ أَنْثَا وَرَيْثَا) . والذي أنبتاه وفاقا لبعض النسخ هو تخفيف « رؤيا » وقدذكروا أنه يجوز الوجهان في هاتين الكلمتين : الإدغام مراعاة لما صارت إليه الهمزة ، وعدم الإدغام نظرا إلى عروض الحرف بالتخفيف

(٢) في بعض النسخ « أَتَلَعْتُ في أَوَلَعْتُ » وكلا النسختين صحيح

(٣) هذا بيت من الكامل يقوله الفرزدق بعد أن عزل مسلمة بن عبد الملك

عن العراق وولى عمر بن هبيرة الفزاري ، وبعده قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا فَرَارَةُ أُمِّرَتْ أَنْ سَوْفَ تَطْمَعُ فِي الْإِمَارَةِ أَشْجَعُ
عُزِلَ ابْنُ بَشْرٍ وَابْنُ عَمْرٍو قَبْلَهُ وَأَخُو هَرَاةٍ لِمِثْلِهَا يَتَوَقَّعُ
وقوله « راحت بمسلمة » أنشد في الأغاني مكانه « ولت بمسلمة » . وقوله « أن سوف تطمع » أن مخففة من الثقيلة ، وابن بشر هو عبد الملك بن بشر بن مروان ، وابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الوليد بن عقبة ، وأخو هراة هو سعيد بن

وقال :

١٣٤ — سَأَلَتْنِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي ، قَدْ جِئْتُمَا نِي بِمُسْكِرٍ ^(١)

وقال :

١٣٥ — سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةَ

ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ ^(٢)

عبد العزيز بن الحكم بن أبي العاص ، ويقال : ابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الحرث ابن الحكم ، وأخوه هراة هو سعيد بن الحرث بن الحكم . والاستشهاد بالبيت في قوله « لاهناك » يريد لاهناك ، تقول : هنا الطعام ينوء إذا ساغ ولذله بلا مشقة ، تخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا ساكنة

(١) هذا البيت من الخفيف ، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي ، وهو أحد الذين برئوا من عبادة الأوثان في الجاهلية وطلبوا دين إبراهيم وتنسكوا . وقوله :

تِلْكَ عِرْسَايَ تَنْطِقَانِ عَلَى عَمِيدٍ إِلَى الْيَوْمِ قَوْلَ زُورٍ وَهْتَرٍ

عرساي : مثنى عرس . مضاف إلى ياء المتكلم ، وعرس الرجل - بكسر فسكون - : زوجته ، والهتر - بفتح الهاء وسكون التاء - : مصدر هتره يهتره ، إذا مزق عرضه ، وبكسر الهاء وسكون التاء : اسم بمعنى الكذب ، والأمر العجيب ، والساخط من الكلام . والاستشهاد بالبيت في قوله « سالتني » على أن أصله سالتاني ، تخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا على نحو ما ذكرنا في البيت الذي قبله

(٢) هذا بيت من البسيط لحسان ثابت بن الأنصاري رضى الله عنه من كلمة

يهجو فيها هذيل ، لأنهم قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أبو كبير الهدلي ، فقال أبو كبير للنبي صلى الله عليه وسلم : أحل لي الزنا ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أتحب أن يؤتى إليك مثل ذلك ؟ قال : لا ، قال : فارض للناس ما ترضى لنفسك ، قال فادع الله أن يذهب ذلك عني . وقد روى كلمة حسان هذه ابن هشام في السيرة (ج ٣ ص ١٧٦ طبعة المكتبة التجارية) وبعده :

سَأَلُوا رَسُولَهُمْ مَا لَيْسَ مُعْطِيَهُمْ حَتَّى الْعَمَاتِ وَكَانُوا سِبَّةَ الْعَرَبِ

وأنشد سيبويه فيما لا يجوز في غير الشعر إلا سماعاً قول الشاعر :

١٣٥ — وَكُنْتُ أَذْلَ مَنْ وَتَدِ بَقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي^(١)

قال المصنف - وهو الحق - : إن هذا القياس ليس من ذلك ؛ لأن « واج »

وَلَنْ تَرَى لِهَذِيلٍ دَاعِيًا أَبَدًا يَدْعُو لِمَكْرُمَةٍ عَنْ مَنَزِلِ الْحَرْبِ
لَقَدْ أَرَادُوا خِلَالَ الْفُحْشِ وَيُحْمَمُ وَأَنْ يُحْلُوا حَرَامًا كَانَ فِي السُّكُوبِ
والاستشهاد بالبيت في قوله « سالت » وأصله سألت نخفف الهمزة المفتوحة
المفتوح ما قبلها بقلبها ألفاً ، ومثله قوله : « سالوا رسولهم » في البيت الذي
أنشدناه بعده

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة
يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص وقوله :

وَأَمَّا قَوْلُكَ الْخُلَفَاءُ مِنَّا فَهَمْ مَنَعُوا وَرِيدَكَ مِنْ وَدَاجٍ
وَلَوْ لَاهُمْ لَكُنْتَ كَحُوتٍ بِحَرْبٍ هَوَى فِي مُظْلِمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِي
وقوله « وداجي » هو مصدر قولك : وداج فلان فلاناً بمعنى ودجه كسافر
بمعنى سفر ، وتقول : ودجت الدابة ودجا كوعده وعداً ، إذا قطعت ودجها ،
وقطع الودج للدابة كالقصد للانسان ، وهوى : سقط ، والغمرات : جمع غمرة ،
وهي في الأصل القطعة من الماء ، وداج : أسود مظلم ، والقاع : المستوى من
الأرض ، ويشجج : يدل على المبالغة في الشج ، والفهر - بكسر فسكون - : الحجر
إذا كان ملء اليد ، والواجي : اسم فاعل من وجأت عنقه أجوها ، إذا ضربتها ،
ويضرب المثل في الذل والمهانة بالوتد ، فيقال : هو أذل من وتد بَقَاعٍ ، وفي هذا
المعنى يقول الشاعر :

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَمٍّ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتْدِ
هَذَا عَلَى الْخُسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمْتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْنِي لَهُ أَحَدٌ
والاستشهاد بالبيت في قوله « واجي » وأصله الواجيء - بالهمز - فلما وقع
في القافية ووقف عليه سكنت الهمزة تخففت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها

آخر البيت ، وهو موقوف عليه ، فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما في « لم يُقَرِّئ » وقياسه التخفيف بجعلها ياء في الشعر وفي غيره ، بلى إذا كان نحو الواجى في الوصل كما تقول : مررت بالواجى يا فتى ، بجعل الهمزة ياء ساكنة ، فهو من هذا الباب

وقد أطلق سيبويه وقال : تقلب الهمزة التي تجعل عند أهل التخفيف بين بين ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وياء إذا انكسر ما قبلها ، وواوا إذا انضم ما قبلها ، والحق أن يُقَيَّد — كما قال ابن يعين — فيقال : الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا ، والمكسورة المكسور ما قبلها تقلب ياء ، والمضمومة المضموم ما قبلها تقلب واوا ، ولم يقيد ابن يعين الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون ، والأولى أن يقال : ياء ساكنة ، وواوا ساكنة ؛ كما قدمنا ، فعلى هذا لا يقلب نحو لَوْمٍ وَسَمٍّ ، ألفا ، لافي الضرورة ولا في غيرها ، وكذا لا يقلب نحو مستهزئون ومائة ياء ساكنة ، ونحو سُئِلَ ومُؤَجِّلَ واوا ساكنة

قال : « وَالتَّرَمُّوا خُذْ وَكُلْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِلْكَثَرَةِ ، وَقَالُوا مُرْ ، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ أَوْمُرْ ، وَأَمَّا وَأَمْرٌ فَأَفْصَحُ مِنْ وَمُرْ »

أقول : هذا كان حقه أن يذكر بعد قوله « والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها » ؛ لأن أصل خذ وكل ومر أوخذ وأوكل وأومر ، وكان القياس قلب الثانية واوا لانضمام ما قبلها ، خففت بغير القلب ؛ وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها ، وعلى كل حال فالحذف أوغل في التخفيف من قلبها واوا ، والترموا هذا الحذف في خذ وكل ، دون مر ؛ فإن الحذف فيه أفصح من القلب ، وليس بلام ، هذا إذا كان مبتدأ به ، وذلك لكونه أقل استعمالا من خذوكل ، وأما إذا وقع في الدرج نحو « وأمر » و « فأمر » و « قلت لك أوامر » فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف ؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، ولا تجتمعان

في الدرج ، وجاز نحو « ومر » و « فر » أيضا ، على قلة ؛ لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها ، فكأنه حذفت الهمزة [في الابتداء] أولا ، ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج ، فبقيت على حالها

قال : « وَإِذَا خُفِّفَ بَابُ الْأَحْمَرِ فَبَقِيَ هَمْزَةُ اللَّامِ أَكْثَرُ ، فَيُقَالُ : أَحْمَرَ وَأَحْمَرَ ، وَعَلَى الْأَكْثَرِ قِيلَ : مِنْ أَحْمَرَ ، يَفْتَحِ الثَّوْنِ وَفِي أَحْمَرَ ، يَحْذِفِ الْيَاءَ ، وَعَلَى الْأَقَلِّ جَاءَ (عَادِلَوْي) وَلَمْ يَقُولُوا : إِسْلَ وَلَا أَقْلَ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ »

أقول : يعنى إذا نقل حركة الهمزة التي في أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها ، فتلك اللام في تقدير السكون ؛ لوجوه : أحدها : أن أصل اللام السكون ، بخلاف نحو قاف قُلْ ، والثاني : كون اللام كلمة أخرى غير التي في أولها الهمزة ، فهي على شرف الزوال ، فكأنها زالت وانتقلت حركة الهمزة التي نقلت إليها إلى الهمزة ، وبقيت اللام ساكنة ، بخلاف قاف قُلْ ؛ فانها من كلمة الواو ؛ والثالث : أن نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها غير لازم ، فكأنها لم تنقل ، بخلاف نقل حركة واو قُلْ إلى ما قبلها ، وأما سَلْ فحركة السين فيه ليست بلازمة لزوم حركة قاف قُلْ ، ولا بزائلة زوال حركة لام الأحمر ؛ لأنه مثل قل في جميع الوجوه ، إلا الثالث ؛ فإن نقل الحركة فيه ليس لازماً لزوم نقل حركة واو أقول ، لكنه — وإن لم يلزم لزومه — أكثر من نقل حركة همزة الأحمر ؛ ففي الأحمر بقاء الهمزة أكثر ، وفي قُلْ حذف الهمزة واجب ، وفي سَلْ وقع الخلاف : أوجبه المصنف كما ترى ، وهو مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش إِسْلَ ، كما تقدم ، وهذا كله في قُلْ مبنى على أف أصله أقول المأخوذ من تقول قبل نقل حركة الواو إلى القاف ، فأما إن قلنا :

إن قل مأخوذ من تَقُول المضموم القاف؛ فليس هناك همزة وصل حتى تحذف الحركة أو تبقى لعروضها

قوله « وعلى الأكثر قيل مِنْ لَحَرٍ » يعنى على جعل اللام فى حكم الساكن حركوا النون لالتقاء الساكنين ، وحذف ياء « فى » لأجله أيضاً ، ولو اعتدَّ بحركة اللام ساكن النون ، كما فى « مِنْ زَيْدٍ » ولم تحذف ياء فى كما فى « فى دارك » وحكى الكسائى والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لاما فى مثل هذا ، فيقول فى الأحمر والأرض : اللَّحْمُ ، واللَّرض ، ولا ينقل الحركة ، محافظة على سكون اللام المعرفة :

قوله « وعلى الأقل » أى : على جعل حركة اللام كاللزام أدغوا تنوين « عَادَا » الساكن فى لام « الأولى » كما تقول : مَنْ لَكَ ، ولو جعلت اللام فى تقدير السكون لحركت النون فقلت : عَادَنْ لُوًى ، ولم يحز الإدغام ؛ إذ لا يدغم الساكن فى الساكن ، وإنما اعتد بحركة اللام - وإن كان على الوجه الأقل - لغرض التخفيف بالإدغام ، بخلاف قوله (سِيرَتَهَا الأولى) فان التخفيف يحصل ههنا بعدم الاعتداد بحركة اللام ، وهو يحذف ألف (سِيرَتَهَا) للساكنين .
قوله « لاتحاد الكلمة » كما ذكرنا فى الوجه الثانى .

قال : « وَالْهَمْزَانِ فِي كَلِمَةٍ إِنْ سَكَتِ الثَّانِيَةُ وَجَبَ قَلْبُهَا كَادَمَ ^{تخفيف} ^{الهمزتين} ^{المجتمعتين} وَآيَتْ وَأُوتِمِنْ ، وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، لَا أَفْعَلٌ ، لِشُبُوتِ يُؤْجَرُ ، وَمِمَّا قُلْتُهُ فِيهِ :

دَلَّتْ ثَلَاثًا عَلَى أَنْ يُوجِرَ لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعَ آجَرَ
فِمَالَةٍ جَاءَ وَالْأَفْعَالُ عَزَّ وَصِيحَةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرَ
وَأِنْ تَحَرَّكَتْ وَسَكَنَ مَا قَبْلَهَا كَسَّالٍ تَثَبْتُ ، وَإِنْ تَحَرَّكَتْ وَتَحَرَّكَ
مَا قَبْلَهَا قَالُوا : وَجَبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ يَاءٌ إِنْ انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا أَوْ انْكَسَرَتْ ،

وَوَاوًا فِي غَيْرِهِ بِمِ نَحْوُ جَاءَ وَأَيْمَةً وَأَوَيْدِمٍ وَأَوَادِمَ ، وَمِنْهُ خَطَايَا فِي التَّقْدِيرِ الْأَصْلِيِّ ، خِلَافًا لِلْخَلِيلِ ، وَقَدْ صَحَّ التَّسْهِيلُ وَالتَّحْقِيقُ فِي نَحْوِ أَيْمَةٍ ؛ وَالتَّزِمُ فِي بَابِ أُكْرِمُ حَذْفُ الثَّانِيَةِ ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ ، وَقَدْ التَّزَمُوا قُلُوبَهَا مُفْرَدَةً يَاءَ مَفْتُوحَةً فِي بَابِ مَطَايَا ، وَمِنْهُ خَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ يَجُوزُ تَحْقِيقُهُمَا ، وَتَخْفِيفُهُمَا ، وَتَخْفِيفُ إِحْدَاهُمَا عَلَى قِبَاسِهَا ، وَجَاءَ فِي نَحْوِ يَشَاهُ إِلَى الْوَاوِ أَيْضًا فِي الثَّانِيَةِ ، وَجَاءَ فِي الْمُتَقَفِّتَيْنِ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَقَلْبُ الثَّانِيَةِ كَالسَّائِلَةِ كُنَّةً »

أقول : أعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا ، فإما أن يكون اجتماعهما في كلمة أو في كلمتين . فان كان في كلمة فإما أن تتحرك الأولى فقط ، أو تتحرك الثانية فقط ، أو تتحرك معاً ، وسكونهما معاً لا يجوز .

فان تحركت الأولى فقط دُبِّرَتِ الثَّانِيَةُ بِحَرَكَةِ الْأُولَى : أَى قَلَبَتْ وَاَوَّأَ إِنْ أُنْضِمَتِ الْأُولَى كَأَوْتُمِنَ ، وَيَاءُ إِنْ انْكَسَرَتْ كَأَيَّتِ ، وَأَلِفًا إِنْ انْفَتَحَتْ كَأَمْنِ ، وَإِنَّمَا قَلَبَتِ الثَّانِيَةَ لِأَنَّ الثَّقْلَ مِنْهَا حَصَلَ ، وَإِنَّمَا دُبِّرَتِ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا لِتَنَاسُبِ الْحَرَكَةِ الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهَا ، فَتَخَفَ الْكَلِمَةُ ، وَإِذَا دُبِّرَتِ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا وَلَيْسَ لِلتَّحْرِكِ هَمْزَةٌ كَمَا فِي رَاسٍ وَيَبِيرُ وَسَوْتُ فَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ هَمْزَةٌ أُولَى .

قوله « وَايِسَ آجَرُ مِنْهُ » أَى : مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ هَمْزَتَانِ وَالثَّانِيَةُ سَا كُنَّةً ، قَالَ : لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ فَاعَلٍ ، لَا أَفْعَلَ ، وَاسْتَدْلَ عَلَى ذَلِكَ بِأَن مَضَارِعَهُ يُؤَاجِرُ ، لَا يُؤْجِرُ وَالَّذِي أَنشَدَهُ مِنْ قَبْلِهِ — مَعَ رَكَكَةِ لَفْظِهِ — لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَدْعَاهُ ، أَعْنَى أَنَّ يُؤْجِرُ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَضَارِعِ آجَرٍ ؛ قَالَ « فِعَالَةٌ جَاءَ » يَعْنَى أَنَّ مَصْدَرَ آجَرَ فِعَالَةٌ ، وَفِعَالَةٌ مَصْدَرٌ فَاعِلٌ كَكَاتَبَ كِتَابًا وَقَاتَلَ قِتَالًا ، وَالتَّاءُ فِي إِجَارَةٍ لِلْوَحْدَةِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لَوْجِهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَا بَيْنَا فِي بَابِ الْمَصَادِرِ أَنَّ الْمَرَّةَ إِنَّمَا تَبْنِي فِي ذَوَاتِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَشْهُورِ الْمَطْرُودِ ، فَيُقَالُ : قَاتَلْتُ مَقَاتِلَةً وَاحِدَةً ، وَلَا يُقَالُ : قَاتَلْتُ قِتَالَةً

لأن فِعَالاً ليس يَنْطَرِدُ فِي فَاعِلٍ ، وثانئهما أن إِجَارَةً لو كان مصدر فَاعِلَ للمرة لجاز آجَرَ إِجَاراً لغير المرة ، ولم يستعمل إِجَاراً أصلاً ، وأيضاً لم يكن استعمال إِجَارَةً إلا للمرة كما لا يستعمل نحو تسيبحة وتقديسة إلا لها .

قوله : « وَالْأَفْعَالُ عَز » يعنى لا يستعمل إِيْجَاراً ، وذلك ممنوع ؛ لأن في كتاب العين « آجَرْتُ نَمْلُوكِي أَوْجَرَهُ إِيْجَاراً فَهُوَ مُؤْجَرٌ » وفي أساس اللغة « آجَرْنِي دَارَهُ إِيْجَاراً فَهُوَ مُؤْجَرٌ ، وَلَا تَقُلْ : مُؤَاجِرٌ ؛ فَإِنَّهُ خَطَأٌ قَبِيحٌ » . قال : « وليس آجَرُ هَذَا فَاعِلٌ ، بَلْ هُوَ أَفْعَلٌ ، وَإِنَّمَا الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ آجَرُ الْأَجِيرِ مُؤَاجِرَةً ، كَقَوْلِكَ : شَاهِرُهُ وَعَاوِمُهُ » وفي باب أَفْعَلُ من جامع الغورى « آجَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى : لُغَةً فِي أَجْرِهِ مَقْصُوراً » وفي باب فاعل منه « آجَرَهُ الدَّارُ » وهكذَا فِي دِيَوَانِ الْأَدَبِ ، فُلْتُ : فَآجَرَهُ الدَّارُ مِنْ فاعِلٍ مَمْنُوعٍ عِنْدَ صَاحِبِ الْأَسَاسِ جَائِزٍ عِنْدَ الْغُورَى ، وَالْحَقُّ مَا فِي أُسَاسِ اللَّغَةِ ؛ لِأَنَّ فَاعِلًا لَا يَعْدِي إِلَى مَفْعُولِينَ إِلَّا الَّذِي كَانَ يَعْدِي فِي الثَّلَاثِي إِلَى مَفْعُولٍ ، كَنَزَعْتُ الْحَدِيثَ وَنَازَعْتَهُ الْحَدِيثَ ، فَآجَرُ الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولِينَ إِذْنًا مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ ؛ فَآجَرْتُكَ الدَّارُ إِيْجَارًا ، مِثْلُ أَكْرَيْتُكَ الدَّارَ ، وَآجَرْتُ الْأَجِيرَ مُؤَاجِرَةً : أَيْ عَقَدْتُ مَعَهُ عَقْدَ الْإِجَارَةِ ، يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وَكَأَنَّ الْإِجَارَةَ مَصْدَرُ آجَرَ يَأْجُرُ إِجَارَةً نَحْوُ كَتَبَ يَكْتُبُ كِتَابَةً : أَيْ كَانَ أَجِيرًا ، قَالَ تَعَالَى : (عَلَيَّ أَنْ تَأْجُرَنِي نَمْلَانِي حَبَّحِج) ، فَالْإِجَارَةُ كَالزَّرَاعَةِ وَالكِتَابَةِ ، كَأَنَّهَا صُنْعَةٌ ، إِلَّا أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْأَغْلَبِ فِي مَصْدَرِ آجَرَ أَفْعَلٌ ، كَمَا يَقَامُ بَعْضُ الْمَصَادِرِ مَقَامَ بَعْضٍ نَحْوُ (تَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) وَالْأَجِيرُ مِنْ أَجَرَ يَأْجُرُ

قوله : « وَصَحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرَ » أَيْ : صَحَّةُ آجَرَ فاعِلٌ تَمْنَعُ آجَرَ أَفْعَلٌ ، قَالَ فِي الشَّرْحِ : « أَيْ أَنَّ آجَرَ فاعِلٌ ثَابِتٌ بِالْإِنْفَاقِ ، وَفَاعِلُ ذُو الزِّيَادَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًا مِنْ أَجَرَ الثَّلَاثِي لَا آجَرَ الَّذِي هُوَ أَفْعَلٌ ، فَيَدْبِتُ آجَرَ الثَّلَاثِي ، وَلَا يَثْبِتُ آجَرَ أَفْعَلٌ » هَذَا كَلَامُهُ ، يَا سَبْحَانَ اللَّهِ !! كَيْفَ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ بِنَاءِ فاعِلٍ

من أفعل أن لا يكون أفعل ثابتاً ؟ وهل يجوز أن يقال : أكرم غير ثابت ؛ لأن كرم غير مبنى منه بل من كرم ؟ وإذا تقرر ما ذكرنا ثبت أن أفعل وفاعل من تركيب (أ ج ر) ثابتان ، وكل واحد منهما بمعنى آخر ؛ فافعل بمعنى أكرى ، وفاعل بمعنى عقد الإجارة .

هذا ، وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية ، فإن كان ذلك في صيغة موضوعة على التضعيف ، كسئال وسؤال ، وجب الإدغام محافظة على وضع الصيغة ، ولا يكون ذلك إلا إذا اتصلت الأولى بالفاء ، وذلك أن الهمزة ثقيلة ، ولا سيما ما ضُعمف منها ، فإذا وليت الأولى أول الكلمة خفت ، وأما في غير ذلك فلا يجوز ، فلا يبنى من قرأ نحو قُمْدٍ^(١) ولا فِلَزٍ^(٢) ، ويجوز اجتماعهما مع سكون الأولى وتحرك الثانية في صيغة غير موضوعة على التضعيف ، وعند ذلك تقلب الثانية ياء ، ولا تدغم ، نحو قرأى ، على وزن سَبَطِرٍ^(٣) من قرأ ، ولا يخفف بنقل حركة الثانية إلى الأولى وحذفها كما في مسألة ؛ لأن تلك في حكم الثانية

فإن تحركتا قلبت الثانية وجوباً ، ثم إن كانت الثانية لاماً قلبت ياء مطلقاً ، بأى حركة تحركتا ؛ لأن الآخر محل التخفيف ، والياء أخف من الواو ، وأيضاً فخرج الياء أقرب إلى مخرج الهمز من مخرج الواو ؛ فتقول في مثل جعفر من قرأ : قرأى ، قرأيان ، قرأون . وقرآة ، وقرآتان ، وقرآيات . وإن لم تكن الثانية لاما

(١) القمد - كعتل - : القوى الشديد ، أو الغليظ . أنظر (ح ١ ص ٥٣)
(٢) الفلز - بكسر الفاء واللام بعدهما زاي مشددة - : نحاس أبيض يجعل منه القدور المفرغة ، أو هو خبث الحديد ، أو هو الحجارة ، أو جواهر الأرض كلها ، أو ما ينفيه الكبير بما يذاب منها ، ويقال فيه : فلز - كهجف ، وفلز - كعتل .
(٣) السبطر - كهزبر - : الشهم الماضى ، وهو الطويل أيضاً ، وهو أيضاً الأسد يمتد عند الوثبة

فإن كانت مكسورة قلبت ياءً أيضاً ، بأى حركة تحركت الأولى : بالفتحة نحو أَيْمَة
أَيْنٌ ، أو بالكسر كما إذا بنيت من الأين مثل إجْرِد^(١) قلت : إَيْنٌ ، وكذا لو بنيت
مثل أُكْرِمَ منه قلت : أَيْنٌ ، مراعاة لحركتها ، ألا ترى أنك تجعلها بين الهمزة
والياء فى مثل هذه المواضع ، إذا قصدت تخفيفها وليس قبلها همزة . كما فى سَيْمٍ وسُئِلَ
ومُسْتَهْزِئِينَ ، وتقول عند الأخفش فى أَيْنٌ : أَوْنٌ ، كما ذكرنا من الخلاف فى نحو سُئِلَ ،
وإن كانت مضمومة جعلتها واوا صريحة مطلقاً قياساً على التسهيل ، فتقول فى حكاية
النفس من يُؤْبُ : أُوبٌ ، ومن يُؤْم : أُومٌ ، واو خالصة ، وفى مثل أُبْلِمَ^(٢) من
أُمٌ : أُومٌ ، ولا يوجد مضمومة مكسور ما قبلها فى كلامهم ، ولو جاء إِفْعُلْ - بكسر
الهمزة وضم العين - لقلت من أُم : إُومٌ عند سيبويه بالواو ، وإيم بالياء عند الأخفش
كما ذكرنا فى مستهزئون ، وإن كانت مفتوحة فإن كانت بعد كسرة جعلتها ياء كما فى نحو
بِرٌّ^(٣) ، فتقول فى نحو إصْبَحَ من أُم : إِيْمٌ ، وإن كانت بعد ضمة جعلتها واوا ،
كما فى جُونٌ^(٤) ، فتقول فى تصغير آدم : أُوَيْدِمٌ ، وإن كانت بعد فتحة قلبتها
واوا أيضاً عند غير المازنى ، فتقول فى أَفْعَلْ منك مِنَ الأُم : أُومٌ ، وكذا أُورٌ ،
من^(٥) الأَر ، وعند المازنى : أَيْمٌ وأَيْرٌ ، ولعله نظر إلى أن القياس على

(١) الأجرد - بكسرتين بينهما ساكن كَأْتَمِدْ - : نبت يخرج عند الكهانة ؛
فيستدل به عليها . انظر (١ ص ٥٩)

(٢) أْبَلَم - بضميتين بينهما ساكنون - : الخوص ، واحده أبلمة (أنظر ١ ص ٥٦)

(٣) بِرٌّ - بكسر ففتح - : جمع برّة ، وهى ما خبيء وادخر

(٤) جون - بضم ففتح - : جمع جونة ، وأصله جُونٌ وجَوْنَةٌ ، خففت

الهمزة فيهما بقلبها واوا ، والجَوْنَةُ : سلة مستديرة مغشاة أداما يجعل فيها
الطيب والنياب

(٥) الأَر : مصدر أَر يَؤُر - كشد يشد - ومعناه : السوق ، والطرْد ، والجماع ،

ورمى السِّلح ، وإيقاد النار

تسهيلها محال ههنا ؛ إذ الهمزة في مثله تُسَهَّل بين الهمزة والألف ، وقلب المتحركة ألفاً متحركة محال ، فوجب قلبها لاجتماع همزتين : إما إلى الياء ، أو إلى الواو ؛ والياء أخف فقلبت إليه ، وغيره نظر إلى حال التسهيل فقلبها ألفاً ، ثم لما كان الألف إذا وجب تحريكها ولم تجعل همزة كما جعلت في قائل ورداء قلبت واوا كما في خَوَاتِم وخَوَاتِمَ قلبت الألف المنقلبة عن الهمزة واوا ، فقال : أَوَمَّ ؛ وأما نحو أَوَادِمَ في جميع آدَمَ فلا يخالفهم فيه ^(١) المازني ؛ لأن الهمزة الثانية وجب قلبها في المفرد ألفاً وهو آدَمَ ، فصار كألف عالم وخاتم وحائط ، والهمزة المقلوبة واواً أو ياء وجوباً حكمها حكم الواو والياء ، كما ذكرنا في أول الكتاب ، ويقول المازني في تصغير أئمة : أُيْمَةٌ ، وفي جمعه أَيْامٌ ، بالياء فيهما ، وكذا يقول هو في تصغير أَيْمٍ أفعَل التفضيل عنده من أم : أَيْمٌ ، بالياء ، وكل ذلك مراعاة للمكبر فيهما والمفرد في أَيْامٍ ، ويوافقهم في تصغير آدَمَ على أَوَيْدَمَ ، وغيره لا يراعى حال الأصل إذا زال علة القلب في الفرع ، فيقول : أَوَيْمَةٌ وأَوَامٌ ، في تصغير أئمة وتكسيهه ، وإن

(١) اعلم أن الجمهور والمازني جميعاً متفقون على أنه يقال في جمع آدم : أوادم وفي تصغيره : أويدم ، ولكن الجمهور يقدر أن هذه الواو مقلوبة عن الهمزة ؛ فأصل أوادم عندهم آدم ، وأصل أويدم أأيدم ، والمازني يجعل الواو في الجمع والتصغير منقلبة عن الألف التي في المفرد والمكبر المنقلبة عن الهمزة ، ومذهب الجمهور في هذا أرجح ؛ لوجهين : الأول أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ما لم يمنع من ذلك مانع ، والأمر الثاني أن قلب الهمزة ألفاً في آدم قد زال مقتضيه في أوادم وأويدم ، فلا سبيل إلى ادعاء أن هذه الواو منقلبة عن الألف . ثم إن الجمهور قاسوا على أوادم قولهم : محمد أون من على : أى أكثر أئتنا ، بجامع أن في كل منهما همزتين متحركتين في أول الكلمة وثانيتها مفتوحة وليست الأولى مكسورة ، ويرى المازني قلب الثانية ياء لضرب من الاستحسان ، ولا مستند له من المستعمل في كلام العرب

كانت المفتوحة بعد كسرة قلبت ياء كذا في مائة ، فتقول : إِيْنَّ عَلَى مِثَالِ إِصْبَعٍ
من الأنين

وجاء في الهمزتين المتحركتين في كلمة وجهاً آخران : أحدهما ما ذكره
أبو زيد عن بعض العرب أنهم يحققون الهمزتين معاً ، قال : سمعت من يقول :
اللهم اغفر لي خطائى ، كخطاياى بمعنى ، وكذا دريئة^(١) ودَرَائى ، وقرأ
جماعة من القراء — وهم أهل الكوفة وابن عامر — (أئمة) بهمزتين ؛
وثانيهما تخفيف الثانية كتخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها إذا لم يكن
همزة سواء ، فيقول في « أئمة » : أئمة ، يجعلها بين الهمزة والياء كذا في سَمِّمْ ،
وكذا في نحو أَوْثَمَكْ ، وغير ذلك

وفي هذين الوجهين — أعنى تحقيقهما وتسهيل الثانية — زاد بعضهم ألفاً
بين الأولى والثانية ، إذا كانت الأولى مبتدأ بها ؛ لسكراهة اجتماع الهمزتين
أو شبه الهمزتين في أول الكلمة ، واجتماع المثلين في أول الكلمة مكروه ،
ألا ترى إلى قولهم : أوَاصِلْ وأَوَيِّصِلْ ؟ وإذا اجتمع في كلمة همزتان وبينهما
ألف لا تقلب واحدة منهما اعتداداً بالفصل ، ألا ترى إلى مذهب من أراد
الجمع بينهما بلا تخفيف كيف يزيد بعضهم ألف الفصل ، فيقول أئمةً ، حتى
لا يكون اجتماع همزتين ، فكيف لا يعتد بالألف الموجودة فاصلاً ؟

وأما قلب همزة ذوائب واواً على سبيل الوجوب فلكونه أقصى
الجموع ، والكون واحده — أى ذؤابة^(٢) — مقلوباً همزته في الأغلب واواً

(١) الدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن والرمى ، وهى أيضاً كل ما استتر به
الصياد ليختل الصيد ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

(٢) الذؤابة : الناصية أو منبتها . انظر (١ ص ٢١٣)

كما هو قياس التخفيف في مثله ، ومع هذا كله التزام القلب في هذا الجمع على غير قياس ، وراه الأخفش قياساً ، تقلب الهمزة الأولى عنده في مثله واواً وجوباً ، لاجتماع الهمزتين ، والفاصل ضعيف ، وليس بوجه ؛ لأن القياس مع اجتماع الهمزتين تخفيف الثانية لا الأولى

قوله « جاء وأيمة » قد مضى شرحهما في أول الكتاب

قوله « أويدم وأوادم » أى : في تصغير آدم وجمعه ، إذا سميت به ، فإن لم تسم به فجمعه اُذْمُ

قوله « وقد صح التسهيل والتحقيق في أئمة » أى : في القراءة ، ولم يجيء في القراءة قلب الهمزة الثانية في أئمة ياء صريحة ، كما هو الأشهر من مذهب النحاة ؛ بل لم يأت فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية ، وقد ذكرنا أن هذين الحكمين لا يختصان عند بعضهم بأئمة ، بل يجريان في كل متحركتين ، لكن الأشهر عند النحاة قلب الثانية ياء صريحة

قوله « ومنه خطايا في التقدير الأصلي » أى : من اجتماع الهمزتين في كلمة ، وذلك أنه جمع خَطِيئَةٍ ، وياء فعيلة تقلب في الجمع الأقصى همزةً ، كما يجيء في باب الإعلال ، نحو كبيرة وكبائر ، فصار خطائيء عند سيبويه ، فقلبت الثانية ياء ؛ لما ذكرنا أن قياس همزتين في كلمة قلب الثانية ياء إذا تطرقت ، فصار خطائيء ، وليس غرضه هنا إلا اجتماع همزتين في خطايا في الأصل عند سيبويه ، فقلبت ثانيتهما ياء ، وأما قلب الأولى ياء مفتوحة فسيجىء عن قريب ، وأما الخليل فإنه يقول أيضاً : أصله خطايء ياء بعدها الهمزة ، لكنه يقلب فيجعل الياء موضع الهمزة والهمزة موضع الياء ، كما مر في أول الكتاب في نحو جاء

قوله « والتزم في باب أكرمُ حذف الثانية » القياس فيه قلب الثانية واواً

كما في أوَيْدَم ، لكنه خففت الكلمة بحذف الثانية ؛ لكثرة الاستعمال ، كما خففت في خُذْ و كُلْ بالحذف ، والقياس قلبها واوًا ، ثم حُمِلَ أخواته من تَوَّ كَرَم و يُؤْ كَرَم عليه ، وإن لم يجتمع الهمزتان

قوله « وقد التزموا قلبها مفردة ياء مفتوحة في باب مَطَايَا » اعلم أن الجمع الأقصى إذا كان آخره ياء ما قبلها همزة لا يخلو من أن يكون في مفردة ألف ثانية بعدها همزة أصلية كشائية من شَأَوْتُ ، أو منقلبة كشائية من شِئْتُ أو واو كشاوية من شَوَيْتْ ، أو ألف ثالثة بعدها واو كإِذَاوَة وهِرَاوَة ، أو ياء كدَوَايَة وِسِقَايَة ، أو لم يكن مفردة على شيء من هذه الأوجه : سواء كان لامه همزة كخطيئة ، أو لم يكن كمبليَّة

فالأصل في جميع جُمُوع هذه المفردات تخفيف الثقيلين وجوبًا ، أعنى الياء المكسور ما قبلها والهمزة ، وذلك لكون الوزن وزن أقصى الجموع ، وكون هذين الثقيلين في آخره الذي هو موضع التخفيف ، وتخفيفهما بأن تقلب الياء ألفًا ، والكسرة قبلها فتحة ، وتقلب الهمزة ياء ، وإذا قلبت الياء ألفًا جوازًا في نحو مَدَارَى ، مع أن ما قبل الياء ليس همزة ؛ فالوجه وجوب القلب ههنا ؛ لثقل الهمزة ، وإنما قلبت الهمزة ياء دون الواو لكونها أخف منها وأقرب مخرجًا إلى مخرج الهمزة منها ، وإنما قلبت في نحو « حَمَرَاوَانِ » واوا في الأغلب ، لاياء ، طلبًا للاعتدال ؛ لأن الياء قريبة من الألف ، فسكان إيقاع الياء بين الألفين جمع بين ثلاث ألفات ، فاستريح من توالى الأمثال إلى الواو مع ثقلها ؛ لخفة البناء ، أو لعدم لزوم اكتناف الألفين للواو في المثني ؛ إذ ألف الثنية غير لازمة ، فلا يلزم الواو العارضة بسببها ، ولما لزمَت ألف الثنية في ثِنْيَايَان ^(١) بقيت الياء بحالها ؛ وأما في الجمع الأقصى فلا

(١) الثنَيَان مما جاء مثني ولا واحد له ، ومعناه مفرد أيضًا ؛ فهو يطلق على

تقلب واوا ؛ لتقل البناء ، ولزوم اكتناف الألفين ؛ فيلزم الواو او قلبت إليها ؛ وقد جاء في جمع هَدِيَّة هَدَاوَى كما في حَمَرَاوَان ، وهذا شاذ ، إلا عند الأخفش ؛ فانه رآه قياسا كما في حَمَرَاوَان

وخولف الأصل المذكور في موضعين : أحدها إذا كان في مفردة ألف بعده همزة نحو شائية من شَأَوْتُ أو من شِئْتُ ، فتركت الهمزة والياء بحالهما ، فقليل : هؤلاء الشَوَاتِي ، مراعاة في الجمع المفرد ، كما روعى في نحو حَبَالِي وَخَنَاتِي ، كما مر في باب الجمع ؛ وثانيهما إذا كان في مفردة ألف ثلاثة بعدها واو ، نحو أَدَاوَى وعلاوى فقلبت الهمزة ، لكن إلى الواو لا إلى الياء ؛ مراعاة المفرد أيضا ، وكان على هذا حق ما في مفردة ألف ثانية بعدها واو ، كشَوَايَا جمع شَاوِيَة ، أن يراعى مفردة فيقال : شَوَاوَى ، اسكن لما كان أصله شَوَاوَى ؛ فقلبت الواو التي بعد الألف همزة كما في أوول ؛ لا اكتناف حرفي العلة لألف الجمع ؛ لم يقلب الهمزة بعده واوا ؛ لثلاث يكون عَوْدًا إلى ما فر منه ، فرجع فيه من مراعاة المفرد إلى الجري على الأصل من قلب الهمزة ياء ، فقليل : شَوَايَا ، في جمع شَاوِيَة ، وكذا في الجمع الذي في مفردة ألف بعد الياء كالدَّوَايَةِ وَالسَّقَايَةِ لو جمعتا هذا الجمع قليل : دَوَايَا وَسَقَايَا ، والياء في هذا أولى لوجهين : مراعاة المفرد ، وللجري على الأصل ، وكذا تقول في الجمع الذي ليس في مفردة ألف بعده همزة أو ياء أو واو فقلبت الهمزة ياء والياء ألفا ، كخَطَايَا وَبَلَايَا وَبَرَايَا في جمع خطيئة وَبَلِيَّة وَبَرِيَّة ، وقد جاء فيه هدية وَهَدَاوَى ، كما ذكرنا

فاذا تقرر هذا فاعلم أن الألف في هذه المجموع كلها مجتلبة للجمع ، ولم تسكن في المفرد ، والهمزة بعد الألف في شَوَاء جمع شائية من شَأَوْتُ هي الأصلية التي

حبل واحد تشد بأحد طرفيه لإحدى يدي البعير وبالأخرى الأخرى ؛ قال في اللسان : « وعلقت البعير بثنايين غير مهموز ؛ لأنه لا واحد له ، وذلك إذا علقت يديه جميعا بحبل أو بطرفي حبل ، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء ؛ فتركت الياء على الأصل » اهـ

كانت في المفرد ، وفي شَوَاء من شِئْتُ عارضة في الجمع عروضها في المفرد ، والألف التي كانت في مفرديهما قلبت في الجمع واوا ، وكذا ألف شاوية قلبت في الجمع واوا ، أعني شَوَايَا ، وقلبت واو المفرد التي كانت بعد الألف همزة كما في أوائل ، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة كما ذكرنا ، والألف التي كانت في إداوة قلبت في الجمع همزة كما في رسائل وقلبت واو ياء لانكسار ما قبلها ، ثم قلبت الهمزة ياء^(١) مفتوحة والياء ألفا ، كما في سِقَايَةَ لو قيل : سَقَايَا ، والياء في خطيئة تقلب همزة عند سيبويه ؛ كما في صحائف ، فيجتمع همزتان ؛ فتقلب الثانية ياء ، وتقلب الأولى ياء مفتوحة ، كما في بَلَايَا ونحوها ، وتقلب الياء التي بعدها ألفا ؛ لأن الياء المنقلبة عن همزة على وجه الوجوب حكمها حكم الياء الأصلية ، والهمزة الثانية هنا واجبة القلب إلى الياء ؛ لكونها متطرفة ، كما سبق تحقيقه في هذا الباب ، فَخَطَايَا كَهَدَايَا ، قلبت ياءوها - أي الحرف الأخير - ألفا ، وقال الخليل : أصله خطاياء بالهمزة بعد الياء التي كانت في الواحد ، فجعلت الياء في موضع الهمزة والهمزة في موضع الياء ، ثم قلبت الهمزة التي كانت لام الكلمة ياء مفتوحة ، فوزنه^(٢) فَوَالِج ، فقول المصنف « ومنه خطايا على القولين » أي : من باب قلب الهمزة المفتوحة ياء مفتوحة على قول الخليل وسيبويه

واعلم أنه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين أخذت في التخفيف من الأول.

(١) قوله « قلبت الهمزة ياء مفتوحة . : إلخ » ليس بصحيح ؛ فإن الهمزة في جمع إداوة قلبت واوا حملا على المفرد ، لا ياء ، وهذا أحد الموضعين اللذين خولف فيهما الأصل الذي أصله المؤلف من قبل ، والعجب منه أنه صرح بذكر الموضعين اللذين خولف فيهما هذا الأصل ثم غفل عنه

(٢) قوله « فوزنه فوالج » ليس صحيحاً ؛ بل وزن خطايا فعاثل عند سيبويه وفعالي - كعداري - : عند الخليل والكوفيين ، على اختلاف بينهما في التقدير ، ولعله من تحريف النساخ

نخفت الهمزة الثانية ، ولم تبدىء في التخفيف من الآخر ، كما فعلت ذلك في حروف العلة في نحو طَوَى وَنَوَى ؛ وذلك لفرط استئقالم لتكرار الهمزة ، فيخففون كل ثانية إذ نشأ منها الثقل ، إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة

فإن بنيت من قرأً مثل سفرجل قلت : قرأياً ، حققت الأولى ، وقلت الثانية التي منها نشأ الثقل ، وإنما قلبتها ياء ، لا واوا ؛ لكونها أقرب مخرجاً إلى الهمزة من الواو ، وصححت الأخيرة لعدم مجامعتها إذن للهمزة وإن بنيت مثل سَفَرَجَل من الهمزات قلت : أوأياً ، على قول النحاة ، وأُيأياً ، على قول المازني ، كما ذكرنا في قولك : هو أَيْمٌ منك ؛ فتحقيق الأولى هو القياس ؛ إذ الهمزة الأولى لا تخفف ، كما مر ، وأما تحقيق الثالثة فلأنك لما قلبت الثانية صارت الثالثة أولى الهمزات ، ثم صارت الرابعة كالثانية مجامعة للهمزة التي قبلها ؛ نخفت بقلبها ياء ، كما ذكرنا في قرأياً ، ثم صارت الخامسة كالأولى

ولو بنيت منها مثل قِرْطَعَب^(١) قلت : إيأء ؛ قلبت الثانية ياء كما في إيتِ ، والرابعة ألفا كما في آمن ، وتبقى الخامسة بحالها كما في راء وشاء ولو بنيت منها مثل جَعْمَرَشٍ قلت : أوأيء ، قلبت الثانية كما في آمن ، والرابعة كما في أيمة ، وتبقى الخامسة بحالها ؛ لعدم مجامعتها الهمزة : ولو بنيت مثل قُدْعَمِلٍ قلت : أوأيء ؛ قلبت الثانية كما في أويدم ، والرابعة كما في قرأى ، وتبقى الخامسة بحالها

فإن اجتمعت الهمزتان في كلمتين والثانية لا محالة متحركة ؛ إذ هي أول الكلمة ، فإن كانت الأولى مبتدأ بها ، كهمزة الاستفهام ، فكهما حكم الهمزتين.

(١) القرطعب - بكسر فسكون ففتح فسكون - : السحابة ، وقيل : دابة ، انظر

في كلمة إذا كانت الأولى مبتدأ بها كأَيمة وايتمن ، فلا تخفف الأولى إجماعا ، وتخفف الثانية كما ذكرنا من حالها في كلمة سواء ، إلا أن تحقيق الثانية ههنا أكثر منه إذا كانتا في كلمة ؛ لأن همزة الاستفهام كلمة برأسها ، وإن كانت من حيث كونها على حرف كجزء مما بعدها ، فَمَنْ فَصَلَ هُنَاكَ بِالْأَلْفِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ لِلتَّحْرُكَتَيْنِ : الْحَقِيقَتَيْنِ ، أو المسئلة ثانيتهما نحو أَيْمَة ؛ فَصَلَ هُنَا أَيْضًا ، وَمَنْ لَمْ يَفْصَلْ هُنَاكَ لَمْ يَفْصَلْ هُنَا أَيْضًا . قَالَ :

١٣٦ — أَيَاظْبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آ أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ (١)

وقال :

١٣٧ — حُرُوقٌ إِذَا مَا النَّاسُ أَبْدَوْا فِكَاهَةً تَفَكَّرَ آ إِيَّاهُ يَعْنُونَ أُمُّ قِرْدَا (٢)

وإذا كانت الأولى همزة استفهام والثانية همزة وصل ؛ فَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً حُذِفَتْ ، نَحْوُ أَصْطَفَى وَأَصْطَفَى ، وَإِلَّا قَلِبَتِ الثَّانِيَةُ أَلْفًا ، أَوْ سَهَلَتْ كَمَا

(١) هذا بيت من الطويل من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة ، وقبله قوله :

أَقُولُ لِدِهْنَاوِيَّةٍ عَوْهَجٍ جَرَتْ لَنَا بَيْنَ أَعْلَى عُرْفَةٍ فَالْقَصْرَ أُنْمِ
والدهناوية : المنسوبة إلى الدهناء ، وهو موضع في بلاد تميم ، وأراد ظبية ،
والعوهج - كجهر - : الطويلة العنق ، وجرت : أراد به سحجت ، وعرفة - بضم
العين وسكون الراء المهملتين - : القطعة المرتفعة من الرمل ، والصرائم : جمع صريمة ،
وهي القطعة من الرمل أيضا ، وبيت الشاهد كلمة مقول القول ، والوعساء : الأرض
الليئة ذات الرمل ، وجلاجل - بجيمين ، أو بمهملتين - : اسم مكان بعينه ، والنقا :
التل من الرمل ، وأم سالم : كنية محبوبته مية . والاستشهاد بالبيت في قوله « آ أَنْتِ » حيث
فصل بين الهمزتين بألف زائدة

(٢) هذا البيت من الطويل ، وهو من كلمة للجامع بن عمرو بن مرخية
الكلابي ، والحزق - كعتل - : القصير العظيم البطن الذي إذا مشى أدار أليته ، وأبدوا :
أظهروا ، والاستشهاد بالبيت في قوله « آ إِيَّاهُ » حيث زاد بين همزة الاستفهام
والهمزة التي في أول الكلمة ألفا ، على نحو ما في الشاهد السابق

تقدم ، وإن لم تكن الأولى ابتداء — وذلك في غير همزة الاستفهام ، ولا تكون الثانية إلا متحركة كما قلنا — فالأولى : إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، وفي كلا الوجهين قال سيبويه : إن أهل التحقيق — يعنى غير أهل الحجاز — يخفون إحداها ويستقلون التحقيق فيهما ، كما يستقل أهل الحجاز بتحقيق الواحدة ، قال : ليس من كلام العرب أن تلتقى الهمزتان فتحققا ؛ فإن كانتا متحركتين فمنهم من يخفف الأولى دون الثانية ؛ لكونها آخر الكلمة والأخر محل التغيير ، وهو قول أبى عمرو ، ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى ؛ لأن الاستئصال منها جاء ، كما فعلوا في الهمزتين في كلمة ، وهو قول الخليل ، وقد اختار جماعة وهم قراء الكوفة وابن عامر التحقيق فيهما معا ، كما فعلوا ذلك بالهمزتين في كلمة ، وهو هنا أولى ، لافتراق الهمزتين تقديرا ، وأما أهل الحجاز فيستعملون التخفيف فيهما معا كما فعلوا ذلك في الهمزة الواحدة ، فمن خفف الأولى وحدها فكيفيته ما مر من الحذف أو القلب أو التسهيل ، كما مر في الهمزة المفردة فليرجع إليه ، ومن خفف الثانية وحدها كانت كالهمزة المتحركة بعد متحرك ، فيجىء الأوجه التسعة المذكورة ، فليرجع إلى أحكامها ، فهي هى بعينها ؛ فيجىء في « يشاء إلى » المذهب الثلاثة في الثانية : بين المشهور ، والبعيد ، وقلبيها واوا ، وفي نحو هذا أمك^(١) : التسهيل المشهور ، والبعيد ، وقلبيها ياء . ونقل عن أبى عمرو حذف أولى المتفتحتين ، نحو أولياء أولئك ، و (جاء أشراطها) ، ومن السماء إن . ونقل عن ورش وقنبل^(٢) في ثانية

(١) وقع في جميع الأصول « هذا لمك » وهو من تحريف النساخ والغفلة عن مراد المؤلف ، فان غرضه التمثيل لاجتماع همزتين من كلمتين ، و « ذاه » همزة مكسورة بعد الألف لغة في « ذا » اسم الإشارة ، قال الراجز :

هَذَا لِمِ الدَّفْتَرِ خَيْرُ دَفْتَرٍ

(٢) قبل - كقنفذ - : أصله الغلام الحاد الرأس الخفيف الروح ، وقد لقب به

بمحمد بن عبد الرحمن أحد القراء

المتفتحين قلبها حرف مدصريحا : أى ألفاً إن انفتحت الأولى ، وواوا إن انضمت ،
وياء إن انكسرت ، وهذا معنى قوله « وجاء فى المتفتحين حذف إحداها ، وقلب
الثانية كالساكنة » ومن خففهما معاً — وهم أهل الحجاز — جمع بين وجهى
التخفيف المذكورين الآن .

وأما إن كانت الأولى ساكنة نحو اقرأ آية ، وأقريء أبك السلام ، ولم يردوْ
أبوك ؛ ففيه أيضاً أربعة مذاهب : أهل الحجاز يخففونها معاً ، وغيرهم يحققون : إمّا
الأولى وحدها ، أو الثانية وحدها ، وجماعة يحققونها معاً كما ذكرنا فى المتحركتين —
وهم الكوفيون ، وحكى أبو زيد عن العرب مذهباً خامساً ، وهو إدغام الأولى
فى الثانية كما فى سائر الحروف ، فمن خفف الأولى وحدها قلبها ألفاً إن انفتح ما
قبلها ، وواوا إن انضم ، وياء إن انكسر ، ومن خفف الثانية فقط نقل حركتها إلى
الأولى الساكنة وحذفها ، وأهل الحجاز الخفيفون لها معاً قلبوا الأولى ألفاً أو ياء أو
واوا ، وسهلوا الثانية بينَ بينَ إذا وليت الألف ؛ لامتناع النقل إلى الألف ،
وحذفوها بعد نقل الحركة إلى ما قبلها إذا وليت الواو والياء ؛ لإمكان ذلك ؛
فيقولون : اقرأ آية ؛ بالألف فى الأولى والتسهيل فى الثانية ، وأقريء أبك ؛ بالياء
المفتوحة بفتحة الهزة المحذوفة ، ولم يردوْ أبوك ، بالواو المفتوحة ، وعليه قس
نحو آمَ تردوْ أبك ، ولم تردوْ أبلك ، وغير ذلك ، وكذا إذا كانت الثانية
وحدها ساكنة ، نحو من شاء أئتمن ، فلا بد من تحريك أولاهما فيصير من
هذا القسم الأخير .

قال : « الإِعْلَالُ : تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ ، وَيَجْعَلُهُ الْقَلْبُ ،
وَالْحَذْفُ ، وَالْإِسْكَانُ . وَحُرُوفُهُ الْأَلْفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ . وَلَا تَكُونُ الْأَلْفُ
أَصْلًا فِي الْمَتَمَكِّنِ وَلَا فِي فِعْلٍ ، وَلَكِنْ عَنْ وَاوٍ أَوْ ياءٍ »

تعريف
الإعلال
وانواعه
وحروفه

أقول : أعلم أن لفظ الإعلال فى اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة : أى

الألف والواو والياء ، بالقلب أو الحذف ، أو الإسكان . ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة : إعلال ، نحو رَاسٍ وَمَسَلَّةٍ وَالْمِرَآةِ ؛ بل يقال : إنه تخفيف للهمزة ، ولا يقال أيضاً لإبدال غير حروف العلة والهمزة ، نحو هَيْآكَ وَعَلِجٍ^(١) في إِيآكَ وَعَلِيٍّ ، ولا لحذفها نحو حِرٍ في حِرْحِرٍ ، ولا لإسكانها نحو إِبِلٍ في إِبِلٍ ، ولفظ القلب مختص في إصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال ، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً

قوله : « للتخفيف » احتراز عن تغيير حرف العلة في الأسماء الستة نحو أبوك وأباك وأبيك ، وفي المثني وجمع السلامة المذكور نحو مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمَيْنِ ، وَمُسْلِمُونَ وَمُسْلِمِينَ ؛ فإن ذلك الاعراب لا للتخفيف ، وقد اشتهر في إصطلاحهم الحذف الاعلالي للحذف الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الاطراد ، كحذف ألف عصاً وياء قاضٍ ، والحذف الترخيميُّ والحذفُ لا لعلة للحذف غير المطرد ، كحذف لام يَدِيدِهِ وإن كان أيضاً حذفاً للتخفيف

قوله « ويجمعه القلب » ، والحذفُ ، والإسكانُ » تفسيره كما ذكرنا في تخفيف الهمزة في قوله « يجمعه الإبدال ، والحذف ، وبين وبين »

قوله : « وحروفه الألف ، والواو ، والياء » أى : حروف الاعلال ، تسمى :

(١) هذا التمثيل غير صحيح ، وذلك لأن هياك أصله إِيآك ، فهو من إبدال الهمزة ، وعالج أصله على ، فهو من إبدال الياء ، وهو أحد حروف العلة ، وبعيد أن يكون غرضه المبدل لا المبدل منه ، وخير من هذا أن يمثل بأصيلال ، وأصله أصيلان ، فأبدل النون لاما ، ومنه قول النابغة الذبياني

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا عَمَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
والتمثيل بالطبع ، وأصله اضطجع ، فأبدلت الضاد لاما ، ومنه قول الرجز :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَه وَلَا شَبِيعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالْطَّجَعُ

الثلاثة حروف العلة ؛ لأنها تتغير ولا تبقى على حال ، كالعمليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بمحال ، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها ، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل ، وأيضاً لكثرتها في الكلام ؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها نخلوها من أبعاضها — أعنى الحركات — محال ، وكلُّ كثير مستثقل وإن خف

قوله « ولا تكون الألف أصلاً في المتمكن » : أما في الثلاثي فلأن الابتداء بالألف محال والآخر مورد الحركات الإعرابية ، والوسط يتحرك في التصغير ؛ فلم يمكن وضعها ألفاً ، وأما في الرباعي فالأول والثاني والرابع لما مر في الثلاثي ، والثالث اتحركه في التصغير ، وأما في الخماسي فالأول والثاني والثالث لما مر في الثلاثي والرباعي ، والخامس لأنه مورد الإعراب ، والرابع لكونه معتقب الإعراب في التصغير والتكسير ، وأما في الفعل الثلاثي فلتتحرك ثلاثتها في الماضي ، وأما في الرباعي فلا يتبعه الثلاثي

وقد ذكر بعضهم أن الألف في نحو حاحيت وعاعيت غير منقلبة كما مر في باب ذي الزيادة^(١)

(١) لم يذكر المؤلف النسبة بين الإبدال والقلب والاعلال وتخفيف المحركة والتعويض ، وهذه الأشياء بين بعضها وبعض مناسبات وفروق ؛ فيجمل بالباحث معرفة ما بينها من الصلات وما بينها من الفروق ، وسنذكر لك حقيقة كل واحد من هذه الأنواع ثم نبين وجوه الاتحاد والاختلاف فنقول :

(١) الإبدال في اللغة مصدر قولك : أبدلت الشيء من الشيء ، إذا أقرته مقامه ويقال في هذا المعنى : أبدلته ، وبدا ، ، وتبدلته ، واستبدلته ، وتبدلت به ، واستبدلت به ، قال سيديويه : « ويقول الرجل للرجل : اذهب معك بفلان ، فيقول : معي رجل بدله : أي رجل يغنى غناؤه ويكون في مكانه » اهـ

والإبدال في اصطلاح علماء العربية : جعل حرف في مكان حرف آخر ، وهو

عندهم لا يختص بأحرف العلة وما يشبه أحرف العلة ، سواء أكان للدغام أم لم يكن ، وسواء أكان لازما أم غير لازم ، ولا بد فيه من أن يكون الحرف المبدل في مكان الحرف المبدل منه

وإذا تأملت هذا علمت أنه لافرق بين الإبدال في اللغة والإبدال في اصطلاح أهل هذه الصناعة إلا من جهة أن الاصطلاح خصه بالحروف ، وقد كان في اللغة عاما في الحروف وفي غيرها

(ب) وللعلماء في تفسير القلب ثلاث طرق : الأولى - وهي التي ذكرها الرضى هنا - أنه جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، وهو على هذا التفسير يشمل تخفيف الهمزة في نحو بير وسوتم وراس ، ويخرج منه إبدال الواو والياء تاء في نحو اتعد واتسر . والطريق الثانية - وهي التي سلكها ابن الحاجب - أنه جعل حرف مكان حرف العلة للتخفيف ، فهو عنده خاص بأن يكون المقلوب حرف علة ، وأن يكون القلب للتخفيف ، وهو من ناحية أخرى عام في المقلوب إليه حرف العلة ، فيخرج عنه تخفيف الهمزة في نحو بير وسوتم وراس وخطايا ، ويدخل فيه قلب الواو والياء تاء نحو اتعد واتسر ، وهمزة نحو أو اصل وأجوه وأقتت والأول . والطريق الثالثة - وهي التي سلكها غير هذين من متأخري الصنفين كالزنجشري وابن مالك - أنه جعل حروف العلة بعضها مكان بعض ، فيخرج عنه تخفيف الهمزة وقلب حرف العلة تاء أو همزة أو غيرهما من الحروف الصحيحة ، ويدخل هذان النوعان عند هؤلاء في الإبدال

(ج) الاعلال في اصطلاح علماء العربية : تغيير حرف العلة بالقلب أو التسكرين أو الحذف قصدا إلى التخفيف

(د) تخفيف الهمزة : تغييرها بحذفها أو قلبها إلى حرف من حروف العلة ، أو جعلها بين الهمزة وحروف العلة

(هـ) التعويض في اللغة : جعل الشيء خلفا عن غيره ، وفي الاصطلاح : جعل الحرف خلفا عن الحرف . وللعلماء فيه مذهبان : أحدهما أنه يشترط كون الحرف المعوض في غير مكان الحرف المعوض منه ، وهذا ضعيف وإن اشتهر عند الكثيرين ،

والثاني أنه يجوز فيه أن يكون الحرف المعوض في غير مكان المعوض منه ، وهو
الغالب الكثير ، نحو صفقة وعدة ، ونحو ابن واسم بناء على أنه من السمو ، ويجوز
أن يكون المعوض في مكان المعوض منه ، كالتاء في أخت وبنت بناء على رأى ،
وكالآلف في اسم بناء على أنه من الوسم ، وكالياء في فرازيق وفريزيق ، فاهما في مكان
الأول من فرزدق .

فاذا علمت هذا تبين لك ما يأتى :

أولا : أن بين الابدال والقلب - على الطريق الأول - العموم والخصوص المطلق ؛
إذ يجتمعان في إبدال حروف العلة والهمزة ، وينفرد الابدال في ادكر أو الطبع
ونحوهما بما ليس في حروف العلة والهمزة

ثانيا : أن بين الابدال والقلب - على الطريق الثانية - العموم والخصوص المطلق
أيضا ؛ إذ يجتمعان في نحو قال وباع وميزان وكساء ورداء واتصل وآسر ، وينفرد
الابدال في تظنى وتقضى وفي أصيلا ونحوها

ثالثا : أن بين الابدال والقلب - على الطريق الثالثة - العموم والخصوص المطلق
أيضا ؛ إذ يجتمعان في نحو قال وباع وميزان وسيد وميت ، وينفرد الابدال في
نحو دينار وقيراط وعلاج وتميمج

رابعا : أن بين الابدال والاعلال عموما وخصوصا وجهيا ، إذ يجتمعان في نحو
قال ورمى ، وينفرد الابدال في نحو ادكر وازدحم واصطبر واضطجع ، وينفرد
الاعلال في نحو يقول ويبيع ويذكو ويسمو ويرمى ويقضى ، ويعد ويصف ،
وعد وصف : أمرين من وعد ووصف

خامسا : أن بين الابدال وتخفيف الهمزة عموما وخصوصا وجهيا ، إذ يجتمعان
في نحو راس وبير ولوم ، وينفرد الابدال في هراق في أراق ، وهياك في إياك ، وينفرد
تخفيف الهمزة في نحو مسألة في مسألة وجيل في جيال ، وضو في ضوء ، وشئ في شيء

سادسا : أن بين الابدال والتعويض على المشهور التباين ؛ إذ يشترط في الابدال
كون المبدل في مكان المبدل منه ، ويشترط في التعويض أن يكون العوض في غير
مكان المعوض منه . وعلى غير المشهور يكون بينهما العموم والخصوص المطلق ؛ فكل

قَالَ: «وَقَدْ اتَّفَقَتْ أَهْلُ الْوَعْدِ وَيُسْرٍ ، وَعَيْنَيْنِ كَقَوْلِ وَبَيْعٍ ، وَلَا مَيْنَ كَغَزْوِ
وَرَمَى ، وَعَيْنَا وَلَا مَا كَقُوَّةٍ وَحَيَّةٍ ، وَتَقَدَّمَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأُخْرَى : فَأَنَّ وَعَيْنًا
كَيَوْمٍ وَوَيْلٍ ، وَاخْتَلَفَتْ فِي أَنَّ الْوَاوَ تَقَدَّمَتْ عَيْنًا عَلَى الْيَاءِ لَأَمَّا ، بِخِلَافِ
الْعَكْسِ ، وَوَاوُ حَيَوَانٍ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَأَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَأَنَّ وَعَيْنًا فِي يَيْنٍ ،

لمبدال تعويض: ولا عكس ؛ إذ يجتمعان في نحو فرازيق ، وينفرد التعويض في نحو
عدة وزنة وابن

سابقا : أن بين الاعلال وتخفيف الهمزة التباين ؛ إذ الاعلال خاص بحروف
العله ، وتخفيف الهمزة خاص بالهمزة بداهة ، ومن أدخل الهمزة في حروف العلة
أو نص عليها في تعريف الاعلال ؛ فقال : «لأنه تغيير حروف العلة أو الهمزة بالقلب
أو الحذف أو الاسكان » كان بين الاعلال وتخفيف الهمزة عنده العموم والخصوص
الوجهي ؛ إذ يجتمعان في نحو سال ومقرو ، ونبي على أنه من التباين ، وينفرد
الاعلال في نحو قال وباع ويقول ويبيع وقل وبيع ، وينفرد تخفيف الهمزة في
لجعلها بين بين

ثامنا : أن بين الاعلال والقلب - على الطريق الأولى - العموم والخصوص الوجهي ؛
إذ يجتمعان في نحو قال ، وينفرد الاعلال في نحو يقول وقل ، وينفرد القلب في نحو
بير وراس ، وهذا على الرأي المشهور . أما على رأي من يجعل الهمزة من حروف
العله فيكون بين القلب والاعلال - على الطريق المذكورة - العموم والخصوص المطلق ؛
إذ ينفرد الاعلال عن القلب في الحذف والتسكين ، ويكون بينهما - على الطريق الثانية
والثالثة - العموم والخصوص المطلق ؛ إذ يجتمعان في نحو قال ورعى وأواصل
واتعد واتسر ، وينفرد الاعلال في الحذف والاسكان

تاسعا : أن بين الاعلال والتعويض التباين

عاشرا : أن بين القلب - على الطريق الأولى - وتخفيف الهمزة العموم والخصوص
الوجهي ؛ إذ يجتمعان في نحو بير ، وينفرد تخفيف الهمزة في نحو مسلة ، وينفرد
القلب في نحو قال . أما على الطريق الثانية والثالثة فيبينهما التباين ؛ إذ شرط القلب أن
يكون المقلوب حرفاً من حروف العلة ، وتخفيف الهمزة خاص بها

حادى عشر : أن بين تخفيف الهمزة والتعويض التباين ، وهو واضح

وَفَاءً وَلَا مَأْمًا فِي يَدَيْتُ ، بِخِلَافِ الْوَاوِ ، إِلَّا فِي أَوَّلِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِلَّا فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهِ ، وَأَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَاءً وَعَيْنًا وَلَا مَأْمًا فِي يَدَيْتُ ، بِخِلَافِ الْوَاوِ إِلَّا فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهِ »

أقول : اعلم أن كون الفاء ياء والعين واوا لم يسمع إلا في يَوْمٍ وَيُوحِ (١) ، ولم يسمع العكس إلا في نَحْوٍ وَيَلْ (٢) وَيُوحِ (٣) وَيُوسِ (٤) وَيُوبِ (٥) ، واتفقتا أَيْضًا في كونهما عينا ولما كَقَوٍ (٦) وَبَوٍ (٧) وَحَيٍّ وَعَيْ (٨) ، وكلاهما قليلان قلة كون العين واللام حلقين كلِّح (٩) وَبَعَّ (١٠) وَبَخَّ (١١) ، وأهمل كونهما

(١) يوح ، ويوحى - كطوي - : من أسماء الشمس ، انظر (١ ص ٣٥)

(٢) الويل : كلمة يراد بها الدعاء بالعذاب . انظر (١ ص ٣٥)

(٣) ويح : كلمة رحمة . انظر (١ ص ٣٥)

(٤) ويس : كلمة تستعمل في الرحمة ، وفي استصلاح الصبي . انظر (١ ص ٣٥)

(٣٥) ، والويس أيضا : الفقر ، وما يريده الانسان ، فهو من أسماء الأضداد

(٥) ويب : كلمة بمعنى الويل . انظر (١ ص ٣٥) . وتستعمل أيضا

بمعنى العجب ، يقال : ويبا لهذا : أى عجباله

(٦) القو : موضع بين فيد والنباج ، وهما في طريق مكة من الكوفة ، وقيل :

هو واد بين اليمامة وهجر ، وقيل : منزل ينزله الذاهب من البصرة إلى المدينة بعد أن

يرحل من النباج ، قال الشاعر :

سَمَّا لِلْبَّ شَوْقٌ بَعْدَ مَا سَكَانَ أَقْصَرًا - وَحَلْتُ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرَّعَرًا

(٧) البو - بفتح الباء وتشديد الواو - : الحوار ، وهو ولد الناقة ، وقيل : البو :

جلد الحوار يحشى تبنا أو ثماما أو حشيشا ثم يقرب إلى أم الفصيل لترأه فندر

عليه ، وقيل في المثل : « حَرَّكَ لَهَا حُورًا هَا تَحْنِ »

(٨) العى - كسر العين المهملة وتشديد الباء - : مصدر عى - كرضى - وهو الحصر

(٩) لحح : بوزن فرح ، يقال : لححت عينه ، إذا لصقت بالرمص والقذى

(١٠) يقال : بع السحاب ، إذا كثر نزول مطره

(١١) يقال : بخ الرجل ، إذا سكنت ثورة غضبه ، ويقال : بخ في نومه ،

إذا غط

همزتين ، وندركونهما هاءين ، نحو قَهَّ^(١) وَكَهَّ^(٢) في وجهي ، وكون الواو عينا والياء لاما نحو طَوَّيْتُ أَكْثَرُ من كون العين واللام واوين كَقَوَّهَ ، فالحمل على الأول عند خفاء الأصل أولى ؛ فيقال : إن ذا في اسم الإشارة أصله ذَوَى لا ذَوَو^(٣)

قوله « الواو تقدمت عينا على الياء لاما » هو كثير : [نحو] طَوَّيْتُ وَنَوَّيْتُ وَغَوَّيْتُ ، بخلاف العكس : أى لم يأت العين ياء واللام واوا ؛ لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله ؛ لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها ، والحرف الأخير معتقَب الإعراب

قوله « واوا حيوان بدل من ياء » عند سيديويه وأصحابه ، أبدلت منها لتوالى الياءين ، وأبدلت الثانية ؛ لأن استكرها التتالى إنما حصل لأجلها ، وأيضا لو أبدلت العين واوا لحمل على باب طَوَّيْتُ الكثير ، وظن أنها أصل في موضعها ؛ لكثرة هذا الباب ، فلما قلبت الثانية واوا صارت مستنكرة في موضعها ، فيتنبه بذلك على كونها غير أصل ، وقال المازني : واو حَيَوَان أصل ، وليس في حَيَّيْتُ دليل على كون الثانية ياء ، لجواز أن يكون كَشَقِيَّتْ ورضيت ؛ قلبت ياء لانكسار ما قبلها ، لكن سيديويه حكم بما حكم لعدم نظيره في كلامهم لو جعل الواو أصلا .

قوله « وأن الياء وقعت فاء وعينا في يَيْنَ » هو وادٍ ولا أعلم له نظيرا

(١) يقال : قَه الرجل ، إذا رجع في ضحكك ، أو اشتد ضحكك . أو قال في ضحكك : قَه

(٢) يقال : استنكمت السكران فكه في وجهي ، إذا طلبت منه أن يخرج نفسه لتشم رائحته فأخرجه ، وهو مثل جلس يجلس جلوسا

(٣) انظر (ج ٢ ص ٣٦) ثم (ج ١ ص ٢٨٥) فقد أشبعنا الكلام عليها هناك

قوله « إِلا في أوَّل على الأصح » يعنى أن فاءه وعينه واوان أيضا على الأصح ؛ كما مر ^(١) ، فالحق أن الواو والياء متفتحتان ههنا في كون كل واحدة منهما فاء وعينا ؛ كل واحدة منهما في كلمة واحدة فقط ^(٢) ، وكون الفاء والعين من جنس واحد قليل نادر في غير حروف العلة أيضا نحو بير ^(٣) لالتقاء مثلين مع تعذر إدغام أولهما في الثانى ، وتقل الكراهة شيئا بوقوع فصل نحو كَوْ كَب ، وبحصول موجب الإدغام كما في أوَّل .

قوله « وفاء ولاما في يَدَيْت » أى : أصبت يده ، وأنعمت

قوله « إِلا في الواو على وجه » ذهب أبو على إلى أن أصل واو وَيَو لسكراهة بناء الكلمة عن الواوات ؛ ولم يجرى ذلك في الحرف الصحيح إلا لفظة بَيْه ^(٤) ، وذلك لكونها صوتا ، وذهب الأخفش إلى أن أصله وَيَو ، لعدم تقدم الياء عينا على الواو لاما ؛ فتقول على مذهب أبى على : وَيَيْتُ واوًا ، قلبت الواو الأخيرة ياء كما في أَعْلَيْتُ ، وتقول في مذهب الأخفش : أَوَيْتُ ، وقال ثعلب : وَيَيْتُ ، ورده ابن جنى ، وهو الحق ، وذلك لأن الاستئصال في وَيَيْتُ أكثر منه في وَيَوصل ؛ لاجتماع ثلاث واوات

واعلم أن تماثل الفاء واللام في الثلاثى قليل ، وإن كانا صحيحين أيضا كَمَلَقَ وَسَاسَ .

قوله « وَأَن الياء وقعت فاء وعينا ولاما في يَدَيْت » مذهب أبى على أن

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٤٠ و ٣٤١) . (٢) هذه الجملة حال من الواو والياء

(٣) البير : ضرب من السباع شبيه بالنمر انظر (ج ٢ ص ٣٦٧)

(٤) بية : حكاية صوت صى ، ولقب لعبد الله بن الحارث وقالت أمه هند

بنت أبى سفيان وهى ترقصه :

لَأَنْكِحَنَّ	بَيْهَ	جَارِيَةَ	خِدَنَهْ
مُكْرَمَةً	مُحِبَّةَ	تَجِبُّ أَهْلَ	الْكَعْبَةِ

أصل الياء يَوَى ، فنقول : يَوَيْتُ ياء حسنة : أى كتبت ياء ، وعند غيره أصله يَيى ، وكذا الخلاف بينهم فى جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانيه ألف ، نحو باتا را ، فهم يقولون : بَيَّيْتُ وَتَيَّيْتُ وَثَيَّيْتُ ، إلى آخرها ، وقال أبو على : بَوَيْتُ إلى آخرها ، وعند أبى على جمعها : أَبَوَاءُ وَأَتَوَاءُ ، وعند غيره : أُبَيَاءُ وَأَتَيَاءُ ، وإنما حكموا بذلك لورود الإمالة فى جميعها ، وليس بشئ ؛ لأنه إنما تمال هذه الأسماء وهى غير متمكنة فألفاتها فى ذلك الوقت أصل ، كألف ماولا ، وإنما يحكم على ألفتها بكونها منقلبة إذا زيد على آخرها ألف أخرى وصيرت همزة ؛ قياسا على نحو رداء وكساء ، وذلك عند وقوعها مركبة معربة ، فألحقوا إِذْنَ ألفتها بألفات سائر المعربات فى كونها منقلبة ، وهى لا تمال ألفتها إِذْنَ ، كما مر فى باب الإمالة ^(١) ، فلا دلالة إِذْنَ فى إمالتها قبل التركيب على كون ألفتها بعد التركيب فى الأصل ياء ، وإنما حكم أبو على بكونها واوا وبأن لامها ياء لسكثرة باب طَوَيْتُ ولويت ، وكونه أغلب من باب قُوَّةٌ وَحَيِيَّتْ ، وأما حيوان فواوه ياء على الأصح ، كما مر ، وما ثانيه ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد كاف لام فقبل إعرابها وتركيبها لا أصل لألفتها ؛ لسكونها غير متمكنة فى الأصل ، كما مر ، وأما بعد إعرابها فجعلها فى الأصل واوا أولى من جعلها ياء ؛ لأن باب دار ونار أكثر من باب ناب وغاب ، فنقول : ضَوَّدْتُ ضادا ؛ وكَوَّفْتُ كافا ، وَدَوَّلْتُ دالا ، والجمع أضواد وأكواف وأدوال ، وأما جيم وشين وعَيْنُ فعيניה ياء نحو بَيَّتْ وَدِيكَ ؛ إذ الياء موجودة ، ولا دليل على كونها عن الواو ، ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فُعَلًا - بضم الفاء ، وفُعَلًا - بكسرها - خلافاً لـ خَفَش ^(٢)

(١) انظر (ص ٢٦) من هذا الجزء .

(٢) اعلم أن سيبويه والآخر قد اختلفوا فى الياء الساكنة المضموم ما قبلها لما لم تكن عيناً الفعلية ولا عيناً لجمع : هل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء ؟ أو تقاب

قال : « الفاء : تُقَابُ الْوَاوِ هَمْزَةٌ لُزُومًا فِي نَحْوِ أَوَاصِلَ وَأَوَيْصِلَ ،
وَالْأَوَّلِ ؛ إِذَا تَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ ، بِخِلَافِ وُورِيْ ، وَجَوَازًا فِي نَحْوِ أَجُورِ
وَأُورِيْ ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : وَفِي نَحْوِ إِشَاحِ ، وَالتَّزْمُوهُ فِي الْأَوَّلِ حَمَلًا عَلَى
الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا أَنَاةٌ وَأَحَدٌ وَأَمَّا هَمْزَةٌ فَفَعَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ . »

أقول : اعلم أنهم استنقلوا اجتماع المثنيين في أول الكلمة ، فلذلك قل نحو
بَرَّوَدَكْنِ ، فالواو ان إذا وقعت في الصدر - والواو أثقل حروف العلة - قلبت أولاهما
همزة وجوبا ، إلا إذا كانت الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد ، نحو وُورِيْ في
وَارَى ؛ فإنه لا يجب قلب الأولى همزة ؛ لعروض الثانية من جهتين : من جهة الزيادة ،
ومن جهة انقلابها عن الألف ، وليكون المد مخففا لبعض الثقل ، وإن لم تكن
الثانية مدة : سواء كانت منقلبة عن حرف زائد كأَوَاصِلَ وَأَوَيْصِلَ ، أو غير منقلبة
عنه كأَوَعَدَ على جَوَرَبٍ من وعد ، وكذا إن كانت مدة لكنها غير منقلبة
عن شيء كما تقول من وعد على وزن طُومَارٍ ^(١) : أَوَعَدَ ، وجب قلب الأولى همزة ،
وكذا إذا كانت الثانية منقلبة عن حرف أصلي ، كما قال الخليل في فُعْلٌ من وَأَيْتُ
مُخَفَّفًا : أَوَى ^(٢) ومن ذلك مذهب السكوفية في أولى ، فإن أصله عندهم وُؤَلَى ، ثم وولى .

الياء واوا لتسلم الضمة ؟ ذهب سيبويه إلى الأول والأخفش إلى الثاني ، وسيأتي
هذا الخلاف مبسوطا ومعللا في كلام المؤلف في هذا الباب ، فقول المؤلف
« ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فعلا - بضم الفاء - وفعلا - بكسرها -
خلافًا للأخفش » معناه أنه يتعين على قول الأخفش أن تكون على فعل - بالكسر -
إذ لو كانت فعلا - بالضم - لوجب عنده قلب الياء واوا ، فكان يقال : جوم ، وأما
على مذهب سيبويه فيجوز أن تكون الكسرة أصلية ، فهو فعل - بالكسر - ويجوز
أن تكون الكسرة منقلبة عن ضمة فأصله فعل - بالضم -

(١) الطومار : الصحيفة . وانظر (ح ١ ص ١٩٨ ، ٢١٧)

(٢) أصل أوى وؤى - كفعل - ثم خفف بقلب همزته الساكنة واوا كما
تخفف سؤلا : فصار وويا ؛ فاجتمع واوان في أول الكلمة فوجب قلب أولاهما
همزة .

ثم أولى ، وعليه قراءة قالون (عَادَ لُوْلَى) ^(١) بالهمزة عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف ، ورد المازني على الخليل بأن الواو في مثله عارضة غير لازمة ؛ إذ تخفيف الهمزة في مثله غير واجب ، فقال : يجوز أوى وووى ؛ لضمه الواو ، لا لاجتماع الواوين ، كما في وجوه وأجوه

وإن كانت الثانية أصلية غير منقلبة عن شئ ، وجب قلب الأولى همزة : سواء كانت الثانية مدة كما في الأولى عند البصرية وأصله وولى ، أو غير مدة كالأول عندهم .

وقول المصنف « إذا تحركت الثانية » هذا شرط لم يشترطه الفحول من النحاة كما رأيت من قول الخليل : أوى ، في ووى ، وقال الفارسي أيضا إذا اجتمع الواوان أبدلت الأولى منهما همزة كأويصل ، ثم قال : ومن هذا قولهم الأولى في تأنيث الأول ، ثم قال : وإن كانت الثانية غير لازمة لم يلزم إبدال الأولى منهما همزة كما في وورى ، وقال سيديويه : إذا بنيت من وعد مثل كوكب قلت : أوعد ، فقد رأيت كيف خالفوا قول المصنف ، وبنى المصنف على مذهبه أن قلب الأولى في أوى ^(٢)

(١) أنظر (٢ ص ٣٤١)

(٢) أصل أوى - كفتى - ووأى - ككوكب - من وأى يئى ، ثم خفف بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذف الهمزة ؛ فصار ووى - كفتى - وعند المصنف أن الواوين المجتمعتين في أول الكلمة إن كانت الثانية متحركة بحركة أصلية وجب قلب الأولى همزة ، وإن كانت الثانية ساكنة أو متحركة بحركة عارضة جاز قلب الأولى همزة وجاز بقاؤها ؛ فيجوز عنده على هذا أن تقول : ووى ، وأن تقول : أوى ، وذلك لأن حركة الواو الثانية عارضة بسبب تخفيف الهمزة ، وخالفه في ذلك المؤلف المحقق تبعاً لمن ذكرهم من نحول النحاة ؛ فأوجب قلب أولى الواوين المصدرتين همزة : سواء أكانت الثانية ساكنة أم متحركة بحركة أصلية أو عارضة بشرط ألا تكون الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد ، كما في وورى ؛ فيقول في مثل كوكب من وأيت مخففاً : أوى ، لا غير

- كما يجيء في مسائل الترين - غَيْرُ واجب ، وأن واو أولى قلبت همزةً وجوبا ،
حملا للواحد على الجمع

هذا ، وإنما قلبت الواو المستثناة همزة لاياء لفرط التقارب بين الواو والياء ،
والهمزة أبعد شيئا ؛ فلو قلبت ياء لكان كأن اجتماع الواوين المستثقل باق .
قوله « وجوازا في نحو أجوه وأورى » كل واو مخففة غير ما ذكرنا مضمومة
ضمة لازمة : سواء كانت في أول الكلمة كـ « أجوه » ، ووئيد ، ووورى ، أو في حشوها
كـ « أدور » ، وأنور والنور^(١) فقلبها همزة جائز جوازا مطردا لا ينكسر ، وذلك لأن
الضمة بعض الواو ، فكأنه اجتمع واوان ، وكان قياس الواوين المجتمعين غير أول
نحو طوىي جواز قلب الأولى همزة ، لكن لما كان ذلك الاجتماع لياء النسبة وهى
عارضة كالعدم - كما تقرر في باب النسبة - صار الاجتماع كلا اجتماع .

هذا ، وإن كان الضم على الواو الاعراب فنحو هذه ذلوك أو لسا كنين نحو أخشوا
القوم ؛ لم تقلب همزة ؛ لعروض الضمة ، وإن كانت الواو المضمومة مشددة كالنقول
لم تقلب أيضا همزة ؛ لقوتها بالتشديد وصورته كالخرف الصحيح

قوله « وقال المازنى وفي نحو إشاح » يعنى أن المازنى يرى قلب الواو
المكسورة المصدرة همزة قياسا أيضا ، والأولى كونه سماعيا ، نحو إشاح^(٢)
وإعاء وإلدة^(٣) وإفادة^(٤) في ولدة وفادة ، وإنما جاء القلب في المكسورة .

(١) النور - كصبور - : دخان الشحم ، والمرأة النفور من الرية . أنظر
(١ ص ٢٠٧)

(٢) الاشاح : الوشاح ، وهو ما ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر
تشده المرأة بين عاتقها وكشحيها

(٣) الالدة - بالكسر - : هى الولدة ، وهى جمع ولد ، وظاهر عبارة القاموس
أن الالدة لا إبدال فيها ؛ لأنه ذكرها في (أ ل د) وإن كان قد أعادها في (ولد)

(٤) الافادة : الوفاة ، وهى مصدر قولهم : وقد عليه يفد وفودا وفادة ،

أيضا لأن الكسرة فيها ثقل أيضا ، وإن كان أقل من ثقل الضمة ، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها ، نحو طَوِيلٌ وَعَوِيلٌ ^(١) ؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع

وأما الواو المفتوحة المصدرة فليس قلبها همزة قياسا بالاتفاق ، بل جاء ذلك في أحرف ، نحو أناة ^(٢) في وَنَاةٍ ، وأَجَمَ في وَجَمَ ^(٣) ، وأَحَدٌ في وَحَدَ ، وأَسْمَاءُ في اسم امرأة فَمَلَاءَ من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ؛ لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع ، وقال بعض النحاة : أصل أَخَذَ وَخَذَ ، بدلالة اتَّخَذَ كَاتَّصَلَ ^(٤)

قال سيويه (ج ٢ ص ٣٥٥) : « ولكن ناسا كثيرا يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا ، كرهوا اليكسرة فيها ، كما استثقل في ييجل وسيد وأشباه ذلك ؛ فمن ذلك قولهم : لمادة ، وإعاء ، وسمعناهم بنشدون البيت لابن مقبل :

إِلَّا الْإِفَادَةَ فَاسْتَوَلَتْ رَكَائِبُنَا عِنْدَ الْجَبَائِرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنِّعَمِ » اهـ

(١) العويل : رفع الصوت بالبكاء ، وانظر (ج ٢ ص ١٧٦)
(٢) قال في اللسان : « امرأة وناة وأناة وأنية : حليلة بطيئة القيام ، الهمزة فيه بدل من الواو . وقال اللحياني : هي التي فيها فتور عند القيام والقيود والمشي . وفي التهذيب : فيها فتور لنعمتها » اهـ بتصرف

(٣) الوجوم : السكوت على غيظ ، وقد وجم يحجم وجما ووجوما ، وقالوا : أجم ، على البذل

(٤) يريد أن بعض النحاة لما رأى أن العرب تقول : اتَّخَذَ بمعنى أخذ ؛ والمقرر عندهم أن الهمزة لا تقلب تاء ، ولذلك خطأوا المحدثين في روايتهم « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ أَنْ أَتَزَرَ » تحال من ذلك بأن ذكر أن أخذ أصله وخذ ، فاتخذ ليس من المقلوب عن الهمزة ، ولكنه عن الواو ، وهو رأى غير سديد ؛ لأن اتَّخَذَ يجوز أن يكون ثلاثية المجرد تخذ بدليل قول الشاعر وهو جندب بن مرة الهذلي :

تَخَذْتُ غُرَارَ إِيْرَهُمْ دَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَارِ لِيُعْجِزُونِي

ولم يأت في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة كجاء ما أوله واو مضمومة إلا يسار لغة في يسار لليد اليسرى ، ويقاظ جمع يَقْظَان .

وربما فروا من اجتماع الواوين في أول الكلمة بقلب أولها تاء كما في تَوَزَّاة وتَوَلَّج^(١) ، وهو قليل ، كما يفر من واو واحدة في أول الكلمة بقلبها تاء نحو تَرَاث^(٢) وتَقَوَّى *

« وَتُقَلِّبَانِ تَاءً فِي نَمْرِ أَعْدَ وَأَسْرَ ، بِخِلَافِ إِيْتَزَرَ » قلب الواو والياء تاء إذا كانتا فائزتين

أقول : اعلم أن التاء قريبة من الواو في الخروج ، لكون التاء من أصول الثنايا ، والواو من الشفتين ، ويجمعهما^(٣) الهمس ، فتقع التاء بدلا منها كثيرا ،

وإذا كانت محتملة لهذا الوجه وهو وجه لاشذوذ فيه سقط الاستدلال بها على ما ذكره ، وقد قرئ قوله تعالى : (أَوْ شِئْتَ لَتِخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا)

(١) التولج : كناس الوحش ، والمكان الذي تلج فيه ، وأصله وولج - برنة كثر - من الولوج

(٢) التراث : المال الموروث ، وانظر (ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١٦)

(٣) مفاد كلام المؤلف أن الواو من الحروف المهموسة ، وليس كذلك ؛ لأن حروف الهمس هي المجموعة في قولهم : حثه شخص فسكت ، وليست الواو منها ؛ بل هي من الحروف المجهورة ، ولذلك علل غيره من النحاة بغير هذا التعليل ؛ قال ابن يعيش (ح ١٠ ص ٣٧) : « ولما رأوا مصيرهم إلى تغيرها (يريد الواو) بتغير أحوال ما قبلها ؛ قلبوها إلى التاء ؛ لأنها حرف جلد قوى لا يتغير بتغير أحوال ما قبله ، وهو قريب المخرج من الواو ، وفيه همس مناسب لين الواو » اهـ . وقال أبو الحسن الأشموني في شرحه للألفية عند قول ابن مالك

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدِلَا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوِ اثْتَكَلَا :

« أي إذا كانت فاء الافتعال حرف لين : يعني واوا أو ياء ، وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفي فروعه من الفعل واسمي الفاعل والمفعول لعسر النطق

لكتبه مع ذلك غير مطرد ، إلا في باب افْتَعَلَ ؛ لما ينحى ، نحو ثُرَاث وتَجَاه
وتَوَلَّج وتَتَرَّى^(١) من المواترة ، والتَّلَسَّج^(٢) والتَّسْكَاة^(٣) وتَقْوَى من وَفَّيْتُ ،
وتَوَرَّاه^(٤) هند البصريين فَوَعلة من وَرَى الزند ، كتَوَلَّج ؛ فان كتاب الله نور

بحرف اللين الساكن مع التاء لما ينفخا من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ؛ لأن
حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس « اه : هذا على المصطلح عليه في معنى
الهمس ، ولعله يريد منه معنى أوسع من المعنى الاصطلاحي كالذى ذكره
صاحب اللسان عن شمر حيث قال : « قال شمر : الهمس من الصوت والكلام :
مالا غرله في الصدر ، وهو ما همس في الفم »

(١) قال في اللسان : « وجاءوا تترى ، وتترى (الأول غير منون والثاني
منون) : أى متواترين ، التاء مبدلة من الواو ؛ قال ابن سيده : وليس هذا البدل
قياسا ، إنما هو في أشياء معلومة ، ألا ترى أنك لا تقول في وزير : وزير ، إنما تقيس
على إبدال التاء من الواو في افعل وما تصرف منها إذا كانت فاؤه واوا ، فان فاءه
تقلب تاء ، وتدغم في تاء افعل التي بعدها ، وذلك نحو اتزف ، وقوله تعالى :
(ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتَرَّى) من تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل
رسولين فترة ، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للحاق بمنزلة أرطى ومعزى ،
ومنهم من لا يصرف ، يجعل ألفها للتأنيث بمنزلة ألف سكري وغضبي ؛ قال الأزهرى :
قرأ أبو عمرو وابن كثير تترى منونة ، ووقفوا بالالف ، وقرأ سائر القراء تترى
غير منونة » اه

(٢) التلج : فرخ العقاب ، وهو مأخوذ من الولوج ، فأصله ولج كصرده
(٣) التسكاة - كتخمة - : العصا ، وما يتكأ عليه ، والرجل الكثير الاتكاء ،
وأصله وكأة ، بدليل توكلات

(٤) اختلف النحويون في التوراة ؛ فقال البصريون تأوها بدل من الواو ،
وأصلها ووراة على وزن فوعلة ، وذهبوا إلى أن اشتقاقها من ورى الزند ؛ إذا
أخرج النار ، وذلك لأن كتاب الله تعالى يهتدى به ، والنار مصدر النور الذى
يهتدى به ؛ ونصر هذا المذهب أبو على الفارسي ؛ لأن فوعلة في الكلام أكثر من تفعلة
مثل الحوصلة والجوهرة والدرخلة والحوقة ، وهو مصدر قياسى لسكل فعل على

وعند الكوفيين هما تَفْعَلَةٌ وَتَفْعَلٌ ، والأول أولى ؛ لسكون فَوْعَلٍ أَكْثَرُ
من تَفْعَلٍ

والتاء أقل مناسبة للياء منها للواو ، فلذلك قل إبدالها منها ، وذلك في ثنَّتَانِ
وَكَلَّمْنَا عَلَى قَوْلٍ ^(١)

وإبدال التاء من الواو [في الأول] أ كثر منه في غيره ، نحو أُنْتُ وَبُنْتُ ، ولولا
أدَاؤُهَا لشيء من معنى التأنيث لم تبدل من الواو في الآخر ، فلما كثر إبدال التاء من
الواو في الأول واجتمع معه في نحو أو تعدد واو تصل دَاعٍ إلى قلبها مطلقاً ، صار
قلبها تاء لازماً مطرداً ، وذلك الداعي إلى مطلق القلب حصولُ التخالف في تصاريفه
بالواو والياء لو لم يقلب ، إذ كنت تقول : ايتَصَّلْ ، وفيما لم يسم فاعله أو تُصَلِّ ،
وفي المضارع واسم الفاعل والمفعول يَوْتَصِلُ مُوتَصِلٌ مُوتَصِلٌ ، وفي الأمر ايتَصَّلْ ،
فلما حصل هذا الداعي إلى مطلق قلبها إلى حرف جَلَدٌ لا يتغير في الأحوال - وللواو

مثال فوعَل ، والحل على الكثير أولى ، وذهب قوم منهم أبو العباس المبرد
إلى أن توراة تفعلة - بكسر العين - وأصلها توزية مصدر وري - بالتضعيف - ثم
نقلت حركة الياء إلى ما قبلها ثم قلبت الياء ألفاً على لغة طيء الذين يقولون : باداة
وناصاة وجاراة وتوصاة في بادية وناصية وجارية وتوصية ؛ فصار توراة
والاشتقاق عندهم كالاشتقاق عند الفريق الأول ، إلا أن فعل هذا مضعف الغين ،
ومضعف النحاة هذا المذهب بأن تفعلة في الأسماء قليل ؛ وأنت لو تدبرت ماذا كرهناه
لعلبت أن أبا العباس لم يحمله على القليل ؛ إذ القليل إنما هو تفعلة من الأسماء ،
فأما المصادر فأكثر من أن يبلغها الحصر ، وهذا الوزن قياس مطرد في مصدر فعل
المضعف العين المعتل اللام كالتزكية والتعزية والتوصية ومهموز اللام كالتجزئة
والتهنئة ، ويأتي قليلاً في صحيح اللام نحو التقدمة ، ومن القليل في الأسماء التدورة
وهو المكان المستدير تحيط به الجبال والتوبة وهي اسم بمعنى التوبة ، ولولا ما فيه
من قلب الياء ألفاً اكتفاء بجزء العلة لكان مذهبا قويا

بإقلابها تاء عهد قديم - كان انقلابها تاء ههنا أولى ، ولاسيا [و] بعدها تاء الافتعال ،
وبإقلابها إليها يحصل التخفيف بالإدغام فيها ، والياء وإن كانت أبعد عن التاء
[من الواو] وإبدالها منها أقل ، كما ذكرنا ، لكن شاركت الواو ههنا في لزوم
التخالف لو لم تقلب ، إذ كنت تقول أيتسر ، وفي المبني المفعول أوتسر ، وفي
المضارع ييتسر ، وفيها لم يسم فاعله يُوتسر ، وفي الفاعل والمفعول مُوتسر ومُوتسر ،
فأتبع تاء الياء الواو في وجوب القلب والإدغام فقليل : أتسر ،

وأما افتعل من المهموز الفاء - نحو اثترز واثتمن - فلا تقلب ياءه تاء ؛ لأنه
وإن وجب قلب همزته مع همزة الوصل المكسورة ياء ، وحكم حروف العلة المنقلبة
عن الهمزة انقلابا واجبا حكم حروف العلة ، لاحكم الهمزة ، كما تبين في موضعه ،
لكن لما كانت همزة الوصل لا تلزم ؛ إذ كنت تقول نحو « قال اثترز » فترجع
الهمزة إلى أصلها ؛ روعى أصل الهمزة ، وبعض البغاددة جَوَزَ قلب يائها تاء فقال :
اتَّرَزَ واتَّسَرَ ، وقرئ شاذاً (الَّذِي أَثْمَنَ أَمَانَتَهُ)

وبعض أهل الحجاز لا يلتفت إلى تخالف أبنية الفعل ياء وواو ، فيقول : ايتعد
وايتسر ، ويقول في المضارع : ياتعد وياتسر ، ولا يقول يوتعد وييتسر ، استثقالا
للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة ، كما في ياجل وياءس ، واسم الفاعل موتعد
وموتسر ، والأمر ايتعد وايتسر ، هذا عندهم قياس مطرد .

قال : « وَتَقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا ، وَالْيَاءُ وَآوًا إِذَا
انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ ، وَمُوقِظٍ وَمُوسِرٍ »

قلب الواو
ياء والياء
واوًا

أقول : أعلم أن الواو إذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة ، فلا بد
من قلبها ياء ، سواء كانت فاء كمِيقَاتٍ ، أو عيناً نحو قيل ^(١) ؛ وأما إذا كانت

(١) لا خلاف بين العلماء في أن أصل قبل قول - بضم القاف وكسر الواو ،
وقد اختلفوا في الطريق التي وصلت بها هذه الكلمة إلى ذلك ، واستمع للؤلؤف

لأما فتقلب ياء وإن تحركت كالدايى ؛ لأن اللام محل التغير ، وإن كانت فاء متحركة مكسوراً ما قبلها لم تقلب ياء ، نحو إوزة ، وأصله إوززة ، وكذا العين نحو عَوْض ، إلا أن تسكون عين مصدرٍ معلٍ فعله ، نحو قام قياماً ، أو عين جمعٍ معلٍ واحده كديرٍ^(١) ، كما يجيء بعد ، وإنما لم تقلب المتحركة التي ليست لأما ياء الكسرة ما قبلها لقوتها بالحركة ، فلا تجذبها حركة ما قبلها إلى

في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٥١) حيث يقول : « في ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بنى للفعول منه ثلاث لغات : قيل ويبيع باشباع كسرة الفاء - وهى أفصحها ، وأصلهما قول ويبيع ، استثقلت الكسرة على حرف العلة حذفت عند المصنف ولم تنقل إلى ما قبلها ، قال : لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك ، فبقى قول ويبيع - ياء ساكنة بعد الضمة - فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها ، فيقول : قول وبيع ، وهى أقل اللغات ، والأولى قلب الضمة كسرة في اليائى فيبقى بيع ، لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف ، وأيضاً لأنه أخف من بوع ، ثم حمل « قول » عليه لأنه معتل عين مثله ، فكسرت فاؤه ، فانقلبت الواو الساكنة ياء . وعند الجزولى استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما ؛ لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلهما ، وقصدهم التخفيف ما أمكن ، فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه ، فبقى قول ويبيع ، فقلبت الواو الساكنة ياء كما فى ميزان ؛ قال : وبعضهم يسهكن العين . ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها ؛ فيبقى الواو على حالها ، ويقلب الياء واوا ؛ لضمة ما قبلها ، وهذه أقفاها ؛ لثقل الضمة والواو ، والأولى أولى ؛ لخفة الكسرة والياء ، وقول الجزولى أقرب ؛ لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها فى العلة على غيرها ، والمصنف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ، ولا بعد فيه على ما بينا » اهـ

(١) الديم : جمع ديمة - ككسرة وكسر - وهى المطر الدائم فى سكون ليس

ناحيتهما ، مع كونها في غير موضع التغيير ، وكذا إذا كانت مدغمة ، نحو
اجلواذ^(١) ، لأنها إذن قوية فصارت كالحرف الصحيح ، وقد تقلب المدغمة ياء ،
نحو اجلواذ ، وديوان ، كما تقلب الحروف الصحيحة المدغمة ياء ، نحو دينار
قوله « والياء واوا إذا انضم ما قبلها » إذا انضم ما قبل الياء فان كانت
ساكنة متوسطة فلا يخلو : إما أن تكون قريبة من الطرف ، أو
بعيدة منه .

فان كانت بعيدة منه بأن يكون بعدها حرفان قلبت الياء واوا ، سواء
كانت زائدة كما في بوطر^(٢) أو أصلية كما في كَوَلَّ ، على وزن سُودِد من
الكَيْل ، وكذا فُعَلَّ يَفْعَلُّ منه ، نحو كَوَلَّ يَكَيْلُ ، وسواء كانت الياء فاء
كموقن وأوقن ، أو عيناً نحو كَوَلَّ ، إلا في فُعَلَّى صفة نحو كيصى^(٣) وضيزى^(٤)
وفي فُعَلَّان جمعاً نحو بِيضَان ، كما يجيء حكمهما ، ولا تقلب الضمة لأجل الياء
كسرة ، وذلك لأن الياء بعيدة من الطرف ؛ فلا يطلب التخفيف بتبقيتها بحالها ،
بل تقلب واوا إبقاءً على الضمة ؛ إذ الحركات إذا غيرت تغير الوزن ، ويابدال

(١) الاجلواذ : مصدر اجلوذ الليل ؛ إذا ذهب ، واجلوذ بهم السير ؛ إذا
دام مع السرعة فيه . انظر (١٠ ص ٥٥ و ١١٨) .

(٢) بوطر : مبنى للمجهول ، ومعلومه ييطرت الدابة ، والياء فيه زائدة للألحاق
بدرج ، والبيطرة : معالجة الدواب ، وانظر (١٠ ص ٣) .

(٣) يقال : رجل كيصى ؛ إذا كان ينزل وحده ويأكل وحده ، وأصله كيصى .
- بالضم - قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ، وإنا قلنا : أصله الضم ؛ لأن فعلى
- بالكسر - لا يكون وصفاً ، وفعلى - بالضم - كثير في الصفات

(٤) يقال : ضاز في الحكم ؛ إذا جار ، وضازه حقه يضيئه ضيزاً ؛ إذا نقصه
وبخسه ، وقسمه ضيزى : أى جائرة ، وأصلها ضيزى - بالضم - أبدلت الضمة كسرة
لما قلنا في كيصى

الحرف لا يتغير، والإبقاء على الوزن أولى إذا لم يعارض ذلك موجب لابقاء الياء على حالها مثل قربها من الطرف الذي هو محل التخفيف، كما في بيض، وإذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة والياء الساكنة من كلمة أخرى، نحو يَازِيدُ أو أُوسٌ، قال سيديويه: يقول بعض العرب: يَازِيدُ أَيْبَسُ، بالياء، تشبيهاً بقل مَسْمًا، واستضعفه سيديويه، وقال: يلزم أن يقال: يَازِيدُ أَوْجَلٌ، بالواو، مع كسرة ما قبلها، ولهم أن يفرقوا باستثقال الواو في أول الكلمة مع كسرة ما قبلها، بخلاف الياء المضموم ما قبلها، إذ ثبت له نظير نحو قيل:

وإن كانت قريبة من الطرف بأن يكون بعدها حرف؛ فإن كان جمع أفْعَلْ كَبِيضٍ وجب قلب الضمة كسرة إجماعاً؛ لاستثقالهم الجمع مع قرب الواو من الطرف الذي هو محل التخفيف، وحُمِلَ فُعْلَانُ عَلَيْهِ؛ لكونه بمعناه، مع أن فُعْلَاناً أكثر كَبِيضٍ وبيضان، وجعل ياء فُعْلَى صفة كَحِيكِي^(١) وضيّزى كالتقريبه من الطرف؛ لخفة الألف مع قصد الفرق بين فُعْلَى اسماً وبينها صفة، والصفة أثقل والتخفيف بها أولى، فقل طوبى في الاسم وضيّزى في الصفة، وأما بيع فأصله بِيْع، حذفت كسرتة ثم قلبت الضمة كسرة، وبعضهم يقول بُوْع بتغيير الحرف دون الحركة حملاً على قَوْلٍ، وإن لم تكن القريبة من الطرف شيئاً من هذه الأشياء كفعل من البَيْع وتَفْعَلُ منه فقد يحىء الخلاف فيها، وإن كانت الياء المضموم ما قبلها لأمّا فإنه يكسر الضم نحو الترامى، وإن كانت متحركة أيضاً، ولا تقلب واوا؛ لأن آخر الكلمة ينبغي أن يكون خفيفاً، حتى لو كان واوا قبلها ضمة قلبت ياء والضمة كسرة كالتغاري

(١) يقال: امرأة حيكى؛ إذا كان في مشيها تبختر واختيال، قال سيديويه: «أصلها حيكى فكرهت الياء بعد الضمة، وكسرت الحاء لتسلم الياء، والدليل على أنها فعلى أن فعلى (بكسر الفاء) لا تكون صفة البتة» اهـ

وإن كانت الياء المضموم ما قبلها خفيفة متحركة ؛ فإن كانت فاء أو عينا سلمت : سواء كانت مفتوحة كمَيْسَر وهِيَام ^(١) وعُيَيْبَة ^(٢) أو مضمومة نحو تَيْسَر وعُيْن في جمع عِيَان ^(٣) وَيُيُض في جمع يَيُوض ^(٤) كما ذكرنا في باب الجمع ، وإن كانت لاماً كسرت الضمة كما ذكرنا ؛ لأن الآخر محل التخفيف

وإن كانت الياء المضموم ما قبلها مشددة سلمت نحو سَيْل ^(٥) ومَيْل ^(٦)

وإن كانت أخيراً : فإن كانت الكلمة على فعل كَلْبِيَّ في جمع أَلْوَى ^(٧)

جاز إبقاء الضمة وجعلها كسرة ، وإن لم يكن كذلك وجب قلب الضمة كسرة ؛

لثقل الكلمة مع قرب الضمة من الآخر نحو سَلِيٍّ

قال : « وَتُحَذَفُ الْوَاوُ مِنْ [نحو] يَعِدُ وَيَكِدُ ؛ لَوْ قُوَّ عَمَّا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ^{حذف} ^{الوارواليا} ^{فامين} أَصْلِيَّةٍ ، وَمِنْ نَمٍّ لَمْ يُبْنَ مِثْلُ وَدَدَتْ - بِالْفَتْحِ - لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِغْلَالَيْنِ فِي يَدٍ ، وَحَمِلَ أَخَوَاتُهُ نَحْوُ تَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ وَصَيْغَةُ أَمْرِهِ عَلَيْهِنَّ ، وَلِذَلِكَ حُمِلَتْ فَتْحَتُهُ يَسْعُ وَيَصْعُ عَلَى الْعُرُوضِ ، وَيَوْجَلُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَشُبْهَتَا

(١) الهيام - كغراب - : أن بصير العاشق هائماً متحيراً كالمنجون

(٢) يقال : رجل عيبة - كهمة - إذا كان كثير العيب للناس

(٣) العيان - ككتاب - : حديدة تكون في متاع الفدان وجمعها عين

- ككتب - وقد تسكن العين تخفيفاً ، كما قالوا في رسل : رسل ، انظر (٢ ص

١٢٧)

(٤) تقول : دجاجة بيوض وبياضة ، إذا كانت كثيرة البيض ، ودجاجات بيض

- بضمين - انظر (٢ ص ١٢٨)

(٥) سيل : جمع سائل اسم فاعل من سال الماء يسيل

(٦) ميل : جمع مائل اسم فاعل من مال ميل إذا عدل عن الشيء وانحرف

(٧) يقال : قرن ألوى ، إذا كان ملتوياً معوجاً ، والألوى أيضاً : الشديد من

الرجال وغيرهم ؛ قال امرؤ القيس :

أَلَا رَبَّ خَضَمٍ فِيكَ أَلْوَى رَدَدْتَهُ نَصِيحٍ عَلَى تَعَذُّلِهِ غَيْرِ مُؤْتَلٍ

بالتَّجَارِي والتَّحَارِبِ ، بِخِلَافِ الْيَأْسِ فِي نَحْوِ يَيْسِرُ وَيَيْسُسُ ، وَقَدْ جَاءَ يَيْسُسُ ،
وَجَاءَ يَأْسُ كَمَا جَاءَ يَأْتِدُ ، وَعَلَيْهِ جَاءَ مُوتِدٌ وَمُوتِسِرٌ فِي لُغَةِ الشَّافِعِيِّ ،
وَشَدُّ فِي مُضَارِعِ وَجَلَّ يَجِلُّ وَيَجَلُّ وَيَجَلُّ ، وَتَحَذُّ الْوَاوُ مِنْ
نَحْوِ الْعِدَّةِ وَالْمَقَّةِ ، وَنَحْوِ وَجْهَةٍ قَلِيلٌ »

أقول : اعلم أن الفعل فرع على الاسم في اللفظ كما في المعنى ؛ لأنه يحصل
بسبب تغيير حركات حروف المصدر ؛ فالمصدر كالمادة والفعل كالركب من الصورة
والمادة ، وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة ، وجميع ما هو مشتق من المصدر ،
وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما ظهر لك فيما لا ينصرف ؛ لأنها لا تحتاجها إلى
الأصول فيها تفصل معنوي ؛ خففوا ألفاظها تنبيهاً عليه ، وفي الفعل ثقل من وجه آخر وهو
أن ثلاثيه - وهو أكثره - لا يجيء ساكن العين ، وأنه يجر عينا لا كالفعل ضرورة ،
والمفعول والحال والتميز كثيرا ، وأيضا يتصل بآخر الفعل كثيرا ما يكون الفعل
معه كالكلمة الواحدة - أعني الضمائر المتصلة المرفوعة - والمضارع فزع الماضي
زيادة حرف المضارعة عليه ؛ فلذا يتبع الماضي في الإعلال كما سنبين ، والأمر فرع
المضارع ؛ لأنه أخذ منه على ما تقدم ؛ فعلى هذا صار الفعل أصلا في باب الإعلال ؛
لكونه فرعا وثقله ، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كالعدة والإقامة
والاستقامة والقيام ، وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع
كقائم ومقيم ومقام على ما سيتبين بعد ، وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه ، وذلك كوقوع
الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة : ظاهرة كما في يمد ، أو مقدرة كما في يضع ويسع ؛
فحذف الواو لجماعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداها في الأخرى كما
أمكن في طي ، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو ، والكسرة بعض الياء ،
ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في يؤعد مضارع أوعد ،
وإنما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلها ، مع أن الياء علامة المضارعة ، وأن

الثقل حصل من الواو؛ لكونها الثانية ، ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد؛ طرداً للباب ، والأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو تعد؛ ولو أخذناه أيضاً من تَوَعَّد الذى هو الأصل لحذفناها أيضاً؛ لكونه فرعه .

وأما المصدر فلما كان أصل الفعل فى الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعل ، إلا إذا كان جزء مقتضى الإعلال فيه ثابتاً كالكسرة فى قيام ، أو كان مناسباً للفعل فى الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة ، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد وإثباتها نحو عدة ووعد؛ إذ ليس فيه شيء من علة الحذف ولا المناسبة المذكورة ، وإذا حذفت منه شيئاً بالإعلال لم تذهل عن المحذوف رأساً ؛ بل تعوض منه هاء التانيث فى الآخر كما فى عدة واستقامة ، وذلك لأن الإعلال فيه ليس على الأصل ؛ إذ هو إتياع الأصل للفرع ، وإنما كسر العين فى عدة وأصله وعدٌ لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر ، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذى أجرى هو مجراه ^(١) ؛ فلهذا لم يجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء ، وإذا فتحت العين فى المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح فى المصدر أيضاً ، نحو يسع سعة ، وجاز فى بعضها أن لا يفتح نحو يهب هبة ، وقولهم فى الصلة صلة بالضم شاذ ، وقد يجرى مصدر فعل يفعل - بضم عينهما - إذا كان اللام حلقياً يجرى مصدر يسع ، نحو ودع ^(٢)

(١) هذا الذى ذهب إليه المؤلف غير ما ذهب إليه أكثر النحويين ، فانهم ذكروا أن أصل عدة وعد - بكسر الواو - نحذفت الواو ونقلت كسرتها إلى الساكن بعدها ، وعوضت منها التاء ، يدل على هذا أنهم قالوا : وتره وترا ووتره - بكسر الواو - حكاه أبو علي فى أماليه . قال الجرمى : ومن العرب من يخرج به على الأصل فيقول : وعدة ووثبة أى بالكسر

(٢) يقال : ودع الرجل ، إذا سكن واستقر ولان خلقه ، هو وادع ووديع

يودع دعة ، ووطؤ^(١) يوطؤ طئئة وطاءة ، وذلك للتنبيه على أن حق واو مضارعه أن تكون محذوفة ؛ لاستئصال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة ، ولكنها لم تحذف تطبيقاً للفظ بالمعنى ؛ إذ معنى فعل للطبائع اللازمة المستمرة على حال ، وكذا كان حق عين مضارعه أن تكون مفتوحة ؛ لتكون اللام حلقية ، وقولهم لِدَّة أصله المصدر^(٢) ، جعل اسماً للمولود : كقولهم ضَرَبَ الأمير : أى مضروبه ، وأما الجهة^(٣) والرقعة^(٤) فشاذان ؛ لأنهما ليسا بمصدرين ؛ فليس تأوُّها بدلا من الواو ، وإنما لم يحذف الواو في نحو يَوْ عِيدٍ على مثال^(٥) يَقْطِينِ من الوعد لضعف

(١) ووطؤ — بالضم — سهل ولان ، فهو وطيء.

(٢) يقال : فلان لدة فلان ، إذا كان مثله في السن ، قال الشاعر :

لَمْ تَلْتَفِتْ لِلدَّائِيهَا وَمَضَتْ عَلَى غُلُوِّهَا

ومن العلماء من نظر إلى عارض الاستعمال في لدة فحكم بأن حذف الواو منها شاذ ؛ لأنها ليست مصدرا

(٣) اعلم أنهم قد قالوا : جهة — بالحذف — وقالوا أيضا : وجهة — بالانبات — وعلى الثاني جاء قوله تعالى (وَإِسْكُلْ وَجْهَهُ هُوَ مُوَلِّيَهَا) ومن العلماء من ذهب إلى أن المحذوف واوه مصدر والثابت واوه اسم للمكان الذى يتوجه إليه ، وعلى هذا فلا شذوذ فى واحد منهما ، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعا مصدران ، وعليه فالمحذوف واوه قياس والثابت واوه شاذ ، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعا اسمان للمكان الذى تتجه إليه ، وعلى ذلك يكون المحذوف الواو شاذ والثابت الواو قياسا ، ومنهم من ذهب إلى أن الجهة اسم للمكان الذى تتجه إليه والوجه مصدر ، فهما شاذان ، والذى هون شذوذ وجهة على هذا أنه مصدر غير جار على فعله ، إذ المسموع توجه — كتنقذس ، وانجه — كاتصل ، ولم يسمع وجه يحج — كوعد يمد — فلما لم يوجد مضارع محذوف الفاء سهل عليهم إثباتها فى المصدر

(٤) الرقة : اسم للفضة ، ويقال : اسم للنقد : ذهباً كان أو فضة ، وجمعه رقون

(٥) اليقطين : كل نبات انبسط على وجه الأرض نحو الدباء والقرع والبطيخ

والحنظل ، ويخصه بعضهم بالقرع فى قوله تعالى (وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ)

هالة الحذف ، وحذفها في الفعل محو يعد إنما كان لكونه الأصل في باب الإعلال كما مر ، وحذف في يَنْدَر حملا على يَدَع ؛ لكونه عمناه ، ويدع مثل يَسَع لكنه أميت ^(١) ماضيه ، وَيَجْدُ بالضم عند بني عامر ^(٢) شاذ ، وحذف الواو منه : إما لأن أصله يجد — بالكسر — أو لاستثقال الواو بين الياء المفتوحة والضمة في غير باب فَعُل يفعل — بضم العين فيهما — وإنما حذف من يَضَع مضارع وضع — بفتح العين — لكونه مكسور العين في الأصل ؛ إذ جميع باب فَعَل يفعل بفتح العين فيهما : إما فَعَل يفعل — بضم عين المضارع — أو فَعَل يفعل — بكسر عينه — كما ذكرنا في أول الكتاب ، ومضارع فَعَل من المثال الواوى لا يجيء مضموم العين كما مر هناك ؛ فتبين أنه كان يفعل بالكسر ، وأما وَسَع يَسَعُ وَوْطَى يَطَأُ فقد تبين لنا بحذف الواو أن عينهما كان مكسورا ففتح ؛ لحرف الحلق كما مر ، ولا ثالث لهما في اللفظين ؛ ففتح نحو يَوَجَل أصل ، بدليل بقاء الواو ، وإذا وقع الياء في المضارع بين ياء مفتوحة وكسرة لم تحذف كالوار ؛ لأن اجتماع الياءين ليس في الثقل كاجتماع الواو والياء ، وحكى سيبويه حذف الياء في لفظين يَسَرَّ البعير يَسِرُّه ^(٣) — من اليَسَر — وَيَثَّس يَثَّس ، وهما شاذان ، وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفا ؛ لأن فيه ثقلا ، لكن ليس بحيث يحذف الواو له ، فيقول

-
- (١) قد أثبتنا ورود الماضي تبعا للوثائق فارجع إلى ذلك (١٠ ص ١٣٠)
 (٢) قد بينا القول في ذلك بيانا شافيا ، وذكرنا خلاف العلماء في هذا الكلام فهو خاص ببيد أم أن بني عامر يضمنون العين في كل مثال واوى فارجع إلى ذلك التفصيل في (١٠ ص ١٣٣)
 (٣) قد بحثنا طويلا عن استعمال هذا الفعل محذوف الفاء في المضارع متعديا فلم نعث على نص يفيد ذلك ، وكل ما عثرنا عليه هو قولهم : يسر الرجل يسر - كوعد يعد - فهو يأسر ؛ إذا لعب الميسر

في يوجل : ياجل ، وبعضهم يقلبها ياء ؛ لأن الياء أخف من الواو ، وبعضهم يستشنع قلب الواو ياء لالعة ظاهرة ؛ فيكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، وليس الكسر فيه كالكسر في نَعْلَمُ و نَعْلَمُ ، لأن من كسر ذلك لا يكسر الياء ؛ فلا يقول : نَعْلَمُ

وظاهر كلام السيرافي وأبي علي يدل على أن قلب واو نحو يوجل ألفا أو ياء قياس ، وإن قل ؛ قال السيرافي : يقلبون الواو ألفا في نحو يوجل ويوجل وما أشبه ذلك ، فيقولون : ياجل وياجل ، وقال أبو علي : أما فَعِلَ يَفْعَلُ نحو وَجَلَ يُوْجَلُ وَوَجَلَ يُوْجَلُ ففيه أربع لغات ، وهذا خلاف ظاهر قول المصنف — أعنى قوله « وشذ في مضارع وجَلَ كذا وكذا » — فإنه مفيد خصوصية الوجه المذكورة بهذا اللفظ .

وبعضهم يقلب الياء الواقعة في المضارع بين الياء المفتوحة والفتحة ألفا نحو بابس وياءس ، حملا للياء على الواو ، كما حملت في اتَّسَرَ من اليُسَّر ، على ما مر ، ولا يكون ذلك إلا في المفتوح العين ، كما أن نحو ياحل وياجل كان فيه ، قال سيبويه : وليس ذلك بمطرد ، ولا يكسر الياء ههنا كما كسرت في ييجل ؛ لأن ذلك في الواو لقصد عروض علة قلب الواو ياء ، كما مر

قوله « وكسرة أصلية » ليشمل نحو يعلد ويقع ؛ فإن أصله يوقع ، قال الكوفيون : إنما حذف الواو في يعد فرقا بين المتعدى واللازم ، وذلك لأنك تقول في اللازم : يوجل ويوجل ، من غير حذف ، وليس ما قالوا بشيء ؛ إذ لو كان كذلك لم يحذف من وحد يحد^(١) ووجد : أي حزن — يحد ، ووم^(٢) الذباب ينم ، ووكف البيت يكف .

(١) تقول : وحدت الشيء وحدا ، وأوحده ؛ إذا أفردته ، وتقول : وحد الشيء يحد حدة ، إذا بان من غيره ، فهو متعد ولازم

(٢) تقول : ونم الذباب ينم ونميا ، إذا خرب . فونم الذباب خروء . قال الفرزدق :

لَقَدْ وَنَمَ الذَّبَابُ عَلَيْهِ حَتَّى كَأَنَّ وَنِيْمَهُ نَقَطُ الدِّدَادِ

قوله « ومن ثم لم يبين مثل ودَدْتُ » يعنى ومن جهة وجوب حذف الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصلية لم يبين فَعَلَ — بفتح العين — من — المضاعف المعتل فاؤه بالواو ؛ إذ كان يلزم إذن أن يكون مضارعه مكسور العين كما ذكرنا فى أول الكتاب ، من أن مضارع فَعَلَ مفتوح العين إذا كان مثالا واويا يفعل بالكسر لاغير ؛ فكان يجب إذن حذف الواو والإدغام ؛ فكان يجتمع إعلالان فى كلمة واحدة .

وقولهم لا يجتمع بين إعلالين فى كلمة واحدة فيه نظر ؛ لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين فى كلمة ، وذلك نحو قولهم من أَوَيْتُ مثل إجرد^(١) : إى^(٢) ، وذلك ثلاث إعلالات ، كما يتبين فى مسائل التمرين ، وكذا فى قولهم إِيَّاهُ^(٣) — مثل إَوْزَةٌ — من أويت ، وفى قولهم : إِيَّاهُ^(٤) — مثل إَوْزَةٌ — من أويت جمع بين إعلالين ، وكذا قولهم : حَيٌّ على^(٥) فَيَعْلَ من حويت ، وغير ذلك مما يكثر

(١) الاجرد نبت يدل على السكأة ، انظر (ح ١ ص ٥٩)

(٢) أصل « إى » إئوى ، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها إثر همزة مكسورة كما فى إيمان ، فصار « إئوى » فهذا إعلال ، ثم قلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق أولاهما بالسكون ، ثم أدغمت الياء فى الياء فصار « إئى » وهذا إعلال ثان ، فلما اجتمع ثلاث ياءات فاما أن تحذف الثالثة نسيا كما قالوا فى تصغير على ونحوه ، ولما أن تعلموا إعلال قاض ، وهذا إعلال ثالث ؛ فان جعلت الإدغام إعلالا مستقلا كان فى الكلمة أربع إعلالات

(٣) أصل « إياه » إئويه ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلب الهمزة ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ، فصار « إئواه » ثم قلبت الزاوية ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت الياء فى الياء فصار إياه

(٤) أصل « إياه » إئياه ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلب الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار « إياه »

(٥) أصل « حى » حيوى - كدحرج - قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح

تعداده ، ولعلمهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل ؛ لأنه خلفته لا يحتمل إعلالا كثيراً ، على أنهم أعلوا نحوماء^(١) وشاء باعلالين ، لكنه قليل ،

واضطرب في هذا المقام كلامهم ، فقال السيرافي : الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال ، وقال أبو علي : المبكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي ، أما إذا لم يكن كذلك كما تقول في أيمن الله : من الله ، بحذف الفاء ، ثم تقول بعد استعمالك من الله كثيراً : من الله ، فليس ذلك بمكروه .

ومثل ما منع المصنف من الاعلالين في يد لا يتجنبون منه ، ألا ترى أنك تقول في أفعل منك من الأم : هو أوم أو أيم ، على المذهبين^(٢) قلب الفاء وتدغم العين وهما إعلالان ، وكذا في أيمة قلبوا وأدغموا ، وأما نحو قه وشه فليس فيهما إلا إعلال واحد ؛ لأنه مأخوذ من تقى وتشى ؛ فحذفت اللام للوقف قوله « ولذلك حمل » يعني لأن الواو تحذف بين الياء والكسرة

قوله « بخلاف الياء نحو ييسر » أى : بخلاف الياء الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصلية أو الفتحة

قوله « وقد جاء يئس » أى : بحذف الياء بين الياء المفتوحة والكسرة

ما قبلها ، وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت الياء في الياء فصار « حيي »

(١) انظر (١ ص ٢١٣) و (٢ ص ٥٦ وما بعدها)

(٢) أصل « أوم » أو « أيم » أمم - كأحمد - نقلت حركة أول المثليين إلى السام كن قبلهما ، ثم أدغم المثليان فصار أمم ، فاجتمع همزتان متحركتان ثانيتهما مفتوحة ؛ فسيبويه والجمهور يقلبون الثانية واوا اعتباراً بنحو أودم ، والمأزني يقلب الثانية ياء نظراً إلى أن الياء أخف من الواو ، وليس له مستند من مستعمل كلام العرب ، وهذان هما المذهبان اللذان يعنيهما المؤلف

قال : « الْعَيْنُ ، تُقْلَبَانِ أَلْفًا إِذَا تَحَرَّكَ كَمَا مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهُمَا أَوْ فِي حُكْمِهِ ، فِي اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ ، أَوْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، أَوْ مَحْمُولٍ عَلَيْهِ ، أَوْ اسْمٍ مَحْمُولٍ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَقَامَ وَبَاعَ وَأَقَامَ وَأَبَاعَ وَاسْتَقَامَ ، وَاسْتَبَانَ ، وَاسْتَكَانَ مِنْهُ ، خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ ؛ لِمُعْدِ الزِّيَادَةِ وَلِقَوْلِهِمْ اسْتِكَانَةٌ ، وَنَحْوُ الْإِقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ ، وَمَقَامٍ وَمَقَامٍ ، بِخِلَافِ قَوْلٍ وَبَيْعٍ ، وَطَائِيٍّ وَيَاجِلُ شَاذٌ ، وَبِخِلَافِ قَوْلٍ وَبَايَعٍ وَقَوْمٍ وَبَيْعٍ وَتَقَوْمٍ وَتَبَيْعٍ وَتَقَاوَلٍ وَتَبَايَعٍ ، وَنَحْوِ الْقَوْدِ وَالصَّيْدِ وَأَخْيَلْتُ وَأَغْيَلْتُ وَأُغْيِمْتُ شَاذٌ »

قلب الواو
والياء ألفا
وما
هناك

أقول : اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا ليست في غاية المتانة ؛ لأنهما قلبتا ألفا للاستئصال ، على ما يجيء ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما ، وإن كانتا أيضاً متحركتين ، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء ؛ ألا ترى إلى كثرة نحو قولٍ وَبَيْعٍ ، وعدم نحو قِيلَ وَبُيْعَ ، بضم الفاء ، وقَوْلٍ وَبُوعٍ بكسرهما ، لكنهما قلبتا ألفاً - مع هذا - لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكن كثرة دوران حروف العلة ، وهما أثقلها ، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة : أى الألف ، ولا سيما مع ثاقلها بالحركة وتسهيل سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً ، وذلك بانفتاح ما قبلهما ؛ لكون الفتحة مناسبة للألف ، وَلَوْ هُنَّ هذه العلة لم تقلبا ألفاً إلا إذا كانا في الطرف : أى لامين ، أو قريبين منه : أى عيينين ، ولم يقلبا فاءين نحو أَوْدٌ وَأَيْلٌ ، وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض ؛ لأن التخفيف بالآخر أولى ، وَلَوْ هُنَّ تقف عن التأثير لأدنى عارض ، كما يكون هناك حرف آخر هو أولى بالقلب ، لكن لم يقلب لاختلال بعض شروط إعلاله ، فلا يقلب إذن الحرف الذي ثبت علة قلبه لعدم قلب ما هو أولى منه بالقلب لولا اختلال شرطه ، وذلك نحو طَوِيَّ

وَحَيِّ ، كَانَب اللام أولى بالقلب لو انفتح ما قبلها كما في رَوَى ونَوَى ،
فلما انكسر ما قبلها لم تعل ، فلم تقلب العين ألفاً أيضاً ، وإن اجتمع
شرائط قلبها .

فاذا تقرر ضعف هذه العلة قلنا : الأصل في تأثير هذه العلة أن يكون في الفعل ؛
لما ذكرنا من ثقله ، فتليق به الخفة أكثر ، أو يكون في آخر الكلمة : إما لفظاً
كِرْباً ، أو تقديرًا كعُرَاة ، وذلك بأن يكون بعد الأخير حرف أصله عدم اللزوم :
اسما كانت الكلمة ، أولاً ، لأن الكلمة تتناقل إذا انتهت إلى الأخير ، فتليق به
الخفة ، وإن كانت علتها ضعيفة .

فنقول : الفعل في هذا الإعلال على ضربين : أصل ، ومحمول عليه ؛
والأصل ما يتحرك واوه أو ياءه وينفتح ما قبلها ، نحو قَوْلَ وَبَيْعَ وَغَزَوَ وَرَمَى
والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحا في الماضي
الثلاثي ، وذلك : إما في المضارع المبني للفاعل كِيَخَافُ وَيُهَابُ ، أو المبني للمفعول
كِيُخَافُ وَيُهَابُ وَيُقَالُ وَيُبَاعُ ، أو الماضي مما بنى من ذى الزيادة : أَفْعَلَ نحو
أَقَامَ وَأَبَانَ ، واستفعل نحو استقام واستبان ، أو ما بنى للمفعول من مضارعهما ،
نحو يُقَامُ وَيُسْتَبَانُ ، وشذ أعُولُ ^(١) وأُغِيلَتِ المرأةُ واستَحُوذَ ^(٢) وأَجُوذَ ^(٣)

(١) يقال : أعول الرجل والمرأة وأعيلا ، إذا كثرت عيالها ، ويقال :
أعول أيضا ، إذا رفع صوته بالبكاء .

(٢) استحوذ : غلب واستولى ؛ قال تعالى : (استَحُوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ
فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ) . ويقال : استحاذ أيضا على ما يقتضيه القياس . كما ورد في اللسان
وقد ذكر عن ابن جنى مثل ما ذكره المؤلف عن سيديوه ، وهو من الحوذ ، وهو
السوق في الأصل .

(٣) يقال : أجود الفرس في العدو ، بمعنى أجاد فيه ، ويقال : أجود الشيء ؛
وأجاده إذا جمعه جيدا ، ويقال : أجاد الرجل وأجود ؛ إذا صار ذا جواد .

وَأَطُولَ^(١) وَاسْتَرْوَحَ : أَي شَمَّ الرِّيحَ ، وَأَطْيَبَ^(٢) وَأُخِيلَتِ السَّمَاءُ
وَأُغِيِمَتْ^(٣) ؛ وَأَبُو زَيْدٍ جَوَّزَ تَصْحِيحَ بَابِ الْإِفْعَالِ وَالِاسْتِفْعَالِ مَطْلَقًا قِيَاسًا ،
إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا فِعْلٌ ثَلَاثِي ، قَالَ سَيْبَوِيه : سَمِعْنَا جَمِيعَ الشَّوَاذِ الْمَذْكُورَةِ مُعَلَّةً
أَيْضًا عَلَى الْقِيَاسِ ، إِلَّا اسْتَحُوذَ وَاسْتَرْوَحَ الرِّيحَ وَأُغِيِلَتْ ، قَالَ : وَلَا مَنَعَ مِنْ
مَنْ إِعْلَاهَا ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ ، لِأَنَّ الْإِعْلَالَ هُوَ الْكَثِيرُ الْمَطْرَدُ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَعَلْ هَذِهِ
الْأَفْعَالُ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْإِعْلَالَ فِي مِثْلِهَا غَيْرُ أَصْلٍ ، بَلْ هُوَ لِلْحَمْلِ عَلَى مَا أَعْلَ ،
وَإِنَّمَا لَمْ يَحْمَلْ بَابُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ عَلَى الثَّلَاثِي ، نَحْوُ مَا أَقْوَمَهُ وَمَا أَبْيَعَهُ ؛
لِكَوْنِهِ بِعَدَمِ التَّنَصُّفِ لِاحْتِقَاقِ بَأْفُعْلَ الْأِسْمِ كَأُبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، أَوْ جَرِيهَ
جَجْرِي أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لِمِشَابَهَتِهِ لَهُ مَعْنَى ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْمَلْ بَابُ قَاوَلَ وَتَقَاوَلَ
وَبَايَعَ وَتَبَايَعَ وَقَوْمَ وَتَقَوْمَ وَبَيْنَ وَتَبَيَّنَ عَلَى الثَّلَاثِي كَمَا حَلَّ أَقْوَمَ وَأَبْيَنَ
وَاسْتَقَوْمَ وَاسْتَبَيَّنَ عَلَيْهِ لِأَنَّا شَرَطْنَا كَوْنَ السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَ الْوَائِ وَالْيَاءِ
الْمُتَحَرِّكَتَيْنِ مَنفَتَحًا فِي الْمَاضِي الثَّلَاثِي

فَانْ قُلْتُ : أَلَيْسَ قَدْ أَعْلَتِ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي قَاوَلَ وَبَايَعَ بِقَلْبِ الْوَائِ وَالْيَاءِ
أَلْفًا ، مَعَ أَنَّ مَا قَبْلَ الْوَائِ وَالْيَاءِ أَلْفٌ ، وَمَعَ أَنَّهُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي إِعْلَالُهُ عَلَى
خِلَافِ الْأَصْلِ ، وَالْأَوَّلُ فِي الْفِعْلِ

(١) تَقُولُ : أَطُولُ وَأَطَالُ بِمَعْنَى ، قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

صَدَدْتُ فَأَطُولْتُ الصَّدُودَ وَقَلَّأَ وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ
(٢) يُقَالُ : أَطْيَبَ الشَّيْءُ ، إِذَا وَجَدَهُ طَيِّبًا . وَيُقَالُ : أَطَابَ أَيْضًا بِمَعْنَاهُ ،
وَكَذَا اسْتَطْيَبَهُ وَاسْتَطَابَهُ وَطْيَبَهُ .

(٣) يُقَالُ : أُغِيِمَتْ السَّمَاءُ ، إِذَا صَارَتْ ذَاتَ غَيْمٍ ، وَأَغَامَتْ كَذَلِكَ ، وَغَامَتْ
وَتَغِيِمَتْ وَغِيِمَتْ بِمَعْنَاهُ ، وَيُقَالُ : أَغِيِمَ الْقَوْمُ ، إِذَا أَصَابَهُمْ غَيْمٌ ، وَأُخِيلَتِ السَّمَاءُ :
تَهَيَّأَتْ لِلْمَطَرِ ، وَكَذَا إِذَا أُرْعِدَتْ وَأَبْرَقَتْ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ فِيمَا سَيَأْتِي
« إِذَا صَارَتْ خَلِيقَةُ الْمَطَرِ »

قلت : هو كذلك ، إلا أن قائلنا وبائعاً بمعنى الثلاثى ، ويعمل عمله ، وهو من بابيه ، بخلاف قَوْلَ وَبَاعَ .

فان قلت : فأقوم واستقوم من باب آخر غير الثلاثى ؟

قلت : بلى ، إلا أن ما قبل حرف العلة هو الذى كان مفتوحاً فى الثلاثى ؛ فالمتصود أن الفرع إذا كان من غير باب الأصل يحتاج فى الإعلال إلى كون الساكن قبل حرف العلة هو الحرف المفتوح فى الأصل قبلها ، وإن كان الفرع من باب الأصل أُعِلَّ ، وإن لم يكن الساكن ذاك المفتوح ، بشرط أن يكون الساكن ألفاً لفرط خفته

وأما إعلال قَوْمَ وَبَيْنَ وَتَقَوَّمَ وَتَبَيَّنَ فأبعد من إعلال تَقَاوَلَ وَتَبَايَعَ وَقَاوَلَ وَبَايَعَ ، لأن إدغام العين فى البابين واجب

وإنما لم يعمل نحو عَوَرَ وَحَوَلَ لأن الأصل فى الألوان والعيوب الظاهرة باب أَفْعَلَ وأفعال ، كما ذكرنا فى صدر الكتاب ؛ فالثلاثى — وإن كان أصلاً لندوات الزيادة فى اللفظ — لكن لما كان هذان البابان أصابن فى المعنى عكس الأمر ؛ فأجرى الثلاثى مجرى ذى الزيادة فى التصحيح تنبيهاً على أصالته فى المعنى المذكور .

ولم يعمل ^(١) فى أَسْوَدَ وَأَعْوَرَ وَأَصِيدَ ^(٢) لأن إعلال نحو أَقْوَمَ وَأَسْتَقْوَمَ

(١) ظاهر هذا الكلام يفيد الدور ؛ فانه جعل علة تصحيح الثلاثى نحو عور كونه فرعاً فى المعنى عن المزيد فيه نحو عور ؛ فإذا جعل علة تصحيح المزيد فيه كون ثلاثيه غير محل فقد جعل كل واحد منهما معطلاً بالآخر ، اللهم إلا أن يقال : إن المزيد فيه فى هذا المعنى هو الموضوع أولاً فهو حين الوضع ليس له ثلاثى ألبتة ، فضلاً عن أن يكون له ثلاثى محل ، وشرط إعلال المزيد فيه وجود ثلاثى محل له ، فلما أريد وضع الثلاثى بعد ذلك وكان معناه متحداً مع المزيد فيه حمل عليه فى التصحيح .

(٢) يقال : اصيد الرجل — كاحمر — ، إذا لوى عنقه من كبر ، وأصله من

مع كونه خلاف الأصل إنما كان حملاً على الثلاثي المل ، ولا ثلاثي معلاً ههنا ، كما بينا ، ومثله في إتياع لفظ لفظاً آخر في التصحيح تنبيهاً على كونه تابعاً له في معناه قولهم : اجْتَوَرُوا وَاَعْتَوَرُوا ^(١) وَاَعْتَوَرُوا ، بمعنى ، تجاوروا وتعاوروا وتعاونوا ، وإن لم يقصد في افْتَعَلَ معنى تَفَاعَلَ أعلته ، نحو اِرْتَادَ ^(٢) واختان ^(٣) ولما لم يُعَلَّ عَوِرَ وَحَوِلَ لما ذكرنا لم يعمل فرعاه أيضاً نحو أَعْوَرَ واسْتَمَوَرَ ، وقد يعمل باب فَعَلَ من العيوب نحو قوله : —

١٣٨ — * أَعَارَتْ عَيْنُهُ أُمَّ لَمْ تَعَارَا * ^(٤)

قولهم : اصيد البعير ، إذا أصابه داء في رأسه فيخرج من أنفه مثل الزبد فيرفع رأسه عند ذلك .

(١) يقال : اعتور القوم الشيء ، وتعوروه ، وتعاوروه ، إذا تداولوه بينهم .

(٢) ارتاد الشيء وراده : طلبه في موضعه .

(٣) اختان : خان ، قال الله تعالى (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُذَّبْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ) . واعلم أن افْتَعَلَ من الأجوف لما أن نكون عينه ياء أو وواو ، فإن كانت عينه ياء أعل : سواء أكان بمعنى التفاعل نحو استافوا وابتاعوا وامتازوا ، أم لم يكن نحو امتار الرجل واكتال واصطاد . وإن كانت عينه وواو : فإن كان بمعنى التفاعل صححت عينه نحو ما ذكره المؤلف من الأمثلة ، وإن لم يكن بمعنى التفاعل أعلت عينه نحو اشتار العسل وارتاد واختال ، فإذا علمت هذا تبين لك أن ما ذكره المؤلف من التفصيل خاص بواو العين .

(٤) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَرُبْتَ سَائِلٍ عَنِ حَقِّي * .

وهو لعمر بن أحرر الباهلي ، و«ربت» هي رب الدالة على التقليل أو التكميل والحق بها التاء لتأنيث اللفظ ، والحقى : المبادر في السؤال المستقصى له ، وفي التنزيل العزيز (يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا) . وقوله «أعارت عينه» هو بالعين المهملة وهو محل الاستشهاد بالبيت على أنه قد يعمل باب فدل — بكسر العين — من العيوب

فيعمل فرعاه أيضاً ، نحو أَعَارَ واستعار

وإنما حمل على النماضى الثلاثى فى هذا القلب ما انفتح واوّه ولم يحمل عليه ما انضم فيه أو انكسرا كَيَقُومُ وَيَبِيعُ وَيُقِيمُ ؛ لأن الحامل على النقل فى جميع ذلك مفتوحا كان العين أو مضموماً أو مكسوراً إتباع الفرع للأصل فى تسكين العين مع الدلالة على البنية ، كما مر فى أول السكتاب^(١) ، ولا يمكن ذلك بقلب الجميع ألفاً .

وأما إذا كانت الواو والياء المتحركتان المفتوح ما قبلهما فى آخر الكلمة فانهما تقلبان ألفاً ، وإن كان ذلك فى اسم لا يشابه الفعل بوجه ، نحو^(٢) رَبًّا ورُبًّا فانهما لا يوازنان الفعل ؛ فان وزانه كَفَتَّى وَعَصًّا فانهما كضَرَبَ ، وكِرْدَى^(٣) ومِبْرَى^(٤) فانهما كاعْلَمَ ، فلا كلام فى القلب

وإنما لم يعمل نحو الزَّوَانِ والعَلَمَيَّانِ للزوم الألف والنون ؛ فأخرجت

وذلك لأن عارت أصله عورت فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والأكثر فى هذا الباب والقياس المطرد هو التصحيح ، ويروى فى مكان هذه الكلمة «أغارت» وعليها لاشاهد فيه ، وقوله «لم تعارا» هو مضارع عار الذى أعل ، والألف فى آخره منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة فى الوقف .

(١) انظر (١ ص ٨٠ ، ٨١)

(٢) الربا - بكسر الراء - : معروف ، والربا - بضم الراء - : جمع ربوة . وهى المرتفع من الأرض ، ووقع فى بعض النسخ « نحو ربا وزنا » وهى صحيحة أيضاً وفيها التمثيل للواوى واليائى ، كما أن فيما أثبتناه التمثيل بوجهين من وجوه عدم موازنة الفعل .

(٣) المردى : الحجر يرمى به ، ويقال : فلان مردى حروب ، إذا كان يرمى به فيها لشجاعته ، وعليه قول أعشى باهلة يرثى أخاه المنتشر بن وهب :

مِرْدَى حُرُوبٍ وَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ كَمَا أَضَاءَ سَوَادَ الظُّلْمَةِ الْقَمَرُ

(٤) المبرى - بكسر الميم وسكون الباء - آلة البرى

اللام من التطرف ، فصارت الواو والياء كما في الجَوْلان والطيران
فان قيل : هلا منع التاء اللازم أيضاً في نحو غُرَاة وَتُقَاة من إعلال اللام
[ومن التطرف] ^(١) كما منعت التاء اللازمة في [نحو] عِنَصُوة ^(٢) وَقَمَحْدُوة ^(٣)
من قلب الواو ياء .

قلت : لأن الواو المضموم ما قبلها لم تقلب ياء في موضع إلا متطرفة ،
بخلاف قلب الواو والياء ألفا فانه ثبت في المتوسطة أيضاً كثيراً ، كَقَالَ
وَمَقَالَ ؛ فلم يعتد بالتاء التي أصلها عدم اللزوم ، بخلاف الألف والنون فانهما
على اللزوم .

هذا ، ولمناسبة القلب آخر الكلمة أعل الواو والياء أخيراً هذا الإعلال ،
وإن كان قبلهما ألف ، بتمرط كون الألف زائدة ؛ لأنها إذن في حكم العدم ،
وذلك نحو كساء ورداء ، وأما إذا كانت أصلاً كراى وآى فلا تعلان لكون
الفاصل قويا بالأصالة ، وقد تقلب الواو والياء أيضاً قريبين من الطرف وقبلهما
ألف زائدة ألفاً ، بشرط أن ينضم إلى العلة المقتضية للانقلاب مقتض آخر ،
وذلك اضعف العلة إذن بسبب فصل الألف بين الواو والياء وبين الفتحة ،
وبعدم كونهما في الطرف ، وذلك المقتضى : إما مشابهة الفعل المعلن كما يحىء
وأداؤه معناه وعمله عمله كما في قائم وبائع ، وإما اكتناف حرف العلة لألف
الجمع الأقصى فيستثقل لأجل حرفي العلة وكون الجمع أقصى المجموع ، وذلك
كما في بَوَائِع وَأَوَائِل وَعِيَائِل ، في جمع بائعة وأوّل وعيّل ^(٤) وإما كون الواو

(١) سقطت هذه العبارة من بعض النسخ

(٢) العنصوة - مثلثة العين ساكنة النون مضمومة الصاد - القليل المنفرد

من الذب وغيره ، وبقية كل شيء

(٣) انظر (ج ٢ ص ٤٦ و ج ١ ص ٢٦١)

(٤) عيل - مفتوح العين وتشديد الياء مكسورة ، مثل سيد وميت وهين - وهو

والياء في الجمع الأقصى الذي هما في واحده مدتان زائدتان كمجائز وكبائر ، وذلك لقصد الفرق بين المديتين الزائدين وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة ، سواء كانتا أصليتين كمقاوم وممايش ، في جمع مقامة ^(١) ومعيشة ، أو زائدين ملحقتين بالأصل كعتائر وجداول في جمع عثير ^(٢) وجدول ، فان ماله حركة أصلية أجلد وأقوى ، فلا ينقلب

فإذا بعدت الواو والياء من الطرف نحو طواويس ^(٣) لم ينقلبا ألفا ، كما يحییء

فعلى هذا تبين كذلك أن الهمزة في نحو رداء وكساء وقائل وبائع وأوائل وبوائع ومجائز وكبائر أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء ، فلما احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء لأنه إنما فر منهما قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء ، وهو الهمزة ؛ لأنهما حائقتان ، وإنما لم تحذف الألف الأولى للساكنين ، كما هو الواجب في مثله ؛ لكون ألف نحو قائل علامة الفاعل وألف نحو أوائل ومجائز علامة الجمع ؛ ولو حذفت في نحو رداء لالتبس بالمقصور ، وأما الهمزة في نحو رسائل فبدل من الألف التي في الواحد لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء .

فيعمل من عال يعول ، إذا جار ومال ، وهو واحد العيال ، وهم الذين يعولهم الانسان ، سمو بذلك لأنهم يدعونه بالانفاق عليهم إلى الجور والميل

(١) مقامة : هي في الأصل اسم مكان من قام يقوم ، ثم سمي به مجلس القوم لأنهم يقومون فيه ، ثم سمي به القوم

(٢) العثير - بوزن درهم والياء زائدة للالحاق - التراب ، وانظر (ج ٢ ص

١٨٤ و ٣٦٦)

(٣) الطواويس : جمع طاووس ، طائر ، وهو أيضا الرجل الجليل ، وهو الفضة

والارض المخضرة ، ووقع في بعض النسخ « طوى وريس » وهو تحريف شنيع

هذا ، وإن لم يكن الواو والياء في الفعل ولا في آخر الكلمة ، وذلك إذا كانتا في الأسماء في غير الطرف ، فهنا نقول : لا يعل من الأسماء هذا الاعلال إلا أربعة أنواع : نوعان منها مشابهان للفعل ، وإنما اعتبر ذلك لما ذكرنا من أن الأصل في الإعلال الفعل ، وأن هذه العلة ليست بقوة ، فهي بالفعل أولى .

أحد النوعين : ما وازن الفعل نحو باب وناب ، والأصل بَوَّبَ وَنَيَّبَ ، ورجل مَالٌ وَتَالٌ ، والأصل مَوَّلٌ^(١) وَنَوَّلٌ ، بكسر العين ، وكذا كَبَشٌ^(٢) صَافٌ ؛ وقوله المِخْلَةُ ، وَرَوْعٌ ؛ أى خائف ، ولم يحىء فَعَلٌ بضم العين أجوف حَوَّلٌ : أى كثير الخيلة ، وَرَوْعٌ : أى خائف ، ولم يحىء فَعَلٌ بضم العين أجوف في الاسم لثقل الضمة ، ونريد بموازنة الفعل ههنا مساواته له في عدد الحروف والحركات المعينة ، وإن باينه في تعيين الزيادات وأمكنيتها ، فَمَفْعَلٌ على وزن يَفْعَلُ ، وإن كانت زيادته غير زيادته ، وفَاعِلٌ موازن لِيفْعَلُ وزيادته غير زيادته ومكانها غير مكانها ، فالاسم الثلاثي : إما أن يكون مجرداً [كما ذكرنا] ، أو مزيداً فيه ، وأما الرباعي والخماسي فإنه لا يوازن الفعل منهما إلا باب جَمَعَرٌ

(١) المول : الكثير المال ، والنول : الكثير النال أى العطاء (أنظر ج ١

ص ١٤٩)

(٢) كبش صاف : كثير الصوف

(٣) الروح - بالتحريك - : تباعد بين الرجلين ، ومن الطير : المتفرقة الرائحة

إلى أوكارها

(٤) يقال : قوم غيب - بالتحريك - وغيب وغياب ؛ إذا كانوا غائبين

الآخران جمعان ، والأول اسم جمع

(٥) الخول : ما أعطاك الله من أنعام وعبيد وإماء وغيرهم من الحاشية ،

يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث

نحو جَهْوَر^(١) ، والواو والياء لا يكونان فيه إلا للالحاق ؛ لما تبين أن الواو والياء مع ثلاثة أصول لا يكونان إلا مزيدتين ، فلا تعل إذن ، محافظة على بناء الالحاق ؛ فالثلاثي المزيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مبايناً له بوجه ، وذلك كالحرف الزائد الذي لا يُزاد في الفعل كميم مَقَام ومُقَام ومُسْتَقَام ؛ فانها في الأصل كيخمد ويخمد ويُسْتَخْرَج ، لكن الميم لا تزداد في أول الفعل ، أو كالحروف التي تزداد في الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك في الفعل بمثابة نحو تَبَاع على وزن تَفْعَل بكسر التاء وفتح العين ؛ فانه يوازن أَعْلَم ؛ لكنه ليس في الفعل تاء مزيدة في الأول مكسورة ، وأما نحو تَعْلَم فهي لغة قوم ، ومع ذلك فليست بأصل ، بل للدلالة على كسر العين في الماضي كما تقدم^(٢) ، وقد يعمل لمباينة غير المذكورتين ، نحو قائم وبائع ، فانه يوازن يَفْعَل ، لكن ليس الزائد في مكان الزائد ، ولا هو إياه ، وكان القياس أن يعمل نحو مَقُول^(٣) وَخَيْط إذ هما بوزن أَعْلَم ، لكن الخليل قال : لم يعمل لكونهما مقصوري مفعال ، وهو غير موازن للفعل ، والدليل على أن مفعلاً أصل مفعلاً اشتراكهما في كثير نحو خَيْط وَخَيْطَات وَمِنْحَات .

وقد شد بما وجب إعلاله قياساً المشورة والنصيحة بفتح الميم ، وقولهم :

(١) جهور : اسم موضع ، وبنو جهور : ملوك الطوائف بالأندلس ، والجهور أيضاً : الجري المقدم الماضي

(٢) أنظر (١٠ ص ١٤١)

(٣) يقال : رجل مقول ومقوال ؛ إذا كان بينا ظريف اللسان حسن البيان وفي الصحاح الكثير القول ، وقد سموا اللسان مقولاً ؛ لكونه آلة القول ، قال حسان بن ثابت :

لِسَانِي وَسَبْقِي صَارَ مَانٍ كِلَاهُمَا وَيَبْلُغُ مَا لَا يَبْلُغُ السَّيْفُ مِقْوَلِي

الفكاهة مَقْوَدَة إلى الأذى ، وَأَمَّا مَرَّيْمَ وَمَدَّيْنِ ^(١) فإن جعلتهما فَعْمَلًا فلا شذوذ ؛ إذ الياء للالحاق ، وإن جعلتهما مَفْعَلًا فشاذان ، وَمَكْوَرَةٌ شاذ في الأعلام .

وقال المبرد : المزيّد فيه الموازن للفعل إما يعمل إذا أفاد معنى الفعل كالمَقَام ، فإنه موضع يقام فيه ، وكذا المَقَامُ ، بضم الميم ، موضع يفعل فيه الإقامة ، فعلى ما ذهب إليه مريم ومدّين ليسا بشساذين ، وإن كانا مَفْعَلًا ، لعريهما عن معنى الفعل ، وكذا نحو تَفَعَّلَ من البيع بكسر التاء ينبغي أن لا يعمل ، بل يقال : تَبَيْعَ . وإما لم يشترط التباين في الثلاثي واشترط في ذى الزيادة لأن ذلك في المزيّد فيه لثلاثي يشتهر بالفعل أو سمى به مُعَلًّا ؛ فإنه لو أعل لسكان يلتبس بعد التسمية به بالفعل ، بسبب سقوط الكسر والتنوين ، وأما الثلاثي فكسره وتنوينه وإن كان عَمَلًا يفصله عن الفعل .

وإن لم يكن ذو الزيادة الاسمى مباينا للفعل بوجه نحو أبيضَ وأسودَ وأذونَ منك وأبَيْعَ ، ونحو إْبَيْعَ على وزن إضْبَيْعَ من البيع ونحو تَبَيْعَ على وزن تُرْبَ منه ؛ فلا يعمل شيء منها ليكون فرقاً بين الأسماء والأفعال ، والأفعال بالاعلال أولى ؛ لأصالتها فيه ، وأما إعلال نحو أَبَانَ على قول من لم يصرفه فلكونه منقولا عن فعل مُعَلٍّ إلى الاسم ، ومن صرفه فهو فَعَّالٌ ، وليس مما نحن فيه .

وإن لم يوازن الاسم الثلاثي المزيّد فيه الفعل لم يعمل هذا الاعلال ؛ فعند سيبويه لم يعمل هذا الاعلال نحو الطَّوْفَانِ وَالْحَيْدَانِ وَالزَّرَّوَانِ وَالغُلَيَّانِ وَحِمَارِ حَيْدَى ^(٢) والصَّوْرَى ^(٣) لخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن

(١) أنظر (٢ ص ٣٩١ ، ٣٩٢)

(٢) يقال : حمار حيدى ؛ إذا كان يحيد عن ظله من النشاط ، ولم يوصف مذكّر بوصف على وزن فعلى إلا بهذه الكلمة ، ويقال : حمار حيد - كيت - بالمعنى السابق (٣) الصورى - بفتحات مقصورا - : موضع أوماء قرب المدينة ، وقال ابن

الفعل ، بخلاف نحو الْغَارَةِ^(١) وَالْقَارَةِ^(٢) وَالْغَابَةِ^(٣) فإن التاء وإن أخرجت الكلمة عن وزن الفعل لسكن لما كان وضعها على العروض وإن كانت لازمة ههنا لم تسكن كجزء الكلمة ؛ فَخَوَّكَةً^(٤) وَخَوَّنةٌ شاذان ، ووجه الاعتداد بالتاء ، مع أن الواو ليست في الطرف ، وبعض العرب يعمل فَعْلَان الذي عينه واو أو ياء ، فيقول : دَارَان من دار يدور ، وَهَامَان من هام يهيم ، وَدَالَان من دَال يدول ، وَحَالَان من حال يحول ، وهو شاذ قليل ، وعند المبرد هو قياس ؛ لجملة الألف والنون كالتاء غير مُخْرِج للكلمة عن وزن الفعل .

فإن قيل : كيف أخرج التاء الاسم عن وزن الفعل في يعملة^(٥) حتى انصرف ولم تخرجه في نحو غَارَةِ فاعل .

الأعرابي : هو واد في بلاد مزينة قريب من المدينة ، وقالوا في قول أبي الطيب المتنبي :-

وَلَا حَ لَهَا صَوْرٌ وَالصَّبَا حُ وَلَا حَ الشَّغُورُ لَهَا وَالضُّحَى

إنه خطأ ، والصواب الصوري - بالألف في آخره -

(١) الغارة : اسم من قولهم : أغار على القوم لغارة ؛ إذا دفع عليهم الخيل
(٢) القارة : الجبل الصغير ينقطع عن الجبال ، أو هو الصخرة العظيمة ،
أو الصخرة السوداء ، والقارة أيضا : قبيلة من العرب ، وفيهم المثل السائر : قد
أنصف القارة من رامها

(٣) في بعض النسخ الغاية - بالياء المشناة في مكان الباء الموحدة - وهي
صحيحة أيضا .

(٤) حوكة : جمع حائك ، وهو اسم فاعل من حاك الثوب يحكيه حوكا
وحياكة ؛ إذا نسجه ، وقد جاء « حاككة » على القياس

(٥) اليعملة : الناقة النجمية التي تصبر على العمل والسير ، وهم يقولون : أعملت
الناقة ؛ إذا ركبتها في السفر ، وقال الخليل : اليعملة لا يوصف بها إلا النوق ،
قال غيره : يقال للجمل : يعمل ، وهو اسم له من العمل ؛ قال الشاعر :

إِذَا أَرَاكَ عَلَى أَقْتَادٍ نَاجِيَةً صَهْبَاءَ يَعْملُكُ أَوْ يَعْملُ جَمَلٍ

قلت : لأنه لو لم يعتد بالخرج في نحو يعملة يظهر أثر الموازنة على الخرج عن الموازنة : أى على التاء ، وذلك الأثر سقوط الجر والتنوين ، بخلاف أثر الإعلال .

ونحو جَوَلَانِ وَحَيَدَانِ عند المبرد شاذ خارج عن القياس ؛ فإن أورد عليه نَزَوَانِ وَغَلَيَانِ ، وقيل : إن اللام بالتغيير أولى ، أجب بأنه لو قلب لزم الحذف ، فيلتبس فَعَلَانِ بفعَال ؛ إذ يبقى نَزَانِ وَغَلَانِ ، وكذا قال الأخفش في حمار حَيَدَى والصَّوَرَى : إنهما شاذان وجعل ألف التأنيث كالتاء غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل ، والأولى قول سيبويه ، لما ذكرنا .

فان قيل : كيف أعل نحو أَلَمِيَّاذَ وَاللِّيَّاذَ بأعلال فعله ، ولم يُعَلَّ نحو الطَّيْرَانِ والدَّوْرَانِ والتَّقْوَالِ والتَّسْيَارِ بأعلال أفعالها ، وكلاهما لا يوازن فعليهما ؛ فان كان جَرَى المصدر على الفعل وعمله عمله في نحو عِيَّاذٍ كافيا في إعلاله فليكن كذلك في طَيْرَانِ وَعَمَلِيَّانِ .

قلت : طلب الكسرة لقلب الواو التي بعدها ياء أشد من طلب الفتحة لقلب الواو والياء التي بعدها ألفا ألا ترى إلى كثرة نحو قَوْلٍ وَبَيْعٍ ، وقلة نحو بَيْعٍ ، وعدم نحو قَوْلٍ بكسر الفاء وسكون الواو ، فبأدنى مشابهة بين المصدر وفعله يعمل المصدر بقلب واوه ياء لانكسار ما قبلها لقوة الداعى إليه ، وإذا بنيت من غزا ورمى مثل جَبْرُوت^(١) فالقياس غَزَوُوتَ وَرَمَيُوتَ ؛ لخروج الاسم بهذه الزيادة عن

ومن هنا تعلم أن اليعملة اسم وليست علما ولا صفة حتى يدعى لها أنها ممنوعة من الصرف لولا التاء التي أخرجتها عن وزن الفعل ؛ لكونها من خصائص الأسماء وهذا الذى ذكرناه هو مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وقد نص على أن يفعل لم يأت وصفا ، وذهب غيره إلى أن اليعملة وصف منقول من مضارع عمل ، وعلى هذا يتجه كلام المؤلف

(١) الجبروت : الكبير والقهر ، انظر (١ ص ١٥٢)

موازنة الفعل ، وبعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين ، وذلك لعدم الاعتداد بالواو والتاء .

ولم يعمل نحل النّوَالِ والسّيَالِ ^(١) والطويل والغَيُور والقَوُول والتَّقَوَال والتّشْيَار والمواعيد والمياسير لعدم موازنة الفعل ، وقيل : اللاتباس لو أعل ؛ إذ يلزم الحذف ، ورد بأنه كان ينبغي الاعلال إن كان سببه حاصلًا كما في قائل وبائع وكساء ورداء ، ثم التحريك وجعله همزة كما في الأمثلة المذكورة .

وثاني النوعين المذكورين : الاسم الذي فيه واو أو ياء مفتوح ، إذا كان مصدرًا قياسيًا جاريًا على نمط فعله في ثبوت زيادات المصدر في مثل مواضعهما من الفعل ، كإِقْوَام واستِقْوَام ، فلمناسسته التامة مع فعله أعل إعلاله بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وقبلهما ألفًا ، ولم يعمل نحو الطيران والدوران والنزوان والغليان علة فعله مع تحرك حُرُوف العلة فيه وانفتاح ما قبلها لضعف مناسبتهما .

والنوعان الآخران من الأنواع الأربعة من باب الجمع الأقصى ، وهما باب بَوَائِع وعَجَائِز ، وإنما أعلا الإعلال المذكور وإن لم يشابها الفعل لألف الجمع في أحدهما وقصد الفرق في الآخر كما تقدم شرحهما

هذا ، ولضعف هذه العلة — أعنى تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما — في إيجاب القلب ترد الألف إلى أصلها من الواو والياء ، ويحتمل تحركهما وانفتاح ما قبلها إذا أدى ترك الرد إلى اللبس : في الفعل كان ، أو في الاسم ، وذلك إذا لقي الألف حرف ساكن بعدها لو أبقى الألف معه على حالها سقطت والتبس ، فالفعل نحو غَزَا ورَمَا ، فإن أف الضمير اتصل بغزا ورمى معلين ، ولو لم يردوا الألف إلى أصلها لسقطت للساكنين والتبس المسند إلى ضمير المثني بالمسند إلى ضمير

(١) السِيَال : اسم جنس جمعي واحده سِيَالَة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل ، انظر (ص ٥ من هذا الجزء)

المفرد أو إلى الظاهر ، وكذا يَرْضَيَان ؛ لأنه كان يسقط النون جزماً ^(١) ،
وأما في أرضياً فليكونه فرع يَرْضَيَان ، والاسم نحو الصَّلَوَاتِ وَالْفَتَيَاتِ ،
لو حذفت الألف للسا كنين لا لتبس الجمع بالواحد ، ونحو الفتَيَانِ وَالرَّحِيَّانِ
إذ لو لم يرد لا لتبس المثني بالمفرد عند الإضافة ، وأما نحو الْفَتَسَيْنِ وَالرَّحِيَيْنِ
فليكونهما فرعى الفتَيَانِ وَالرَّحِيَّانِ ، كما تبين في أول شرح الكافية ، ومع بقاء النسب
ترد الألف المحذوفة في نحو عَصَى وَرَجَى المنونين ؛ لزوال السا كنين : أى
الألف والتنوين ، وبعد ردها تقلبها واوا لأجل بقاء النسب ، كما قلبتها في العصا
والرحى لما نسبت إليهما ، ولا نقول : إن الألف المحذوفة ترد إلى أصلها من
الواو والياء ، وإنما لم تحذف الألف للياء الساكنة اللاحقة بها لما ذكرنا في
باب النسب ، وبعد رد جميع الحروف المذكورة ونحوها لم تقلبها ألفاً مع
تحريكها وانفتاح ما قبلها ؛ لعروض الحركة عليها ، ولأنه إنما فر من الألف حتى
لا يلتبس بعد الحذف ، فكيف يعاد إلى ما فر منه ؟ وأما رد الألف إلى أصلها
في نحو هل تَرَيَنَّ وَتَرْضَيْنَّ ، والأصل هل ترى وترضى ؛ فليس لخوف
الالتباس ، بل للقياس على هل تَغْزُونَ وَتَرْمِيَنَّ ، وإنما رد اللام في نحو أرضيَنَّ
ولا تَرْضَيْنَّ وكذا في نحو اغْزُونَ وَارْمِيَنَّ ولا تَغْزُونَ ولا تَرْمِيَنَّ لأن الفعل مع النون

(١) قول المؤلف جزماً معناه قطعاً ، وليس المراد به الجزم الذى هو حالة
من حالات إعراب الفعل المضارع ، وذلك لأن هذه الحالة لا يقع فيها اللبس على
فرض إعرال يرضيان ؛ لأنك كنت تقول فى المسند إلى ضمير الواحد : محمد
لم يرض - بحذف لام الفعل للجزم - وكنت تقول : المحمدان لم يرضا - بألف هى
ضمير المثني - فلا لبس حينئذ ؛ فثبت أن جزماً لا ينبغى أن يحمل على حالة الاعراب
المذكورة ، وصورة الالتباس إنما تقع فى حالة النصب ؛ لأنك تقول : محمدان يرضى
والمحمدان لن يرضا ، والألف فى الأول لام الفعل وفى الثانى ضمير التثنية ، ونريد
أن ننبهك إلى أن اللبس حينئذ فى النطق لا فى الرسم

ليس موقوفا ولا مجزوما ، وحذف اللام إنما كان للعجزم أو الوقف ، ولم تقلب الياء في اَرْضَيْنَّ ولا تَرْضَيْنَّ ألما بعد الرد السكون حركتها عارضة لأجل النون التي هي كلمة مستقلة ، وأيضا لئلا يلزم منه حذف الألف فيؤدى إلى ما فر منه ، وكذا في نحو اَرْضُونَّ وارضَيْنَّ يا امرأة ؛ لم تقلبا لروض الحركة لما ذكرنا في باب التقاء الساكنين ، والسكون الوار والياء اسمين مستقلين ، فلا يغيران ، ولأن الوار والياء لا تقلبان ألما إلا إذا كان ما قبلهما من حروف كلماتها مفتوحا ، وههنا الواو كلمة أخرى ، وأيضا لو غيرا بالقلب لحذف بلا دليل عليهما ، كما كان في اَغْزَنَّ واغْزِنَّ

وإن لم يؤد حذف الألف للساكنين إلى اللبس لم يرد نحو يَرْضُونَّ وتَرْضَيْنَّ وترضين والمصطفون والمصطفين و غَزَوْا رَمَوْا و غَزَتْ وَرَمَتْ قوله « تحركتا » أى : في الأصل فيخرج نحو ضَوٍ وشئ مخففتين ، حركة لازمة ، ليخرج نحو غَزَوْا وَرَمَيَا وَعَصَوَان وارضَيْنَّ وجَوَزَات وَيَبِيضَات ، عند بنى تميم ، وإنما قلبا في نحو الْعَصَا وَالرَّحَى وإن كانت الحركة الإعرابية عارضة ؛ لأن نوعها وإن كان عارضا السكن جنسها لازم ، إذ لا بد لكل معرب بالحركات من حركة ما رفع أو نصب أو جرا

قوله « أو في حكمه » أى : في حكم الفتح ، نحو أَقُولُ وَأُبَيِّعُ وَمُقِيمٌ وَمُبَيِّعٌ

قوله « في فعل ثلاثى » كقَالَ وطال وخاف وباع وهاب

قوله « أو محمول عليه » كأقام وأبان واستقام واستبان ، وقد يكون الفعل الثلاثى محمولا على الثلاثى ، كَيْخَفَ وَيُقَالُ وَيَهَابُ ؛ لأن الأصل في الإعلال الماضى ، والمضارع فرعه فيعتل باعتلاله ، وذلك لأنه هو الماضى بزيادة حرف المضارعة عليه

قوله « أو اسم محمول عليهما » أى : على الفعل الثلاثى كباب ودار وكبش

صَافٍ ، وعلى الفعل المحمول عليه كَمُقام والاستقامة

قوله « بخلاف قول وبيّع » أى : بخلاف ما كان الواو والياء فيه ساكنين مفتوحا ما قبلهما

قوله « وطأى ويأجل شاذ » قد ذكرنا حكم طأى فى باب النسب ، وكذا ذكرنا أن نحو يَأْجَل مطرد ، وإن كان ضعيفا ، وكذا ذكرنا أن بعض الحجازيين يقلب الواو الساكنة ألفا قياسا فى مضارع نحو ايتعد وايتسر ، وبعض بنى تميم يقلبون واو نحو أولاد : أى جمع ما فاؤه واو ، ألفا قياسا ، فيقول : آلاد ، وطىء يفتحون ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية وكانت طرفا وانكسر ما قبلها ؛ لتقلب الياء ألفا ، وذلك لكون الطرف محل التغيير والتخفيف ، وشرط فتحة الياء للتنقل إلى ما قبلها ، وشرط كونها غير إعرابية ؛ لئلا تكون عارضة فيعتمد بها ، وشرط انكسار ما قبلها لأن الكسر أخو السكون ، على ما تبين فى باب التقاء الساكنين ؛ فتكون كأنك نقلت الفتح إلى الساكن ، كما فى أقوم ، قال

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْخَضِيضِ وَنَصْ طَاذُ نَفُوسًا بَنَتْ عَلَى الْكَرَمِ^(١)
وإن توسطت الياء بسبب التاء اللازمة نحو ناصاة فى ناصية فقليل غير مطرد

قوله « بخلاف قاول وبأيع » أى : بخلاف الثلاثى المزد فى ، إذا كان ما قبل الواو والياء ساكنا ، ولم يكن ذلك الساكن حرفا كان مفتوحا فى الثلاثى قوله « أُخِيلَتِ السماء » أى : صارت خليقة بالمطر ، وأغليت المرأة : أى أرضعت على الحبل ، ومثله اسْتَصَوَّبَ واسْتَرْوَحَ الريح ، وعند أبى زيد التصحيح

(١) قد مضى شرح هذا البيت مفصلا (ح ١ ص ١٢٤)

قياس في مثله ، إذا لم يكن له فعل ثلاثي كاستنوق^(١) ، وعند سيبويه نحو استنوق أيضاً شاذ ، والقياس إعلاله طرداً للباب كما أعل سائف^(٢) وخائل^(٣) في النسبة ، وإن لم يأت منه فعل معمل ؛ طرداً لباب فاعل في إعلاله علة واحدة ، وإذا طرد باب تعد ونعد وأعد فهذا أولى

قال : « وَصَحَّ بَابُ قَوَى وَهَوَى لِلْإِعْلَالَيْنِ ، وَبَابُ طَوَى وَحَيَى لَأَنَّهُ فَرَعُهُ أَوْ لِمَا يُلْزَمُ مِنْ يَقَايُ وَيَطَايُ وَيَحَايُ ، وَكَثُرَ الْإِدْغَامُ فِي بَابِ حَيَى لِلْمِثْلَيْنِ ، وَقَدْ يُكْسَرُ الْفَاءُ ، بِخِلَافِ بَابِ قَوَى ؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَبْلَ الْإِدْغَامِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا يَحْيَى وَيَقْوَى وَاحْوَاوِي يَحْوَاوِي وَارْعَوِي يَرْعَوِي ، فَلَمْ يُدْغَمُوا ، وَجَاءَ أَحْوِيَاءُ وَاحْوِيَاءُ ، وَمَنْ قَالَ اشْهَبَابُ قَالَ أَحْوَاءُ كَأَقْتَتَالٍ ، وَمَنْ أَدْغَمَ اقْتِتَالًا قَالَ : حَوَاءُ ، وَجَازَ الْإِدْغَامُ فِي أَحْيَى وَاسْتَحْيَى ، بِخِلَافِ أَحْيَى وَاسْتَحْيَى ، وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ فِي يُحْيَى وَيَسْتَحْيَى فَلِئَلَّا يَنْضَمَّ مَارْفُضٌ ضَمُّهُ ، وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ بَابِ قَوَى مِثْلَ ضَرَبَ وَلَا شَرَفَ كَرَاهَةَ قَوَوْتُ وَقَوُوتُ ، وَنَحْوُ الْقُوَّةِ وَالضُّوَّةِ وَالْبَوِّ وَالْجَوِّ مُحْتَمَلٌ لِلْإِدْغَامِ »

تصح
العين إذا
اعتلت
اللام

أقول : قوله « باب قوى » أى : فعل بالسكسر مما عينه ولامه واو ، ولا بد من

(١) استنوق الجمل : تشبه بالناقة ، وهو مثل يضرب لمن يخلط الشيء بغيره

انظر (١٠ ص ٨٦)

(٢) يقال : سافه يستيفه فهو سائف ، إذا ضربه بالسيف ، ويقال : رجل سائف : أى ذو سيف ، فهو على الأول اسم فاعل ، وإعلاله اصل ، وعلى الثانى للنسبة كلابن وتامر ، وإعلاله بالجمل على الأول ؛ طرداً لباب فاعل كما قال المؤلف

(٣) يقال : خال يخال فهو خائل ، إذا ظن ، ويقال : رجل خائل ، إذا كان ذا خيلاء ، فهو على النسب فى قول أكثر أهل اللغة ؛ والقول فى إعلال اللفظين كالقول فى سائف ، ومنهم من ذهب إلى أن الخائل المتكبر اسم فاعل فإعلاله بالأصل لا بالجمل

قلب الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، كما يجيء بعد أن كل واو في آخر الكلمة مكسور ما قبلها : متحركة كانت أو ساكنة ، قلبت ياء للاستثقال ، والاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط : إما بالقلب ، أو بالادغام ؛ لما عرفت ، فبعد قلب الثانية ياء لو قلبت الأولى ألفا لاجتمع إعلالان على ثلاثي ولا يجوز ، كما مر ، وأما هَوَى فقد أعلت اللام أيضاً بقلبها ألفاً ، فلم يكن لك سبيل إلى إعلال العين . حذراً من الإعلايين ، و«قَوَى» من المضاعف بالواو ، بدليل القوة ، و«حَيَّى» من المضاعف بالياء ، إلا عند المازني ، وهَوَى بماعينه واو ولامه ياء ، وكذا طَوَى ، بدليل طَيَّان^(١) ، ولم يُعَلَّ في حَيَّى بقلب العين عند المازني ، لأن أصله حَيَوَ عنده ، أو لأنه مثل طَوَى كما يجيء .

قوله « باب طَوَى وَحَيَّى » يعنى لم يعلا وإن لم يلزم إعلالان ، لأنهما فرعا هَوَى ، وذلك لأن فَعَلَ — بفتح العين — في الأفعال أكثر من أخَوَيْهِ ، لكونه أخف ، والخفة مطلوبة في الفعل ، وهو أيضاً أكثر تصرفاً ؛ لأن مضارعه يأتي على ثلاثة أوجه ، دون مضارعهما

ثم ذكر علة أخرى لتركهم إعلال عين ثلاثة من الأفعال المذكورة ، وهي ماعلى فَعَلَ — بكسر العين — وذلك أن كل أجوف من باب فَعَلَ قلبت عينه في الماضي ألفاً تقلب عينه في المضارع أيضاً ، نحو خاف يخاف ، وهاب يهاب ، فلو قالوا في الماضي : قَاىَ وَطَاىَ وَحَاىَ لقالوا في المضارع : يَقَاىُ وَيَطَاىُ وَيَحَاىُ ، وضم لام

(١) طيان : صفة مشبهة من قولهم : طوى يطوى - كفرح يفرح - إذا جاع وخسلا بطنه ، كقولهم : شبعان من شبع ، وريان من روى ، وظماك من ظمى . ووجه دلالة طيان على أن لام طوى ياء قلب الواو التي هي العين ياء وادغامها في الياء ؛ وأصله على هذا طويان ، ولولم تسكن اللام ياء لما قبل : طيان ؛ بل كان يقال : طوان ، انظر (١٠ ص ٢١)

المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضاً ، بخلاف الاسم ، نحو ظَبْيٍ
وَأَيٍّ ورَأَى ، وذلك لثقل الفعل كما ذكرنا ، ويجوز أن يقال في هوى أيضاً
مثله ، وهو أن كل أجوف من باب فَعَلَ تسكن عينه بقلبها ألفاً وجب تسكين
عين مضارعه ونقل حركته إلى ما قبله ، نحو قال يَقُولُ وَبَاعَ يَبِيعُ وَطَاحَ يَطِيحُ ^(١)
والأصل يَطُوحُ فكان يجب أن يقال يَهَيُّ مشدداً في مضارع هَايَ ، ولا يجيء في
آخر الفعل المضارع ياء مشددة ؛ لأنه مورد الإعراب مع ثقل الفعل ، وأما في الاسم
فذلك جائز لخفته ، نحو حَيٍّ ، ويجوز كما قدمنا أن نعلل ترك إعلاهم عين طَوِيٍّ
وَحَيٍّ بامتناع إبدال لامهما الذي كان أولى بالإعلال لو افتتح ما قبله ؛ لكونه
آخر الكلمة .

قوله « وكثر الإدغام في باب حَيٍّ » قال سيديويه : الإدغام أكثر والأخرى
عربية كثيرة ^(٢) ، وإنما كان أكثر لأن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل ،
ويشترط في جواز الإدغام في مثله : أي فيما تحرك حرف العلة فيه ؛ لزوم حركة
الثاني ، نحو حَيٍّ ، حَيًّا ، حَيُّوا ، حَيَّتْ ، حَيَّتًا ، قال :

١٢٩ — عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِلَيْفَتِهَا الْحَمَامَةُ
جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ مُمَامَةٍ ^(٣)

(١) انظر (١٠ ص ٨١ ١١٥٤)

(٢) هذه عبارة سيديويه (٢ ص ٣٨٧) وقد استظهر أبو الحسن الأشموني
من عبارة ابن مالك أن مذهبه كون الفلك أجود من الإدغام مع اعترافه بكونهما فصيحين ؛
وقد علل جواز الوجهين في حيي بأن من أدغم نظر إلى حقيقة الأمر فيه ، وهي اجتماع
مثلين متحركين وحركة ثانيهما لازمة ، ومن فك نظر إلى أن حركة الماضي وإن
كانت لازمة فيه إلا أنها كالمفارقة ، بسبب عدم وجودها في المضارع ، ففارق بهذا
نحو شدد يشدد ، إذ الحركة في الماضي والمضارع

(٣) هذا الشاهد من مجزوء السكامل المرفل ، وهو لعبيد بن الأبرص من

وإن كانت حركة الثانى لأجل حرف عارض غير لازم لم يدغم ، كما فى مُحْيِيَّةٌ وَمُحْيِيَّانٌ ؛ فان الحركة لأجل التاء التى هى فى الصفة ولألف المثنى ، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة ، وكذا الحركات الإعرابية ، نحو قوله تعالى : (أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) وقولك : رَأَيْتَ مُعْيِيًّا

وإن كانت الحركة لازمة فى نفس الأمر كما فى حَيٍّ ، أو لأجل حرف عارض لازم كما فى تَحْيِيَّةٌ وَأَخْيِيَّةٌ جمع حَيَاءٌ ^(١) جاز الإدغام والظهار ؛ إذ التاء فى مثله لازمة ، بخلاف تاء الصفة ، وكذا يجوز فى جمع عَيْبٍ أَعْيَاءٌ وَأَعْيَاءٌ ؛ للزوم الألف ، والإدغام فى هذا النوع أيضاً أولى ، كما كان فى حَيٍّ وَأُحْيِيَّ

وإنما اشترط الإدغام فى هذا الباب لزوم حركة الثانى بخلاف باب يَرُدُّ وَيَمْسُ ؛ لأن مطلق الحركة فى الصحيح يلزم الحرف الثانى ، إلا أن يدخله ما يوجب سكونه ، كـ يَرُدُّ وَيَرُدُّونَ ، وأما فى المعتل نحو مُعْيِيَّةٌ ورأيت

كلمة له يبكى فيها قومه بنى أسد حين قتلهم حجر الكندى أبو امرئ القيس الشاعر
لنعمهم الأتاوة التى كان قد فرضها عليهم ، وأول هذه الكلمة قوله :

يَا عَيْنُ مَا قَابَكَ بِبَنِي أُسْدٍ فَهُمْ أَهْلُ النَّدَامَةِ
أَهْلُ الْقِيَابِ الْحُمُرِ وَالنَّعَمِ الْمُؤَبَّلِ وَالْمَدَامَةِ

« ما » زائدة ، والقاب : جمع قبة ، وكانت لا تكون إلا للرؤساء والأشراف ،
والنعم : المال الراعى : إبلا أو غيرها ، وقيل : يختص بالابل ، والمؤبل : المتخذ
للقتية ، والمدامة : الخمر . والاستشهاد بالبيت فى قوله « عيوا » حيث أدغم المثليين.
فى الفعل المسند لواء الجماعة

(١) الأخيية : جمع حياء ، مثل قذال وأقذلة ، والحياء هو الفرج من ذواته
الخف والظلف والسباع

مُعَيَّيًّا فيسكن الثانى بلا دخول شيء ، نحو مُعَيٍّ ، فلم يروا إدغام حرف فيما هو كالساكن ، وحيث أظهرت الياء سواء كانت واجبة الإظهار كما فى مُحَيَّيَّة أو جائزته كما فى حَيَّيٍّ ، وانكسرت ، فاجفأ كسرهما أحسن من إظهاره ؛ ليكون كالادغام ؛ فان الكسر مستثقل ، وإن انفتحت الأولى ، كما تقول فى تثنية الحَيَّا : ^(١) حَيَّيَّان ، جاز الإخفاء والتبيين ، والتبيين أولى ؛ لعدم الاستثقال ، ولا يجوز هاهنا الادغام ، لعدم لزوم ألف التثنية ، ومن أظهر فى حَيَّيٍّ قال فى الجمع حَيَّوْا مخففاً كخَشَوْا ، قال :

١٤٠ — وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهَمَسٍ

حَيَّوْا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَصْرًا ^(٢)

قوله « وقد تكسر الفاء » يعنى فى حى المبنى للفاعل ، والظاهر أنه غلط نقله من الفصل ^(٣) ، وإنما أورد سيديويه فى المبنى للمفعول حَيٌّ وحَيٌّ ،

(١) الحيا - مقصورا - : الخصب والمطر ، وتثنيته حَيَّان مثل فتى وفتيان

(٢) هذا بيت من الطويل ، وهو من شواهد سيديويه (٢ ص ٣٨٧) وهو من كلمة أولها - فيما رواه صاحب الأغاني - :

لِلَّهِ عَيْنًا مَنْ رَأَى مِنْ فَوَارِسٍ أَكْرَّ عَلَى الْمَكْرُوهِ مِنْهُمْ وَأَصْبَرَ
وَأَكْرَمَ لَوْ لَا قَوْا سَدَادًا مُقَارِبًا وَلَكِنْ لَقَوْا طَمًا مِنَ الْبَحْرِ أَخْضَرَ

وقد نسبت هذه الأبيات لأبى حزابة التميمى ، وهو الوليد بن حنيفة ، شاعر من شعراء الدولة الأموية ، وقيل : هى لمودود العنبرى ، وكهمس : أبو حى من العرب . والاستشهاد بالبيت فى قوله « حيوا » بتخفيف الياء مضمومة على لغة من قال فى الماضى : حى بالفك ، مثلما تقول : رضوا فى رضى ، ورواية الأغاني « وحتى حسبناهم »

(٣) عبارة جار الله : « وقد أجروا نحو حى وعى مجرى فى وفى ، فلم يعلموه ، وأكثروهم يدغم فيقول : حى وعى - بفتح الفاء وكسرهما - كما قيل لى ولى فى جمع »

كقولهم في الاسم في جمع قَرْنُ أُلُوَّى : قُرُونٌ لِيٍّ — بالضم والكسر — (١)
 فان قيل : كيف وجب كسر الضم في غير فَعْلٍ نحو مُسْلِمِيٍّ وَعُتَيٍّ وَجُنَيٍّ
 وَغُرُوزِيٍّ على مثال عَصْفُورٍ من الغزو ، وجاز الوجهان في فَعْلٍ ؟
 قيل : لأن فَعْلًا يلتبس بفِعْلٍ فجاز إبقاء الضم فيه دلالة على أصل البنية
 وفي غيره لا يلتبس ببنية يينية ، أو يقال : الجوز لضم فَعْلٍ قبل الياء خفة
 البناء ، وقال السيرافي : يجوز أن يقال لِيٍّ : بالكسر في جمع أُلُوَّى ،
 كببيض في جمع أَيْبُضَ ، جعل الياء الساكنة المدغمة كغير المدغمة ، وَحِيٍّ
 في حِيٍّ كَقَيْلٍ وَبَيْعٍ

أُلُوَّى ؛ قال الله تعالى (وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ عَن بَيْنَةٍ) وقال عبيد :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ يَبْيِضَتِهَا الْحَمَامَةُ

اه كلام الزمخشري

ولم يتعرض ابن يعيش لذلك في شرحه ، ولا خطأ جار الله في شيء مما قاله ، وقد
 بحثنا من كتب القراءات كتاب النشر لابن الجزري ووجوه قراءات القرآن للعكبري ،
 ومن كتب التفسير كتاب الكشاف ، والبيضاوي والشهاب الخفاجي ، والبحر
 المحيط لأبي حيان ، فلم نجد أحدا من هؤلاء ذكر أنه قرأ في قوله تعالى :
 (لِيَهْلِكَ مِّنْ هَآلِكَ عَن بَيْنَةٍ وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ عَن بَيْنَةٍ) بالادغام مع كسر
 الحاء ، ثم بحثنا من كتب النحو واللغة : لسان العرب لابن المنكرم (حى - عى)
 والقاموس المحيط ، وكتاب سيويه وأوضح المسالك لابن هشام ، والاشتقاق ، والجمع
 للسيوطي ، والسكاية الشافعية لابن مالك ، فلم نجد أحدا من هؤلاء جميعا ذكر أن
 حى ونحوه من المبنى للمعلوم إذا ادغم جاز كسر فائه ، فإذا علمت هذا تبين لك أن
 وجه تخطئة المؤلف الزمخشري عدم النقل عن أحد من النحاة وعدم وروده في كلام
 العرب ، ولعل الزمخشري إنما حكى ذلك لوجه من القياس كما يشعر به تنظيره ؛ (لى) -
 جمع أُلُوَّى - وإن كان قوله « وأكثرهم يدغم فيقول » ظاهرا في النقل عن العرب
 (١) تقول : قرن أُلُوَّى ؛ إذا كان شديد الالتواء

وقالوا فى الاسم : حَيَاةٌ وَدَوَاةٌ وَنَوَاةٌ ، وشذ غَايَةٌ وَغَايٌ ، وَرَايَةٌ وَرَايٌ ، وآيَةٌ وثَايَةٌ ، ^(١) والقياس غَوَاةٌ أَوْ غَيَاةٌ ، والأول أولى ؛ لأن باب طَوَيْتَ أكثر من باب حَيَّيَ ، وإنما قلنا بشذوذ ذلك لأن الأولى إعلال الآخر كما فى هَوَى وَنَوَى وقال الفراء وجماعة من المتقدمين فى آية : إنه ساكن العين ، والأصل آيَةٌ وأَيٌّ قلبت العين الساكنة ألفاً ؛ لفتح ما قبلها كما فى طَائِيٍّ وَيَاجِلٍ ^(٢) وَعَابٌ ، وهو ههنا أولى ، لاجتماع الياءين وقال الكسائى : آيَةٌ ، على وزن فاعلة ؛ فسكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما ؛ فحذفت الأولى وعلى جميع الوجوه لا يخلو من شذوذ فى الحذف ^(٣) والقلب

(١) الثانية : مأوى الأبل ، وعلم بقدر قاعدة الإنسان ، وأصلها ثوى لائى ؛ لأن باب طوى أكثر من باب حيى ، وكان مقتضى القياس أن قلب اللام ألفاً لتجر كمها وانفتاح ما قبلها ، ولأن الإعلال باللام أولى كما فعلوا فى النوى والحياء ، وليكنهم أعلموا العين بقلبها ألفاً على خلاف مقتضى القياس فصار ثاياً . وانظر فى الكلام على بقية هذه الألفاظ (٢ ص ٥١)

(٢) العاب : أصله العيب - بفتح فسكون - فقلبت الياء ألفاً اكتفاءً بجزء العلة وهو انفتاح ما قبلها ، ومثله الذام والقاب فى نحو (قَابَ قَوْسَيْنِ) ومثله « آد » بمعنى القوة من نحو قوله تعالى (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ) ومثله « رادة » فى قولهم : ريدة ورادة ؛ إذا كانت لينة المهبوب ، ومثله الذان بمنى الذين - بفتح الذال وسكون الياء - وهو العيب ؛ ومن العلماء من زعم أن المقلوب من هذه الألفاظ مفتوح العين ، وأن كل كلمة من هذه الكلمات قد وردت على لغتين ، وحينئذ يكون القلب مستوفياً علته

(٣) ليس بك حاجة إلى بيان الوجوه وما يلزم على كل وجه من الشذوذ إذا رجعت إلى ما كتبناه فى (٢ ص ٥١) ولاحظت أن الإعلال باللام أولى منه بالعين ، وأن العين لا تتعل إذا كانت اللام حرف علة سواء أعلت بالفعل أم لم تتعل ، وأن علة انقلاب الواو والياء ألفاً هى تحر كمها وانفتاح ما قبلهما ، فأذا طبقت هذه القواعد على الأقوال التى ذكرناها فى الموضع المشار إليه ظهر لك أن كل قول منها لا يخلو من شذوذ .

ويمكن أن يقال : الوجهان أيضاً في غاية وثابة ورابة

واعلم أن في استعجي لغتين : لغة أهل الحجاز استعجياً يستعجي - بياءين -
مستعجياً مستعجياً منه ، على وزن استرعى يسترعى سواء ، ولغة بني تميم
استعجى يستعجى ، بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين

فذهب الخليل أنه مبني على حيي مفعلاً لإعلال هاب وباع ، فكأنه
قيل : حاي ، فكما تقول في باع : استبعت ، تقول في حاي : استحييت ، وإنما
بني على حاي المرفوض ؛ لأن حق حيي إعلال عينه لما امتنع إعلال لامه ،
فاستعجى على هذا في الأصل استعجى كاستباع ، حذفت حركة الياء ؛ إذ
لم يوجد في كلامهم لام الماضي ياء متحركة ساكنة ما قبلها ، فالتقى ساكنان ؛
فحذفت أولاهما ، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً لافتتاح ما قبلها كما في ياجل
وطائي ، وكذا تقول في المضارع : إن حقه يستعجى كاستبمع ، حذفت حركة الياء ؛
إذ لا نظير له في الأفعال ، ثم حذفت الياء الأولى للساكنين ، والأمر منه استعج ،
وحق مصدره على هذا استعجاء كاستباعة ، ولا يستعمل ، واسم الفاعل مستعج ،
والأصل مستعجى فأعل إعلال المضارع ، والمفعول مستعجى منه ، وأصله مستعجى
حذفت حركة الياء كما في يستعجى ، وأعل إعلال استعجى ، وقد مر ، وفيما
ذهب إليه الخليل ضعف لا يخفى للارتكابات المكروهة

وقال غيره - واختاره المازني - : إن الياء الأولى في جميع هذه التصرفات
حذفت كما في أحست وظلت ومست ؛ لأن حق التلثين الإدغام ، فلما امتنع
حذفت الأولى ؛ لكونه أشبه شيء بالإدغام ، وقال المازني : لو حذفت للساكنين
لم تحذف في المثني نحو استعجياً ولقالوا : استعجياً كاستبعا

قوله « بخلاف باب قوى » يعني أن قوى من مضاعف الواو ، بدليل القوة
كما أن حيي من مضاعف الياء ، لكنه إنما جاز إدغام حيي بخلاف قوى فلم

يُقَلَّ قَوْ كَمَا قِيلَ حَتَّى ؛ لِأَنَّ قَلْبَ الْوَاوِ يَاءٌ إِعْلَالٌ فِي الطَّرْفِ ، وَإِدْغَامُ الْعَيْنِ فِي اللَّامِ إِعْلَالٌ فِي الْوَسْطِ ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى لَمَّا ذَكَرْنَا غَيْرَ مَرَّةٍ ، وَلِلذَلِكَ ابْتِدَاءٌ بِإِدْغَامِ أَيْمَةٍ قَبْلَ قَلْبِ هَمْزِهِ السَّاكِنِ أَلْفًا ؛ لِانْفِتَاحِ مَاقِبِلِهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ، ^(١) وَأَيْضًا قَوَى بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ أَخْفَ مِنْهُ بِإِدْغَامِ الْوَاوِ فِي الْوَاوِ ، وَالطَّرِيقُ الْمَوْدِيُّ إِلَى زِيَادَةِ الْخَفَةِ أَوَّلَى بِالسَّلُوكِ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ .

قوله « وَلِلذَلِكَ قَالُوا يَحْيَا » أَيْ : لَمْ يَقُولُوا يَحْيَى مَعَ أَنَّهُمْ أَدْغَمُوا فِي الْمَاضِي ؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَبْلَ الْإِدْغَامِ ، وَأَيْضًا السَّكَاةُ بِالْإِعْلَالِ أَخْفَ مِنْهَا بِالْإِدْغَامِ ، وَلِلذَلِكَ قِيلَ : يَقْوَى ، لَا يَقْوَى ، وَأَيْضًا لَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي يَحْيَى وَيَقْوَى ، لِعَدَمِ لَزُومِ حَرَكَةِ الثَّانِي ، وَهُوَ شَرْطُ الْإِدْغَامِ فِي مِثْلِهِ كَمَا تَقْدُمُ

قوله « أَحَوَّزَى » هُوَ أَفْعَالٌ مِنَ الْحَوَّةِ ^(٢) وَأَصْلُهُ أَحَوَّوْ ، وَلَمْ يَدْغَمْ ، بَلْ أَعْلَ ؛ لِسَبْقِ الْإِعْلَالِ عَلَى الْإِدْغَامِ ، وَلِسَكُونِ السَّكَاةِ بِهِ أَخْفَ ، وَكَذَا يَحْوَّوْ أَوْ فِي مُضَارَعِهِ ، وَالْحَرَكَةُ فِي آخِرِهِ عَارِضَةٌ ، وَكَذَا ارْعَوَى ، وَهُوَ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ كَأَحْمَرَّ ، وَأَصْلُهُ ارْعَوَوْ كَأَحْمَرَّرَ ، وَمَصْدَرُ أَحَوَّزَى أَحْوِيَاءٌ كَأَحْمِيرَارٍ ، وَأَحْوِيَاءٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَيِّبُوهَ إِلَّا هَذَا ، فَمَنْ قَالَ : أَحْوِيَاءٌ بِالْقَلْبِ وَإِدْغَامِ فَلَسَكُونُ الْيَاءِ عَارِضًا فِي الْمَصْدَرِ لِلْكَسْرِ وَأَصْلُهَا الْأَلْفُ فِي أَحَوَّزَى ؛ فَصَارَتْ لِعَرُوضِهَا لَا يَعْتَمَدُ بِهَا كَمَا لَا يَعْتَمَدُ بِوَاوِ سُوَيْرٍ وَقُوُولٍ ؛ لَكُونِهَا بَدَلًا مِنَ الْأَلْفِ فِي سَائِرِ ^(٣) وَقَاوِلٍ ، وَسَيِّبُوهَ نَظَرَ إِلَى كَوْنِ الْمَصْدَرِ أَصْلًا لِلْفِعْلِ ؛ فَلَا يَكُونُ الْيَاءُ بَدَلًا مِنَ الْأَلْفِ ، بَلِ الْأَلْفُ فِي الْفِعْلِ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ فِي الْمَصْدَرِ

(١) أَنْظَرِ (ح ١ ص ٢٧)

(٢) الْحَوَّةُ — بَضْمُ الْحَاءِ وَتَشْدِيدُ الْوَاوِ — : سَوَادٌ إِلَى الْخُضْرَةِ ، أَوْ حُمْرَةِ

إِلَى السَّوَادِ . أَنْظَرِ (ح ١ ص ٢٠٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣)

(٣) هَذِهِ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ هُنَا لِعَدَمِ إِعْلَالِ سُوَيْرٍ بِقَلْبِ وَاوِهِ يَاءٌ ثُمَّ إِدْغَامِهَا فِي الْيَاءِ وَلِعَدَمِ الْإِدْغَامِ فِي قُوُولٍ ؛ هِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا سَيِّبُوهَ ، وَهِيَ الَّتِي

قوله « ومن قال اشهباب » يعنى أن باب افعِلَال مقصور افعِلَال في بعض
الكلمات ، : يقال احيرار واحزار ، واشهباب واشهباب^(١) ، فيقال على ذلك في
احوياء ، واحوِ واء ، فيجتمع الواوان كما يجتمع التاءان في اقتتال ، وإن لم يكن
احو واء من باب اقتتال ، وسيجيء في باب الإدغام أنه قد يدغم نحو اقْتَتَلَ يقتل
اقتتالا فيقال : قِتَال ، فيقال أيضاً هنا : حَوَاء ، والواوان المدغم إحداهما في
الأخرى لا يستقلان في الوسط كما يستقلان في الطرف ، فيقال حَوَى يَحْوَى ،
بفتح الحاء فيهما ، أو حَوَى يَحْوَى ، بكسر الحاءين^(٢) ، حَوَاء نحو قتل
يقتل قتالا

اختارها متأخرو النحاة كابن مالك وشرح كلامه ، ولكن ابن الحاجب ذكر في باب
الإدغام أن عدم القلب في سرير وعدم الإدغام في قول خوف الالتباس بنحو سير مبني
للمجهول من نحو قوله تعالى : (وإذا الجبال سُيِّرَت) بنحو قول مبني للمجهول من
قول — بالتضعيف — وأيد المؤلف كلامه هناك حيث قال « وعندسيويه والخليل
أن سوير وقول لم يدغما لكون الواوين عارضين ، وقول المصنف أولى ، وهو
أنهما لم يدغما ، لخوف الالتباس ، لأن العارض إذا كان لازما فهو كالأصل ، ومن
ثم يدغم لينة - كامة - وأول - كابل - مع عروض الوار والياء » اهـ ، وخط بين
العلتين في الكلام على قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبقت إحداهما ساكنة .
(١) الشبهة : البياض الذي غلب على السواد ، وقد قالوا : اشهب الفرس اشهباباً
واشهاب اشهباباً ، إذا غلب بياضه سواده ، هذا قول أكثر أهل اللغة ، وقال
أبو عبيدة : الشبهة في ألوان الخيل : أن تشق معظم ألوانها شعرة أو شعرات بيض
كما كانت أو شقرا أودهما .

(٢) وجه كسر الحاء في « حوى » أنه لما قصد الإدغام سكن أول المثليين فالنقى
ساكنان : الحاء التي هي فاء الكلمة ، والواو التي هي عينها ، فحرك أول الساكنين
بالكسر الذي هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وحذفت همزة الوصل
استغناء عنها ، وأما « حوى » بفتح الحاء فوجهه أنه لما أريد الإدغام نقلت حركة
أول المثليين إلى الساكن قبله وحذفت همزة الوصل استغناء عنها .

وإذا بنيت من حَيٍّ ورَمَى مثل اَحْمَرَ قلت : اَحْيَا وارْمَا ، والإعلال قبل الإدغام .

وإذا بنيت مثل اَحْمَارٍ منهما قلت : اَحْيَا وارْمَا ، وفي المثني اَحْيِيَا وارْمِيَا واَحْيَايَا وارْمَايَا ، ولا يجوز الإدغام لعروض الحركة في الأخيرة ، لأجل ألف المثني ، وتقول في الجمع : اَحْيَوْا ، واَحْيَاوْا ، فاذا لزمت الحركة — وذلك فيما لم يسم فاعله نحو اَحْيِيَّ وارْمِيَّ واَحْيُوْى وارْمُوْى واَحْيِيَّيا واَحْيِيَّوْا واَحْيُوْا واَحْيُوْى — جازا الإدغام ، فتقول : اَحْيِ وأصله اَحْيِ كسرت الياء المضمومة كما في مُسْلِمِيَّ ، واَحْيِيَّ واَحْيِيَّوْا واَحْيُوْى واَحْيُوْى واَحْيُوْا ، وفي المضارع : يَحْيِيَّ وَيَرْمِيَّ وَيَحْيَايَ وَيَرْمَايَ ، ولا يجوز إدغام الواو في اَحْيُوْى كما لم يدغم في سُوْر ، كما ذكرنا ، وتقول في اسم الفاعل : مُحْيِيَّةٌ وَمُحْيَايَةٌ ، ولا يجوز الإدغام ؛ لعروض الحركة ، بل إخفاء الكسر أولى من الاظهار كما بينا وتقول في مصدر اَحْيَا : اَحْيَاءُ ، وفي مصدر اَحْيَايَا اَحْيِيَاءُ بالإدغام ، ومن لم يدغم في اَحْيُوْا لكون الياء بدلا من الألف ينبغي أن لا يدغم أيضا ههنا ، لكنه مستعمل ، ومن أدغم في اَقْتَتَلَ يَقْتَتِلُ اَقْتِتَالًا قال ههنا : حَيَّا يَحْيِيَّ حَيَاءً .

قوله « وجاز الإدغام في اَحْيِيَّ واستَحْيِيَّ » من أدغم قال : اَحْيِ اَحْيَا اَحْيُوْا واستَحْيِ استَحْيَا استَحْيُوْا ، وذلك للزوم الحركة ، ومن لم يدغم قال اَحْيِيَّ اَحْيِيَا اَحْيُوْا ، نحو اَرْمِيَّ اَرْمِيَا اَرْمُوْا ، وفي استَحْيِيَّ ثلاث لغات ، هذه أصلها ، وثانيتها الإدغام ، وثالثتها حذف الياء الأولى كما في استَحْيِ عند بني تميم ، وتقول في مضارع اَحْيَا واستَحْيَا : يُحْيِيَّ وَيَسْتَحْيِيَّ ، من غير إدغام ، لعدم لزوم الحركة .

قوله « ومن ثم لم يُبنَ من باب قَوِيَّ » أى : من مضاعف الواو « فَعَلَّ »

بالفتح كراهة اجتماع الواوين إذا اتصل بالماضى الضمير المرفوع ، وأما فَعَلٌ - بللضم - فلو بنى منه لحصلت الواوان من دون اتصال الضمير ، إذ لم يكن تقلب الواو التي هى عين لما لم تكن علة القلب فى اللام حاصلة ، كما ذكرنا فى حَيَّيْ وَطَوَّيْ ، ولم تكن تقلب الثانية ياء لضممة ما قبلها كما فى الأَدْلَى ؛ لأن ذلك فى الاسم كما يأتى ، ألا ترى إلى نحو سَرَوْ؟

قوله « ونحو القُوَّة والصُّوَّة ^(١) » جواب سؤال ، كأنه قيل : فإذا لم يبنوا من باب قَوَّيْ مخافة الواوين ، فلم احتملوا ذلك فى القوة ؟ فقال : لأن الإدغام ههنا حاصل ، نختف السكلمة به ، ولو كان الإدغام مقدما على الإعلال أيضاً لم يحز ذلك فى الفعل كما جاز فى الاسم ؛ لثقل الواوين فى الفعل الذى هو ثقیل .

قال « وَصَحَّ بَابُ مَا أَفْعَلَهُ لَعَدِمَ تَصَرُّفِهِ ، وَأَفْعَلُ مِنْهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ أَوْ ^{بعض ما لا} لِلْبَسِ بِالْفِعْلِ ، وَازْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا ، وَبَابُ اِعْوَارٍ ^{بعل من} وَأَسْوَادَ لِلْبَسِ ، وَعَوَّرَ وَسَوَّدَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ ، وَمَا تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ ^{الصيغ} ^{وسبت} ^{ذلك} أَيْضًا كَأَعْوَرْتَهُ وَاسْتَعْوَرْتَهُ وَمُقَاوِلَ وَمُبَايَعٍ وَعَاوَرَ وَأَسْوَدَ ، وَمَنْ قَالَ : عَارَ قَالَ : أَعَارَ وَاسْتَعَارَ وَعَايَرَ ، وَصَحَّ تَقَوَّلَ وَتَسَيَّرَ لِلْبَسِ ، وَمَقْوَالٌ وَخَيْطٌ لِلْبَسِ ، وَمَقْوَلٌ وَمَخِيطٌ مَخْذُوفَانِ مِنْهُمَا ، أَوْ [لِأَنَّهُمَا] بِمَعْنَاهُمَا ، وَأَعِلَّ نَحْوُ يَقُومُ وَيَبْسُجُ وَمَقُومٍ وَمَبْسُجٍ بِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِلْبَسِ ، وَنَحْوُ جَوَادٍ وَطَوِيلٍ وَغَيْرِ لِلْأَلْبَاسِ بِفَاعِلٍ أَوْ بِفَعْلٍ أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ وَلَا مُوَافٍ ، وَنَحْوُ الْجَوْلَانِ وَالْحَيَوَانِ وَالصُّوَرَى وَالْحَيْدَى ؛ لِلتَّنْبِيهِ

(١) الصورة : جماعة السباع ، وهى أيضا حجر ينصب فى الفياض والمفازة المجهولة ليستدل به على الطريق ، وتجمع على صوى ، نظير مدينة ومدى ، كما جاء فى حديث أبى هريرة (إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُورَى وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ) أراد أن للإسلام طرائق وأعلاما يتدى بها .

بِحَرَكَتِهِ عَلَى حَرَكَةِ مُسَمَّاهُ ، وَالْمَوْتَانُ ؛ لِأَنَّهُ تَقْيِضُهُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ
وَلَا مُوَافٍ ، وَتَحْوُ أَدُورٍ وَأَعْيُنٍ لِلْإِلْبَاسِ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُخَالِفٍ ،
وَتَحْوُ جَدُولٍ وَخِرْوَعٍ وَعُلَيْبٍ ؛ لِمَحَافَظَةِ الْإِلْحَاقِ أَوْ لِلشُّكُونِ الْمُخَضِّصِ «

أقول : قد تبين بما قدمت في أول هذا الباب علة تركهم إعلال الأشياء
المذكورة ، ولنفسر ألفاظ المصنف

قوله « لعدم تصرفه » يعنى أن الأصل في الإعلال الفعل ؛ لما ذكرنا من
ثقله ، ولم يعمل باب التعجب نحو ما أقول له وأقول به — وإن كانا فعلين على
الأصح — لمشابهتهما بعدم التصرف للأسماء ؛ فصارا كأفعل التفضيل وأفعل الصفة
قوله « وأفعل منه » أى : أفعل التفضيل محمول عليه : أى مشابه لأفعل
التعجب ؛ لأن التعجب من الشيء لكونه أفضل فى معنى من المعانى من غيره ،
ولذلك تساويا فى كثير من الأحكام كما تبين فى بابيهما ، ولا وجه لقوله « محمول
عليه » لأنه اسم ، وأصل الاسم أن لا يعمل هذا الإعلال كما ذكرنا ، وقد يعمل
من جملة الأسماء الأقسام المذكورة كما مر ، وشرط القسم الميزد فيه الموازن للفعل
إذا قصدنا إعلال عينه أن يكون مخالفاً للفعل بوجه كما تقدم ، وهذا لا يخالف
الفعل بشيء ؛ فكان يكفى قوله « أوللبس بالفعل »

قوله « وبابٌ اغوار واسواد للبس » أى : لو قلبت الواو ألفا ونقلت حركتها
إلى ما قبلها لكان يسقط همزة الوصل وإحدى الألفين ؛ فيبقى سادّ وعارّ فيلتبس
بفعل المضاعف ، ولا وجه لقوله « للبس » لأنه ؛ إنما يُعْتَذَرُ لعدم الإعلال إذا
حصل هناك علتة ولم يعمل ، وعلة الإعلال فيما سكن ما قبل واوه أو يائه كونه فرعا
لما ثبت إعلاله ، كما فى أقام واستقام ، ولم يعمل عَوْرَ وَسَوْدَ حتى يحمل اعوار
واسواد عليهما ؛ بل الأمر بالعكس ؛ بل لو سئل كيف لم يعمل اعوار واسواد

وظاهرهما أنهما مثل أقوم ؛ فالجواب أن بينهما فرقا ، وذلك أن العلة حاصلة في أقوم دون أعوار

قوله « وما تصرف . . إلى آخره » أى : لم يعمل نحو استعور وأعور وإن كانا في الظاهر كاستقوم وأقوم ؛ لأن أصلهما ليس معلا حتى يحملا في الإعلال عليه ، وكذلك عاور ومُقاوِل ومُبَايَع لم يعمل إعلال نحو قائل وبائع ؛ لأن إعلال نحو قائل للحمل على فعله المعلن ، وأفعال هذه الأشياء غير معلة

قوله « وتَقَوَّلَ وتَسَيَّرَ للبس » يعنى أن نحوه وإن كان مصدرا لفعل معل لم يعمل ولم يجر مجراه كما أجرى إقامة واستقامة مجرى أقام واستقام ؛ لئلا يلتبس بعد الإعلال بفعل ، هذا قوله ، والوجه ما تقدم من أن المصدر لا يعمل عينه هذا الإعلال إلا أن يكون مصدرا مطردا مساويا لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل ، كإقامة واستقامة ، وليس نحو تقوال وتسيار كذا ، وأما إعلال نحو قيام وعياذ بقلب الواو ياء وإن لم يساو الفعل بأحد الوجهين فلما ذكرنا من أن علة قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها أمتن من علة قلب الواو ألفا لفتحة ما قبلها .

قوله « ومَقَوَّلٌ ومَخْطٌ للبس » يعنى أنه آلة جارية على الفعل فكان سبيله في الإعلال سبيل الفعل ، لكنه لم يعمل للبس بفعل ، والحق أن يقال : لم يثبت فيه علة الإعلال ، وهى موازنة الفعل ، فكيف يعمل ؟ وليس كل اسم متصل بالفعل يعمل هذا الإعلال .

قوله « ومَقَوَّلٌ ومَخْطٌ » هذا يحتاج إلى العذر ؛ لأنه موازن للأمر نحو اذهب واحمد ، وفيه المخالفة بالميم الزيدة في الأول ؛ فبكان الوجه الإعلال ؛ فالعذر أنه مفعول من مفعال ؛ فأجرى مجرى أصله ، ولنا أن لا نقول : إنه فرعه ، بل نقول : هما أصلان ، ومفعول محمول على مفعال في ترك الإعلال ؛ لكونه بمعناه ، وهذا

أولى ؛ إذ موافقته لمعناه لا تدل على أنه فرعه .
قوله « بغير ذلك » أى : لم تقلب عينها ألفا كما قلبت فى أصولها اثلا يلتبس
وزن بوزن كما تسكرر ذكرنا له

قوله « لللباس بفاعِل » أى : لو حركت الألف الثانية بعد الاعلال كما فى
قائل لا لبس فعَالٌ وفَعُولٌ وفَعِيلٌ بفَاعِلٍ ، ولو حذف الألف بعد قلبها لا لبس
بفَعَلٍ — المفتوح العين والفاء — والحق أن يقال : إنها لم تعمل ؛ لأنها ليست مما
ذكرنا من أقسام الاسم التى تعمل

قوله « ونحو الجولان » هذا عجيب ؛ فإن حركة اللفظ لاتناسب حركة المعنى
إلا بالاشتراك اللفظى ؛ إذ معنى حركة اللفظ أن تجيء بعد الحرف بـىء من
الواو والياء والألف كما هو مشهور ، وحركة المعنى على فراسخ من هذا ، فكيف
ينبى بإحداها على الأخرى ؟ فالوجه قوله « أولاً لأنه ليس بجار » أى كإقامة واستقامة
كما ذكرنا من مناسبتها للفعل ، ولا موافق : أى موازن له موازنة مقام ومقام
وباب ودار .

قوله « لللباس » أى : بالفعل .
قوله « ولا يخالف » لأن شرط الموازن الموازنة المذكورة مخالفته بوجه حتى
لا يلتبس بالفعل .

قوله « لمحافظة الإلحاق » فإن الملقى لا يعمل بحذف حركة ولا نقلها ولا حذف
حرف لثلا يخالف الملقى به ، فيبطل غرض الإلحاق إلا إذا كان الإلحاق فى الآخر
فإنه يعمل لأن الآخر محل التغيير ، ولأن سقوط حركة الآخر كالمعزى لا يخل
بالوزن كما ذكرنا فى أول الكتاب^(١) ، وسقوط الحرف الأخير لأجل التنوين
كلا سقط كعزى لأن التنوين غير لازم للكلمة .

(١) انظر (١ ص ٥٨)

قوله « عَلِيْب » ^(١) وهو عند الأخفش ملحق بِجُذْدَب ، وعند سيديويه
للحاق أيضا كسودَد ، وإن لم يأت عنده فَعُلَّ كما يجيء بعد .

قوله « أولسكون الحض » هذا هو العذر الحق لا الأول ؛ لأن الواو والياء الساكن
ما قبلهما إنما تقلبان ألفا لكون ذلك الساكن مفتوحا في أصل تلك الكلمة ،
ولم يثبت فيما نحن فيه حركة في الأصل .

قال : « وَتَقْلَبَانِ هَمْزَةً فِي نَحْوِ قَائِمٍ وَبَائِعٍ الْمُعْتَلِّ فَعِلُهُ بِخِلَافِ نَحْوِ عَاوِرٍ ،
وَنَحْوِ شَاكٍ وَشَاكٍ شَاذٌ ، وَفِي نَحْوِ جَاءَ قَوْلَانِ ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : مَقْلُوبٌ كَالشَّاكِي
وَقِيلَ : عَلَى الْقِيَاسِ ؛ وَفِي نَحْوِ أَوَائِلٍ وَبَوَائِعٍ مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ بَعْدَ أَلِفِ بَابِ
مَسَاجِدَ وَقَبْلَهَا أَوَّاءٌ أَوْ يَاءٌ ، بِخِلَافِ عَوَاوِيرَ وَطَوَاوِيرَ ، وَضَيَّائُونَ شَاذٌ ؛ وَصَحَّ
عَوَاوِرُ ، وَأَعْلِلَ عِيَّائِلٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَوَاوِيرَ فُجُذِفَتْ وَعِيَّائِلُ فَأُشْبِعَ ، وَلَمْ يَفْعَلُوهُ
فِي بَابِ مَعَايِشَ وَمَقَاوِمَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَابِ رَسَائِلَ وَعَجَائِزَ وَصَحَائِفَ ،
وَجَاءَ مَعَايِشُ بِالْهَمْزِ عَلَى ضَعْفٍ ، وَالتَّزِيمِ هَمْزُ مَصَائِبَ . »

أقول : كل ما في هذا الفصل قد تقدم ذكره بتعليقه ، وقول النحاة في هذا
الباب : تقلب الواو والياء همزة ، ليس بمحمول على الحقيقة ، وذلك لأنه قلبت
العين ألفا ثم قلبت الألف همزة ، فكانت قلبت الواو والياء همزة .

(١) العليْب ، بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه — : مريض بتهامة .

قال جرير :

عَضِبْتُ طُيْمَةً أَنْ سَبَبْتُ مُجَاشِعًا عَضُّوا بِصُمِّ حِجَارَةٍ مِنْ عَلِيْبٍ

ويقال : هو واد فيه نخل ، قال أبو دهل :

فَمَا ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى تَبَيَّنَتْ بِعُلَيْبٍ نَخْلًا مُشْرِفًا وَمُخَيَّمًا

وذلك لأن النخل لا يكون في رموس الجبال ، فإنه يطلب الدف .

قوله « بخلاف نحو عاور » يعنى أن اسم الفاعل محمول على الفعل فى الإعلال كما تقدم ؛ فلما صح فعله صح هو أيضا
قوله « ونحو شاك وشاك شاذ » يعنى أن بعض العرب يقلب العين إلى موضع اللام فى بعض أسماء الفاعلين من الأجوف ؛ فيعمله إعلال قاض ، قال :
١٤١ - * لَآثٍ بِهِ الْأَشَاءُ وَالْعَبْرِيُّ * ^(١)

وقال :

١٤٢ — فَتَعَرَّفُونِي ؛ إِنَّنِي أَنَا ذَا كُمْ شَاكٍ سَلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ ^(٢)

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للمعاج يصف أيكته ، وقوله :

فِي أَيْكَتِهِ فَلَا هُوَ الضَّحَى وَلَا يَأْلُحُ نَبْتُهُ الشَّيْ
لَاثٍ بِهِ البيت . . . فَمِنْ قَوْمِهَا الْقَوْمِي

الأيكة : غيضة تنبت السدر والأراك ، والضحى : البارز للشمس ، وهو فاعل من ضحى ضحى — كرضى يرضى — ، لاث : أصله لاثث ، تقول : نبات لاث ، ولاث ؛ إذا التفت واجتمع بعضه على بعض ، وأصله من لاث ياث ، إذا اجتمع والتفت ، والأشياء — بالفتح والمد — : صغار الخيل ، وأحدثه أشاءة ، والعبرى : مالا شوك فيه من السدر . وما فيه شوك منه يسمى الضال ، ويقال بالعبرى مانبت على شطوط الأنهار . والقوام — بالفتح — : الاعتدال ، والقومى : القامة وحسن الطول . والاشتهاد بالبيت فى قوله « لاث » على أن أصله لاوث فقدمت الثاء على الواو فصار لاثو ، ثم قلمت الواو بياء لتطريفها إثر كسرة ، ثم أعلل إعلال قاض .

(٢) هذا البيت من السكامل ، وهو لطريف بن تميم العنبرى . وقوله :

أَوْكَلَّمَا وَرَدَتْ عَسْكَاطَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ

وعسكات : سوق من أسواق العرب فرسية من عربات كانوا يجتمعون فيها من نصف ذى القعدة إلى هلال ذى الحجة ، والعريف : المقيب ، وهو دون الرئيس الأعلى ، ويتوسم : يتفكر ، وشاك : أصله شاوك فقدمت الكاف على الواو ، ثم

وهذا هو الذى غر الخليل حتى ارتكب في جميع اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام القلب ، فقال : إذا كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفا من الهمزة الواحدة بعد الألف فهم من اجتماع همزتين أفر ، وهكذا لما رأهم قالوا في جمع شائع : شَوَاعٍ ^(١) بالقلب ، قال : فهو في نحو خَطَايَا وَمَطَايَا وَجَوَاءَ وَشَوَاءَ أُولَى ، والجواب أنهم إنما التجئوا إلى القلب في لاثٍ وشاكٍ خوفاً من الهمزة بعد الألف ، وأما في نحو جاء فيلزم همزة واحدة بعد الألف ، سواء قلبت اللام إلى موضع العين أولاً ، قال سيديويه : وأكثر العرب يقولون : لاثٍ وشاكٍ — بحذف العين — فكأنهم قبلوا العين ألفاً ثم حذفوا العين للساكنين ، ولم يحركوها فرارا من الهمزة ، والظاهر أن المحذوفة هي الثانية ؛ لأن الأولى علامة الفاعلية ، ويجوز أن يكون أصل لاثٍ وشاكٍ لَوِثٌ وشَوِكٌ مبالغة لاثٍ كعملٍ في عاملٍ وَلَبِثٌ في لَابَثٍ ،

أعلت بقلب الواو ياء ، ثم عومل معاملة قاض ، ومعلم بزنة اسم الفاعل أو المفعول الذى أعلم نفسه في الحرب بعلامة ليعرف بها ، وكانوا لا يأتون عكاظ إلا مائمين مخافة الأسر . والاستشهاد بالبيت في قوله « شاك » على أنه اسم فاعل من شاك يشوك لأنه من الشوكة ، ويقال : هو اسم فاعل من شك في نحو قول عنتره :

فَشَكَّكَتُ بِالرُّمَحِ الْأَصَمِّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَاصِ مُخَرِّمٌ

وأصله على هذا شاكك ، فقلبوا ثانياً المثلين ياء ، كما قالوا : أملت في أملت ، ثم عومل معاملة قاض ، ويقال : هو بزنة فعل - بفتح فيكسر - وأصله شوك قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ووجه رابع وهو أن أصله شاك على وزن فاعل فقلبوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم الاعتداد بالألف ثم حذفوا الألف الثانية التي هي عين الكلمة ، وعلى الثالث والرابع تجرى حركات الاعراب على السكاف ، بخلاف الوجهين الأولين فإنه عليهما يعرب إعراب المنقوص ؛ فإن كانت رواية البيت بكسر السكاف لم يجر فيه إلا الوجهان : الأول والثاني ، وإن كانت الرواية بضمهما لم يجر فيه إلا الثالث والرابع

(١) انظر (ح ١ ص ٢٢)

فيكونان ككباش صافين ويوم راح ، وقد مضى البحث في جاء في أول الكتاب^(١)

قوله « وفي نحو أوائل » يعنى إذا اكتنف حرفا علة ألف باب مساجد قلبت الثانية أنما ؛ لأقرب من الطرف واجتماع حرفى علة بينهما فاصل ضعيف ، ثم تقاب الثانية همزة كفى قائل وبائع ، على ما تقدم ، سواء كان كلاهما واوا كما فى أوائل ، أو كلاهما باء كما فى بيع وبياع ، أو الأول واوا والثانى ياء كما فى بيع جمع بويعة فوالة من البيع ، أو بالعكس نحو عيائل جمع عيىل ، وأصله عيول ؛ لأنه من عال يقول ، وكان قياس ضيأون^(٢) ضيائن ، بالهمز ، اسكنه شذ فى الجمع كما شذ فى الله د ، وليس ذلك بمطرد ، ألا ترى أنك تقول : بنات أبيه^(٣) بفك الإدغام ، فإذا جمعت قلت بنات الآله مدنما ، والمسموع من جميع ذلك

(١) انظر (١ ص ٢٥)

(٢) الضيأون : جمع ضيئون ، والضيئون : السنور الذكر ،

(٣) « بنات أبيه » أجمع العلماء فى رواية هذه السكنة على الفك ، واختلفوا فى ضبطها ، فرواها جماعة بفتح الباء الأولى على أنه أفعل تفضيل من قولهم : رجل لب - كسمح - إذا كان عاقلا ، والضمير عائذ على الحى والقبلة ؛ فكأنه قل : بنات أعقل هذا الحى ، ورواها قوم بضم الباء الأولى على أنه جمع لب ، نحو قول الكلابى :

إليكم ذوى آل النبى تطأمت نوازح من قلبى ظمك وألب

وبنات ألب — على هذا الوجه الأخير : اسم لعروق متصلة بالقلب تكون منها الرقة ، وقد قالت أعرابية : نأبى له ذاك بنات ألبى ، انظر (١ ص ٢٥٤) ثم اعلم أن هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أنك تدغم فى الجمع هو ما ذكره فى التصغير ، وظاهر عبارته يبيد أنه ليس لك إلا الإدغام فى التصغير والجمع ؛ لأن الفك فى الواحد والمذكر شاذ ، والشاذ لا يلجئ إلى شاذ مثله ، وليس العلماء قد نقلا فى الجمع والتصغير جميعا الوجهين : الإدغام ، والفك ، وأرجع ثانيا إلى الموضع الذى أحلتك عليه من الجزء الأول

ما اكتنف ألف الجمع فيه واوان، وقاس سيبويه الثلاثة الباقية عليه ؛ لاستثقال الياءين والياء والواو كاستثقال الواوين ، وقال الأخفش : القياس أن لا يهمز في الياءين ، ولا في الياء والواو ؛ لأن اجتماعهما ليس كالجماع الواوين ، وأما بَوَائِعُ جمع بائعة ، فإنما همز لسكونه جمع ما همز عينه ، فإذا بنيت اسم الفاعل من خِيِيَّ وشَوَى قلت حَايٍ بالياء وشاوٍ كقاضٍ ؛ وتقول في جمعهما الغير العقلاء : حَوَايَا وشَوَايَا عند سيبويه ؛ لوقوع ألف الجمع بين وار وياء في جمع حَايٍ وبين واوين في جمع شاوٍ ، ولا تتبع جمع شاوٍ واحده ^(١) كما فعلت في جمع إِدَاوَةٌ إِذْ أَوَاتَبَعْتَ لقلت شَوَاوَى ، فكان فرارا إلى ما فر منه ، على ما ذكرناه في تخفيف الهمزة ؛ وتقول على مذهب الأخفش : حَوَايٍ بالياء ، وأما شَوَايَا فلا خلاف فيه لاجتماع الواوين قوله « بخلاف عواير وطواويس » يعنى إذا بعدت حروف العلة التي بعد ألف الجمع عن الطرف لم تقلها ألفا ، سواء كان المكتنفان واوين كطواويس ، أو ياءين كيبايع جمع يَبَّاعٍ ، أو مختلفين كقباويم جمع قَبَّامٍ وبوايع جمع بَيَّاعٍ على وزن تَوَرَّابٍ من باع ، لوجمعت الأسماء المذكورة هذه الجموع ، وأما عَوَاوِيرُ جمع عَوَارٍ وهو القُدَى فلأن أصله عواوير فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة ، قال :

١٤٣ — وَكَجَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ ^(٢)

(١) في نسخة « ولا تتبع الجمعين واحدتهما ، كما فعلت في جمع إِدَاوَةٌ ؛ إِذْ لَوِ اتَّبَعْتَ جَمْعَ حَايٍ وَاحِدَهُ لَقُلْتَ أَيضاً حَوَايَا ، وَلَوْ اتَّبَعْتَ جَمْعَ شَاوٍ لَقُلْتَ شَوَايَا ؛ فَكَانَ فَرَاراً - الخ »

(٢) هذا البيت من مشطور الرجز ، وهو لجنبد بن المنى الطهمي يخاطب فيه امرأته ، وقبله قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ نَاغِرِي *

وقوله « تقاربت أباعري » قيل : معناه دنت من منازلنا ، وهو كناية عن لزوم

وعيايل بالهمز لأن أصله عيائل ؛ إذ هو جمع عَيْل كسيد ، وهو الفقير ،
فأشيع الكسرة ؛ قال

١٤٤ — فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُوذٍ وَنُمُرٌ^(١)

الدار وعدم خروجه للجمعة واستمناح الملوك ؛ لصعفه وكبره ، ويقال : معناه قلت
فممكنية عن الفقر ، والدوائر : جمع دائرة ، وهى اسم فاعل من دار يدور ، وأراد
بها المصائب والنوائب ، وحنى عظامى : قوسها ، وإنما يكون ذلك عند الشيخوخة
والكبر ، وثاغرى : اسم فاعل من ثغره : أى كسر ثغره : أى أسنانه ، والعوار :
جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو القذى يسقط فى العين فيؤذيها .
والاستشهاد بالببيت فى قوله « بالعوار » حيث صحح الواو الثانية مع قرنها من
الآخر ، وذلك لأن أصله العواوير ؛ فلما اضطر الشاعر حذف الواو
(١) هذا البيت من مشطور الرجز ؛ وهو لحكيم بن معية الربعى من بى تميم ،
وقبله قوله :

أَحْمَى قَنَاةً صُلْبَةً مَاتَنَ كَسِرٌ صَمَاءٌ تَمَّتْ فِي نِيَافٍ مُشْمَخِرٌ

حُمْتُ بِأَطْوَادٍ عَظَايِمَ وَسَمُرٌ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفَّ الْحَظَرِ

أحى : مضارع حمى قومه - كرمى - حماية ؛ إذا منعهم ودافع عنهم ، والقناة :
الرمح ، والصلبة : الشديدة القوة ، والصماء : التى يكون جوفها غير فارغ ، وتمت :
كملت واستوت فى منبتها ، والنياف - ككتاب - : العالى المرتفع ، وأراد جبلا ،
وأجود منابت الرماح قمم الجبال ، وأصله نواف فقلبت الواو ياء شدوذا ؛ لأنه ليس
بمصدر ولا بجمع ، ومشمخر : اسم فاعل من اشمخر : أى علا وارتفع ، وحفت :
أحيطت ، والأطواد : جمع طود ، وهو الجبل ، والسمر : اسم جنس جمعى واحده
سمرة ، وهو نوع من الشجر عظيم طويل ، والأشب - بفتح فكسر - : الملتف
الذى لا يمكن الدخول فيه إلا بشدة ، والحظر : يقال : هو بفتح الحاء وكسر الظاء ،
وهو الموضع الذى يحيط به الشجر ، ويقال : هو بضمهين ، وهو جمع حظيرة ،
والعيائل : جمع عيل - بتشديد الياء وكسرها - وهو فيعل من عال يعيل إذا تبختر
أو من عال الفرس يعيل إذا تكفأ فى مشيه وتميل ، وذلك لكسره ، ويقال : اشتقاقه
من عال يعيل إذا افتقر ، والير - بضمهين - : جمع نمر - بفتح فكسر - وقياسه

روعى الأصل فى الجمعين

هكذا كله فى الجمع ، وأما إن وقع مثل ذلك فى غير الجمع فإن سيبويه يقلب الثانى أيضا ألفاً ثم همزة ، فيقول : عَوَّارٌ وَقَوَّارٌ ، على وزن فَوَاعِلٍ من عَوَّرَ وَقَامَ ، وكذا يقول فى مُطَاءٍ ورُمَاءٍ وحِيَاءٍ وشَوَاءٍ من مَطَّأَ وَرَمَى وَحَيَّى وَشَوَّى ، فيصير ثانى المكتنفين فى الجمع ^(١) همزة ؛ لأنه وإن فات ثقل الجمع إلا أن ضم أوله ألحقه ثقلاً ، قال : لا تقلب الهمزة ههنا ياءً مفتوحة ، والياء بعدها ألفاً ، كما فعل فى الجمع ، فلا يقال مُطَايَا ورُمَايَا وحِيَايَا وشَوَايَا ؛ لئلا يلتبس ببناء شُكَّاعَى ^(٢) وحُبَّارَى ، ويجوز أن يقال : إن ثقل

نمور ، لحذفت الواو . والاستشهاد بالبيت فى قوله « عيائيل » حيث أبقي الهمزة المنقلة عن الياء ؛ لأنه لم يعتد بالمدة التى قبل الطرف ؛ لأنها للاشباع وليست فى مقابلة حرف فى المفرد

(١) قوله « فيصير ثانى المكتنفين فى الجمع همزة » غير مستقيم ، وذلك أنه لم يكتنف الألف حرفاً علة إلا فى حِيَايَ وشَوَايَ ، وأما مطاء ورماء فليسا كذلك كما هو ظاهر ، والذى أوقع المؤلف فى ذلك أنه نقل عبارة سيبويه غلط بين نوعين من الأمثلة ميز سيبويه أحدهما عن الآخر ، وهاك عبارته (ص ٣٨٥) : « وفواعل منهما (يريد : حوى وشوى) بمنزلة فواعل (يريد الجمع) فى أنك تهمز ولا تبدل من الهمزة ياء ، كما فعلت ذلك فى عورت ، وذلك قولك : عَوَّارٌ ، ولا يكون أمثل حالاً من فواعل وأوائل ، وذلك قولك : شَوَاءٌ ، وأما فَعَائِلٌ من بنات الياء والواو فمطاء ورماء ؛ لأنها ليست همزة لحقت فى جمع ، وإنما هى بمنزلة مفاعل من شأوت وفاعل من جئت ؛ لأنها لم تخرج على مثال مفاعل ، وهى فى هذا المثال بمنزلة فاعل من جئت ، فهمزتها بمنزلة همزة فعال من حيث ، وإن جمعت قلت : مطاء ؛ لأنها لم تعرض فى الجمع » اهـ

(٢) الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر وله زهرة حمراء ، والناس يتداوون به . قال عمرو بن أحرر الباهلى - وكان قد تداوى به وشفى - :

شَرِبْتُ الشُّكَّاعَى وَالتَّدَدْتُ الدِّهْنَ وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ الْمَسْكَوِيَا

الضمة ليس كثقل الجمعية ، فلم يطلب معها غاية التخفيف كما طلبت مع الجمع الأقصى ، بل اقتصر على شيء منه ، وذلك بقلب ثانی المسكتنفين ألما ، ثم همزة ، قال سيديويه : فإن جمعت مُطَاء قلت : مطاء لامطايًا ؛ لأن الهمزة كانت في المفرد ولم تعرض في الجمع ، فهو مثل شَوَاء جمع شائية كما تقدم في تخفيف الهمزة ، والأخفش والزجاج لا يغيران ثانی المسكتنفين في غير الجمع ، فيقولان : عَوَّاور وقَوَّاروم ومُطَّاور ورُمَّاي وحَيَّاي وشَوَّاي ؛ تلخفة المفرد

قوله « ولم يفعلوه في باب معاش » أي : فيما وقع بعد ألف الجمع فيه واو أو ياء ليست بمدة زائدة ، سواء كانت أصلية كما في مقيمة ومقاوم ومربية ومزايب ، أو زائدة كما في جداول وعثاير ، فتدق على حالها : أما الأصلية فلا أصلاتها ، وأما الزائدة المتحركة فلقوتها بالحرارة وكونها للالحاق بعرف أصلي ، وإن كانت الواو والياء مدة زائدة في المفرد قلبت ألما ثم همزة ، كما في ثنائف وكبائر ، وقد يهمز معاش ، تشبيها لمعيشة بفعيلة ، والأكثر ترك الهمز ، وإذا قد يهمز المنائر في جمع منارة ، تشبيها لها بفعالة ، والفصيح المناور ، والزم الهمز في المصائب تشبيها لمصيبة بفعيلة ، كما جمع مسيل على مُسلان تشبيها له بفعيل أو توها ، وهي — أعنى مصائب ومنائر ومعاش بالهمز شاذة

قال : « وَتَقْلَبُ يَاءُ فَعْلَى اسْمًا وَآوًا فِي نَعْوٍ طَوِيلٍ وَكُونِي ، وَلَا تُقْلَبُ فِي الصَّغَةِ ، وَلَكِنْ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا لِتَسْلَمَ الْيَاءُ ، نَعْوٌ مُشَبَّهٌ بِحِكْمَى وَشَغَا ضَيْزَى ، وَكَذَلِكَ بَابُ بَيْضٍ ، وَاسْتَلِفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، فَقَالَ سِيدِيوِيهِ : الْقِيَاسُ الثَّانِي : فَتَعْدُو مَضْفُوفَةً شَادَّةً عِنْدَهُ ، وَنَعْوٌ مَمْلُوءَةٌ بِحُجُوزٍ أَنْ يَكُونَ مَفْعَلَةٌ وَمَفْعَالَةٌ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ ؛ مَضْرُوفَةٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ ، وَمَمْلُوءَةٌ مَفْعَلَةٌ ، وَإِلَّا لَزِمَ مَمْلُوءَةٌ ، وَعَلِيمٌ مَالُوٌّ بَنِي مِنَ النَّمْعِ مِثْلُ رُتَبٍ لَقِيلَ : تَبْيِيعٌ وَتَبْوُغٌ »

حكم الياء
إذا كانت
عينا للفعلي
بالضم

أقول : قوله « طوبى » إما أن يكون مصدرا كالرُّجْعَى ، قال تعالى :
 (طُوبَى لَهُمْ) أى : طيباً لهم ، كقوله تعالى (تَعْساً لَهُمْ) ، وإما أن يكون مؤنثاً
 لللطيف ؛ فحقه الطَّوْبَى ، باللام ، وحكمه حكم الأسماء ، كما قال سيبويه : هذا باب
 ما تقلب فيه الياء واوا ، وذلك إذا كان أسماً كالطَّوْبَى والكوسى ؛ قال :
 لأنها لا تسكون وصفا بغير الألف واللام ؛ فأجرى مجرى الأسماء التى لا تسكون
 وصفا بغير الألف واللام ؛ لأنها لا تستعمل مع « مِنْ » كما هو معلوم ، وأما مع
 الإضافة فإن المضاف إليه يبين الموصوف ؛ لأن أفعال التفضيل بعضُ ما يضاف إليه ؛
 فلا تقول : عندى جارية حُسْنَى الجوارى ؛ لأن الجوارى تدل على الموصوف ،
 فلما لم تسكن فعلى بغير لام صفةً ولم تتصرف فى الوصفية تصرف سائر الصفات
 جرت مجرى الأسماء ، ولقلة معنى الوصف فى أفعال التفضيل انصرف الجرد منه
 من « من » إذا نكر بعد العالمية اتفاقاً ، بخلاف باب أحر ؛ فان فيه خلافاً كما مر
 فى بابهِ^(١)

يقال : مَشِيَّةٌ حِكْمَى ، إذا كان فيها حَيَّكَانَ : أى تبختر ، قال سيبويه :
 هو فُعْلَى بالضم لا فِعْلَى بالكسر ؛ لأن فِعْلَى لا تسكون صفة ، وإما عَزَاهَا^(٢)

(١) قد ذكرنا ذلك فيما مضى ونقلنا لك العبارة التى يشير إليها هنا من شرح
 الكافية فارجع إليه فى (٢ ص ١٦٩)

(٢) العزاهة : الذى لا يطرب للهو . واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى مجيء فعلى
 - بكسر فسكون - صفة ؛ فأثبتته قوم ونفاه شيخ هذه الصناعة سيبويه ، وذكر أنه
 لا يجيء صفة إلا بالتاء (٢ ص ٣٢١) ، فأما من أثبتوه فقد ذكروا من أمثله
 عزهى ، وسعلى ، وكيسى ، وقد رد عليهم أنصار سيبويه بانكار الأولين ، وقالوا :
 لا نعرفهما إلا بالتاء ، وأما المثال الثالث فلا يلزم أن يكون فعلى - بكسر الفاء - وإنما
 يجوز أن يكون أصله فعلى - بالضم - فقالت الضمة كسرة لتسلم الياء ، والألف فى
 الثلاثة للالحاق : أما فى الأولين فللالحاق بدهم ، وأما فى الثالث فللالحاق بجندب

فهو بالناء ، وقد أثبت بعضهم رَجُلٌ كَيْسَى للذى يأكل وحده ، ويجوز أن يكون فُعْلَى بالضم فيكون ملحقاً بِجُنْدَب ، كما فى سُودَدَ وَعُوطَطَ^(١) ، ولا يضر تغيير الضمة بالإلحاق ؛ لأن المقصود من الإلحاق --- وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك --- لا يتفاوت به ، وإنما قابلت فى الاسم دون الصفة فرقا بينهما ، وكانت الصفة أولى بالياء لثقلها

قوله « وكذلك باب بِيِض » يعنى جمع أَفْمَلٍ وَأَفْعَلَاءَ ، وذلك لثقل الجمع وقد يترك فى باب بِيِض جمع أَبْيِضَ الضمة بحالها فتقلب الياء واوا ، وذلك لخفة الوزن

قوله « واختلف فى غير ذلك » أى : فى غير فُعْلٍ وفُعْلَى والصفة ، سواء كان على فُعْلٍ كما إذا بنيت على وزن بُرْدٍ من البيع ، أو على غير وزن فُعْلٍ ؛ فسيبويه يقاب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، ولا تقلب الياء واوا ؛ لأن الأول أقل تغييرا ، والأخفش يعكس الأمر ، مستدلا باتفاقهم على قلب الياء --- إذا كانت فاء --- واواً لضمة ما قبلها ، نحو مُوسِرٍ ، وأجيب بأن ذلك للبعد من الطرف ، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الآخر ، كما فيما نحن فيه قوله « مخضوفة^(٢) شاذ » لأن المخضوفة الشدة ، وهى من الضيافة ؛ لأنها تحتاج فى دفعها إلى انضياف بعض إلى بعض ، وهو يأتى بالقولهم : ضَيْفَةٌ

(١) اختلف العلماء فى هذه الكلمة فجعلها بعضهم جمع عاط ، وأصله على هذا عوط بطاء واجدة ، مثل حائل وحول : فزيدت الطاء الثانية كما تزيد فى زيد دالا فتقول : زيد ، وكما يزيد فى خرج جيا فتقول : خرج ، ونحو ذلك ، وذهب بعض العلماء إلى أن عوططا مصدر عاطت الناقة تعوط عوطا وعوططا ؛ إذا لم تحمل أول عام تطرق فيه ؛

(٢) قد وردت هذه الكلمة فى قول أبى جندب بن مرة الهذلى :

وَكَنتُ إِذَا جَارَى دَعَا كِضُوفَةً أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مَئْزَرَى

قال : « وَتَقْلَبُ الْوَائِ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا فِي الْمَصَادِرِ يَاءٌ نَحْوُ قِيَامًا
وَعِيَادًا وَقِيَامًا ؛ لِإِعْلَالِ أَفْعَالِهَا ، وَحَالَ حَوْلًا شَاذٌ كَالْقَوْدِ ، بِخِلَافِ مَصْدَرِ
نَحْوِ لَاوَدَ ، وَفِي نَحْوِ جِيَادٍ وَدِيَارٍ وَرِيَّاحٍ وَتِيرٍ وَدِيمٍ ؛ لِإِعْلَالِ الْمُفْرَدِ ،
وَشَذَّ طِيَالٍ ؛ وَصَحَّ رِوَايَ جَمْعُ رِبَّانَ ، كَرَاهَةً إِعْلَالِ لَيْنَ ، وَنَوَالِ جَمْعُ نَاوٍ ،
وَفِي نَحْوِ رِيَّاضٍ وَثِيَابٍ ؛ لِسُكُونِهَا فِي الْوَاحِدِ مَعَ الْأَلْفِ بَعْدَهَا ، بِخِلَافِ
كُوَزَةٍ وَعَوْدَةٍ ، وَأَمَّا ثِيْرَةٌ فَشَاذٌ »

أقول : كان حق الواو المتحركة المكسور ما قبلها أن لا تقلب ياء ، إلا في
آخر الكلمة ، نحو رأيت الغازی ، كما أن الياء المتحركة المضموم ما قبلها
لا تقلب واوا كالترامي والهيام والميعة ، وذلك لأن اقتضاء الكسرة للياء بعدها
كأقتضاء الضمة للواو بعدها ، والواو والياء ينتقويان بالحركة ، فلا يقدر كسرة
ما قبل أحدهما وضمة ما قبل الآخر على قلبهما ، وإذا كانا مضعفين فهما أشد قوة
نحو اجلواذ وببيع ، واجليواذ ودِيَوَانٌ شاذان ، لكنه قد يعرض للواو
المتحركة غير المتطرفة المكسور ما قبلها ما يقتضى قلبها ياء ، وهو الحذف على غير
كما في قام قِيَامًا ، ولم يثبت ذلك في الياء المتحركة غير المتطرفة المضموم ما قبلها ،
فبقيت على الأصل

فنقول : قلبت الواو المذكورة ياء لثلاثة أشياء :

أحدها : أن تكون الكلمة مصدرا للفعل مُعَلَّ نَحْوُ عَادَ عِيَادًا وَاقْتَادَ اقْتِيَادًا ؛
ولانريد كون الفعل مُعَلًّا بهذا الإعلال ، بل كون الفعل أَعْلً إِعْلَالًا ، كما أن
الواو في عِيَادٍ قلبت ياء لإِعْلَالِ عَادَ بقلب الواو أَلْفًا ، وتصحيح الواو في حَالٍ حَوْلًا
شاذ كشذوذ تصحيح الواو في الْقَوْدِ ، بخلاف مصدر نَحْوِ لَاوَدَ ؛ لِأَنَّهُ مُصَحِّحٌ ،
ولم يقلب نَحْوُ عَوَاضَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، وقوله تعالى (دِينًا^(١) قِيَامًا) في الأصل مصدر

(١) قد وصف بقم في الآية الكريمة ، والأصل في هذه الياء الواو ؛ لأنها

وثانيها : أن تكون الكلمة جمعا لواحد أعلت عينه بقلبها ألفا كما في تارة
وتير ، أو ياء كما في ديمة وديم وريح ورياح ، وشذ طيال جمع طويل ؛ إذ لم
تعل عين واحدة ، وصح رواء مع أن واحده فعل العين ، أعنى ريان ، كما صح
هوى وطوى ؛ كراهة الإعلالين ، وصح نواء جمع ناء : أى سمين ^(١) ؛ لأنه لم
يعل وار واحدة ، ولو أعل أيضا لم يحز إعلال الجمع ؛ لاجتماع إعلالين

وثالثها - - وهو أضعفها ، ومن ثم احتاج إلى شرط آخر . وهو كون الألف
بعد الواو الواقعة بعد الكسر - كون الكلمة جمعا لواحد ساكن عينه ، كحياض
وثياب ورياض ، وإنما احتيج إلى شرط آخر لأن وار الواحد لم تعل ؛ بل فيها
شبه الإعلال ، وهو كونها ساكنة ؛ لأن السكون يجعلها مبنية فسكانها مسئلة ،
وإنما أثر الشرط المذكور لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين
حروف العلة الثلاثة ، فيقلب أنقلبها : أى الواو ، إلى ما يجانس حركة ما قبلها : أى
الياء ، وهذا الشرط - - وإن لم يكن شرطاً فى الأولين نحو قيم وتير وديم - لكنه
يقويهما ، فلهذا جوز تصحيح حولا ، وإن كان مصدر فعل فعل ممل ، وجاز إثارة

من قام يقوم ، وظاهر الأمر أن قلب الواو ياء شاذ ؛ لأن قياس القلب لا يسكون
إلا فى المصدر أو الجمع ، وقد أراد المؤلف أن يبين أن القلب فى هذه الكلمة قياسى
وأن ظاهر الأمر غير مراعى لحملها على أنها فى الأصل مصدر قام ، مثل الصغير
والكبير ، ثم نقل من المصدرية إلى الوصلية ؛ فوصف به كما يوصف بعدل ورضا ،
وغرر فى نحو قوله تعالى (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ نَافُؤُكُمْ غَوْرًا . . . الآية)
وأبقى على أصله من الإعلال

(١) يقال : نوت الباقة تنوى نيا وبوابة ونوابة - بفتح النون وكسرها - فهى
ناوية من نوق بواء ؛ إذا سميت ، وكذلك يقال للجمع والرجل والمرأة والفرس ،
قال أبو النجم :

أَوْ كَأَنَّكَ كَسَّرَ لَا تَوُوبُ جِيَادُهُ إِلَّا غَوَانِمَ وَهَى غَيْرُ نَوَاءِ

مع ثَوْرَةٍ لمله على ثيران ، وصح خِوَانٌ ^(١) وِصْوَانٌ ^(٢) ؛ لأنه ليس بجمع
قال « وَتَقْلَبُ الْوَاوُ عَيْنًا أَوْ لَا مَا أَوْ غَيْرَهَا يَاءٌ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ يَاءٍ وَسَكَنَ
السَّابِقُ ، وَتُدْغَمُ وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ ضَمَّةً ، كَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ وَدَيَّارٍ وَقِيَّامٍ
وَقِيَّوْمٍ وَدَلِيَّةٍ وَطَيٍّ وَمَرْمِيٍّ وَنَحْوِ مُسْلِمِيٍّ رَفْعًا ، وَجَاءَ لُحْيٍ فِي تَجْمَعِ الْأَوَى
— بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ — وَأَمَّا نَحْوُ ضَيَّوْنٍ وَحَيَّوَةٍ وَهَوٍّ فَشَاذٌ ، وَصَيِّمٌ وَقِيَّيمٌ
شَاذٌ ، وَقَوْلُهُ * فَمَا أَرَقَّ النَّيِّمَ إِلَّا سَلَامُهَا * أَشَدُّ »

أقول : قوله « عينا » كما في طَيٍّ وَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ وَدَيَّارٍ وَقِيَّامٍ وَقِيَّوْمٍ ؛ إذ
أصلها أَيَّوَامٌ وَقِيَّوْمٌ وَقِيَّوْمٌ ، على فَيَعَالٍ وَفَيَعُولٍ ، واو كانا فَعَالًا وَفَعُولًا لثقل
قَوَامٍ وَقَوَّوْمٍ
قوله « لا ما » كما في دَلِيَّةٍ ، وأصله دَلِيوَةٌ

قوله « أو غيرها » كما في مَرْمِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ ، إذ الواو في الأول المفعول ، والثاني
واو الجمع

اعلم أن الواو والياء — وإن لم يتقاربا في الخرج ^(٣) حتى يدغم أحدهما في
الآخر كما في ادَّكَرَ ^(٤) واتَّعَدَ ^(٥) — لكن لما استثقل اجتماعهما اكتفى

(١) انظر (١ ص ١١٠ ، ١١١)

(٢) الصوان - ككتّاب وغراب - : ما تصان فيه الثياب ، وقد قالوا فيه :
صيان بقلب الواو ياء على غير قياس

(٣) مخرج الواو ما بين الشفتين ، ومخرج الياء وسط اللسان وما يحاذيه من
الحنك الأعلى

(٤) أصل ادكر اذتكر بوزن افعل من الذكر ، استثقل بحىء التاء ، وهى من
الحروف المهموسة ، بعد الذال وهى من المجرورة ، فأبدلت التاء ذالا ؛ لأنها توافق
لتاء فى المخرج وتوافق الذال فى الصفة : أى الجهر ، فصار اذ ذكر ، فيجوز فيه حينئذ
ثلاثة أوجه : الاظهار ، والادغام بقلب الدال ذالا ، والادغام بقلب الذال ذالا ،
وأقل الثلاثة الادغام بقلب الدال ذالا

(٥) أصل اتعد اتعد فقلبت الواو تاء وأدغمت فى التاء

لتخفيفهما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما ، وهى كونهما من حروف المد واللين ، وجزأهم على التخفيف الإدغامى فيهما كون أولهما ساكنا ، فان شرط الإدغام سكون الأول ؛ فقلبت الواو إلى الياء ، سواء تقدمت الواو أو تأخرت ، وإن كان القياس فى إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثانى ، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود ؛ لأن الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة ، وإنما لم يدغم فى سُوِير وتُبُويع ، قال الخليل : لأن الواو ليست بلازمة ، بل حكمها حكم الألف التى هى بدل منها ؛ لأن الأصل سائر وتبايع ، فكما أن الألف التى هى أصل هذه الواو لا تدغم فى شيء ، فكذلك الواو التى هى بدل منها ، ولذلك لم يدغم نحو قُوُول وثُقُوُول ، وأيضا لو أدغم نحو سُوِير وتُسُوِير وقُوُول وثُقُوُول لا اتبس بفعل وتُفعل ، وليس ترك الإدغام فيه لمجرد المد ؛ إذ المد إنما يمنع من الإدغام إذا كان فى آخر كلمة ، نحو قوله تعالى (قَالُوا وَقَبِلُوا) و (فَيَوْمِ) أما فى الكلمة الواحدة فلا ، نحو مَغْرَوْ ومرْمِيٍّ ، وذلك لأن الكلمتين بعرض الزوال ، فاجتمع مع خوف زوال المد عدم الاتصال التام ، ولا تدغم أيضا فى نحو ديوان واجليواذ ؛ لأن القلب عارض على غير القياس ، وبزول ذلك فى جمع ديوان وتصغيره نحو دَوَاوِين ودَوَوِيْن ، وتقول فى اجليواذ : اجلواذ [على الأكثر] ولو كان ديوان فيعالا لوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها كما فى أيام ، اسكنه فيعال ، قلبت الواو ياء على غير القياس كما قلب فى قيراط ، وجمعه قزاريط ، وكذا لا تدغم إذا خففت فى نحو رُوِيَا ورُوِيَّة بقلب الهمزة واوا ، بل تقول : رُوِيَا ورُوِيَّة ، وبعض العرب يقلب ويدغم فيقول : رُوِيَا ورُوِيَّة ، ولا يجوز ذلك فى سُوِير و بُويع على حال ؛ لحصول الاتباس بباب فعل ، بخلاف نحو رُوِيَا ورُوِيَّة ، ويقيس عليه بعض النحاة فيقول فى تخفيف قوى : قِيٍّ ، وإذا خففت نحو رُوِيَّة ونُوِيٍّ وأدغمت جاز الضم والكسر ، كما فى لِيٍّ جمع أبى ، كما ذكرنا ، وكذا إذا بنيت مثل فعل

من وايت وخففت الهمزة بالقلب قلت : وَيَّ^(١) وَوَيَّ ، وكذا فُعْلُ من شَوَيْثُ شَيَّْ وشَيَّْ ، وأما حَيَّوَةٌ فقلبت الياء الثانية واوا في العلم خاصة ؛ لأن الأعلام كثيراً ما تغير إلى خلاف ما يجب أن تسكون الكلمة عليه ؛ تنبيهاً على خروجها عن وضعها الأصلي كَوَهَب^(٢) ومَوْظَب^(٣)

(١) أصل وي وي وي - كقفل - تخففت الهمزة بقلبها واوا كما في لوم وسوت ؛ خصاروويا - بواوين أولاهما مضمومة والثانية ساكنة - أما ابن الحاجب فيرى في ذلك عدم وجوب قلب أولي الواوين همزة ؛ لسكون الثاني ، ويجوز عنده بقاء الواوين ؛ لأن الثانية منقلبة عن همزة انقلاباً جائزاً لحكمها حكم الهمزة ؛ فلا يجب قلبها ياء ، ويجوز قلب الواو الثانية ياء ؛ لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون على مذهب من يقيس من النحاة على قول العرب رياء ورية - مخففة رؤيا ورؤية - وأما المؤلف فإنه أوجب قلب أولي الواوين همزة في هذا ، وحكاه عن الخليل وجمهور النحويين ، وندد على المصنف انفراده باشتراط تحريك ثانية الواوين ، ثم بعد هذا ؛ إما أن لا تقلب الواو الثانية ياء وإما أن تقلب على نحو ما قدمنا ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول المؤلف « وي بضم الواو وكسرها » غير مستقيم على ما ارتضاء هو فيما سبق في فصل قلب الواو همزة ، وهو مستقيم على أحد الوجهين اللذين يجوزان عند ابن الحاجب

(٢) موهب : اسم رجل ، قال أباقي الديبيري :

قَدْ أَخَذَتْني نَعْسَةُ أُرْدُنٍّ وَمَوْهَبٌ مُبْزٍ بِهَا مُصْنٍ

قال سيديويه : « جاءوا به على مفعل لأنه اسم ليس على الفعل ؛ إذ لو كان على الفعل لسكان مفعلاً » اه . يريد أنهم بنوه على مفعل بفتح العين لما ذكر ؛ ولو أنهم جاءوا به على مذهب الفعل لقالوا موهب - بالكسر - كما هو قياس المصدر واسم الزمان والمكان من المثال الواوي ، وقال في اللسان : « وقد يكون ذلك لمكان العلمية ؛ لأن الأعلام مما تغير عن القياس » اه

(٣) قال في اللسان : « وموظب - بفتح الظاء - أرض معروفة ، وقال أبو العلاء : سو موضع مبرك لإبل بني سعد مما يلي أطراف مكة ، وهو شاذ كعورق ،

وَمَكْوَرَةٌ^(١) وَشُمْسٌ^(٢) ، ونحو ذلك ، وعند المازني واو خيوة أصل ، كما ذكرنا في الحيوان ،

وأما نهو فاصل نهوى لأنه فعول من النهى ، يقال : فلان نهو عن المنكر : أى مبالغ فى النهى عنه ، وقياسه نهى^٣

وكقوله : ادخلوا موحداً موحداً ، قال ابن سيده : وإنما حق هذا كله الكسر ؛ لأن آتى الفعل منه إنما هو على يفعل كيعبد ، قال خدش بن زهير :

كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْعِدُونِي وَعَلَّوْا

بِى الْأَرْضَ وَالْأَقْوَامَ قِرْدَانٍ مَوْظِبًا

أى عليكم بى وبهجاتى يا قردان موطب ، إذا كنت فى سفر فاقطعوا بذكرى الأرض ، قال : وهذا نادر ، وقياسه موطب (بالكسر) اه . وقال ياقوت : « القياس أن كل ما كان من الكلام فآؤه حرف علة فإن المفعول منه مكسور العين مثل موعد ومورد وموحل إلا ما شذ مثل مورك اسم موضع ، وموزن وموكل موضع ، وموهب وموطب اسمان لرجلين ، وموحد فى العدد » اه . ومورك اسم رجل ؛ قال الأعرشى :

فَمَا أَنْتَ إِنْ دَامَتْ عَلَيْكَ إِحَايِدٌ كَمَا لَمْ يُحَلِّدْ قَبْلُ سَاسًا وَمُورِقُ

ومن ذلك موزع ، وهو موضع باليمن من مدن تهائم اليمن ، ومنها موزن ، وهو تل ، ويقال : بلد بالجزيرة وفيه يقول كثير :

كَأَنَّهُمْ قُصْرًا مَصَابِيحُ رَاهِبٍ بِمَوْزَنَ رَوَّى بِالسَّايِطِ ذُبَابَهَا

(١) قال فى اللسان : « وكوز ومكوزة اسمان ، شذ مكوزة عن حد ماتحمله الأسماء الأعلام من الشذوذ ؛ نحو قولهم : محبب ورجاء بن حيوة ، وسميت العرب مكوزة ومكوازا » اه . ووجه الشذوذ فى مكوزة أنه لم يعمل بالنقل والقلب على نحو ما فى مقالة ومثارة ، وهذا عند غير المبرد ، وأما عنده فلا شذوذ ؛ لأن شرط الاعلال أن يكون الاسم متضمنا معنى الفعل

(٢) شمس - بعضهم فسكون - : هو شمس بن مالك ؛ قال تابط شرا :

وَإِنِّ لُمَلِّدٌ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدٌ بِهِ لَابِنِ عَمِ الصَّدِّقِ شَمْسِ بْنِ مَالِكِ

قوله « وَصِيَّمْ وَقِيَّمْ شاذ » يعنى أن حق الواو إذا جمعت الياء وأولاهما سا كنة قلبها ياء ، وههنا اجتمعت الواوان وأولاهما سا كنة فقلبتا ياءين ، فلذا شذ ، والأولى أن يذكر شذوذ مثله بعد ذكر فصل دُلِّيٍّ وَمَرَضِيٍّ ، وذلك لأن الواو المشددة — وإن قرئت من الحرف الصحيح — لسكرها تقلب ياء إذا وقعت في الجمع طرفا ؛ لثقل الجمع ، وكون الطرف محل التخفيف ، فهى فى قَوْمٍ وصَوْمٍ لم تقع طرفا ، ومع ذلك قلبت ياء ؛ فهو شاذ ، ووجه القلب فيه — مع ذلك — قر به من الطرف فى الجمع ، ويجىء بعد أن القاب فى مثله قياسى ، وإنما كان النِّيَامُ أشد لسكره أبعد من الطرف ، قال

١٤٥ - - أَلَا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَّ النَّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا ^(١)

قال : « وَتَسْكَنَانِ وَتَنْقُلُ حَرَكَتَهُمَا فِي نَحْوِ يَقُومُ وَيَبِيعُ ؛ لِلْبَسْرِ بِبَابِ الْأَعْلَالِ بِالنُّقْلِ يَخَافُ ، وَمَنْعُ الْمَلِّ وَمَنْعُ الْعِلِّ كَذَلِكَ ، وَمَنْعُ الْعَوْلِ نَحْوُ مَقُولٍ وَمَبِيعٍ كَذَلِكَ ، وَالْجَذْفُ عِنْدَ سَيِّبِيَّهِ وَأَوْ مَفْعُولٍ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْعَيْنُ ، وَانْقَلَبَتْ أَوْ مَفْعُولٌ

وشمس بن مالك هو الشنفرى الأزدي العداء صاحب تأبط شرا وعمرو بن براق فى المصوصية والعدو ، ويقال : بطن من الأزدي من مالك بن فهم (١) هذا بيت من الطويل ، قائله ذوالرمة ، وروى صدره * أَلَا حَيَاتٌ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي *
وروى عجزه

* فَمَا أَرَقَّ التَّهْوِيْمَ إِلَّا سَلَامُهَا *

طرقنا : زارتنا ليلا ، والتخييل : بعث الخيال ، ومي : معشوقة الشاعر ، والتأريق : التسميد ، والتويم : أصله النوم الخفيف ، وأراد به هنا النائمين . والاستشهاد بالبيت فى الرواية المشهورة على أن النيام أشد من صيم ، وذلك لأن الواو فى صوم قريبة من الطرف ؛ فعوملت معاملة الواو الواقعة طرفا ، كما فى عتى وجئى جمعى عات وجاث ، بخلافها فى النيام فانها بعيدة من الطرف ؛ فلم يكن لمعاملتها معاملة الواو الواقعة طرفا وجه

عِنْدَهُ يَاءٌ لِلْكَسْرَةِ فَخَالَفَا أَصْلَيْهِمَا ، وَشَدَّ مَشِيبُ وَمَهُوبٌ ، وَكَثُرَ نَحْوُ
مَبْيُوعٍ ، وَقُلَّ نَحْوُ مَصُوبٍ ، وَإِعْلَالُ تَلُوبٍ وَيَسْتَحْيِي قَلِيلٌ ، وَتُحْذَفَانِ
فِي نَحْوِ قُلْتُ وَيَعْتُ وَقُلْنِ وَيَعْنِ ، وَيُكْسَرُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً
أَوْ مَكْسُورَةً ، وَيُضَمُّ فِي غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَعْلَوْهُ فِي لَسْتُ بِأَشْبَهُ الْحَرْفِ ،
وَمَنْ نَمَّ سَكَنُوا الْيَاءَ ، وَفِي قُلْ وَيَبِعْ ، لِأَنَّهُ عَنْ تَقُولَ وَتَبِيعُ ، وَفِي الْإِقَامَةِ
وَالِاسْتِقَامَةِ ، وَيَجُوزُ الْخُذْفُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيْتٍ وَكَيْنُونَةٍ وَقِيْلَاوَةٍ »
أقول : إذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس أن لا يعلا بنقل ولا
بقلب ؛ لأن ذلك خفيف ، لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعل قد أعل
أصله بالسكان العين أو في اسم محمول عليه سَكَنَ عين ذلك الفعل والحمول
عليه ؛ إنباعاً لأصله ، وبعد الإسكان تنقل الحركة إلى ذلك الساكن المتقدم ،
تأنيهاً على البنية ؛ لأن أوزان الفعل إنما تختلف بحركات العين ، وإنما كان
الأصل في هذا الإسكان الفعل دون الاسم لكونه أثقل ، على ما مر في أول
الباب ، ويشترط أن يكون الساكن الذي ينقل الحركة إليه له عِرْقٌ في
التحرك : أي يكون متحركاً في ذلك الأصل ؛ فلذا لم ينقل في نحو قول وباع
وقَوْلٌ وَيَبِيعُ ، ونقل في أقام ويُقيم ، فإن لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع
أيضاً ؛ فلذا صح العين في يَعُورُ وَأَعُورُ وَيُعُورُ وَاسْتَعُورَ وَيَسْتَعُورُ ، فإذا نقلت
الحركات إلى ما قبل الواو والياء نظر : فإن كانت الحركة فتحة قلبت الواو
والياء ألفاً ، لأنه إذا أمكن إعلال الفرع بعين ما أعل به الأصل فهو أولى ،
وإن كانت كسرة أو ضمة لم يمكن قلبهما ألفاً ، لأن الألف لا تلي إلا الفتح
فيمقيان بحالهما ؛ إلا الواو التي كانت مكسورة فإنها تقلب ياء ؛ لصيرورتها
ساكنة مكسورة ما قبلها ، نحو يَعْلِيحُ وأصله يطوح^(١) ويُقيم وأصله يُقُومُ ،

(١) أنظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨١ و ١١٥)

فعلى هذا تقول : يَخَافُ وَيَهَابُ وَيَقُومُ وَيَبِيعُ وَيَطِيحُ وَيُقِيمُ

قوله « للبسه بيباب يخاف » يعنى أنه لم يعلا بإعلال ماضيهما مع أن الماضى أصل المضارع ، وذلك بأن يقال : إن الواو والياء متحركان وما قبلهما فى تقدير الفتح بالنظر إلى الأصل الذى هو الماضى ، فيقلبان ألفا ، فيقال : يَقَامُ وَيَبَاعُ ، وذلك لأنه لو أُعِلَّ كذلك لالتبسا بيباب يخاف

واعلم أن الاسم الذى يحمل على الفعل فى هذا النقل نوعان :

أحدهما : الثلاثى المزد فى الموازن للفعل الموازنة المذكورة قبل فى قلب الواو والياء ألفا ، مع مبيأنته للفعل : إما بحرف زائد لايزاد فى الفعل كميم مَقَامٌ ومَقَامٌ ومُقُومٌ ، على وزن مَذْهَنٌ من قام ومُقِيمٌ ، فانها على وزن يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ وَاَفْعُلُ أسرا وَيُفْعِلُ ، أو بحرف يزاد مثله فى الفعل متحرك بحركة لا يُحَرِّكُ فى الفعل بمثلها ، نحو تَبَاعٌ وَتَبِيعٌ ، فان التاء المكسورة لاتسكون فى أول الفعل ، إلا على لغة ، وقد ذكرنا الوجه فيه ، وعند المبرد يشترط مع الموازنة والخالفة المذكورتين شرط آخر ، وهو أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال ؛ فلذا لم يعل مَرِيمٌ وَمَدِينٌ ، وليسا عنده بشاذين ، فلا يعل عنده تَقُولُ وَتَبِيعُ المبنيان من القول والبيع وغير ذلك ؛ إذ ليس فيهما معنى الفعل ، فان لم يكن مخالفا بما ذكرنا نحو أطول منك وأسود وتقول وتقول وأقول على وزن تَنْصُرُ وَتَنْصُرِبُ واقتل ، وكذا أعين وأدور ؛ لم يعل الإعلال المذكور اثلا يلبس بالفعل عند التسمية ، كما مر قبل ، وإنما لم ينقل فى نحو أخوثة وأصوثة وإن صيره التاء مبأينا للفعل كاليم فى الأول لأن التاء وإن كانت ههنا لازمة فوضعها على عدم اللازم ، فهى ههنا كما فى أسودة تأنيث أسود فى الحية ، فكأن التاء معدوم ، ولم ينقل فى نحو أهوناء وأبيناء لأن ألف التأنيث للزومه وكونه كجزء الكلمة أخرجها عن موازنة الفعل المذكورة كإخراج الألف فى الصَوْرَى وَالْحَيْدَى ، والألف والنون فى (١٠ - ٣٤)

الطَّيْرَانِ وَالْجَوْلَانِ ، كما ذكرنا قبل ، ومن العرب من ينقل كسرة الياء في أُيَيْنَاءَ ، فيقول : أُيَيْنَاءَ ، لالمشابهة الفعل ، وإلا نَقَلَ في أَهْوَاءٍ أيضا ، بل الكراهة الكسر على الياء ، وهما مثلان ، كما حذفت الضمة في نُورٍ جمع نَوَارٍ استثقالا للضمة على الواو ، فأعل بالنقل : في نحو أُيَيْنَاءَ خاصة مع عدم الموازنة المذكورة ، لشدة الاستثقال ، وعدم الإعلال في نحو أُيَيْنَاءَ أكثر ، بل النقل شاذ ، بخلاف نحو نُورٍ في جمع نَوَارٍ فإن الإسكان فيه أكثر لسكون الواو المضمومة أثقل من الياء المكسورة حتى عد شاذًا في نحو قوله :

﴿ بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوْرُ ﴾^(١) *

وهو جمع سَوَارٍ ،

وأصل مَفْعُولٌ أَنْ يَكُونَ مُفْعَلًا فيوازنُ يُفْعَلُ ، زيدت الواو لما ذكرنا في بابه^(٢) ،

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد في (٢ ص ١٢٧ ، ١٢٨)

(٢) قال المؤلف في شرح السكافية (٢ ص ١٨٩) : « وكان قياسه (يريد اسم المفعول) أن يكون على زنة مضارعه ، كما في اسم الفاعل ، فيقال : ضرب يضرب فهو مضرب ، لكنهم لما أدام حذف الهمزة في باب أفعل إلى مفعول قصدوا تغيير أحدهما للفرق ، فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه ، وهو اسم الفاعل ، لأنه وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه ، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل ولا الحركات في أكثرها كحركاته ، نحو ينصر فهو ناصر ، ويحمد فهو حامد ، وأما اسم الفاعل من أفعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو ، ففتحوا الميم لثلاثي يتوالى ضممتان بعدهما واو ، وهو مستثقل قليلا كمنزود وملول وعصفور ، فبق اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل ، لأن ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله : أدنو فأنظور » اه وقوله « أدنو فأنظور » قطعة من بيت هو :

وَأَنْتَبَى حَيْثُمَا يَنْبِي الهَوَى بَصْرَى مِنْ حَيْثُ مَسَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

فلما كان أصله الموازنة أعل يأسكان العين ، ولولا ذلك لم يعمل ، وأما سائر
أسماء المفعولين فتوازن أفعالها المبينة للمفعول مع المباينة بالميم المصدر

واعلم أن أصل مَقُول مَقْوُول ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ؛ فاجتمع
ساكنان ؛ فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى ، وإن كان القياس حذف
الأولى إذا اجتمع ساكنان والأولى مدة ، وإنما حكم بذلك لأنه رأى الياء في
اسم المفعول اليائي ثابتا بعد الإعلال نحو مَبِيع ، فحذف أن الواو هي الساقطة
عنه ، ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوى ، وإنما خالف عنده باب التقاء
الساكنين ههنا يحذف الثانى لأن الكلمة تصير به أَحَفّ منها يحذف الأول ،
وأىضا يحصل الفرق بين المفعولين الواوى واليائى ، ولو حذف الأول لالتبسا ،
فلما حذف واو مَبِيعُوس كسرت الضمة لتسلم الياء كما هو قياس قول سيبويه في
نحو تَبِيع من البيع ، وأما الأخفش فإنه يحذف الساكن الأول فى الواوى
واليائى ، كما هو قياس التقاء الساكنين ؛ فقليل له : فينبغى أن يبقى عندك
مَبُوع ، فما هذه الياء فى مبيع ؟ فقال : لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت
الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ، ثم حذفت الياء للساكنين ، ثم قلبت الواو ياء
للكسرة ، وفيه نظر ؛ لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا
كانت مما يبقى ، لا مما يحذف ، فالأولى أن يقال على مذهبه : حذفت الياء
أولا ، ثم قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواو ياء ، وذلك للفرق بين الواوى
واليائى ،

قوله « نغالفا أصليهما » أما مخالفة سيبويه فلا أنه حذف ثانى الساكنين ،
وأصله وأصل غيره حذف أولهما^(١) وأما مخالفة الأخفش أصله فلا أن أصله

(١) اعلم أن الأصل عند سيبويه فى التقاء الساكنين حذف أولهما إذا كان حرف
مد ، وحرف المد هو حرف الدالة المسبوق بحركة تجانسه ، نحو لم يخف ولم يبع

أن الياء الساكنة تقلب واوا لانضمام ما قبلها ، وإن كانت الياء مما يبقى ، وقد كسر ههنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف

قوله « وشذ مشيب » في مشوب من شاب يشوب^(١) ومينيل في منول^(٢) من نال ينول : أى أعطى ، ومليم في ملوم^(٣) ، كأنها بنيت على شيب ونيل

ولم يقل ، وههنا في اسم المفعول من الأجوف اليائى بعد أن نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لانبقي الياء حرف مد ، لأن ما قبلها ضمة ، وهى حركة غير مجانسة ، فإذا حذف الياء لا يقال : إنه خالف أصله ، لأنه حذف حرفا ساكنا غير مد ، وإنما دعاه إلى ذلك خوف الالباس بين الواوى واليائى ، فان قلت : ففي الأجوف الواوى أول الساكنين بعد نقل حركته إلى ما قبله واو مضموم ما قبلها فهو حرف مد ، وقد قدر سيويه حذفه بخلاف أصله ههنا . قلنا : إنه لما حذف واو مفعول من اليائى لقصد الفرق بين الواوى واليائى لم يكن بد من حذف واو مفعول فى الواوى أيضا ، لئلا يلزم الفرق بين المتجانسين وطرذا للباب على غرار واحد . وانظر (ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٧)

(١) من ذلك قول السليك بن السليكة السعدى :

سَيَكْنِيكَ صَرْبَ الْقَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّصٌ

وماء قدورٍ فى القِصَاعِ مَشِيبٌ

الصرب : اللبن الحامض ، والمعرص - بعين وصاد مهملتين - : الموضوع فى العرصة ليحلف ، ويروى معرض - بمعجمتين - وهو الطرى ، ويروى معرض - بمعجمة ومعجمة - وهو الذى لم ينضج بعد

(٢) قد بحثنا طويلا عن شاهد يدل على استعمال هذه الكلمة على الوجه الذى ذكره المؤلف فلم نعث عليه ، ولكن سيويه قد حكى أنهم يقولون : غار منيل ومنول انظر (ح ص ٣٦٣) وقد نقل ابن جنى فى شرحه على تصريف المازنى عن الفارسي تفسير ذلك حيث قال : معناه ينال فيه

(٣) لم يكن نصيب هذه الكلمة بعد البحث عن شاهد لها أحسن حالا من سابقها

وَلَيْمَ ، كما شذ مهوب^(١) من الهيبة ، كأنه بنى على هوب

قوله « وكثر نحو مَبْيُوعٌ ومُخِيوطٌ » قال :

١١٦ — قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا

وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُوفٌ^(٢)

وهي لغة تميمية

قوله « وَقَلَّ نحو مَصْوُوفُونَ » لكون الواوين أثقل من الواو والياء ، ومنع سيبويه ذلك^(٣) وقال : لا نعلمهم أتموا الواوات ، وحكى الكسائي خاتم

(١) من ذلك قول حميد بن ثور الهلال يصف قطاة :

وَتَأْوِي إِلَى زُغْبٍ مَسَاكِينَ دُونَهُمْ فَلَا لَاتَخْطَاهُ الرِّفَاقُ مَهْوبُ

فلا : اسم جنس جمعي واحده فلاة

(٢) هذا البيت للعباس بن مرداس السلمي يقوله لكليب بن عينة السلمي ،

وقبله :

أَكْلَيْبُ؛ مَالِكَ كُلِّ يَوْمٍ ظَالِمًا وَالظُّلْمُ أَنْكَدُ غَيْهِ مَلْعُونُ

أنكد : يعسر الخروج منه ، وغبه : عاقبته ، ومعين : يروى بالعين المهملة ومعناه المصاب بالعين ، من عانه يعينه ، والقياس أن يقال : هو معين ، والصواب في الرواية الموافق للبعنى (مغيون) بالغين المعجمة من قولهم : غين عليه ، إذا غطى ؛ وفي الحديث : إنه ليغان على قلى ، والأصل فيه الغين ، وهو لغة في الغيم ؛ قال الشاعر :

كَأَنِّي بَيْنَ حَاقِيقَتِي عُمَابٍ أَصَابَ حَمَامَةً فِي يَوْمٍ غَيْنٍ

والاستشهاد بالبيت في قوله (مغيون) حيث تم اسم المفعول من الأجوف اليائي ، وهي لغة تميمية ، ومثله قول علقمة :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمٌ وَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُونُ

قال سيبويه (٢ ص ٣٦٣) : « وبعض العرب يخرجوه (يريد اسم المفعول من الأجوف) على الأصل فيقول : مخيوط ومبيوع ، فشبهوها بصيود وغير ، حيث

مَصُوعٌ ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً
قوله « وتحذفان في قُلْتُ وبعثت » إلى قوله « ويضم في غيره » مضى شرحه
في أول الكتاب

قوله « ولم يفعلوه في لَسْتُ » أى : لم يكسروا اللام مع أنه يأتي من باب
فعل المكسور العين ، وأحدهما يكفى للكسر كبعث وخفت ؛ فكيف بهما
جميعاً ؟ وذلك لأنه لما لم يتصرف حذف الكسرة نسياً ولم تنقل إلى ما قبل
الياء ؛ فصار ليس كليت

قوله « ومن ثم سكنوا الياء » أى : لم يقلبوا الياء ألفاً لأن ذلك تصرف ، كما
أن نقل حركة الياء إلى ما قبلها تصرف ، فلما كان الفعل غير متصرف لم يتصرف
فيه بقلب ولا نقل ؛ بل حذفت الحركة نسياً ، والدليل على أن العين كانت مكسورة
أن فتحة العين لا تحذف ؛ فلا يقال في ضَرَبَ : ضَرَبَ ، كما يقال في عَلِمَ : عَلِمَ ،
وباب فُئِلَ — بالضم — لا يحىء فيه الأجوف اليائى إلا هَيُؤُ ، وهو شاذ

قوله « وفي قل وبع » عطف على نحو قلت وبعث
قوله « لأنه عن تقول وتبيع » يعنى إنما أعل قل وبع بالنقل ^(١) لكونهما
عن تقول وتبيع

كان بعدها حرف ساكن ولم تسكن بعد الألف فتهمز ، ولأنهم أتموا في الواوات ؛
لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فسكرها اجتماعهما
مع الضمة « اهـ

(١) هكذا وردت هذه العبارة في جميع أصول الكتاب ، وأنت لو تأملت
في عبارة ابن الحاجب وفي تعليل الرضى تبين لك أن الصواب أن يقال : إنما أعل
قل وبع بالحذف ؛ لأن قول ابن الحاجب « وفي قل وبع » معطوف على قوله « في
نحو قلت وبعث » وهو معمول لقوله « وتحذفان » فكأنه قال : وتحذفان في قل وبع
لأنه عن تقول وتبيع . ثم إن أخذ الأمر من المضارع بعد نقل حركة العين إلى
الفاء ليس فيه إلا حذف العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وعلى الجملة : ليس في

قوله « وفي الإقامة والاستقامة » هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله ، وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدرا قياسيا مساويا لفعله في ثبوت زيادات المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل ، والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإقامة والإقامة مذهب الأخفش ، وعند الخليل وسيبويه أن المحذوفة هي الزائدة ، كما قال في واو مفعول ، وقول الأخفش أولى ^(١) قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنان .

فعل الأمر نقل لإلا على فرض أخذه من المضارع قبل نقل حركة العين إلى الفاء ولو قرأت قول الرضى « لكونها عن تقول وتبيع » بسكون الفاء وضم الواو وكسر الياء صح الكلام ، لأن في الأمر حيثئذ إعلالا بالنقل والحذف ، ولكن هذه القراءة تخالف عبارة ابن الحاجب ، وتخالف أيضا ما قرره الرضى مرارا

(١) قد رجح ابن الحاجب والرضى هنا رأى الأخفش ، وهما تابعان في هذا لأبي عثمان المازني حيث رجح مذهب الأخفش في مفعول وفي إفعال ، إذ يقول في كتابه التصريف : « وزعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت : مبيع ومقول ، فالذهب لالتقاء الساكنين واو مفعول ، وقال الخليل : إذا قلت مبيع فألقت حركة الياء على الباء وسكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول فاجتمع ساكنان ، وحذفت واو مفعول ، وكانت أولى بالحذف ، لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ، ولم تحذف الياء ، لأنها عين الفعل ، وكذلك مقول ، الواو الباقية عين الفعل ، والمحذوفة واو مفعول ، وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عين الفعل والباقية واو مفعول ، فسألته عن مبيع ، فقلت : ألا ترى أن الباقي في مبيع الياء ولو كانت واو مفعول لكانت مبيع ؟ فقال : إنهم لما أسكنوا ياء مبيع وألقوا حركتها على الباء انضمت الياء وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الياء كسرة للياء التي حذفتها ، فوافقت واو مفعول الياء مكسورة ، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واو ميزان وميعاد ياء للكسرة التي قبلها ، وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس ، فإذا قلت من أفعلت مصدرا نحو أقام إقامة وأخاف إخافة فقد حذفت من إقامة وإخافة ألفا ، لالتقاء

قوله « ويجوز الحذف في نحو سيّد وميت وكيّنونة وقيلولة » فيه نظر ،
وذلك لأن الحذف جائز في نحو سيّد وميت ، واجب في نحو كيّنونة ، إلا في ضرورة
الشعر ، قال :

١٤٧ — يَأْلَيْتَ أَنَّا ضَمَمْنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَهُ (١)

اعلم أن نحو سيّد وميت عند سيبويه فيعمل - بكسر العين - وكيّنونة وقيلولة - عنده
كيّنونة وقيلولة - بفتح العين - على وزن عيضموز (٢) إلا أن اللام مكررة في كيّنونة
والتاء لازمة ، ولما لم يوجد في غير الأجوف بناء فيعمل - بكسر العين - ولا فيعلولة
في المصادر حكم بعضهم بأن أصل سيد وميت فيعمل - بفتح العين - كصيرف

الساكنين ، فالخليل وسيبويه يزعمان أن المحذوفة هي الألف التي تلي آخر الحرف ،
وهي نظيرة واو مفعول في مقول ومخوف ، وأبو الحسن يرى أن موضع العين
هو المحذوف ، وقياسه ما ذكرت لك « اهـ . ولأبي السعادات هبة الله بن الشجري
بحث مستفيض في أماليه ذكره في المجلس الحادي والثلاثين ثم عاد له مرة أخرى
في المجلس السادس والأربعين ، وقد ذكر فيه حجة سيبويه والخليل وحجج الأخفش
ثم رجح مذهب الشيعيين ونقض أدلة المخالف لهما فانظره في الموضع الذي ذكرناه ،
ولم يمنعنا من نقله إلا فرط طوله

(١) هذا البيت من الرجز أنشده المبرد وابن جني وابن برى ، وذكر
المبرد قبله :

قَدْ فَارَقْتُ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ وَشَحِطْتُ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَةَ

وقرینها : مفعول مقدم على الفاعل ، والقرينة : الزوجة ، وشحطت : بعدت ،
والظعينة : المرأة مادامت في الهودج ، والمراد هنا المرأة مطلقا ، وكيّنونة : مصدر
كان ، والاستشهاد بالبيت في قوله « كيّنونة » بتشديد الياء مفتوحة فان هذا يدل على
أن الكيّنونة - بسكون الياء - مخفف منه ، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما
اضطر راجع الأصل المهجور

(٢) العيضموز : المعجوز والناقصة الضخمة انظر (١ ص ٢٦٣)

فكسر كما في بصرى — بكسر الفاء — ودهرى — بالضم — على غير القياس
قال سيديويه^(١) : لو كان مفتوح العين لم يغير ، كما لم يغير هيّان^(٢) وتيّحان^(٣) .

(١) قال سيديويه (٢ ص ٣٧١ و ٣٧٢) : « وكان الخليل يقول : سيد
فيعل وإن لم يكن فيعل في غير المعتل ، لأنهم قد يخصصون المعتل بالبناء لا يخصصون
به غيره من غير المعتل ، ألا تراهم قالوا : كينونة ، والقيود ، لأنه الطويل في غير
السماء ، وإنما هو من قاد يقود ، ألا ترى أنك تقول : جعل منقاد وأقود ، فأصلهما
في معلولة ، وليس في غير المعتل فيعلول مصدرا ، وقالوا : قضاة ، فجاءوا به على فعلة
في الجمع ، ولا يكون في غير المعتل للجمع ، ولو أرادوا فيعل لتركوه مفتوحا كما قالوا :
تيحان وهيّان ، وقد قال غيره هو فيعل (بفتح العين) ، لأنه ليس في غير المعتل
فيعل (بكسر العين) وقالوا : غيرت الحركة ، لأن الحركة قد تقلب إذا غير الاسم ،
ألا تراهم قالوا : بصرى ، وقالوا : أموى ، وقالوا : أخت ، وأصله الفتح ، وقالوا :
دهرى ؟ فكذلك غيروا حركة فيعل ، وقول الخليل أعجب لى ، لأنه قد جاء
في المعتل بناء لم يحى في غيره ، ولأنهم قالوا : هيّان وتيحان فلم يكسروا ، وقد قال
بعض العرب :

* مَا بَالُ عَيْنِي كَأَشْعِيبِ الْعَيْنِ *

فإنما يحمل هذا على الاضطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك ، ووجدت
بناء في المعتل لم يكن في غيره ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد ، فقد وجدت سبيلا
إلى أن يكون فيعلا (بكسر العين) وأما قولهم : ميت وهين ولين فأنهم يحذفون
العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستئصالهم الياءات كذلك حذفوها في كينونة
وقينودة وصيرورة لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل الزمر من الحذف إذا كثرت
عدهن وبلغن الغاية في العدد إلا حرفا واحدا ، وإنما أرادوا بهن مثال
عيسموز « اه

(٢) الهيبان : الجبان ، وهو أيضا الراعى ، وزيد أفواه الابل ، والليس ،
والتراب ، وسموا به ، وقد حكى صاحب القاموس أنه ورد مكسورا أيضا ، وهو
خلاف عبارة سيديويه

(٣) التيجان : الذى يتعرض لكل شيء ويدخل فيما لا يعنيه ، وقال

ولجاز الاستعمال شأنها ، ولم يسمع من الأجوف فيعمل إلا عين قال :

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ (١)

وقال الفراء — تجنبنا أيضاً من بناء فيعمل — بكسر العين — : أصل نحو جيد جَوِيد كطويل ؛ فقلبت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت كما في طيِّ ، وقال في طويل : إنه شاذ ، قال : وإنما صار هذا الإعلال قياساً في الصفة المشبهة لبعونها كالفعل وعملها عمله ، فإن لم يكن صفة كعويل لم يعمل هذا الإعلال ، وقال في كينونة ونحوها : أصلها كُونُونَةٌ كَبْهَلُول (٢) وصندوق ، ففتحو الفاء لأن أكثر ما يجرى من هذه المصادر ذوات الياء نحو صارَ صيرورة ، وسار سيرورة ، ففتحوه حتى تسلم الياء ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ فقلبوا الواو ياء في كينونة حملاً على صيرورة ، وهذا كما قال في قضاة : إن أصله قُضِيَ كَغُزِّي ؛ فاستثقلوا التشديد على العين ؛ فغففوا وعوضوا من الحذف المحذوف التاء ، وقول سيبويه في ذلك كله هو الأولى ، وهو أن بعض الانواع قد يختص ببعض الأحكام فلا محذور من اختصاص الأجوف ببناء فيعمل — بكسر العين — وغير الأجوف ببناء فيعمل — بفتحها — وإذا جاز عند الفراء اختصاص فيعمل الأجوف بتقديم الياء على العين ، وعند ذلك الآخر بنقل فيعمل — بالفتح — إلى فيعمل بالكسر فما المانع من اختصاصه ببناء فيعمل ، وكذا لا محذور من اختصاص مصدر الأجوف بفتح الواو وجمع الناقص بفتح الواو — بضم الفاء — ، وقول الفراء : إنهم حملوا الواو على الياء لأن الباب للياء ؛ ليس بشيء ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها الأزهري : هو الذي يتعرض لكل مكرمة وأمر شديد ، ويقال : فرس تيجان ؛ إذا كان شديد الجري ، وحكى في اللسان الكسر فيه أيضاً

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد فارجع إليه (١٥٠ ص)

(٢) البهلول : السيد الجامع لكل خير ، والضحاك أيضاً

فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الياء أو مثلها ، نحو كينونة ، وقيدودة^(١) ، وحال حيلولة ، وإنما لزم الحذف في نحو كينونة وسيدودة^(٢) دون سيد وميت لأن نهاية الاسم أن يكون على سبعة أحرف بالزيادة ، وهذه على ستة ، وقد لزمها تاء التأنيث ؛ فلما جاز التخفيف فيما هو أقل منها نحو سيد لزم التخفيف فيما كثر حروفه ، أعنى نحو كينونة ، ويقل الحذف في نحو فيعلان ، قالوا : رِيحَان وأصله رِيحَان ، وأصله رِيْوَحَان من الرُّوْح

قال : « وَفِي بَابِ قِيلَ وَبِيعَ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : الْيَاءُ ، وَالْإِشْمَامُ ، وَالْوَاوُ ، فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ مَا يُسَكَّنُ لَامَهُ نَحْوُ بُعْتُ يَا عَبْدُ وَقِلْتُ يَا قَوْلُ ، فَالْكَسْرُ وَالْإِشْمَامُ وَالضَّمُّ ، وَبَابُ اخْتِيرَ وَانْقِيدَ مِثْلُهُ فِيهَا ، بِخِلَافِ أُقِيمَ وَاسْتَقِيمَ » أقول : قد مضى شرح هذا في شرح الكافية^(٣)

قوله « مايسكن لامه » أى : تاء الضمير ونونه ، فإذا اتصل به ذلك حذفت العين ، ويبقى الفاء مكسورا كسرا صريحا ، وهو الأشهر ، كما هو كذلك قبل الحذف ، ويجوز إشمام الكسرة شيئا من الضم ، كما جاز قبل الحذف ، وضمه

(١) القيدودة : مصدر قَدَت الدابة أفودها كالقيادة والمقادة والتقواد والقود ، وقد جاءت القيدودة وصفا بمعنى الطويلة في غير صعود
(٢) السيدودة : مصدر ساد الرجل قومه يسودهم ، ومثله السود والسود والسيادة ، وقد وقع في أصول الكتاب «سيرورة» براءين في مكان الدالين ، وذلك غير متفق مع ما سبق للمؤلف (ص ١٠٢ ، ١٥٣) حيث ذكر في مصادر الأجوف الياثي الفعولة ومثله بالصيرورة والشيخوخة ، وذكر في مصادر الواوى منه الفيعولة ومثله بالكينونة ، وظاهر هذا أن الذى يخفف هو الواوى . والذى يستفاد من عبارة سيوبويه التى قدمناها لك قريبا أن الفيعولة جاءت في الياثي والواوى جميعا

(٣) انظر (ص ٢٠٠ ، ٢٥١) من شرح الكافية

صريحاً كما كان قبل الحذف ، وإذا قامت قرينة على أن المراد به المعلوم أو المجهول نحو قُلْتَ يَا قَوْلُ ، وَبُعْتَ يَا عَبْدُ ، وَخِفْتَ يَا هَوْلُ ، جاز الضم الصريح في الأول والكسر الصريح في الأخيرين بناء على القرينة ، وإن لم تقم قرينة فالأولى الكسر أو الإشمام في الأول والضم أو الإشمام في الأخيرين

قوله « وباب اختير وانقيد » يعنى باب افْتَعَلَ وانْفَعَلَ من الأجوف مثل فُعِلَ في جواز الأوجه الثلاثة ؛ لأن الضم والإشمام إنما جاء من ضم ما قبل الواو والياء ، وأما في أَقِيمَ واستَقِيمَ وأصلهما أَقُومَ واستَقُومَ فليس ما قبل حرف العلة مضموماً ، فلا يجوز إلا الكسر الصريح

قال « وَشَرَطُ إِعْلَالِ الْعَيْنِ فِي الْأَسْمِ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ وَالْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَمْ يَدْ كَرُمُوا فَتَّةُ الْفِعْلِ حَرَكَةً وَسُكُونًا مَعَ مُخَالَفَةِ بِنِيَادَةٍ أَوْ بَنِيَّةٍ مَحْصُوصَتَيْنِ فَلِذَلِكَ لَوْ بَنِيَتْ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلَ مَضْرِبٍ وَتَحْلِيٍّ قُلْتَ مَبِيعٌ وَتَبِيعٌ مُعَلًّا وَمِثْلَ تَضْرِبُ قُلْتَ تَبِيعٌ مُصَحَّحًا »

أقول : قوله « غير الثلاثي » لأن الثلاثي لا يشترط فيه مع موازنة الفعل المذكورة مخالفة

قوله « والجاري على الفعل » أى : وغير الجارى ، ونعنى بالجارى المصدر نحو الالفظة والاستقامة ، واسمى الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره ، ويجوز أن يقال فيهما بالموازنة : أما فاعل فعلى وزنى يَفْعَلُ ، باعتبار الحركات والسكنات ؛ وأما مفعول كَمَقْتُولِ فَإِنَّ الْوَائِ فِيهِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ مُفْعَلٌ كَيْفُفَعَلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا

قوله « مما لم يذكر » لم يحتاج إليه ؛ لأنه لا بد لكل اسم قلب عينه ألفاً ، سواء كان مما ذكر أو لم يذكر ، من الموافقة المذكورة في الثلاثي والمزيد فيه ، مع المخالفة المذكورة في المزيد فيه ، وكذا في نقل حركة العين المزيد فيه إلى

السالكين الذي قبله ، كما ذكرنا ، إلا في نحو الإقامة والاستقامة ، فإن فيه قلباً ونقلاً مع عدم الموافقة المذكورة ، وذلك لما ذكرنا قبل من المناسبة التامة لفعله ، وإلا في باب بَوَائِع ؛ فإن فيه قلباً مع عدمها أيضاً ، وذلك للثقل البالغ كما مر ^(١)

قال « اللَّامُ ؛ تُقْلَبَانِ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُوجِبٌ لِلْفَتْحِ ، كَغَزَاوَرَمَى وَيَقْوَى وَيَحْيَى وَعَصَا وَرَحَى ^(٢) بِخِلَافِ غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ وَغَزَوْنَا وَرَمَيْنَا وَيَخْشَيْنَ وَيَأْبَيْنَ وَغَزَوْا وَرَمَوْا ، وَبِخِلَافِ غَزَوْا وَرَمَيْتُ وَعَصَوْنَا وَرَحَيْنَا لِلْأَلْبَاسِ ، وَخَشَيْنَا نَحْوَهُ ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ أَنْ يَخْشِيَا ، وَخَشَيْنَ لِشِبْهِهِ بِذَلِكَ ، بِخِلَافِ اخْشَوْا وَخَشُونٌ وَخَشِيَّ وَاخْشَيْنَ »

أقول . أعلم أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتحت ما قبلهما وهما لآمان قلبتا ألفين ، وإن لم تكونا في الاسم الجارى على الفعل ، ولا الموازن له ، كَرَبَا وَزَيَّ ، أو كانا فيما يوازن الفعل بلا مخالفة له ، كما في أَحْوَى وَأَشْقَى ، وإنما اشترط الجريان أو المشابهة المذكورة في العين دون اللام لأن اللام محل التغيير فيؤثر في قلبها العلة الضعيفة : أى تحركها وانفتاح ما قبلها

قوله « إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُوجِبٌ لِلْفَتْحِ » احتراز عن نحو غَزَوْنَا وَرَمَيْنَا في الماضي وَتَرَضَيَانِ وَتُغَزَوَانِ في المضارع ، وَعَصَوْنَا وَرَحَيْنَا في الاسم ، فإن ألف الضمير في غَزَوْنَا وَيَرَضَيَانِ وألف التثنية في عَصَوْنَا وَرَحَيْنَا إنما ألحقنا بالألف المنقلبة عن الواو والياء فردت الألف التي هي لام إلى أصلها من الواو والياء ، إذ لو لم ترد لالتبس المثني في الماضي بالمفرد ومثنى المضارع ومثنى الاسم

(١) انظر (ص ١٠١) من هذا الجزء

(٢) كذا في جميع النسخ المطبوعة من المتن ومن شروح الشافية ، وفي

الخطية « وفى »

بالمفرد ، عند سقوط النون ، فلو قلبت الواو والياء إلى الألف بعد رد الألف إليهما
 لحصل الوقوع فيما قر منه ، أعنى الالتباس ، وإنما لم يقلب في أخشيتا لكونه فرع
 يخشيان المؤدى إلى اللبس لو قلبت لامة ، وإنما لم يقاب في أخشيتا لعروض حركة
 الياء لأجل النون على ما تقدم ، فالحق أن يقال : لم تقاب حروف العلة المتحركة
 لأجل إلحاق ألف الضمير في غزوا ورميتا ، وألف المثني والجمع في نحو عصوان
 وصلوات ، ونون التأكيد في نحو أرضيتا ؛ ألفا ؛ لعروض حركاتها لأجل هذه
 اللواحق ، فإنها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك ،
 فحركاتها إذن عارضة ، ولا يقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا بحركة عارضة ،
 ويَرْضَيَان وَيُغْزَوَان وَعَصَوَان ورحيان هذه اللواحق كما ذكرنا أوجب رجوع
 الألفات إلى أصولها أثلا يلتبس ، ولم يقاب الواو والياء ألفا بعد الرد إلى الأصل
 لثلا يكون رجوعا إلى ما فر منه

قوله « لشبهه بذلك » يعنى أن النون اللاحق بالفعل من غير توسط ضمير
 بينهما مثل الألف ، فقولك أخشيتا مثل أخشيتا ، وقد ذكرنا ما على هذا الكلام
 في آخر شرح ^(١) الكافية ؛ فالأولى أن عدم القلب في أخشيتا لأن اللام قد

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٣٧٨) : « لما كان النون بعد
 الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة ؛ لأن الضمير فاصل ، ولما لم يكن ضمير بارز
 كان النون كالضمير المتصل ، هذا زبدة كلامه (يريد ابن الحاجب) ، ويرد عليه
 أن المتصل ليس هو الألف فقط بل الياء والواو في أرضوا وأرضى متصلا أيضا
 وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الألف ؛ فليس قوله إذن « فكالمتصل »
 على إطلاقه بصحيح ، وأيضا يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل
 والمنفصل إذا سئل مثلا لم تحذف اللام في أخشيتا وأرضوا كما حذفت في أخش
 وأرض وأرضى ولم ضمت الواو في أرضوا الرجل وكسرت الياء في أرضى الرجل ولم
 تحذف كما في أرموا الرجل وأرمى الغرض ؟ وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي
 مطردة في المحمول فما فائدة الحل ؟ وإنما يحمل الشيء على الشيء إذا لم يكن المحمول

رد كما ذكرنا هناك^(١) فلو قلب لوجب حذفه فلم يتبين رده ، وفي اخشيا لكونه فرع يخشيان ، ولا نقول بعروض الحركة ؛ إذ لو لم يعتد بالحركة في مثله لم يرد العين في خافا وخافن

قوله « كغزا ورمى ويقوى ويحيى وعصا ورحى » أمثلة لما تحرك الواو والياء فيه وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدها موجب للانفتح قلبا ألفين قوله « بخلاف غزوت ورميت وغزونا ورمىنا ويخشين ويأين » أمثلة لما انفتح ما قبل الواو والياء فيه وسكنا فلم يقلبا

قوله « وغزو ورمى » مثالان لما تحرك واوه وياؤه وسكن ما قبلهما فلم يقلبا ولم يكن كأقوم أى مفتوح حرف العلة فرعا لما انفتح ما قبلها حتى يحمل عليه قوله « وبخلاف غزوا ورميا » إلى قوله « لشبهه بذلك » أمثلة لما تحرك واوه وياؤه وانفتح ما قبلهما وكان بعدها موجب لبقائهما بلا قلب

قوله « بخلاف اخشوا واخشون واخشى واخشين » يعنى أن أصلها اخشيوا واخشون واخشى واخشين فقلبت الياء ألفا وحذفت ؛ لأن حذف اللام ههنا لا يلبس كما كان يلبس فى يخشيان لو حذفت ؛ فلم يحذف ، وحل أخشيا عليه ؛ لأنه فرعه وإن لم يلبس . وحل اخشين على اخشيا لمشابهة النون فى مثله للألف ، ولما منع أن يمنع أن أصل اخشوا اخشيوا ، وأصل اخشوا اخشى ، وذلك لأب الواو

فى ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه ، بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وإن لم تثبت العلة فى المحمول كحمل إن على الفعل المتعدى وإن لم تكن فى إن العلة المقترنة الرفع والنصب كما كانت فى المتعدى اه

(٢) قال فى شرح الكافية (٢ : ٣٧٦) : « وإنما ردت اللامات المحذوفة للجزم أو للوقف فى نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين . لأن حذفها كان للجزم أو للوقف الجارى مجراه ، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لاجزم ولا وقف اه

والألف والياء كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق زيد في رمى زيد لا فرق بينهما ، إلا أن اتصال الضمير أشد ، ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ؛ لأنه ما لم ينقح أصل الكلمة ولم تعط سطوؤها في ذاتها لم يلحق بها مطلوبها الخارجى

فان قيل : فلم لم يقل غَزَاتُ وَرَمَاتُ ، في غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ قلت : تنبها على عدم تقدير الحركة في حرف العلة ، كما ذكرنا في ذى الزيادة^(١) والدليل على أن الضائر تلحق الكلمات بعد تخفيفها قولهم : رُضِيُوا وَغَزِيُوا باسكان العين للتخفيف ، كما قيل في عُصِرَ : عُصِرَ ، ولو لحق الواو رضى ورمى مكسور العين وجب حذف الياء للساكنين ؛ لأن الزمة على الياء بعد الكسرة تحذف ، فيلتقى ساكنان : الياء ، والواو ، فاذا كان الضمير يلحق الفعل بعد التخفيف النادر القليل فما ظنك بالتخفيف الواجب المطرد ؟ ولو سلم أيضا أن الأصل اخشيوا واخشي فان الحركة عارضة لأجل الضمير فلا تقاب لأجلها الياء ألفا [كما مرارا]

والحق أن يقال : إن أصل اخشَوْا واخشَى اخشَ لحقته الواو والياء ؛ وأصل اخشَوْنَ واخشَيْنَ اخشَوْا واخشَى لحقته النون فحكت الواو والياء للساكنين ، ولم يحذف ؛ لأنهما ليسا بمدتين كما في اغزُنَ وارمِنَ ، ولا يجوز حذف كلمة تامة ، أعنى الضميرين بلا دليل عليهما ، ولم يقلب الواو والياء ألفا في اخشَوْنَ واخشَيْنَ ؛ لأن كل واحد منهما كلمة برأسها فلا يغيران بالسكانية ، وأيضا حركتهما عارضة للساكنين كما ذكرنا

قال : « وَتَقَلَّبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُورًا مَاقْبَلَهَا ، أَوْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا وَلَمْ يَنْضَمَّ مَاقْبَلُهَا ، كَدُعِيَ وَرُضِيَ وَالْفَارِزَى ، وَأَعْرِزْتُ وَتَعَزَّيْتُ وَاسْتَعَزَّيْتُ »

قلب الواو

يا دوى

لام

وَيَغْزِيَانِ وَيَرْضِيَانِ ، بِخِلَافٍ يَدْعُو وَيَغْزُو ، وَقَنِيةً وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا
شَاذٌ ، وَطَبِيٌّ لَا تَقَابُ الْيَاءُ فِي بَابِ رَضِيَ وَبَقِيَ. وَدُعِيَ الْفَاءُ
وَتَقَلَّبُ الْوَاوُ طَرَفًا بَعْدَ ضَمِّهِ فِي كُلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاءً فَتَنْقَلِبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً
كَمَا انْقَلَبَتْ فِي التَّرَامِي وَالتَّجَارِي — فَيَصِيرُ مِنْ بَابِ قَاضٍ ، نَحْوُ أَذْلٍ وَقَلَنْسٍ ،
بِخِلَافٍ قَلَنْسُوَةٍ وَقَمَحْدُوَةٍ ، وَبِخِلَافِ الْعَيْنِ كَالْقَوْبَاءِ وَالْخِلْيَاءِ ، وَلَا أَثَرَ
الْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ فِي الْجُمُعِ إِلَّا فِي الْإِعْرَابِ ، نَحْوُ عُتَيٍّ وَجُحَيٍّ ، بِخِلَافِ
الْمُفْرَدِ ، وَقَدْ نُكْسِرُ الْفَاءَ لِلْإِنْبَاعِ فَيُقَالُ : عُتَيٌّ وَجُحَيٌّ ، وَنَحْوُ نُحُوٍّ شَاذٌ ،
وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مَعْدِيٍّ وَمَغْزِيٍّ كَثِيرًا ، وَالْقِيَاسُ الْوَاوُ

أقول : اعلم أن الواو المتحركة المكسورة ما قبلها لا تقلب ياء لتتقويها
بالحركة إلا بشرطين : أحدهما أن تكون لا ياء لأن الآخر محل التغيير ،
فهى إذن تقلب ياء ، سواء كانت في اسم كرايت الغازي ، أو فعل : مبنيا
للفاعل كان كَرَضِيٍّ مِنَ الرضوان ، أو المفعول كدُعِيَ ، وسواء صارت في
حكم الوسط بمجىء حرف لازم للكلمة بعدها نحو غَزِيَانِ عَلَى فَعْلَانٍ مِنَ
الغزو ، وَغَزِيَةً عَلَى فَعْلَةٍ مِنْهُ ، مع لزوم التاء كما في عَنَصُوءَةٍ ، أو لم تَبْر
كما في غَازِيَةٍ ، وقولهم مَقَاتِوَةٌ فِي جَمْعِ مَقْتَوِيٍّ شَاذٌ ^(١) ووجه تصحيحه

(١) تقول : قَتَوْتَ أَقْتَوْتُوا وَمَقَتَى مِثْلُ غَزَوْتَ أَغْزَوْا وَمَغْزَى ، وَمَعْنَاهُ
كُنْتَ خَادِمًا لِلْمُلُوكِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

إِنِّي أَمْرٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ لَا أَحْسِنُ قِتْوَ الْمُلُوكِ وَالْخَبِيَا

وَقَدْ قَالُوا لِلْخَادِمِ : مَقْتَوَى - بَفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ آخِرَهُ - وَكَأَنَّهُمْ نَسَبُوهُ
إِلَى الْمُقْتَى الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ مِمَّا بَعْنَى خِدْمَةِ الْمُلُوكِ ، وَقَالُوا : مَقْتَوَيْنَ بِمَعْنَى خَدَمَ
الْمُلُوكِ ، مِثْلُ قَوْلِ عَمْرِو بْنِ كَلْثُومٍ التَّغْلَبِيِّ :

بِأَيِّ مَشِيئَةٍ عَمَرَوْ بَنَ هِنْدٍ نَكُونُ لِقَيْلِكُمْ فِيهَا قَطْمِينَا ؟

تَهْدِدُنَا وَأَوْعِدُنَا رُوَيْدَا ، مَتَى كُنَّا لِأَمَّاكَ مَقْتَوَيْنَا ؟

وقد اختلف العلماء في ضبطه وتخرجه ؛ فضبطه أبو الحسن الأخفش بضم الميم وكسر الواو ، على أنه جمع مقتواسم فاعل من اقتوى ، وأصله مقتوو بوزن مفعول قلبت الواو الأخيرة ياء ؛ لنظرها إثر كسرة ، ثم يعل ويجمع كما يعل ويجمع قاض ، وأصل اقتوى اقتوو ، قلبت الواو الثانية ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يدغموا كما يدغمون في آخر ؛ لأن الاعلال مقدم على الادغام ، وذلك كما في ارعوى ، ويدل لصحة ما ذهب إليه أبو الحسن قول يزيد بن الحكم يعاتب ابن عمه :

تَبَدَّلْ خَلِيلًا بِي كَشَشَكْلِكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلًا بِكَ مَقْتَوِي
وذهب غير واحد من الأئمة إلى أن مقتوين بفتح الميم وكسر الواو ، ولهم فيه تخريجان ستمسمهما بعد فيما تحكيه من أقوالهم ، وحكى أبو زيد وحده فتح الواو مع أن الميم مفتوحة

قال المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ١٥٣) في الكلام على مواضع تاء التأنيث : « السادس أن تدخل أيضا على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب كالشاعثة والمشاهدة في جمع أشعث ومشهدى ، وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب ؛ لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان ؛ فلا يقال في النسبة إلى رجال : رجالى بل رجلى كما يحىء في باب النسبة إن شاء الله ؛ لحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما أبدلت من الياء في نحو فرازة وجحاجة كما يحىء ، وإنما أبدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمررة ورومى ، وللبالغة كعلامة ودواري ، ولكونهما زائدتين لا لمعنى في بعض المواضع كظلمة وكرسى ، وقد تحذف ياء النسب إذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير ، وإنما يكون هذا في اسم تكسيره - لو جمع - على وزن الجمع الاتصى كالشعرون والاعجمون في جمع أشعري وأعجمي وكذا المقتون والمقاتوة في جمع مقتوى ؛ قال :

* مَتَى كُنَّا لِأَمَلِكْ مَقْتَوِيْنَا *

والتاء في مثل هذا المكسر لازمة ؛ لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع المعرب أو جمع المنسوب غير الجمع الاتصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي :

فرسة ، بل فرس ، ولا في جمع لجام : لجمه ، بل لجم ، وكأن اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف « اه . وقال أيضا في باب جمع السلامة (ح ٢ ص ١٧٢) ما نصه : « وحكى عن أبي عبيدة وأبي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ، ولعل ذلك لأن القياس مقتويون - ياء النسب - فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقولهم ، وقوله :

* مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِينَ *

الآلف فيه بدل من التتوين إن كان النون معتقب الاعراب ، وإلا فالآلف للاطلاق ، وحكى جميعا : رجل مقتوين ، ورجلان مقتوين ، ورجال مقتوين ، قال أبو زيد : وكذا للمرأة والمرأتين والنساء ، ولعل سبب تجربتهم على جعل مقتوين للثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر كثرته مخالفته للجمعوع ، وذلك من ثلاثة أوجه : كون النون معتقب الاعراب ، وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوى ، وإلحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ، ولو استعمل لقلب واوه ألفا فليل : مقتى ، وجمع على مقتون - كأعلنون - لا على مقتوون ، وإنما قلنا : إن واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيدييه في المهلبون والمهالبة : إنه سمي كل واحد منهم باسم من نسب إليه ، فكان كلامهم مهلب ، لأن الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ، ويجوز أن يقال : إن ياء النسب في مثل مقتوون والأشعرون والأعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون ، وكان الأصل مقتويون وأشعريون وأعجميون ، وحكى أبو زيد في مقتوين فتح الواو قبل الياء في من جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين ، وذلك أيضا لتغييره عن صورة الجمع بالكسبة لما خالف ما عليه جمع السلامة « اه

وقال أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد (ص ١٨٨) : القياس - وهو مسموع من العرب أيضا - فتح الواو من مقتوين فنقول : مقتوين فيكون الواحد مقتى فاعلم ، مثل مصطفى فاعلم ، ومصطفين إذا جمعت ، ومن قال : مقتوين فكسر الواو فإنه يفرد في الواحد والثنى والجمع والمؤنث ، لأنه عنده مصدر فيصير بمنزلة قولهم : رجل عدل وفطر وصوم ورضى وما أشبهه ، وذلك أن المصدر لا يثنى ولا

إجراؤه مجرى مقتوين كما ذكرنا في جمع السلامة ، وقالوا : خِنْذَوَةٌ ^(١)
بالواو ؛ اثلا يلتبس فِعاوَةٌ القليل بِفِعْلِيَّةِ الكثير كَعَفْرِيَّة ^(٢) وَنَفْرِيَّة ^(٣)

يجمع ؛ لأنه جنس واحد ، فإذا قلت رجل عدل وما أشبهه فتقديره عندنا رجل
ذو عدل لحذف ذو وأقت عدلا مقامه لجرى مجرى قوله عز وجل (واسأل القرية)
وهذا في المصادر بمنزلة قولهم : إنما فلان الأسد وفلانة الشمس يريدون مثل الأسد ومثل
الشمس ، فإذا حذفوا مرفوعا جعلوا مكانه مرفوعا ، وكذلك يفعلون في النصب والحذف
فأما أبو العباس محمد بن يزيد فأخبرني أن جمع مقتوين عند كثير من العرب مقاتوة ،
فهذا يدل على أنه في هذه الحكاية غير مصدر وليس بجمع مطرد عليه باب ،
ولكنه بمنزلة الباقر والجمال والكلب والعبيد ؛ فهذه كلها وما أشبهها عندنا
أسماء للجميع وليست بمطردة ، وهي — وإن كان لفظها من لفظ الواحد —
بمنزلة نفر ورهط وقوم وما أشبهه ، ويقال : مقت الرجل إذا خدم ، فهذا بين
في هذا الحرف « اه

(١) قال في اللسان : « والخِنْذَوَةُ (بضمين بينهما سكون) : الشعبة من
الجبيل ، مثل بها سيويه ، وفسرها السيرافي . قال : ووجدت في بعض النسخ خِنْذَوَةٌ
(بالخاء المعجمة) ، وفي بعضها جِنْذَوَةٌ (بالجيم المُعْجَمَةُ) ، وخِنْذَوَةٌ بالخاء معجمة
أقدم بذلك يشتقها من الخِنْذِيز (وهو الجبل الطويل المشرف الضخم) وحكى
خِنْذَوَةٌ — بكسر الخاء — وهو قبيح ؛ لأنه لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو ،
وليس بينهما إلا ساكن ؛ لأن الساكن غير معتد به ؛ فكأنه خِنْذَوَةٌ (بكسر الخاء
وضم الذال) وحكى : جِنْذَوَةٌ وخِنْذَوَةٌ وخِنْذَوَةٌ (بكسر الأول والثالث وسكون
الثاني في الجميع) لغات في جميع ذلك ، حكاه بعض أهل اللغة ، وكذلك وجد في بعض
نسخ كتاب سيويه ، وهذا لا يعضده القياس ولا السماع ، أما الكسرة فإنها
توجب قلب الواو ياء ، وإن كان بعدها ما يقع عليه الاعراب وهو الهاء ، وقد نفى
سيويه مثل ذلك ، وأما السماع فلم يحى لها نظير ، وإنما ذكرت هذه الكلمة بالخاء
والخاء والجيم ؛ لأن نسخ كتاب سيويه اختلفت فيها « اه

(٢) العفريّة : الحديث المنكر ، وأسد عفريّة : شديد . انظر (ح ١ ص

(٢٥٥ ، ٢٥٦)

(٣) نفريّة : إتباع لعفريّة ، يقال : عفريّة نفريّة ، كما يقال : عفريت نفريت

وهَبْرِيَّةٌ ^(١) ونحوها ، ولو خففت رَضِيَّ وَغَزِيَّ قلت : رَضِيَّ وَغَزِيَّ ، كما تقول في عَلِمَ وَعُصِرَ : عَلَّمَ وَعُصَّرَ ، ولا تُرد الياء إلى أصلها من الواو مع زوال الكسرة في التخفيف ؛ لعروض زوالها ، وقالوا : رَضِيُوا وَغَزِيُوا ، فاعتد بالكسرة المقدرة من جهة قلب الواو ياء ، ولم يعتدوا بها من جهة إثبات ضمة الياء ، ولو اعتدوا بها من كل جهة لقليل : رَضُوا وَغَزُوا ؛ استثقالا لضمة الياء بعد الكسرة ؛ فلم يتبين كون الواو لاحقا بِرَضِيَّ وَغَزِيَّ الخففين ، وثانيهما : أن تكون عيننا في اسم محمول على غيره ، كما في قِيَامٍ وَدِيَارٍ وَرِيَاضٍ ، على ما مضى وأما الياء المتحركة المضموم ما قبلها فإن لم تقع لاما ولم تنكسر كما في هِيَامٍ وَعَيْيَّةٍ وَعَيْنٌ ^(٢) جمع عِيَانٍ لم تقلب واوا ، لتقوُّبها بالحركة مع توسطها ، وإن انكسرت كما في بَيْعٍ فَقَدْ مَضَى حَكْمُهَا ^(٣) وإن وقعت لاما فإن كان يلزمها الفتح قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها ؛ لأن الآخر محل التغير ، وبلزوم الفتح لا يستثقل في الأخير واو مضموم ما قبلها ، كما لم يستثقل في هُوَ ، وذلك إما في الفعل كَرَمُو الرجل زيد ، من الرمي ، وإن خففت ضمة العين لم تتغير الواو ، لعروض التخفيف تقول : رَمَوْ الرجلُ ، كما تقول في ظَرْفٍ ظَرْفٌ ، أو في الاسم ، وإنما يكون ذلك فيه إذا جاء بعدها زائد لازم موجب لفتح ما قبله كأَرْمُوَانٍ ، من الرمي على وزن أُسْحُمَانٍ ^(٤) فلم يستثقل ، كما لم يستثقل في عُنْفُوَانٍ وَأَقْحُوَانٍ وَقَمَحْدُوَّةٍ لكون الواو كأنها ليست لاما ، وكُرْمُوَّةٍ على وزن فُعْلَةٌ من رَمِيَتْ ، إذا لزم التاء ، وإن لم تلزم قلت رُمِيَّةٌ وَرُمٍ ، بقلب الواو ياء والضمة كسرة لكونها

(١) هبرية - كشرذمة - : ما طار من زغب القطن ، وما طار من الريش أيضا ،

وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس

(٢) انظر (ص ٨٧ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٨٦ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٠ ص ٣٩٥)

في حكم المتطرفة ، وكذا إذا كانت ضمة ما قبل الياء المتحركة على واو وجب قلب الضمة كسرة ، وإن لزم الحرف الذي يلي الياء ، نحو طَوِيَّان بكسر الواو على وزن فَعْلَان — بضم العين — من طَوَى ومَطْوِيَّة على وزن مَسْرُوبَةٍ منه ^(١) ؛ لأن نحو قَوُونًا تقلب واوه الأخيرة ياء كما يجيء ، فكيف تقلب ياء طَوِيَّان واوا ؟ وإن لم يلزمها الفتح كالتَّجَارِي والتَّمَارِي قلبت الضمة كسرة ، ولم تقاب الياء واوا ، لاستثقال كون أثقل حروف العلة : أى الواو ، وقبلها أثقل الحركات : أى الضمة ، مؤردًا للإعراب ، وأما بَهَوُ الرجل يَبْهُو بمعنى يَهْىَى يَبْهُو أى صار بَهِيًّا كما ذكرنا في أول الكتاب ، فانما قلبت ياء بَهَوُ واوا مع كونه مؤردًا للإعراب ، لما ذكرنا هناك فليرجع ^(٢) إليه ، وكذا تقلب الضمة كسرة إذا كانت الياء التي هي مورد للإعراب مشددة نحو رُحَى ، على وزن قُمْد ^(٣) من الرمي

قوله « أو رابعة فصاعدا » تقلب الواو الرابعة فصاعدا المفتوح ما قبلها المتطرفة ياء بشرطين : أحدهما أن لا يجوز قلبها ألفا إما لسكون الواو كما في أغزيت واستغزيت ، أو للإلباس كما في يغزيان ويَرْضِيَان وأَعْلِيَان ، على ما تقدم ، وذلك أن قصدهم التخفيف ، فما دام يمكنهم قلبها ألفا لم تقلب ياء ، إذ الألف أخف ، وثانيهما : أن لا يجيء بعدها حرف لازم يجعلها في حكم المتوسط ، كما جاء في مَذْرَوَان ^(٤) وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موضعا يليق به الخفة ، لكونها

(١) المسربة - بضم الراء ، وفتح - : الشعر الدقيق النابت وسط الصدر إلى البطن ، وفي الصحاح : الشعر المستدق الذي يخرج من الصدر إلى السرة ، قال سيبويه « ليست المسربة على المكان ولا المصدر ، وإنما هي اسم للشعر »

(٢) انظر (١ ص ٧٣ ، ٧٦) (٣) انظر (١ ص ٥٣)
(٤) المذروان : طرفا الآلية ، وذلك مما لا يستعمل إلا مثنى ، وتقول : جاء فلان ينفض مذرويه ، إذا جاءك باغياً متهدداً ، قال عنزة بن شداد العبسي يحاطب عبارة بن زياد العبسي :

أَحْوَى تَنْفُضُ اسْتِكْ مَذْرَوِيهَا لَتَقْتُلَنِي فَهَآنَذَا عُمَارَا

رابعة ومتطرفة وتمذّر غاية التخفيف ، أعنى قلبها ألفا ؛ [لسكونها لفظاً أو تقديرًا] كما ذكرنا ، فقلبت إلى حرف أخف من الواو ، وهو الياء ؛ وقيل : إنما قلبت الواو المذكورة ياء لانقلابها ياء في بعض التصرفات ، نحو أَغَزَيْتُ وَغَازَيْتُ ، فإن مضارعهما أَغَزَى وَأَغَازَى ، وأما في تَغَزَيْتُ وَتَغَازَيْتُ فإنه وإن لم تقلب الواو ياء في مضارعيهما : أعنى أَتَغَزَى وَاتَّغَازَى ، لكن تَغَزَيْتُ وَتَغَازَيْتُ فُرِعَا أَغَزَيْتُ وَغَازَيْتُ المقلوب واوهما ياء ، وهذهعلة ضعيفة كما ترى لا تطرد في نحو الأعلّيان ، ولو كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي ياء لكان قلبها ياء في نفس الماضي أولى بالإيجاب ، فكان ينبغي أن يقال غَزَيْتُ ، لقولهم غَزَى ، وأيضاً المضارع فرع الماضي لفظاً فكيف انعكس الأمر ؟ فكان على المصنف أن يقول . ولم ينضم ما قبلها ولم يجز قلبها ألفا ، ليخرج نحو أَغَزَى ، وليس أيضاً قوله « ولم ينضم ما قبلها » على الإطلاق ، بل الشرط أن لا ينضم ما قبلها في الفعل نحو يَغْزُو وَيَدْعُو ، وأما في الاسم فيقلب ياء نحو الأدلى جمع الدلو والتغازى ، وكان الأولى به أن يقول مكان قوله ولم ينضم ما قبلها : وانفتح ما قبلها ، وأن يؤخر ذكر نحو يدعو إلى قوله « وتقلب الواو طرفاً بعد ضمة » كما نذكر ، وقوله « وَقِنِيَّةٌ ^(١) وهو ابنُ عَمِي دُنِيَاً ^(٢) شاذ » وذلك لأنك قلبت الواو

(١) القنّية - بكسر القاف وضمها - : ما يقتنيه الانسان لنفسه لا للتجارة ، ويقال فيه : قنوة - بكسر أوله وضمه ، انظر (ح ٣ ص ٤٣) . هذا ما ذكره الكوفيون فهي عندهم ذات وجهين ؛ فلا شذوذ فيه ، ولم يحك البصريون إلا الواوى فقيّة - بالكسر - شاذ عندهم ؛ لعدم اتصال الكسرة بالواو . وقية - بضم القاف - : فرع قية - بكسرها - ضموا بعد قلب الواو ياء

(٢) يقولون : هو ابن عمي أو ابن خالي أو عمتي أو خالتي أو ابن أخي أو أختي دنية ودنيا - بكسر الدال فيهما مع تنوين المقصور وترك تنوينه - ودنيا - بضم الدال غير منون - : أى لاصق القرابة ، وفي معناه هو ان عمي لحا

التي هي لام ياء مع فصل الساكن بينها وبين السكسرة [قبلها] ، ووجه ذلك مع شدوذه كون الواو لاما وكون الساكن كالعدم ، وقينية من الواوى ، لقولك : قَنَوْتُ ، والأولى أن يقال : هومن قَنِيتْ ، لأن لامة ذات وجهين ، ومنه قُنَيَان بضم القاف .

قوله « وطىء تقلب » قد مضى شرحه في هذا الباب ، وهذا حكم مطرد عندهم : سواء كان أصل الياء الواو ، كما في رَضِيَ ودُعِيَ ، أولا ، نحو بَقِيَ . قوله « وتقلب الواو طرفا بعد ضمة » إلى قوله « كالقوباء والخيلاء » إذا وقعت الواو لاما بعد ضمة أصلية طرفا كما في الأدلُو ، أو في حكم الطرف : بأن يأتي بعدها حرف غير لازم ، كتاء تأنيث غير لازمة نحو التَّغَاذِيَةُ أو ألف تثنية كالتَّغَاذِيَان في مثني التغازي ، وكان ذلك في اسم متمكن ، وجب قلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة ، لأن الواو المضموم ما قبلها ثقیل على ثقیل ، ولا سيما إذا تطرفت ، وخاصة في الاسم المتمكن ، فإنه إذن مَوْطِىء أقدام حركات الإعراب المختلفة ، فتقلب الواو ياء ثم تقلب الضمة كسرة ، ولا يبدأ بقلب الضمة كسرة لأن تخفيف الآخر أولى ، فإذا لم تكن لاما وانفتحت نحو القُوبَاء لم تقلب ياء ، وكذا إذا انضمت فإن سكن ما بعدها نحو الحُوُول جاز إبقاؤها وجاز قلبها همزة ، وإن تحرك وجب إسكانها كالنُّور في جمع نَوَار ، وإن انكسرت بقيت بحالها نحو أَوْدُ على وزن أُكْرِم من الود ، وأما قيل - وأصله قول - فلما مر في شرح السكافية^(١) وكذا إذا كانت لاما سكن بعدها حرف لازم كتاء التأنيث في نحو عَنصُوءَةٍ ومحدوة ، والألف والنون لغير المثني كالفُعُوانِ وأُقْحَوَانِ ؛ لم تقلب ياء ، إلا أن تكون الضمة قبل الواو على واو أيضا ، فانه تقلب الواو ياء لفرط الثقل ، وإن وليها حرف لازم نحو قَوِيَّةٌ وقَوِيَّان على وزن سَمَرَةٍ وسَبْعَان ، ولا يدغم ؛ لأن الإعلال قبل

(١) قد ذكرنا ذلك قريبا فارجع إليه في (ص ٨٣ من هذا الجزء)

الإدغام ، وكذا لا تقلب الواو ياء إذا لم تكن الضمة لازمة نحو أبوك وفوك وأخوك ، وكذا خُطُوات فإن الألف والتاء غير لازمة كثناء تغازية ، لكن ضمة الطاء عارضة في الجمع ، ويجوز إسكانها ، وكذا لا تقلب إذا كانت في الفعل كسروُ وَيَسْرُو وَيَدْعُو ؛ وذلك لأن الفعل وإن كان أثقل من الاسم فالتخفيف به أولى وأليق ، كما تكرر ذكره ، ولكن صيرورة الكلمة فعلا ليست إلا بالوزن ، كما تقدم ؛ لأن أصله المصدر كما تقرر ، وهو ينتقل إلى الفعلية بالبنية فقط ؛ فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من المادة والصورة ، فلما كانت الفعلية تحدث بالبنية فقط واختلاف أبنية الأفعال الثلاثية وتمايز بعضها عن بعض بحركة العين فقط ؛ احتاطوا في حفظ تلك الحركة ، ولذلك لا تحذف إذا لم يتميز بالنقل إلى ما قبلها كما في قُلْتُ وبعْتُ ، بخلاف هَبْتُ وخَفْتُ وطلْتُ ويقُولُ ويَخَافُ ، على ما تبين في أول الكتاب ، ولذلك قالوا رَمَوْ الرجل ، بخلاف نحو الترامي ، فثبت أنه لا يجوز كسر ضمة سَرُو وَيَدْعُو لئلا يلتبس ببناء يبناء ، وكذا لا تقلب ياء إذا كانت في اسم وتلازمها الفتحة ، نحو هُوَ ، ولم يأت إلا هذا ، وإنما اغتفر ذلك فيه لقلة الثقل ؛ بكونه على حرفين ، ولزوم الفتح لواءه ، والتباسه بالمؤنث لوقبته . وإنما ذكر الخِلَاءَ مع القُوبَاءَ — مع أن كلامه في الواو المضموم ما قبلها دون الياء المضموم ما قبلها — لأن الياء المضموم ما قبلها في حكم الواو المضموم ما قبلها ، في وجوب قلب الضمة معها كسرة ، حيث يجب قلب ضمة ما قبل الواو كالترامي والترامية ، على ما قدمنا ، وعدم وجوب قلبها حيث لا يجب قلبها مع الواو ، وقال الفراء : سِيرَاء^(١) في الأصل فُعْلَاءَ ، بالضم ، فكسر لأجل الياء ،

(١) السيراء - بكسر السين وفتح الياء ، وتسكن - : ضرب من البرود ، وقيل : هو ثوب فيه خطوط كالسيور تعمل من القر ، وقيل : برود يخالطها حرير ، وقيل : هي ثياب من ثياب اليمن ، والسيراء أيضا : الذهب ، وقيل : الذهب الصافي ، وقال

كما تقول بَيُوتٌ وَبَيَّيْتُ وَبَيَّيْتُ ، في الجمع والتصغير ، قال السيرافي :
الذى قاله ليس ببعيد لأننا لم نر اسماعلي فعلاء — بكسر الفاء — إلا العنباء بمعنى
العنب والسيِّراء والحَوْلَاء ^(١) بمعنى الحَوْلَاء — بضم الحاء —

قوله « ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع » اعلم أن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها
في الاسم المتمكن ، إن كانت مشددة قويت بعض القوة ، ثم : إما أن يجب القلب
مع ذلك ، أو يكون أولى ، أو يكون تركه أولى .

فما يجب فيه قلبها شيثان : أحدهما : ما تكون الزمة فيه على الواو أيضاً
كما تقول غَزَوِيٌّ على وزن عُصْفُورٍ من الغزو ، ومنه مَقْوِيٌّ مفعول من القوة ،

الجوهري : والسيِّراء - بكسر السين وفتح الراء والمد - : يرد فيه خطوط صفراء ،
قال النابغة :

صَفْرَاهُ كَالسَّيِّرَاءِ أَكْمَلَ خَلْقُهَا كَالْعُصْنِ فِي غُلَوَائِهِ الْمُتَأَوِّدِ

وفي الحديث « أَهْدَى إِلَيْهِ أَكْيَدُ دُومَةٍ حُلَّةٍ سَيِّرَاءِ »

قال ابن الأثير : هو نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور ، وهو فعلاء من السير
القد (أى الجلد) . قال : هكذا روى على هذه الصفة . قال : وقال بعض المتأخرين
إنما هو على الإضافة ، واحتج بأن سيويه قال : لم تأت فعلاء صفة لكن اسماً ،
وشرح السيِّراء بالحرير الصافي ، ومعناه حلة حرير ، وفي الحديث : أعطى علياً
برداً سيِّراء ، وقال : اجعله خمرًا ، وفي حديث عمر : رأى حلة سيِّراء تباع ، والسيِّراء
أيضاً : ضرب من النبت ، والجريدة من جرائد النخل ، ثم انظر (ج ٢ ص ٣٣٠)

(١) الحولاء - بكسر الحاء ، وضمها ، مع فتح الواو فيهما - : جلدة خضراء مملوءة
ماء تخرج مع الولد ، فيها خطوط حمراء وخضراء ، وقد قالوا : نزلوا في مثل حولاء
الناقة ، يريدون الخصب وكثرة الماء والخضرة ، وفي القاموس : « والحولاء كالعنباء
والسيِّراء ، ولا رابع لها » اهـ

والثاني جمع على فَعُول كجاثٍ وَجُثِي^(١) وَعَصَاوَعِي^(٢) ، ومنه قِسِي بعد القلب ، وقد شذَّ نَحْوُ جمع نَحْوُ ، يقال : إنه لينظر في نَحْوٍ كثيرة : أى جهات ، وكذا نُجُو جمع نُجُو ، وهو السحاب ، وِبُهْوُ جمع بَهْو وهو الصدر ، وأَبُو وأَخُو ، جمع أب وأخ ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للفراء .

وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه : فهو كل مَفْعُول ليس الضمة فيه على الواو ، لكنه من باب فَعِل بالكسر ، نحو مَرَضِي^(٣) ، فإنه أكثر من مَرَضُو ، إنباعاً للفعل الماضي .

وما كان ترك القلب فيه أولى كل مصدر على فَعُول كَجَشُو وَعَتُو ، ومن قلب فاعلا لال الفعل ، فإن لم تتطرف الواو لم تقلب كالأخوة والأبوة

وندر القلب في أفْعُول وأفْعولة كأَغْزُو وأَغْزُوَة ، وقد جاء أدْعُوَة وأدْعِيَة^(٤) ومنه الأدْحِي^(٥) وكذا في الفَعُول والفَعولة ، ويجوز أن يكون الألية بمعنى القسم فَعُولَة وفَعِيلَة ، وهو وادى^(٦) ، لقولهم الألوَة بمعناه ، وكذا في اسم مفعول

(١) جاث : اسم فاعل من جثا يجثو ويجثى ، كدعا وكرمى - ومعناه جلس على ركبته أو قام على أطراف أصابعه ، والجثى : جمع الجاثى ، وأصله جثو وقلبت الواو المتطرفة ياء ، ثم قلبت الواو قبلها ياء أيضا لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون ، ثم قلبت ضمة التاء كسرة

(٢) يقال : بينهم أدعية يتداعون بها - بضم الهمزة وسكون الدال وكسر العين مع تشديد الياء - والأدعوة : مثله ، وهى الأغلوطة ، وذلك نحو قول الشاعر :
أَدَاعِيكَ مَا مُسْتَحَقَّكَاتٍ مَعَ الشَّرَى حِسَانٌ وَمَا آثَارُهَا بِحِسَانٍ
أراد السيوف

(٣) الأدحى والأدحية - بضم الهمزة أو كسرهما مع سكون الدال وكسر الحاء - ويقال : أدحوة ، وهى مبيض النعام فى الرمل ، سميت بذلك لأن النعامة تدحوا الرمل : أى تبسطه برجلها ثم تبيض فيه ، وليس للنعام عش

(٤) الألية - بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الياء - : العين ، قال الشاعر :

قَلَى أَلِيَّةٌ إِنْ كُنْتُ أَدْرِى أَيْنَقُصُ حُبُّ لَيْلَى أَمْ يَزِيدُ

ليس الضمة فيه على الواو ، ولا هو من باب فَعَلَ بالكسر ، كَمَفَزُوا ، ويقال :
أَرْضٌ مَسْنُوءَةٌ ^(١) وَمَسْنُوءِيَّةٌ ، قال :

١٤٨ — * أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا ^(٢) * *

وقد يعمل هذا الاعلال الذى لامة همزة ، وذلك بعد تخفيف الهمزة ، كقولهم :

وقال الآخر :

قَلِيلُ الْأَلَايَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ وَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الْأَلِيَّةُ بَرَّتِ
والألوة : بمعناه ، والذى يتجه عندنا أن الالية فعيلة ، وأصلها أليوة ، فقلبت
الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمنا ، وبعده عندنا أن
تكون فعولة ؛ لأنه كان يجب أن يقال : ألوة - كعدوة - والقول بأن الواو قلبت
ياء شذوذا لا داعى له ما دام للكلمة يحمل صحيح

(١) أصل هذه الكلمة من السانية ، وهى الدلو العظيمة التى يستقي بها ، والسانى
الساقى ، وتقول : سنا الأرض يسنوها ؛ إذا سقاها ، وأرض مسنوعة ومسنية : اسما
مفعول من ذلك . قال فى اللسان : « ولم يعرف سيويوه سنيته ، وأما مسنية عنده
فعلى يسنوها ، وإنما قلبوا الواو ياء لخفتها وقربها من الطرف » اهـ

(٢) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وصدره قوله :

* وَقَدْ عَلِمْتَ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنْبَى *

والبيت من قصيدة طريلة له يقولها وهو أسير عند تيم الرباب يوم الكلاب ،
ومطلعها قوله :

أَلَا لَا تَلُومَانِي كَفَى اللَّوْمَ مَا بَيَا فَمَا لَكُمْ أَيْ اللَّوْمَ خَيْرٌ وَلَا لِيَا
وعرس الرجل - بكسر فسكون - امرأته ، ومليسة : اسما ، وهو بضم أوله
وفتح ثانيه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « معديا » حيث جاء به معلا ، وهو من
عدا يعدو ، وكان حقه أن يقول : معدوا ، كما تقول دعوته فهو مدعو وغزوته
فهو مغزو ، ولكنه شبهه بالجمع فأعله ، ومنهم من يجعله جاريا على عدى المبني
للجهول : أى فلما أعل فعله أعل هو حملا عليه كما قالوا : مرضى ، لقولهم رضى :
بالاعلال .

مَخْبِيٍّ^(١) ، والأصل مَخْبُوبٌ وقد جاء في جمع فَنِي مع كونه يائياً فُتُو شاذاً^(٢) ،
كما شذَّ نُحُوٌّ لمدَم قلب الواو ياء .

ويجوز لك في فاء فُعُول : جمعاً كان ، أو غيره ، بعد قلب الواو ياء ؛ أن
تُتَبِعَهُ الْعَيْنَ ، وأن لا تتبعه ، نحو عِيٍّ وَدَلِيٍّ .

ويجوز لك في عين فُعَلَّ جمعاً من الأجوف الواو ي نحو صُومٌ وَقُول قلبها
ياء ، نحو صُيِّمٌ وَقُيِّل ، والتصحيح أولى ، وإنما جاز ذلك لكونه جمعاً ، ولتقرب
الواو من الطرف .

ولا يجوز في حُوْل حُيْل^(٣) لكونه مفرداً ، وحكم المصنف قبل هذا بشذوذ
قلب واو نحو صُومٌ ياء هذا القلب ، وكلام سيبويه يشعر بكونه قياساً ، وأما قوله :
* فَمَا أَرَقَ النَّيَّامُ إِلَّا سَلَامُهَا^(٤) *

فشاذ ؛ للبعد من الطرف .

قال : « وَتُقْلَبَانِ هَمْزَةٌ إِذَا وَقَعَتَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ نَحْوُ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ
بِخِلَافِ رَايٍ وَثَائِيٍّ ، وَيُعْتَدُ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ قِيَاسًا نَحْوُ شَقَاوَةٍ وَسَقَايَةٍ ، وَنَحْوُ
صَلَاةٍ وَعِظَاءَةٍ وَعِبَاءَةٍ شَاذٌ »

أقول : إنما تقلب الواو والياء المذكورتان ألفاً ثم همزة لما ذكرنا قبل في قلب
الواو والياء [ألفاً] لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، ثم يجتمع الساكنان ، فلا يحذف

(١) أصل مخبي مخبوء اسم مفعول من خبأته مهموز اللام ، نففت الهمزة في
اسم المفعول بقلبها واوا ، ثم أدغمت في واو مفعول فصار مخبوا ، ثم أعل شدوذاً
بقلب الواو ياء : إما حملاً له على الجمع ، وإما لإجراء له على خبي مخفف خبيء ، على
نحو ما ذكرناه في معدي

(٢) انظر (ج ٢ ص ٢٥٧ و ٢٥٨)

(٣) الحول - كسكر - الشديد الاحتيال

(٤) انظر ص ١٤٣ من هذا الجزء

الأول مع كونه مدة ؛ لئلا يلتبس بناء ببناء ، بل يقرب الثاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف ، وهو الهمزة ، لسكونهما حلقين ؛ إذ الأول مدة لاحظ لها في الحركة ، ولا سبيل إلى قلب الثاني واوا أو ياء ؛ لأنه إنما قرّ منهما ، لسكون تحريك الواو والياء ، وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً في قلبهما ألفاً ، ولا سيما إذا فصل بينهما وبين الفتحة ألف يندم عن التأخير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء ؛ لأن قلبهما ألفاً مع ضعف العلة إنما كان لتطرفهما ؛ إذ الآخر محل التغيير ، وذلك الحرف نحو تاء التانيث إذا لزمّت الكلمة كالنقاوة^(١) والنهية ، وألف التثنية إذا كان لازماً كالثنائيان^(٢) إذ لم يأت ثناء للواحد ، والألف والنون لغير التثنية كغزوان ورميان على وزن سَلَامان^(٣) من الغزو والرمي ، فإن كانت التاء غير لازمة — وهى التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات — كسَقَاءَ وغَزَاءَ لقولهم : سقاء وغزاء ، وتاء الوحدة القياسية نحو اسْتِقَاءَ واصْطِفَاءَ ، أو ألف المثني غير اللازمة نحو كساءان ورداءان ، قلبتا ؛ لسكونهما كالمتطرفتين ، وإنما جاز عَطَاءَ وعِظَاءَ^(٤)

(١) انظر (ج ١ ص ١٥٦)

(٢) انظر (ص ٦٠ من هذا الجزء)

(٣) — سلامان : وردت هذه الكلمة مضبوطة بضبط القلم في نسخ القاموس بضم السين ، وفي اللسان ضبطت بالفتح بضبط القلم أيضاً ، وصرح ياقوت في المعجم بأنها بفتح السين أو كسرهما ، والسلامان : شجر ، واسم ماء لبني شيبان ، وبطنان : أحدهما في قضاة ، والآخر في الأزد

(٤) العظاءة - بظاء مشالة مفتوحة وبالممد ، ويقال فيها عِظاءة بالياء - : دويبة أكبر من الوزغة ، وتسمى شحمة الأرض ، وهى أنواع كثيرة منها الأبيض والأحمر والأصفر والأخضر ، وكلمة منقطة بالسواد ، قال في اللسان : « قال ابن جنى : وأما قولهم عِظاءة وعباءة وصلاة فقد كان ينبغى للملحقة أطاء آخرها وجرى

الاعراب عليها وقويت الياء بعدها عن الطرف ؛ ألا تهمز ، وألا يقال لإعظاية
وعباية وصلاية ؛ فيقتصر على التصحيح دون الاعلال ، وألا يجوز فيه الأمران ، كما
اقتصر في نهاية وغباوة وشقاوة وسعابية وورماية على التصحيح دون الاعلال ، إلا أن
الجليل رحمه الله قد علل ذلك فقال : إنهم إنما بنوا الواحد على الجمع ، فلما كانوا يقولون
عظام وعباء وسلاء فيلزمهم إعلال الياء لو قرعها طرفاً أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام
همزة فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها ، قال : فإن قيل : أو لست
تعلم أن الواحد أقدم في الزتبة من الجمع وأن الجمع فرع على الواحد ؟ فكيف جاز
للاصل وهو عظام أن يبنى على الفرع وهو عطاء ؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على
الفراء في قوله : إن الفعل الماضي إنما بنى على الفتح لأنه حمل على التثنية ؛ فقول : ضرب
لقومهم : ضرباً ، فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع ؟ ولم يجوز للفراء أن
يحمل الواحد على التثنية ؟ فالجواب أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين :
أحدهما أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية ؛ ألا تراك
تقول : قصر وقصور ، وقصراً وقصوراً ، وقصر وقصور ، فتعرب الجمع إعراب
الواحد ، وتجد حرف إعراب الجمع حرف إعراب الواحد ، ولست تجد في التثنية
شيئاً من ذلك ، إنما هو قصران أو قصرين ، فهذا مذهب غير مذهب قصر وقصور ،
أولاً ترى إلى الواحد تختلف معانيه كما يختلف معاني الجمع لأنه قد يكون جمع أكثر من
جمع كما يكون الواحد مخالفاً للواحد في أشياء كثيرة ، وأنت لا تجد هذا إذا تثبت ،
إنما تنظم التثنية ما في الواحد البتة ، وهي لضرب من العدد البتة ، لا يكون اثنان
أكثر من اثنين كما تكون جماعة أكثر من جماعة ، هذا هو الأمر الغالب ، وإن
كانت التثنية قد يراد بها في بعض المواضع أكثر من الاثنين فإن ذلك قليل لا يبلغ
اختلاف أحوال الجمع في السكثرة والقلّة ، فلما كانت بين الواحد والجمع هذه النسبة
وهذه المقاربة جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع ، ولما بعد الواحد من التثنية
في معانيه ومراقبه لم يجوز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية ، كما حمل الخليل الواحد
على الجماعة « اهـ

وَعِبَاةٌ ^(١) وَعِبَايَةٌ وَصَلَاةٌ وَصَلَايَةٌ ^(٢) بالهمز والياء — وإن كانت التاء فيها أيضاً للوحدة كما في استقامة واصطفاء — لتكون تاء الوحدة في المصدر قياسية كثيرة ؛ فعروضها ظاهر ، بخلاف اسم العين ؛ فإن ما يكون الفرق بين مفردة وجنسه بالتاء [منه] سماعي قليل : من المخلوقات كان أو من غيرها ، كَتَمَرَةٍ وَتَفَّاحَةٍ وَسَنِينَةٍ وَلَيْثَةٍ ، فجاء الهمزة في الأسماء الثلاثة نظرا إلى عدم لزوم التاء ؛ إذ يقال : عِبَاءٌ ، وَعِظَاءٌ ، وَصَلَاءٌ ، في الجنس ، وجاز الياء لأن الأصل لزوم التاء ؛ إذ ليست قياسية كما قلنا ؛ فصارت كتاء النقاوة والنهابة ، ولكون تاء الوحدة في اسم العين كاللازمة جاز قَلَنْسُوءَ ^(٣) وَعَرْقُوءَ ^(٤) ، وإن كان اسم الجنس منهما قَلَنْسِيًّا وَعَرْقِيًّا ، وليس شَقَاوَةٌ وشَقَاءٌ كَمَظَايَةٍ وَعِظَاءٌ ، إذ ليس شقاوة للواحد وشقاء للجنس ، بل كل منهما للجنس ، وقياس الوحدة الشَّقْوَةُ ، فليس أصل شَقَاوَةٌ شقاء ثم زيدت التاء ، فهذا ألزمه الواو دون عباءة وعباية نحو عِبَاوَةٌ ، وإنما منع وقوع حرف لازم عن القلب في باب شَقَاوَةٌ وَخَزَايَةٍ ^(٥) وباب قَمَحْدُوءَ ^(٦) ولم يمنع في باب غَزَيَانَ وَغَزِيَّةَ فَعَلَانَ وَفَعَلِمَةَ — بكسر العين — وإن جعلنا الألف والتاء فيه لازمين أيضا ؛ لقوة علة القلب في الأخير دون الأولين ، ولذلك قلبت الواو مع فصل حرف صحيح بين الكسرة وبينها في نحو دِنِيًّا . قوله « بعد ألف زائدة » لأنها تسكون إذن كالعدم ، فيكون الواو والياء

(١) العباة والعباية : ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود كبار

(٢) الصلاة والصلاة : مدق الطيب ، انظر (ج ٢ ص ١٣٠)

(٣) القلنسوة : من لباس الرأس (انظر ج ٢ ص ٢٧٧)

(٤) العرقوة : خشبة في فم الدلو يمسك منها

(٥) الخزاية : الاستحياء

(٦) انظر (ج ٢ ص ٤٦)

المتحرك كتان كأنهما وقعتا بعد فتحة ، وأما رأى^(١) وثأى^(٢) فالألف - لا تقلبها عن حرف أصلى - معتد بها

قوله « ونحو عطاءة وصلاة وعباءة شاذ » قد ذكرنا ما يُخْرِجُهَا عن الشذوذ ، ولو اتفق غير هذه الثلاثة في مثل حالها من غير المصادر المزيد فيها لجاز فيه أيضا الوجهان قياساً ، والهمزة في نحو علباء^(٣) وجرباء^(٤) من الملحقات أصلها الألف المنقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق ؛ بدليل تأنيثهم لمثلها كبدربحاية^(٥) ودعكاية^(٦) والتاء لازمة كما في خزاية ، فلذا لم تقاب الياء ، بخلاف حرباء^(٧) .

قال : « وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ وَأَوَّاءٌ فِي فَعْلَى اسْمًا كَتَقَوَّى وَبَقَوَّى ، بِخِلَافِ الصَّفَةِ ، قَلْبُ الْيَاءِ نَحْوُ صَدِيًّا وَزَيًّا ، وَتُقَلَّبُ الْوَاوُ يَاءً فِي فُعْلَى اسْمًا كَالدُّنْيَا وَالْعَلْيَا ، وَشَدَّ نَحْوُ الرَّادِيَا . فِي الْفُعْلَى وَحُرْوَى ، بِخِلَافِ الصَّفَةِ كَالْعُرْوَى ، وَلَمْ يُفَرَّقْ فِي فَعْلَى مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ دَعَوَى وَشَمَوَى ، وَلَا فِي فُعْلَى مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ الْفُتْيَا وَالْقُضْيَا »

أقول : الناقص إن كان على فَعْلَى - بفتح الفاء - : فإما أن يكون واوياً ، أو يائياً ، والواو لا تقلب واوياً ، لافي الاسم كالدَّعْوَى والفُتْوَى ، ولا في الصفة نحو شَمَوَى مؤنث شهوان ؛ لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو ، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين ، وأما اليائى منه فقصده فيه التعديل أولاً

(١) الراى : اسم جنس جمعى واحده راية ، وفي بعض النسخ « زاي » وهى صحيحة أيضا

(٢) الثأى : اسم جنس جمعى واحده ثاية ، وهى علم صغير (انظر ص ١١٨ من هذا الجزء)

(٣) العلباء : عصب عنق البعير (انظر ج ٢ ص ٥٥)

(٤) الحرباء : ذكر أم حبين (انظر ج ٢ ص ٥٥)

(٥) الدر حاية : الرجل الكثير اللحم القصير (انظر ج ٢ ص ٤٣)

(٦) الدعكاية : الرجل الكثير اللحم طال أو قصر

فعدّل الاسم الذى هو أسبق من الصفة بقلب يائه واوا ، فلما وُصل إلى الصفة خُلّيت بلا قلب ؛ للفرق

قوله « التَّبَوَى » من الإبقاء ، وهو الرحمة والرعاية ، ولا استدلال فى رَيًّا ؛ لجواز أن يكون قلب واوه ياء لاجتماع الواو والياء وسكون أسبقهما^(١)

وإذا كان الناقص على فُعْلَمَي - بضم الفاء - فلا يخلو : إما أن يكون واويا ، أو يائيا ، وكل واحد منهما إما اسم ، أو صفة ، فالثانى لا تقلب لامه : اسما كان أو صفة ، لحصول الاعتدال فى السكامة بثقل الضمة فى أولها وخفة الياء فى آخرها ، فلو قلبت واوا لكان طرفا السكامة ثقيلين ، وأما الواوى فحصل فيه نوع ثقل بكون الضمة فى أول الكلمة والواو قرب الآخر ؛ فقصِد فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم والصفة ، فقلبت الواويا فى الاسم ، دون الصفة ؛ لكون الاسم أسبق من الصفة فعدّل بقلب واوه ياء ، فلما وُصل إلى الصفة خُلّيت ؛ لأجل الفرق بينهما . وذكر سيديويه من فُعْلَى الاسمية الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصْيَا ، وإن كانت تأنيث الأدنى والأعلى والأقصى أفعال التفضيل ؛ إذ الفُعْلَى الذى هو مؤنث الأفعال حكمه عند سيديويه حكم الأسماء ؛ لأنها لا تكون وصفا بغير الألف واللام ، فأجريت مجرى الأسماء التى لا تكون وصفا [بغير الألف واللام] ؛ كما تقدم فى هذا الباب ، فعلى هذا فى جعل المصنف القُصَوَى اسما والغُزَوَى [والقُضْيَا] تأنيثى الأغزى والأقصى صفة نظراً ، لأن القصوى [أيضا] تأنيث الأقصى ، قال سيديويه : وقد قالوا القُصَوَى فلم يقلبوا واوها ياء ، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام ، فعلى مذهب

(١) نقول : بل يستدل برىا على أن لام الصفة التى على فعلى - بالفتح - إن كانت ياء لم تقلب واوا ؛ للفرق بين الاسم والصفة ؛ وذلك لأن أصله روىا ، بزنة عطشى ولو قلبت لقليل روى - بتشديد الواو - ولما لم تقلب اللام واوا قلبت العين التى هى واويا لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ؛ فهذا القلب لم يحصل إلا لأنهم لم يقلبوا الياء التى هى لام واوا ، ولو قلبوها لما وجد المقتضى لقلب الواويا

سيبويه الغزوى وكل مؤنث لأفعل التفضيل لانه واو قياسه الياء ؛ لجريه مجرى
الاسماء ، قال السيرافى : لم أجد سيبويه ذكر صفة على فُعَلَى بالضم مما لامه واو
إلا ما يستعمل بالألف واللام ، نحو الدُّنْيَا والعُلَمَاء ، وما أشبه ذلك ، وهذه عند
سيبويه كالاسماء ، قال : وإنما أراد أن فُعَلَى من ذوات الواو إذا كانت صفة
تسكون على أصلها ، وإن كان لا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك على فُعَلَى ؛
لأن القياس حمل الشيء على أصله حتى يتبين أنه خارج عن أصله شاذ عن
بابه ، وحزوى : اسم موضع

وأما فُعَلَى بكسر الفاء من الناقص فلا تقلب واوه ياء ، ولا ياءه واوا ، سواء
كان اسما أو صفة ؛ لأن الكسرة ليست فى ثقل الضمة ، ولا فى خفة الفتحة ،
بل هى تتوسط بينهما ، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو ، والأصل فى قلب
ياء فُعَلَى — بالفتح — وواو فُعَلَى — بالضم — إنما كان طلب الاعتدال ، لا الفرق
بين الوصف والاسم ، ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما فى فُعَلَى الواوى المفتوح فاؤه
وفُعَلَى اليائى المضموم فاؤه لما كان الاعتدال فيهما حاصلًا ؟ وأما مثله فُعَلَى الواوى
بكسر الفاء اسما وصفة واليائى كذلك فعزيزة

قال : « وَتَقْلَبُ الْيَاءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلِفٍ فِي بَابٍ مَسْجُودٍ
وَأَيْسَ مَفْرُودَهَا كَذَلِكَ أَلِفًا ، وَالْهَمْزَةُ يَاءٌ ، نَحْوُ مَطَايَا وَرَكَابًا ، وَخَطَايَا عَلَى
الْقَوْلَيْنِ ، وَصَلَايَا جَمْعِ الْمَهْمُوزِ وَغَيْرِهِ ، وَشَوَايَا جَمْعِ شَاوِيَةٍ ، بِخِلَافِ شَوَاءٍ
جَمْعِ شَائِيَةٍ مِنْ شَأَوْتُ ، وَبِخِلَافِ شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جَمْعَى شَائِيَةٍ وَجَائِيَةٍ عَلَى
الْقَوْلَيْنِ فِيهِمَا ، وَقَدْ جَاءَ أَذَاوَى وَعَلَاوَى وَهَرَاوَى مُرَاعَاةً لِلْمُفْرَدِ »

أقول : قد مر فى باب تخفيف الهمة شرح جميع هذا ^(١) ، فلنشرح ههنا

ألفاظ المصنف

قول « في باب مساجد » أى : في باب الجمع الأقصى الذى بعد ألفه حرفان
قوله « وليس مفردها كذلك » أى : ليس بعد ألف مفردة همزة بعدها ياء ،
احتراز عن نحو شَائِيَةٍ وَشَوَاءٍ مِنْ شَأَوْتُ أَوْشَيْتُ ، وإنما شرط في قلب همزة
الجمع ياء ويائه ألفاً أن لا يكون المفرد كذلك ، إذ لو كان كذلك لترك في الجمع
بلا قلب ، ليطابق الجمع مفردة ، ألا ترى إلى قولهم في جمع حُبَلَى : حَبَالَى ، وفي
جمع إِذَاوَةٍ : أَدَاوَى ^(١) ، وفي جمع شَائِيَةٍ : شَوَاءٍ ، تطبيقاً للجمع بالمفرد ؟ وسيبويه
لا يشترط في القلب المذكور أن لا يكون المفرد كذلك ، بل يشترط فيه كون الهمزة
في الجمع عارضة ، فقال بناء على هذا : إن من ذهب بمذهب الخليل في قلب
الهمزة في هذا الباب كما في شَوَاعٍ ^(٢) ينبغي أن يقول في فاعل من جاء وساء
جِيَاءٍ وَسَوَاءٍ جمعى جِيَّاءٍ وَسَيَّاءٍ كَسَيْدٍ ؛ لأن الهمزة على مذهب الخليل هي التي
في الواحد ، وليست عارضة وإنما جعلت العين التي أصلها الواو والياء طرفاً ، هذا
كلامه ، ومن لم يذهب بمذهب الخليل من قلب الهمزة إلى موضع اللام يقول :
جِيَّائِيًا وَسَوَائِيًا

فان قيل : يلزم سيبويه أن يقول في جمع شَائِيَةٍ من شَيْتُ : شَوَايَا ؛ لأن الهمزة
في الجمع عارضة عنده ، كما هي عارضة في المفرد

قلنا : إنه أراد بعروضها في الجمع أنها لم تكن في المفرد همزة ، وهمزة شَوَاءٍ من
شَيْتُ كانت في المفرد أيضاً همزة ، فلم تسكن عارضة في الجمع بهذا التأويل
ويلزم الخليل أن يقول في جمع خطِيئَةٍ : خَطَّاءٍ ؛ بناء على شرط سيبويه ، إذ
الهمزة على مذهب الخليل غير عارضة في الجمع ، ولم يقل به أحد ، فظهر أن الأولى
أن يقال : الشرط أن لا يكون المفرد كذلك ، حتى يطرد على مذهب الخليل

(١) أنظر (ج ١ ص ٣١)

(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٢)

وغيره ، فلا يقال : خَطَاءٌ وَجَيَاءٌ وَسَوَاءٌ ، على شيء من المذاهب ؛ لأن آحادها ليست كذلك

قوله « مطايا وركايا » جمع مطيئة ^(١) وركية ^(٢) فَعِيلَةٌ من الناقص ، وهما مثالان لشيء واحد ، وأما خطايا فهو جمع خطيئة فَعِيلَةٌ من مهموز اللام ، ففى مَطَايَا كان بعد الألف همزة بعدها ياء ؛ لأن ياء فَعِيلَةٌ تصير فى الجمع الأقصى همزة ، وكذا فى خَطَايَا على المذهبين : أما على مذهب سيديويه فلائك فتقلب ياء فَعِيلَةٌ فى الجمع همزة ، فيجتمع همزتان متحركتان أولاهما مكسورة ، فتقلب الثانية ياء وجوبا ، وأما على مذهب الخليل فلا أن أصله خطايىء بياء بعدها همزة ، ثم قلبت الهمزة إلى موضع الياء ، فقوله خطايا « على القولين » أى : على قولى الخليل وسيديويه ، فتقلب على المذهبين الهمزة ياء ؛ والياء ألفا ؛ لأن واحده : أى خطيئة ؛ لم يكن فيه ألف بعده همزة بعدها ياء ، حتى يطابق به الجمع

قوله « وصلّا ياً جمع المهموز وغيره » أى : صلاية وصلاة ؛ لأن جمع فَعَالَةٌ فَعَائِلٌ بالهمز ^(٣) كَحَمَائِل ، فيصير جمع صلاة بهمزتين كجمع خطيئة عند غير الخليل ، فتقلب الثانية ياء مثلاً ، وجمع صلاية صلايى بهمزة بعدها ياء
قوله « فيهما » أى : فى شَوَاءٍ جمع شائية من شِئْتُ مشيئة ، وفى جَوَاءٍ جمع جائية من جِئْتُ مجيئاً ، وكلاهما من باب واحد ؛ إذ هما أَجَوَفَانِ

(١) المطية : الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها ، أو لأن الراكب يعلو مطاها ، وهو ظهرها ، فعلى الأول هى فَعِيلَةٌ بمعنى فاعلة ، وعلى الثانى هى فَعِيلَةٌ بمعنى مفعولة ، وأصلها على الوجهين مطيوة ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمتا

(٢) الركبة : الشر ، فَعِيلَةٌ بمعنى مفعولة من ركها يركوها ، أى : حفرها

(٣) الحائل : جمع حمالة - بزنة سحابة - وهى الدية ، سميت بذلك لأن أقارب القاتل يتحملونها

مهموزا اللام ، فلم يحتج إلى قوله « فيهما » وليس القولان في شَوَاء جمع شائية من شَأوت ؛ إذ لا قلب فيه عند الخليل ؛ لأنه إنما يقلب خوفا من اجتماع الهمزتين قوله « وقد جاء أَدَاوَى » كل ما كان في واحده ألف ثالثة بعدها واو وجمعه الجمع الأقصى قلبت ألفه همزة ، كما تقلب في جمع رسالة ، وقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الهمزة واوا ، تطبيقاً للجمع بالمفرد ، وقد قالوا : هَدَاوَى في جمع هَدْيَةٍ ، قلبوا الهمزة واوا لوقوعها بين الألفين كما في حَمَرَاوَان ، وهو عند الأخفش قياسى ، وعند غيره شاذ

قال : « وَنُسَكَّنَانِ فِي بَابٍ يَغْزُو وَيَرْمَى مَرْفُوعَيْنِ ، وَالغَازَى وَالرَّامِى مَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا ، وَالتَّحْرِيكُ فِي الرَّفْعِ وَالْجُرِّ فِي الْيَاءِ شَاذٌ ، كَالسُّكُونِ فِي النَّصْبِ وَالْإِثْبَاتِ فِيهِمَا وَفِي الْأَلِفِ فِي الْجُزْمِ »

اسكان
الواو
والياء

أقول : إنما سكن الواو في نحو يغزو ، وهذا مختص بالفعل ؛ لا يكون في الأسم ، كما ذكرنا ، لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمة ؛ إذ يجتمع الثقلان في آخر الفعل مع ثقله ، تخفف الأخير ، وهو الضمة ؛ لأن الحركة بعد الحرف ، وكذا تسكن الياء المضمومة بعد الكسرة ، وهذا أقل ثقلًا من الأول ، ويكون في الاسم والفعل ، نحو هو يرمى ، وجاء الرامى ، وإنما ذكر الغازى والرامى ليبين أن الياء التى أصلها الواو كالأصلية ، وكذا تسكن الياء المكسورة بعد الكسرة ؛ لاجتماع الأمثال ، كما في الواو المضمومة بعد الضمة ، والأول أثقل ، وهذا يكون في الاسم نحو بالرامى ، وفي الفعل كرامى ، وأصله أرمى

قوله : « والتحرىك في الرفع والجر في الياء شاذ » أما الرفع فكقول الشاعر :

١٤٩ — * مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سَحَاحُ ^(١) *

(١) هذا عجز بيت من البسيط لجرير بن عطية ، وصدره قوله :

* قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَبِهَجَّتْهَا *

وقوم من العرب يجرّون الواو والياء مجرى الصحيح في الاختيار ؛ فيحركون
ياء الزايم رفعاً وجراً ، وياء يرمى رفعاً ، وكذا واو يغزور رفعاً ، قال :

١٥٠ — * كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّخْرَاءِ * ^(١)

قوله « كالسكون في النصب » أما في الواو فكقوله :

١٥١ — فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ
أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمِّ وَلَا أَبِ ^(٢)
وأما في الياء فكقوله :

فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالنِّيَامَةِ دَارُهُ
وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا ^(٣)

وقوله « كاد » يروى في مكانه « كان » وقوله : « وبهجتها » يروى في مكانه
« ولذتها » والموالى : جمع مولى ، وله معان كثيرة منها السيد - وهو المراد هنا - والعبد
وابن العم والناصر . والكباش : جمع كبش ، والعوس : اسم مكان أو قبيلة ،
وسحاح : جمع ساح ، وهو السمين ؛ تقول : سحت الشاء تسح - بالكسر -
سحوحاً : أى سمحت . والاستشهاد بالبيت في قوله « موالى » حيث حرك الياء
بالضم شذوذاً

(١) هذا عجز بيت من الكامل لم نعرف قائله ، وصدره قوله :

* مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي *

ومعنى مفرداته واضح . والاستشهاد به في قوله « كجوارى » حيث حرك
الياء بالكسر شذوذاً

(٢) هذا بيت من الطويل لعامر بن الطفيل العامري الجمعدى ، وسودتى
جعلتني سيداً ، وعامر قبيلة . والاستشهاد به في قوله : « أن أسمو » حيث سكن الواو
في حال النصب وذلك شاذ

(٣) قد سبق شرح هذا البيت فارجع إليه في (ح ١ ص ١٧٧) . والاستشهاد
به هنا في قوله « واش » حيث حذف الياء في حالة النصب كما تحذف في حالة

وقوله :

١٥٢ — كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالقَاعِ القَرِقُ
أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الورِقُ (١)

قوله « والإثبات فيهما » أما في الواو فكقوله :

١٥٣ — هَجَوْتَ زَبَانَ نُسَمٍ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ (٢)

وأما في الياء فكقوله :

١٥٤ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
بِمَا لَأَقَتْ لَبُوبُ بَنِي زَيْلَادِ (٣)

الرفع والجز ، ونريد أن ننبهك هنا على أن ابن قتيبة قد روى هذا البيت في الشعراء (ص ٣١٤) . وكذلك أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني (ص ٢٠٩) دار الكتب

* فَلَوْ كَانَ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ *

فلا شاهد في البيت على هذه الرواية

(١) نسب ابن رشيقي هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج ، والضمير في « أيديهن » يرجع إلى الابل ، والقاع : المكان المستوى ، والقرق - ككتف - : الأملس ، ويقال : هو الخشن الذي فيه الحصى . ويتعاطين : يناول بعضهم بعضا والورق : الفضة ، والمراد الدراهم ، والاستشهاد بالبيت في قوله « كأن أيديهن » حيث سكن الياء في حال النصب كما تسكن في حال الرفع ، وهو شاذ

(٢) ينسب هذا البيت لأبي عمرو بن العلاء ، واسمه زبان ، ويروى على هذا « هجوت » و « لم تهجو » بالخطاب ، ومن الناس من ينسبه لشاعر كان يهجو أبا عمرو بن العلاء ، ويرريه « هجوت » و « لم أهجو ولم أدع » . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم أهجو » حيث أثبت الواو ساكنة مع الجازم وذلك شاذ

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي ، والأنباء : جمع نبأ

فتقدر لأجل الضرورة الضمة في الواو والياء ليحذفها الجازم ؛ لأن الجازم لا بُدَّ له من عمل ، وتقديرها في الياء أكثر وأولى ؛ لأن الضمة على الواو أثقل منها على الياء .

قوله « وفي الألف في الجزم » أى : إثبات الألف في الجزم كإثبات الواو والياء في الجزم كقوله :

١٥٥ — * وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقْ ^(١) *

وتقدير الضم في الألف أبعد ؛ لأنها لا تحتل الحركة
قال : « وَتُحَذَفَانِ فِي نَحْوِ يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ وَاغْزَنَ وَارْمَنَ وَارْمَنَ »
أقول : أصل يَغْزُونَ يَغْزُو ، لحقه واو الجمع ، فحذف الواو الأولى للساكنين
وأصل يَرْمُونَ يرمى ، لحقه واو الجمع ، فحذف الياء للساكنين ، ثم ضمت الميم
لتسلم الواو ؛ إذ هي كلمة تامة لا تتغير ، وأصل اغْزَنَ اغْزُوا ، لحقه النون
المشددة ، فسقطت الواو للساكنين ، وكذا اغْزَنَ وارْمَنَ وارْمَنَ ؛ لأن الأصل

حذف
الواو
والياء
لامين

وهو الخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ خاص بما كان ذا شأن والخبر عام ، وتنمى
تزيد وتكثر ، والباء في بما لاقت يقال : هي زائدة ، و « ما » فاعل يأتى ، ويقال
هي أصلية متعلقة بتنمى وفاعل « يأتى » على هذا ضمير مستتر عائد على مفهوم من
المقام : أى ألم يأتيك هو : أى الخبر ، واللبنون : الناقة ذات اللبن . والاستشهاد
بالبيت في قوله « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء ساكنة مع الجازم الذى يقتضى
حذفها ، وهو شاذ

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ، ينسب لرؤبة ، وقبله :

* إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ *

وترضاها : أصله ترضاها فحذف إحدى التامين . والاستشهاد به في هذا اللفظ
حيث أثبت الألف مع لا الناهية الجازمة التى تقتضى حذف حرف العلة ،
وذلك شاذ

ارْمُوا وارْمِي ، ولا تقول : إن الأصل اَرْمِيُوا وارْمِي ؛ لأن الفاعل يدخل على الفعل بعد إعلاله ، كما تقدم .

قال : « وَنَحْوُ يَدٍ وَدَمٍ وَاسْمٍ وَأَبْنٍ وَأَخٍ وَأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ » حذف
اللام سماعاً
أقول : يعنى حذف اللام في هذه الأسماء ليس لعلة قياسية ، بل لمجرد التخفيف ؛ فلهذا دار الإعراب على آخر ما بقى ، وأما أُخْتٌ فليس بمحذوف اللام ، بل التاء بدل من لامه

هذا آخر باب الإعلال ، ولنصف إليه ما يليق به ؛ فنقول :
إذا اجتمع ياءان ؛ فإن لم تكن الأخيرة لاما ، فإن سكنت الأولى أدغمت كَبَيْعٌ وَبَيْعٌ ، وإن سكنت الثانية أو تحركتا فحسم كل واحدة منهما حكمها مفردة كَبَيْعَتٌ ، وكما إذا بنيت من يَيْنٍ مثل باع قلت : يَانَ ، وإن بنيت مثل هَيَامٍ ^(١) قلت : يَيَّانٍ

وإن كانت الأخيرة لاما ، فإن سكنت أولاهما أدغمت في الثانية كحى ؛ وإن سكنت الأخيرة سلمتا كحييت ، وإن تحركتا : فإن جاز قلب الثانية ألفا قلبت نحو حَيَاة ، وإن لم يجز : فإما أن تلزم حركة الثانية ، أو لا ؛ فإن لزمت فإن لم يجز إدغام الأولى في الثانية فالأولى قلب الثانية واوا كما في حَيَوَان ، وإما لم يجز الإدغام لأن فعلاً من المضاعف نحو ردّ كان لا يدغم ، كما يجيء في باب الإدغام ، وإما لم يجز قلب الثانية ألفا لعدم موازنة الفعل كما مر ، وإما قلبت واوا لاستقلال اجتماع الياءين المتحركتين وامتناع تغيير ذلك الاستقلال بالوجه الأخف من الإدغام أو قلب الثانى ألفا ، وإما قلبت الثانية دون الأولى لأن استقلال الاجتماع بها حصل ، وإما جاز قلب اللام واوا مع أن الأخير ينبغى أن يكون حرفاً خفيفاً

(١) الهيام - كسحاب و غراب - : ما لا يتماسك من الرمل ؛ فهو ينهار أبداً ، وكغراب : شدة العشق ، وداء يصيب الأبل من ماء تشربه مستنقعا

لأن لزوم الألف والنون جعلها متوسطة ، كما قالوا في عُنْفُوَان^(١) وعُنْصُوة^(٢) كما مر ، وقال سيديويه : القياس حَيَّيَّان ، فلم يقلب الثانية ، وحيوَان عنده شاذ ، وكذا قال في فعَلَان من القُوَّة قَوَوَان ، كما يجيء ، وكذا تقول : حَيَوَى كَجَفَلَى^(٣) وقياس سيديويه حَيَّيْ ، وكذا تقول على وزن السبعان من حَيَّ حَيَوَان ، وإنما لم تدغم كما أدغمت في رَدَدَان فقلت : رَدَّان على ما يجيء في باب الإِدْغَام ؛ لأن الإِعْلَال قبل الإِدْغَام ، وقياس سيديويه حَيَّانٌ — بالإِدْغَام — لأنه لا يقلب في مثله ، وإن جاز الإِدْغَام فلك الإِدْغَام وتركه كَحَيَّ وَحَيَّ وَحَيَّيَّان — بالكسر — وَحَيَّان ، والإِدْغَام أكثر كما مر^(٤) ؛ إذ هو أخف ، وإن لم تلزم حركةُ الثاني نحو لَنْ يُحْيِيَ وجب تصحيحهما مُظْهَرَيْن ، وإخفاء كسرة الأولى أولى

وإن اجتمع ثلاث ياءات : فإما أن تكون الأخيرة لاما ، أو لا فإن كانت لاما : فإما أن تكون الأولى مدغمة في الثانية ، أو الثانية في الثالثة ، أو لا يكون شيء منهما مدغما في شيء

فإن كانت الأولى مدغمة في الثانية : فإما أن يكون ذلك في الفعل أو الجارى

(١) عنفوان الشيء : أوله أنظر (ح ١ ص ٢٥١)

(٢) العنصوة - مثلثة العين - : القليل المتفرق من النبات والشجر وغيرهما ، أنظر (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٣) في بعض المطبوعات « كتملى » بالتاء المثناة ، وبعضها « كشملى » بالمثلثة وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتناه ، والجفلى : الدعوة العامة ، ويقابلها « النقرى » قال طرفة :

نَحْنُ فِي الْمُسْتَقَةِ نَدْعُو الْجَفْلَى لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

يقال : دعى فلان في النقرى لا في الجفلى ؛ أى دعى في الدعوة الخاصة لا في الدعوة العامة .

(٤) أنظر (ص ١١٤ من هذا الجزء)

عليه ، أولا ، فإن كان في أحدهما جملة الثانية كأنها لم تسبها ياء ، نحو حَيًّا وَحَيِّتْ وَيُحَيِّي ، وَالْمُحَيِّي ، وَالْمُحَيِّي . هو مثل عَزَى ، يُعَزِّي ، الْمُعَزِّي ، الْمُعَزَّى ، وإنما لم تحذف الثالثة المكسور ما قبلها في الفعل نَسِيًّا نحو يُحَيِّي مع استئصال ذلك كما حذفت في مُعَيَّة إبقاء على حركة العين في الفعل ؛ إذ بها تختلف أوزان الفعل ، ووزن الفعل يجب مراعاته ، كما مرّ في تعليل امتناع قلب واو نحو يَدْعُو ياء ، ثم أُجْرَى الجارى على الفعل كَالْمُعَيِّي مُجْرَى الفعل في ترك حذف الياء الثالثة نَسِيًّا ، وإن لم يكن ذلك في الفعل ولا في الجارى عليه فإن جاز قلب الثالثة ألفا — وذلك إذا كانت المشددة مفتوحة والأخيرة طرفا — قلبت ، كما في إِيَّاء على وزن إِوزَّة من أُوِيْتُ ، والأصل إِيْوِيَّة ، ثم إِيْوِيَّة ، ثم إِيَّاء ، وإن لم يحذف ذلك ، وهو لأمرين : أحدهما أن تتوسط الأخيرة مع افتتاح المشددة لحجىء حرف . ووضع على لازم في كل موضع ، كالألف والنون التى الغير المثني ؛ فإذا كان كذا قامت الثالثة واوًا كما تقول إذا بنيت على فيُعَلَّان من حَيِّي : حَيَّوَان ؛ لأنه أثقل من حَيَّوَان مخففا ، وعند سيديويه حَيَّيَان كما مر ، وثانيهما أن تنضم المشددة أو تنكسر ، فإذا كان كذا كسرت المضمومة وحذفت الثالثة نسيما ، لاستئصال الياءات في الطرف مع انكسار المشددة منها نحو مُعَيَّة ، والأصل مُعَيَّة ، ونحو حَنَّى على وزن كَنَهْل^(١) من حَيِّي ، والأصل حَنَّى ثم حَنَّى ، وكذا تحذف الأخيرة نسيما وإن جاء بعدها حرف لازم ، كما تقول في تصغير أشوَيَان : على وزن أَنْبَجَان^(٢) من الشَّى أَشْيَوِيَّان ، ثم أَشْيِيَّان ، ثم أَشْيِيَّان ، وخالف أبو عمرو فيما وزن الفعل ، وأوله زيادة كزيادته ، فلم يحذف

(١) الكنهل : شجر من أشجار البادية ، انظر (٢ ص ٣٥٩)

(٢) يقال : بنجى أنبجان - بفتح الباء - إذا كان متفخعا ، ولا نظير له في هذا الوزن إلا يوم أرونان ، وهو الشديد . انظر (٢ ص ٣٩٧)

الثالثة نَسِيًا ، فقال أَحْيَى في نصغير أَحْوَى كما مر في التصغير ^(١) .

وإن كانت الثانية مدغمة في الثالثة : فإن كان ما قبل الأولى ساكنًا لم يغير شيء منها نحو ظَبْيِيَّ وَقَرَأَيْيَّ في النسب ، وَرَمَيْيَّ على وزنِ بَرَطِيلِ ^(٢) من الرَّمْيِ ؛ وإن كان ما قبل الأولى متحركًا : فإن كانت الأولى ثانية الكلمة سلمت الياءات ، نحو حَيَّيَّ كِهَجَفَّ ^(٣) وَحَيَّيَّ كَقَمَدُ ^(٤) ، والأصل حَيَّيَّ — بضم العين — وَحَيَّيَّ من الحياء ؛ لخفة الكلمة ، وإن كانت ثالثة جعلت واوا ، سواء كان ما قبلها مفتوحًا ، كما إذا بنيت من الرمي مثل حَمَصِيصَةٍ ^(٥) ، تقول : رَمَوِيَّةٌ ، مثل رَحَوِيَّةٌ في النسب ، ولم تقلب الياء الأولى ألفًا ، أمَّا في النسب فلعروض الحركة ، وأمَّا في غير النسب فلعدم موازنته للفعل ، وكما إذا بنيت من الرمي على وزن حَلَكَكُوكَ ^(٦) قلت رَمَوِيَّ ، والأصل رَمِيَّوِيَّ ثم رَمَيْيَّ ، ثم رَمَوِيَّ ، أو كان ما قبلها مكسورًا نحو عَمَوِيَّ فَإِنَّكَ تَفْتَحُ الكسر لتسلم الواو ، وإنما قلبت إحدى الياءات في هذه الأمثلة لاستتقال الياءات ، وإعالم تقاب الأخيرة كما في حَيَّوَانٍ وإن كان التغير بالأخير أولى لقوتها بالتشديد ، ولهذا لم تحذف الثالثة [نسيًا] كما حذفت في مُعَيَّيَّة ، والحذف والقلب في ياء النسب أبعد ، لكونها علامة ، وإن كانت الأولى رابعة الكلمة : فإن كانت قبل ياء النسب حذفت ، على الأصح ، كما في قَاضِيٍّ ؛ لاجتماع الياءات مع تناقل الكلمة وكون

(١) انظر (١ ص ٢٣٢ ، ٢٣٣)

(٢) البرطيل - كقنديل - : الرشوة ، وحجر طويل صلب ينقر به الرحي ، والمعول أيضا

(٣) الهجف : الظليم المسن ، والجائع أيضا ، انظر (١ ص ٢٨)

(٤) القمد - كعتل - : الطويل ، والشديد أيضا . انظر (١ ص ٥٣)

(٥) الحمصينة : بقلة رملية حامضة ، انظر (١ ص ٢٧٢)

(٦) الحلكوك - كقربوس - : الشديد السواد

الأولى آخر الكلمة ، إذ ياء النسب عارضة ، ويجوز قَاضِي ، كما مر في النسب ^(١) ، وإن لم تكن قبل ياء النسب لم تحذف ؛ لأنها ليست آخر الكلمة ، بل قلب واوا ، كما قلبت وهى نالشة الكلمة ، تقول على وزن خَيْتَعُور ^(٢) من الرمي : رَيْمَوِيَّ ، والأصل رَيْمَيَوِيَّ ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمتها في الأخيرة ، ثم كسرت الضمة ، وقلب الياء واوا ، وكذا إذا بنيت مثل خَنْفَقِيْق ^(٣) من بكى قلت : بَنْكَوِيَّ

وإن لم يكن شيء منهما مدغما في شيء ؛ فإن كانت الثالثة تستحق قلبها ألغا قلبت ، كما إذا بنى من حَيِيَّ مثل أَحْمَرَّ ، قلبتها ألغا نحو أَحْيِيَّ ، ثم إن أدغمت كما في اقْتَتَلَ قلت : حَيِيَّ ، وإن لم تدغم قلبت الثانية واوا ، نحو أَحْيَوِيَّ ، كما في حَيَوَان ، وإن لم تستحق كما إذا بنى من حَيِيَّ مثل هُدَيْد ^(٤) وَجَنْدَل ^(٥) جاز لك حذف الثالثة نَسِيًا ، لكون الثقل أكثر مما في مُعَيِّيَّة فتقول : حَيِيًا وَحَيِيًا ، بقلب الثانية ألغا لتحركها طرفا وافتتاح ما قبلها ، وجاز لك قلب الثانية واوا كما في حَيَوَان ، فتسلم الثالثة ^(٦) لزوال اجتماع الياءات ، فيصير حَيَوِيًا

(١) انظر (٢ ص ٤٤ ، ٤٥)

(٢) الخيتعور : السراب ، وكل مالا يدوم على حالة ، والمرأة السيئة الخاق ، والدنيا ، والداهية

(٣) الخنفقيق : الداهية ، والسريعة جدا من النوق والظلمان

(٤) الهدبد : اللبن الخائر ، وانظر (١ ص ٤٩)

(٥) الجندل : موضع فيه الحجارة ، انظر (١ ص ٥١)

(٦) المراد بالسلامة ههنا : ما يقابل الحذف نسيا والأدغام والقلب واوا ؛ فشمل الاعلال كما علال قاض ، ألا ترى أنه قال : فيصير حيويًا : أى في حالة النصب ، وكذا تقول : الحيوي ، كما تقول القاضي ؛ فإن جاء مرفوعاً أو مجروراً منونا قلت : حيو ، يحذف الياء الثالثة

وَحَيَوِيَّا ، وكما إذا بنيت من قضى مثل جَحْمَرِش ^(١) قلت : قَضِيًّا بحذف
الأخيرة نسيا ، وقلب الثانية ألفا ، وقَضِيٍّ ، بقلب ^(٢) الثانية واوا ، وإنما لم تقلب
الثالثة واوا لأن آخر الكلمة بالتخفيف أولى ، وأيضا لو قلبتها إياها لبقى اجتماع
الياءين الأوليين بحالهما ، وأما الأولى فلم تقلب ؛ لأن الثقل إنما حصل من الثانية
والثالثة ، ولم تقلب الأولى في حَيٍّ كَجَنَدِل ؛ لأنها لم يقلب مثاها ألفا في الفعل
نحو حَيٍّ كما مر فسكيف تقلب في اسم لم يوازن الفعل

وإن لم تكن الياء الأخيرة لاما بقيت الياءات على حالها بلاقلب ولاحذف ،
كما تقول في تصغير أسوار ^(٣) أسِير

وإن اجتمع أربع ياءات كما إذا بنى من حَيٍّ على وزن جَحْمَرِش قلت :
حَيِّيٍّ ، أدغمت الأولى في الثانية فيصيران كياء واحدة وقلبت الثالثة واوا كما قلنا
في المبني على وزن جَنَدِل ، فسلم الرابعة نحو حَيٍّ ، ويجوز لك حذف الأخيرة
نسيا لكونها أثقل منها في نحو مُعَيَّة ، فتقلب الثالثة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
نحو حَيَّا ، كما قلنا قبل . وإذا بنيت مثل ^(٤) سَلَسِيل قلت : حَيَّوِيٍّ ، وإذا

(١) الجحمرش : العجوز المسنة ، وانظر (ح ١ ص ٥١)

(٢) الياء الثالثة أعلت كاعلال قاض ، فتقول : القضيوى ، ورأيت قضويا ،
وهذا قضيو ، ومررت بقضيو ، والكون هذا الاعلال من غير موضوع كلام
المؤلف وهو مما لا يخفى لم يتعرض لبيانها

(٣) الأسوار - بالضم والكسر - : قائد الفرس ، والجيد الرمي بالسهم
والثابت على ظهر الفرس ، وجمعه أساور ، وأساور بغير تاء ، والأسوار - بالضم
أيضا - : لغة في السوار

(٤) السلسيل : اسم عين في الجنة ، وهو وصف أيضا ؛ يقال : شراب
سلسيل ؛ إذا كان سائغا سهلا المدخل في الحلق . انظر (ج ١ ص ٩ ، ٥٠)
واعلم أن كلام المؤلف ههنا فيما اجتمع فيه أربع ياءات وأنت لو بنيت من

بنيت مثل قِرْطَعْب^(١) قلت : حَيَّ ، لم تقلب ثمانية المشددين واوا كما في حَيَوَان ؛ لأنها آخر الكلمة فلا تبدل حرفا أثقل مما كان ، ولم تحذف كما في مُعَيَّة ؛ لأن حذفها حذف حرفين ، واحتمل اجتماعهما ؛ لأن تشديدهما قَوَّاهما ، وإذا جاز نحو طَيَّ وأُمَيَّ — على قول — مع أن الأولين آخر الكلمة إذ ياء النسب عارضة فهذا أجوز ، وإذا بنيت مثل قَذَعَمِل^(٢) قلت : حَيَّ ، أدغمت الثانية في الثالثة ، وحذفت الرابعة كما في مُعَيَّة ، وهو ههنا أولى ، ولم تقلب المضعفة واو الصيرورتها بالتضعيف قَوَّيَّة كالخرف الصحيح ، فيبقى حَيَّ ، وتقول على وزن قَذَعَمِيلة من قَضَى : قُضِيَّة ، والملازى لم يجوز من قَضَى إلا قُضَوِيَّة ، كما في النسب ، وغيره جَوَز مع قضوية قُضِيَّة بتشديدين أكثر من تجويز أُمَيَّ ، والذي أرى أنه لا يجوز إلا قُضِيَّة ، بياين مشددين ؛ إذ الأخيرتان قويتا بالتضعيف ، فلم تحذفا كما حذفت الثالثة في مُعَيَّة ، والأوليان ليستا في آخر الكلمة حتى يحذف أضعفهما : أى أولهما الساكن ، كما حذفت في أُمَوَيَّ ، فإذا بنيت من شَوَى على وزن عصفور قلت : شُوَيُوَيَّ ، ثم قلبت الواوين ياءين وأدغمتهما في الياءين فصار شُيَّ — بكسر ضمة المشددة الأولى — فيجوز كسر الفاء أيضا ، كما في عُتَى ، وقال سيديويه : شُوَيُوَيَّ ، قياسا على طَوَوَيَّ وحَيَوَيَّ في النسب إلى حَيَّ وَطَى أَوْ شُيَّ ، كما قيل طَيَّيَّ ، وكذا إذا بنيت من طَوَى

حي على مثال سلسيل لاجتماع خمس ياءات ؛ فالصواب أن يقول إذا بنيت من قضى مثل سلسيل قلت : قضوى ، والأصل قضىي ، قلبت الثانية واوا كما في حيوان

(١) القرطعب : السحابة . انظر (١ ص ٥١)

(٢) القذعمل : القصير الضخم من الابل ، وأصله قذعميل ، والقذعمله الناقة القصيرة الضخمة ، ومثلها القذعميلة ، ويقال : ما فى السماء قذعملة : أى شئ من السحاب ، وما أصبت منه قذعميلا : أى شئنا

على وزن بَيْقُورٍ^(١) قلت : طَيَّوُى ، ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء الساكنة فيها ، ثم قلبت الواو الثانية ياء وأدغمتها في الأخيرة ، ثم كسرت الياء المضمومة فتقول : طَيَّيْ ، وعند سيبويه طَيَّوُى أيضا كالمنسوب إلى حى ، هذا كله في الأربع ياءات إذا لم تكن الأخيرتان للنسبة ، فإن كانتا لها كالمنسوب إلى حى ، وَطَيَّ ، وَعَلَيَّ ، وَقُصَيَّ ، وَتَحْيَيَّ ، وَمُحَيَّ فقد مضى في باب النسب حكمها^(٢) وقد مضى أيضا أن ياء التصغير تحذف كما في أَمْوَى إن دخلت النسبة على التصغير ، وأما إن دخل التصغير على النسبة لم تحذفها نحو أُرْيِيَّةَ^(٣) — بياين مشددتين — هذا كله حكم الياءات

فأما حكم الواوات فنقول : إن اجتمع واوان فإن سكنت ثانيتهما : فإن كانت طرفا لم يمكن أن تكون الأولى مفتوحة ولا مضمومة إلا والثانية منفصلة ، نحو لم يَرَوْوَا ومُرَوْوَا زَيْدٍ ؛ لأنهم يستنقلون الواوين بلا إدغام في آخر الكلمة الذى هو محل التخفيف ؛ فلذلك لم يبنوا مثل قَوَوْتُ وقَوَوْتُ ؛ فلا بد لو كانا في كلمة من انكسار الأولى لتقلب الثانية ياء ، نحو قَوَيْتُ ، وإن كانت الأخيرة وسطا جاز اجتماعهما ، نحو قَوَوِلْ ، وإن تحركتا : فإن كان ذلك في أول الكلمة قلبت الأولى همزة كما في أوصل ، وإن كان ذلك في الوسط فإن جاز الإدغام أدغمت ، كما إذا بنيت من القوة على فَعْلَانْ — بضم العين — قلت :

(١) البيقور : اسم جمع دال على جماعة البقر ، كالباعر ، والبقيز ، والباقور ؛

قال الشاعر :

لَا دَرَّ دَرُّ رَجَالٍ خَابَ سَعْيُهُمْ يَسْتَمْطِرُونَ لَدَى الْأَزْمَاتِ بِالْعُشْرِ
أَبْجَاعِلْ أَنْتَ بَيْقُورًا مُسَلِّمَةً ذَرِيْعَةً لَكَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْمَطَرِ ؟

(٢) انظر في النسب إلى حى وطى (٢ ص ٤٩ ، ٥٠) وفى النسب إلى

على وقصى (٢ ص ٢٢) . وفى النسب إلى تحية ومحي (٢ ص ٤٥)

(٣) أُرْيِيَّة : تصغير أروية ، وانظر (١ ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧)

قَوَّانٌ عند المبرد ، والأولى أن لا تدغم بل تقلب الثانية ياء كما يحىء في باب الإدغام ، ومن لم يدغم في حَيَّيَ جاز أن لا يدغم في نحو قَوَّوَان ؛ بل يقلب الثانية ياء ، ويقلب ضمة ما قبلها كسرة ، كما مر في هذا الباب ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام ، وهذا قول الجرمي ؛ وإن لم يحز الإدغام كما إذا بنيت على فَعْلَان — بفتح العين — من القوة ، قال سيديويه : تقول : قَوَّوَان ، كما قال من حَيَّيَ : حَيَّيَّان ، والأولى أن يقال : قَوَّيَّان ؛ لاستثقال الواوين ، فلما لم يحز التخفيف بالإدغام خفف بقلب إحداهما ياء ، وإذا قلبت الياء واوًا في حيوان لكرهة اجتماع الياءين قلبت الثانية ياء في قَوَّوَان لكون الواو أثقل أولى ، ولو بنيت على فَعْلَان — بكسر العين — انقلبت الثانية ياء للكسرة ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام كما تقدم ، وإن كان ذلك في الطرف : فإن انفتحت الأولى لزوما قلبت الثانية ألفا كما في القَوَّى والصُّوَّى^(١) وَيَقْوَى وَأَقْوَى ، وأما في طَوَوِيٍّ منسوباً إلى طَيٍّ فلعروض فتحة الأولى ، وأما في قَوَوِيٍّ منسوباً إلى قَوَّى علماً^(٢) فلعروض حركة الثانية ، وإن كانت الأولى مكسورة أو مضمومة قلبت الثانية ياء ، كقَوَّيٍّ وقَوَّيٍّ — على وزن عضدو فيخذ — من القَوَّة ، وإن سكنت أولى الواوين فإن كانتا في الوسط سلمتا من القلب كقَوُولٍ إلا في نحو قَوُولٍ على ما تقدم ، وإن كانتا في الطرف : فإن كانت الكلمة ثلاثية لم تقلب إلا إذا

(١) الصوى : جمع - صوة - كقوة - وهي جماعة السباع ، وهي أيضاً حجر يكون علامة في الطريق ، وانظر (ص ١٢٣ من هذا الجزء)

(٢) إنما قيد قوى بكونه علماً احترازاً عنه جمعاً ؛ فإنه يرد في النسبة إليه إلى واحد فيقال قوى - بضم القاف وتشديد الواو - وهذا على رأى جمهور النحاة الذين يوجبون رد الجمع إلى واحد عند النسبة إليه ، وأما على رأى من يميز النسب إلى لفظ الجمع فلا محل لتقييد قوى بكونه علماً ، وتكون النسبة إليه حينئذ قوى علماً كان أو جمعاً

انكسر ما قبلها ، نحو قَوِّ وقَوِّ ، وتقول على وزن حَبْرٍ : قَيَّ ، وإن كانت الكلمة على أكثر من ثلاثة صحت المفتوح ما قبلها نحو غَزَوْ ، وانقلبت المكسور ما قبلها ياء وجوبا كغَزَيَّ — على وزن فِيلَزْ^(١) — والمضموم ما قبلها جوازا في المذكر المفرد نحو غَزُوْ ، وغَزَيَّ ، كغُتُوْغُتَيَّ ، وجوبا في الجمع كدَلِيَّ

وإن اجتمع ثلاث واوات فإن كانت الأخيرة لاما : فإما أن تكون الأولى مدغمة في الثانية أو الثانية في الثالثة أو ليس شيء منها مدغما في شيء ، ففي الأول تقلب الثالثة ألفا إن انفتح ما قبلها كقَوِّ والمَقَوِّ ، وياء إن انكسر كقَيَّوِّ والمَقَيَّوِّ ، أو انضم كقَوِّ على وزن بُرْثُنْ^(٢) من القوة ، وفي الثاني تقلب المشددة ياء مشددة : انفتح ما قبلها كقَيَّوِّ — على وزن هَجَفْ^(٣) أَوْقَمَطَرْ^(٤) — أو انكسر كقَيَّوِّ — على وزن فِيلَزْ — أو انضم كقَوِّ — على وزن قُمَدَّ — بكسر ذلك الضم ، فيجوز كسر الفاء إتباعا كهَيَّ وذلك لثقل الواوات المتحرك ما قبلها بخلاف نحو حَيَّ فان الياء أخف ، وكذا إذا كانت أولى الواوات ثالثة الكلمة وتحرك ما قبلها نحو غَزَوِّ — على وزن حَلَكَوْكَ — فان سكن ما قبلها : فان انفتحت الأولى سلم الجميع ، نحو غَزَوِّ — على وزن قِرْشَبْ^(٥) أو قِرْطَمَبْ — وإن انضمت أو انكسرت قلبت

(١) الفلز - بكسر الفاء واللام وتشديد الزاي - : نحاس أبيض تجعل منه القدور ، أو هو جواهر الأرض كلها ، والرجل الغليظ الشديد والضريرة تجرب عليها السيوف ، وفيه لغتان أخريان : كهجف وعتل ، ومراد المؤلف هنا اللغة الأولى .

(٢) البرثن : هو للسمع والطيور كالأصابع للإنسان ، وانظر (١ ص ٥١)

(٣) الهجف : الظليم المسن ، وانظر ص ١٨٩ من هذا الجزء .

(٤) القمطر : ماتصان فيه السكتب ، وانظر (١ ص ٣ ، ٥١)

(٥) القرشب : الضخم الطويل من الرجال ، وانظر (١ ص ٦١)

المشددة ياء وكسرت الضمة. كَمَقَوِيٍّ وَغَزَوِيٍّ — كمُصْفُور — من الغزو ، وإن لم تكن إحداها مدغمة في الأخرى قلبت الأخيرة ألفا : إن انفتح ما قبلها ، وياء إن انكسر نحو اقَوَوِيٍّ على وزن احمر — فإن أدغمت قلت قَوِيٍّ ، وإن لم تدغم قلبت الثانية ياء على قياس قَوِيَّان ، وهو ههنا أولى ، فنقول : اقَوِيَّا يَقَوِيٍّ ونقول في نحو هُذْبٍ وَجَنْدَلٍ من القوة : قُؤَوٍ ، وقَوَوٍ — بقلب الثالثة ياء — لكسرة ما قبلها ، ولا تدغم الأولى في الثانية مع لزوم حركة الثانية ، محافظة على بناء الإلحاق ، وأيضا لعدم مشابهة الفعل

هذا والأولى أن لا يبنى من الأسماء المزيد فيها غير المتصلة بالفعل ما يؤدي إلى مثل هذا الثقل كما يجيء في أول باب الإدغام

وإن اجتمعت الثلاث الواوات في الوسط بقيت على حالها نحو قُؤُولٍ على وزن سُبُوحٍ واقْوُولٍ كاعْدُوْدَنَ^(١) ، والأخفش يقلب الأخيرة في اقْوُولٍ ياء ، فينقلب الثانية ياء أيضا ، وسيبويه لم يبال بذلك ، لتوسطها ، وينبغي للأخفش أن يقول في قُؤُولٍ : قُؤِيلٍ ، إلا أن يعتذر بخفة واو المد ، وإنما لم يقلب الأخفش في نحو اقْوُولٍ لكون الوسطى كالآلف ، لأنها بدل منه ، ألا ترى أنه لم يقلب أوْلٍ وَاوِيٍّ وُورِيٍّ همزة وجوبا لمثل ذلك ؟

وإذا اجتمع أربع واوات فالواجب قلب الثالثة والرابعة ياء إن كانت الثالثة مدغمة في الرابعة نحو قَوِيٍّ — على وزن قِرْطَعْبٍ — من القوة ، لأنه أثقل من نحو غَزَوِيٍّ ، وإن لم تكن مدغمة فيها قلبت الأخيرة ألفا إن انفتح ما قبلها ، وياء إن انكسر ، وتبقى الثالثة بحالها عند سيبويه نحو قَوَوٍ — على وزن جحمرش — ، لأنه إذن كاقْوُولٍ ونقول على وزن قُدْعَمِيلٍ : قُؤَوِيٍّ ، وعلى وزن اعْدُوْدَنَ اقْوَوِيٍّ ، والأخفش يقلب الثالثة ياء فنقول قَوِيٍّ — كجحمرش —

(١) اعْدُوْدَنَ البيت : طال ، وانظر (١ ص ٦٨ ، ١١٢)

وَقَوَى كَقَدْعَمَل — وَأَقْوَى — كَاغْدُودَن — لاسْتَقَالِ الْوَائَات ، فَتَقْلَبُ الْقَرِيبَةُ مِنَ الطَّرَفِ يَاءً ، وَلَا تَقْلَبُ الْوَائُ الثَّلَاثَةُ فِي قَوَى — كَجَحْمَرَش — أَلْفًا ، كَمَا لَمْ تَقْلَبْ وَائُ قَوَى كَمَا مَرَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ

الإبدال

قال : « الإبدال : جَمَلُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ ، وَيُعْرَفُ بِأُمُثَلَةٍ اشْتِقَاقِهِ كَثَرَاتٍ وَأَجُوهٍ ، وَبَقَلَةٍ اسْتِعْمَالِهِ كَاللَّغَالِي ، وَيَكُونُهُ فَرْعًا وَالْحَرْفُ زَائِدٌ كَضُؤِيرٍ ، وَيَكُونُهُ فَرْعًا وَهُوَ أَصْلٌ كَمُؤَيَّةٍ ، وَبِلُزُومِ بِنَاءٍ مَجْهُولٍ نَحْوُ هَرَّاقٍ وَاصْطَبَرَ وَادَّارَكَ »

أقول : الإبدال في اصطلاحهم أعم من قلب الهمزة ، ومن قلب الواو ، والياء ، والألف ، لكنه ذكر قلب الهمزة في تخفيف الهمزة مشروحا ، وذكر قلب الواو والياء والألف في الإعلال مبسوطا ، فهو يشير في هذا الباب إلى كل واحد منها مجملا ، ويذكر فيه إبدال غيرها مفصلا ، ويعنى بأُمثلة اشتقاقه الأمثلة التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الإبدال ، كَثَرَاتٍ ^(١) فَإِنْ أُمُثَلَةٌ اشْتِقَاقُهُ فِي وَرِثَ يَرِثَ وَارِثٍ مَوْرُوثٍ ، وَجَمِيعُهَا مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَرَاثَةِ ، كَمَا أَنَّ تَرَاثًا مُشْتَقٌّ مِنْهَا ، وَكَذَا تَوَاجَهَ وَمُوَاجَهَةٌ وَوَجِيهٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَجُوهٌ مُشْتَقٌّ مِنْهُ ، فَإِذَا كَانَ فِي جَمِيعِ أُمُثَلَةِ اشْتِقَاقِهِ مَكَانَ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْهُ حَرْفٌ آخَرُ عَرَفْتَ أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي فِيهِ بَدَلٌ مِمَّا هُوَ ثَابِتٌ فِي مَكَانِهِ فِي أُمُثَلَةِ اشْتِقَاقِهِ .

قوله « وَبَقَلَةٍ اسْتِعْمَالِهِ » أَي : بِقَلَةٍ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ الَّذِي فِيهِ الْبَدَلُ ، يَعْنِي إِذَا كَانَ لَفْظَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا لَفْظًا إِلَّا بِحَرْفٍ فِي أَحَدِهِمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي فِي الْآخَرِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَقْلَ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْآخَرِ فَذَلِكَ الْحَرْفُ فِي ذَلِكَ الْأَقْلِ اسْتِعْمَالًا بَدَلٌ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ

(١) التراث - كغراب - : المال الموروث ، انظر (١ ص ٢٠٧)

من الأكثر استعمالاً ، كما ذكرنا في أول الكتاب ^(١) في معرفة القلب ،
والثعالى والثعالب بمعنى واحد ، والأول أقل استعمالاً من الثانى

قوله « وبكونه فرعاً والحرف زائد » أى بكون لفظ فرعاً للفظ ، كما
أن المصغر فرع المسكر ، وفى مكان حرف فى الأصل حرف فى الفرع يمكن أن
يكون بدلاً منه كما أن واو ضوئرب بدل من ألف ضارب ، أو يكون حرف
الأصل بدلاً من حرف الفرع ، كما أن ألف ماء وهمزته بدلاً من الواو والهاء
اللذين فى مؤيّه ، فانت بفرعية لفظ للفظ ومخالفة حرف أحدهما لحرف الآخر
لا تعرف إلا أن أحدهما بدل من الآخر ولا تعرف أيهما بدل من الآخر ، بل
معرفة ذلك موقوفة على شىء آخر ، وهو أن يُنظر فى الفرع ، فإن زال فيه موجب
الإبدال الذى فى الأصل كما زال فى مؤيّه علة قلب الواو ألفاً بانضمام ما قبلها ،
وعلة قلب الهاء همزة — وهى وقوع الهاء التى هى كحرف العلة بعد الألف التى
كالزائدة — عرفت أن حرف الفرع أصل ، وإن عرض فى الفرع علة الإبدال
التي لم تكن فى الأصل كما عرض بضم فاء ضوئرب علة قلب ألف ضارب
واوا عرفت أن حرف الفرع فرع

قوله « وبكونه فرعاً » أى : بكون لفظه فرعاً « والحرف زائد » : أى الحرف
الذى هو مبدل منه زائد كألف ضارب

قوله « وهو أصل » أى : الحرف المبدل منه أصل كواو مؤيّه وهائه ،
ولا شك فى اتغلق ألقاظه ههنا

قوله « وبلزوم بناء مجهول » أى : يعرف الإبدال بأنك لو لم تحكم فى كلمة
بكون حرف فيها بدلاً من الآخر لزم بناء مجهول ، كما أنك لو لم تحكم بأن هاء

هَرَّاقٌ^(١) بدل وكذا طاء اصْطَبِرَ والبدال الأولى من ادَّارَكَ لزم ببناء هَفَعَلَ وافْطَمَلَ وافْعَلَ وهى أبنية مجهولة ، ولقائل أن يمنع ذلك فى افْطَمَلَ وافْعَلَ ، وذلك أن كل ما هو من هذين البناءين افتعمل وتفاعل ، وفاء الأول حرف إطباق وفاء الثانى دال أو تاء أو ثاء أو غير ذلك مما يجرى فى بابهِ ، فإن بعد فاء الأول طاء وجوبا وقبل فاء الثانى حرفاً مدغماً فيه جوازاً فهما بناءان مطردان لامجهولان ، بلى يعرف كون الحرفين فى البناءين بدلين بأن الطاء لا تجرى فى مكان تاء الافتعال إلا إذا كان قبلها حرف إطباق ، وهى مناسبة للتاء فى الخروج ولما قبلها من حروف الإطباق بالإطباق فيغلب على الظن إبدال التاء طاء لاستتقلالها بعد حرف الإطباق ومناسبة الطاء لحرف الإطباق والتاء ، وكذا الكلام فى الحرف المدغم فى نحو ادَّكر واثاقل .

قال : « وَخُرُوفُهُ أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهُ زَلَّ ، وقول بعضهم : اسْتَنْجَدَهُ حروف
يَوْمَ طَالَ وَهُمْ فى تَقْصِ الصَّادِ وَالزَّيْ لثُبُوتِ صِرَاطٍ وَزَقَرَ ، وَفى زِيَادَةِ
السَّيْنِ ، وَلَوْ أَوْرَدَ اسْتَمَعَ وَرَدَ أَذْكَرَ وَاطْلَمَ »
أقول : يعنى بحروف الإبدال الحروف التى قد تكون بدلاً من حروف آخر ،
فأما الحروف التى هذه الحروف بدل منها فتجىء عند التفصيل .

قوله : « وقولهم استنجده يوم طال » قول صاحب المفصل ، ولم يعد سيبويه
فى باب البديل الصاد والزاي ، وعددهما السيرافى فى آخر الباب ، وعددهما شين
الكشكشة التى هى بدل من كاف المؤنث قال :

١٥٦ — تَضَحَّكَ مِنِّى أَنْ رَأَيْتَنِى أَحْتَرِشَ

وَلَوْ حَرَشْتَ لَكَشَفْتُ عَنْ حَرِشٍ^(٢)

(١) انظر فى كلمة « هراق » (٢ ص ٣٨٤ ، ٣٨٥)

(٢) هذا البيت من الرجز ، وقد استشهد به المؤلف فى شرح الكافية أيضاً
(الشاهد ٩٥٦) ولم ينسبه البغدادى فى شرح شواهد الكتابين ، وأحترش : مضارع

وأما التي تزداد بعد كاف المؤنث نحو أكر متكىش فليست من هذا ، ولم يعد سيبويه السنين كما عدها الزخشرى ، ولا وجه له ؛ قالوا : وجاء النساء بدلا من الفاء ، حكى أبو على عن يعقوب ثرؤغ^(١) الدلو ، وفروغها ، وهو من التفريع ، وكذا الباء من الميم ، حكى أبو على عن الأصمعي : ما أسبُك : أى ما أسُمك ؟ وقد جاء الخاء فى الشعر بدلا من الخاء شاذا ، قال :

١٥٧ — يَنْفُخْنَ مِنْهُ لَهَبًا مَنفُوجًا لَمَعًا يُرْسَى لَا ذَا كِيًّا مَقْدُوحًا^(٢)
وقال رؤبة :

١٥٨ — عَمَزُ الْأَجَارَى كَرِيمُ السَّنَحِ
أُبْلَسَجُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِ^(٣)

من الاحتراش ، وهو صيد الضب خاصة ، ويقال : حرشه يحرشه - من باب ضرب - واحترشه كذلك ، وأصله أن يدخل الحارث يده فى جحر الضب ويحركها فيظنه الضب حية فيخرج ذنبه ليضربها به فيصيده ، وحرشت وكشفت بكسر التاء ، على خطاب الأثني ، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب ، والاستشهاد به فى قوله « حرش » حيث أبدل من كاف خطاب المؤنثة شيئا ، وأصله « حرك » وهذه لغة بنى عمرو بن تميم

(١) ثرؤغ الدلو : جمع ثرغ - بفتح فسكون - وهو ما بين عراقى الدلو ، والنساء فيه بدل من الفاء ، ويقال : فرغ ، وفراغ - ككتاب - وفى القاموس : الفراغ يخرج الماء من الدلو بين العراقى

(٢) هذا البيت من الرجز المشطور ، ولم نعرف قائله ، وقد أنشده ابن جنى فى سر الصناعة عن ابن الأعرابى ولم ينسبه ، وينفخن - بالخاء المهملة - أصله ينفخن - بالخاء المعجمة - فأبدل الخاء حاء ، واللب : ما تطاير من السنة النيران ، والذاكى : الشديد الوهج . ومقدوح : اسم مفعول ، من قدح الزند ونحوه ، إذا أخرج منه النار ، والاستشهاد بالبيت فى « ينفخن » حيث أبدل الخاء المعجمة حاء مهملة

(٣) هذا بيت لرؤبة بن العجاج ذكر البغدادى أنه من قصيدة له يمدح فيها

وجاء الراء بدلا من اللام شاذا ، كقولهم في الدرّج : نَثْرَةٌ ^(١) وَنَثْلَةٌ ^(٢) وذلك لأنهم قالوا : نَثَلَ عَلَيْهِ دِرْعَهُ ، ولم يقولوا : نَثَرَهَا ، فاللام أعم تصرفا ، فهي الأصل ، والفاء تسكون بدلا من الثاء ، حكى أبو علي عن يعقوب : قام زيد فَمَّ عَمْرُو ، وقالوا : جَدَثَ وَجَدَفَ ^(٣) والفاء بدل ، لقولهم : أجداث ، ولم يقولوا : أجداف ، وجاء الكاف بدلا عن القاف ، يقال : عربي كُجَحٌ ^(٤) وَقُجَحٌ وجاء في

أبان بن الوليد البجلي ، وقد رجعنا إلى ديوانه فوجدنا هذه القصيدة ، وأولها

إِنِّي عَلَى جَنَابَةِ التَّنَحَّى وَعَضُّ ذَاكَ الْمَعْرَمِ الْمُلْحِ
لَا أَبْتَغِي سَيْبَ اللَّيْمِ الْقُحِّ قَدْ كَانَ مِنْ نَحْنَجَةٍ وَأُحِّ
يَحْكِي سَعَالَ الشَّرِّقِ الْأَبَحِّ *

ولكننا لم نجد بيت الشاهد في هذه القصيدة ، ووجدناه في زيادات الديوان من أبيات هكذا :

فَابْتَكَّرْتُ عَاذِلَةً لَا تُلْحِي قَالَتْ وَلَمْ تُلْحِ وَكَانَتْ تُلْحِي
عَلَيْكَ سَيْبَ الْخُلَفَاءِ الْبُجْحِ غَمْرُ الْأَجَارِيِّ كَرِيمِ السَّنْحِ
أُبْلَجُ لَمْ يُؤْلَدْ بِنَجْمِ الشَّحِّ بِكُلِّ خَشْبَاءٍ وَكُلِّ سَفْحِ

والغمر - بفتح فسكون - : الماء الكثير الساتر ، والأجارى : جمع لإجريا - بكسر الهمزة والراء بينهما جيم ساكنة وبعد الراء ياء مشددة - وهو ضرب من الجرى ، والسنح - بكسر فسكون - : الأصل ، وأصله السنخ - بالخاء - فأبدل منها حاء مهيّلة . وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والشح : البخل

(١) النثرة : الدرع السلسلة الملبس ، أو الواسعة ، ومثلها النثلة : الراء بدل من اللام ، قالوا : نثل الدرع ينثلها - من باب ضرب - إذا ألغاه عنه ، ولم يقولوا : نثرها .
(٢) الجدث : القبر ، وجمعه أجدث وأجداث ، وقالوا فيه : جدف ، فأبدلوا من الثاء فاء ، كما قالوا : فوم في ثوم

(٣) الكج : هو القح - بالقاف - وهو الخالص من كل شيء ، يقولون : لثيم قح ، إذا كان معرقا في اللؤم ، وأعرابي قح ، إذا لم يدخل الأمصار ولم يختلط بأهلها .

الجمع أَقْحَاح ، ولم يقولوا : أَكْحَاح ، وجاء الكاف بدلا من التاء ، قال :

١٥٩ — يَا أَبْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ
وطالما عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ
* لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ ^(١) *

ويجوز أن يكون وَضَعَ الضمير المنسوب مقام المرفوع ، وتسكون العين في تميم بدلا من الهمزة في أن وهي عنمنة تميم ، قال :

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، أنشده أبو زيد في نوادره ، ونسبه لراجز من حمير ولم يعينه ، وأنشده صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد ، وابن الزبير : أَرَادَ به عبد الله بن الزبير بن العوام حوارى النبي صلى الله عليه وسلم ، و « عَصَيْكَ » أَرَادَ به عصيت ، و « عَنَيْتَنَا » من العناية وهو الجهد والمشقة ، و « قَفَيْكَ » أَرَادَ به قفاك فأبدل الألف ياء مع الإضافة إلى الكاف كما تبدلها هذيل عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، نحو قول أبي ذؤيب

سَبَّوْهُ هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتَجَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ
وعليها قرئ قوله تعالى (فَمَنْ تَبِعَ هُدًى) . والاستشهاد بالبيت في قوله « عَصَيْكَ » وقد اختلف العلماء في تخريجه ، فذهب بعضهم إلى أنه من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع ، كما تراهم فعلوا ذلك في قولهم « لولاي ولولاك ولولاه » وفي قولهم « عساك وعساه » من نحو قول رؤبة .

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

وذهب أبو الفتح ابن جنى تبعا لشيخه أبي على الفارسي إلى أنه من إبدال الحرف مكان الحرف لإبدالاً تضرعياً ، قال ابن جنى : « أبدل الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس ، وكان سحيم إذا أنشد شعرا قال : أحسنك والله ، يريد أحسنك » اهـ .

١٦٠ — أَعَنْ تَرَسَّمَتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنَزِلَةً

مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ ^(١)

وإنما لم يعدّ المصنف هذه الأشياء لقلتها وكونها شواذ
قوله « وزيادة السين » قالوا : السين بدل من الشين في السدة ^{وَالشَّدة}
ورجل مَشْدُودٌ وَمَسْدُودٌ ، والشين أصل ، لكونها أكثر تصرفا ، وقالوا في
استتخذ : إن أصله اتخذ من اتخذ ، فهي بدل من التاء ، وقيل أيضا : أصلها استتخذ
فاذن لاحجة فيه ، وبمثله تَمَسَّكَ الزمخشري ، لا بِاسْمَعٍ كما قال المصنف ، وإنما
لم يعدّ سين نحو اسْمَعٍ والذال والظاء في أَذَّكَرَ وَاطْلَمَ في حروف البديل لأن
البديل في هذه الأشياء ليس مقصودا بذاته ، بل لما كان السين والذال والظاء
مقاربة للطاء في الخرج وقصد الإدغام ولم يمكن في المتقار بين إلا بجعلهما متماثلين
قلبت التاء سينا وذالا وظاء ، لما سيجيء في باب الإدغام ، فلما كان البديل
لأجل الإدغام لم يعتد به .

قال : « قَالَتْهُمَزَةٌ تُبَدَّلُ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ وَالْعَيْنِ وَالْهَاءِ ؛ فَمِنْ اللَّيْنِ إِعْلَالُ
لَا زِمٍ فِي نَحْوِ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ وَأَوَاصِلٍ ، وَجَائِزٍ فِي أَجْوِهِ وَأَوْرَى ، وَأَمَّا
نَحْوُ ذَا بَةِ وَشَابَةِ وَالْعَالِمِ وَبَائِزٍ وَشِمْمَةٍ وَمَوْ قِدِ فَشَاذٌ ، وَأَبَابُجٍ أَشَدُّ ، وَمَا شَاذٌ .
أقول : قوله « في نحو كساء ورداء » ضابطه كل واو وياء متطرفتين ،
أصليتين كانتا ككساء ورداء ، أولا كَعَلْبَاءٍ ^(٢) وَرِدَاءٍ ، في ترخيم رِذَاوِيٍّ ،

(١) هذا بيت من البسيط ، وهو مطلع قصيدة لذى الرمة غيلان بن عقبة ،
وأعن : يروى في مكانه أن - بهمزة استفهام داخلية على أن المصدرية ، ومن رواه
أعن فقد أبدل الهمزة عينا ، وترسمت : تبينت ونظرت ، والأصل فيه ترسم الدار :
أى تعرف رسمها . وخرقاء : لقب مئة صاحبه ، والصبابة : رقة الشوق ،
ومسجوم : سائل منسكب . والاستشهاد بالبيت في « أعن » حيث أبدل الهمزة عينا
(٢) علباء : انظر (ص ١٧٧ من هذا الجزء)

واقعتين بعد ألف زائدة ، فلهما تقلبان ألفين ، ثم تقلب الألف همزة ، كما تقدم .
قوله « وقائل وبائع » ضابطه كل واو وياء هي عين فاعِلِ الْمُعَلِّ فعله أو
فاعِلِ السَّكَّانِ للنسب كسائف^(١) ؛ لكونه كاسم الفاعل من ساف يسيف ، فإنه
تقلب الواو والياء ألفاً ثم تقلب الألف همزة ، كما تبين قبل .

قوله « وأواصل » ضابطه كل واوين في أول الكلمة ليست ثانيتهما زائدة
منقلبة عن حرف آخر ، نحو أَوْصِلَ وَأَوْعِدَ من وعد على وزن جَوْرَبَ وَأَوْعَادَ
على وزن طُومار^(٢) فإنه تقلب أولاهما همزة

قوله « أجوه وأورى » ضابطه كل واو مضمومة ضمة لازمة : في الأول
كانت ، أوفى الوسط ، والتي في الأول سواء كانت بعدها واو زائدة منقلبة عن
حرف كأورى ، أولا كأجوه ، قولنا « ضمة لازمة » احتراز عن ضمة الاعراب ،
والضمة للساكنين ، وعند المازنى هذا القلب مطرد في الواو المتصدرة للمكسورة
أيضاً نحو إِفَادَةٌ وَإِشَاح

قوله « نحو دَابَّة » ذكرنا حاله في باب التقاء الساكنين ، وكذا حال
المُشْتَقِّ في قوله :

* صَبْرًا فَقَدْ هَيْجَبَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ^(٣) *

فقد حرك الشاعر الألف بعد قلبها همزة للضرورة ، وحكى الفراء في غير الضرورة
رجل مَثِل : أى كثير المال ، وقالوا : لَبَّاءُ الرجل بالحج ، وعن العجاج أنه كان
يهزم العالم والحاتم ، وليس ذلك فرارا من الساكنين ، ولكن لتقارب مخرجى
الألف والهمزة ، وأنشد قوله :

(١) سائف : انظر (ص ١١٢ من هذا الجزء)

(٢) الطومار : الصحيفة ، انظر (ج ١ ص ١٩٨ ، ٢١٧)

(٣) قد مضى شرح هذا البيت فارجع إليه في (ج ٢ ص ٢٥٠)

١٦١ — يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى ثُمَّ اسْلَمَى

فَخَنَدِفُ هَامَةُ هَذَا الْعَالَمُ (١)

بالهمز ، وذلك لأن ألف عالم تأسيس لا يجوز معها إلا مثل الساجم (٢)
اللازم ، فلما قال : اسْلَمَى همز العالم ؛ ليجرى القافية على منهاج واحد في عدم
التأسيس ، وحكى اللحياني عنهم بآز وأصل ألفه واو ؛ بدليل أبواز ، وقالوا :
الشئمة (٣) ، أصلها الياء ، كما قالوا : قطع الله أذيه : أى يذيه فردوا اللام (٤)

(١) هذا الشاهد من الرجز ، وهو للعجاج ، وليس البيتان اللذان أنشدهما
المؤلف متصلين في الأرجوزة ، والأول منهما مطلقا ، وبعده :

* بِسْمِ سَمٍ أَوْ عَنْ يَمِينِ سَمَسَم *

ولما يذكر النجاة هذين البيتين معا - وإن لم يكونا متصلين - لينبأ أن
الأرجوزة مبنية من أولها على غير التأسيس . والاستشهاد به في قوله « العالم »
بالهمز ، وأصله العالم ؛ فهمزه لثلاثا يكون بعضها مؤسسا وبعضها غير مؤسس ، وقد
همز « الخاتم » في هذه الأرجوزة أيضا في قوله :

عِنْدَ كَرِيمٍ مِنْهُمْ مَسْكَرَمٍ مُعَلَّمٍ آتَى الْهَدَى مُعَلَّمٍ
* مُبَارَكٍ مِنْ أَنْبِيَاءِ خَاتَمِ *

(٢) الساجم : اسم فاعل من قولك : سجمت الدمع : أى صببته ، ويقولون :
سجمت العين الدمع وسجمت السحابة المطر ، فالدمع والمطر مسجومان ، وربما قالوا :
دمع ساجم على المنسب

(٣) الشئمة : الطبيعة ، وأصله الشيمة بالياء فهمز

(٤) قولهم « قطع الله أذيه » هو بفتح الهمزة وسكون الدال ، وأصلها قطع
الله يديه ، برد اللام فقلبوا الياء همزة ، قال ابن جني في المحنصب : « وقلبت الياء
همزة في قولهم : قطع الله أذيه ، يربدون يده ؛ فردوا اللام المحذوفة ، وأعادوا
العين إلى سكونها »

وأبدوا الياء الأولى همزة ، كذا قال ابن جني ، ويقال : في أسنانه أُلل : أى يلل .
قوله « مؤقد » أنشد أبو علي

١٦٢ — * لَحِبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَى مُوسَى ^(١) *

بهمز واو المؤقدين وموسى ، وقرئ (بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) بهموزاً ، قيل :
وجه ذلك أن الواو لما جاورت الضمة صارت كأنها مضمومة ، والواو المضمومة
تهمز ، نحو تَوُور وَغُور

(١) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* وَجَعَدَةُ إِذَا أَضَاءَ هُمَا الْوُقُودُ *

وهو لجرير بن عطية الخطفي من قصيدة له يدح بها هشام بن عبد الملك بن
مروان ، ومطلعها قوله :

عَفَا النَّسْرَانِ بَعْدَكَ وَالْوَحِيدُ وَلَا يَبْقَى لِجَدِّهِ جَدِيدُ
وقبل بيت الشاهد قوله :

نَظَرَ نَارًا جَعَدَةً هَلْ نَرَاهَا أَبْعَدَ غَالٍ ضَوْءُكَ أَمْ هُمُودُ

قوله « لحب المؤقدين » رويت هذه العبارة على عدة أوجه : أحدها « أحب
المؤقدين » على أنه أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر ، وثانيها « لحب
المؤقدين » بلام الابتداء وبعدها أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر ، وأصله
لأحب المؤقدين لحذفت الهمزة كما حذفها الشاعر في قوله .

وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعْتَ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَأْمُونًا

وكما حذفت كثيرا في خير وشر ، وثالثها « لحب المؤقدان » باللام بعدها فعل
تعجب كالذي في قول الشاعر :

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحُبِّهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ

وموسى وجعدة ابنا الشاعر ، والوقود : مصدر وقدت النار وقودا ، ويقال :

هو اسم لما توقد به النار (انظر ص ١٥٩ ، ١٦٠)

قوله « وأباب بجرأشذ » إنما كان أشذ إذ لم يثبت قلب العين همزة في موضع بخلاف قلب الواو والياء والألف ؛ فانها تقاب همزة ، أنشد الأصمعي

١٦٣ — * أَبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقٍ ^(١) * *

الهمزوق : المستغرق في الضحك ، قال ابن جني : أباب من أب إذا تهيأ ، قال :

١٦٤ — * وَكَانَ طَوًى كَشَحًا وَأَبٌ لِيَذْهَبَا ^(٢) * *

وذلك لأن البحر يتهيأ للموج ، قال : وإن قلت : هو بدل من العين فهو

(١) هذا البيت من بحر الرجز لم نقف على نسبه إلى من قاله ، والأباب : قيل : هو العباب - كعجراب - وهو معظم الماء وكثرته وارتفاعه ؛ وقيل : هو فعال من أب : أي تهيأ وذلك لأن البحر يتهيأ لما يزخر به ؛ فالهمزة على الأول بدل من العين ، كما أبدلها الشاعر منها في قوله :

أَرَيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَأَلْنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَحْيِلًا مُخَالِدًا

أراد لعلني ، وهمزة أباب على الوجه الثاني أصل ، وضاحك : كناية عن امتلاء البحر ، وزهوق : مرتفع ، ويروى هزوق « بتقديم الهاء

(٢) هذا عجز بيت اللاتعشى ميمون ، وصدره مع بيت سابق عليه هكذا :

فَأَبْلَسُ بَنِي سَعْدِ بْنِ قَيْسٍ بِأَنْسِي عَتَبْتُ فَلَمَّا لَمْ أَجِدْ لِي مَعْتَبًا

صَرَمْتُ وَلَمْ أَضِرْ مَكُومُ ، وَكَصَارِيمُ أَخٌ قَدْ طَوًى كَشَحًا وَأَبٌ لِيَذْهَبَا

ومن هذا تعلم أن النحاة - ومنهم المؤلف - قد غيروا في إنشاد هذا الشاهد ، وقوله « طوى كشحا » كناية ، يقولون : طوى فلان كشحه على كذا ؛ إذا أضمره في قلبه وستره ، ويقولون : طوى فلان كشحه ؛ إذا أعرض بوجهه ، وأب : تهيأ ، وبابه نصر . والاستشهاد بالبيت في قوله « أب » بمعنى تهيأ ؛ فإنه يدل على أن الأباب في قول الشاعر :

* أَبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ زَهُوقٍ *

فُعال وهمزته أصلية

وجه ، لكنه غير قوى ، ومن قال : إنه بدل منه ؛ فلنقرب مخرجيهما ، ولذا أبدل منه العين ، نحو قوله

* أَعْنُ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنَزَلَةٍ ^(١) البيت *

قوله «وماء شاذ» هوشاذ لكنه لازم ، وأصله مَوَّه ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم شبه الهاء بحرف اللين لخفاءها ؛ فساكنها واو أو ياء واقعة طرفا بعد الألف الزائدة ، فقلب ألفا ، ثم همزة ، وقالوا أيضا في أمَّوَاه : أمَّوَاه ، لمثل هذا ، قال :

١٦٥ — وَبَلَدَةٍ قَالِصَةٍ أُمَّوَاؤُهَا يَسْتَنُّ فِي رَأْدِ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا ^(٢)

قيل : آل أصله أهل ثم آل — بقلب الهاء همزة — ثم آل — بقلب الهمزة ألفا — وذلك لأنه لم يثبت قلب الهاء ألفا وثبت قلبها همزة ، فالحل على ما ثبت مثله أولى ، وقال الكسائي : أصله أول ؛ لأنهم يؤولون إلى أصل ، وحكى أبو عبيدة في هل فَعَلْتَ ؟ : أَلْ فَعَلْتَ ؟ وقيل : إن أصل ألا في التحضيض هَلَاً

قال : « وَالْأَلِفُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَالْهَمْزَةُ ؛ فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَا زِمَ فِي نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ

مواطن
أبدل
الألف

(١) قد سبق قريبا شرح هذا الشاهد فارجع إليه في (ص ٢٠٣ من هذا الجزء)

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لنا الوقوف على قائله ، وقوله « وبلدة » الواو فيه واو رب ، و « قالصة » اسم فاعل من قلص الماء في البئر إذا ارتفع ، و « أمواؤها » جمع ماء ، و « يستن » معناه يجرى في السنن ، وهو الطريق و « رأد الضحى » ارتفاعه ، و « أفياؤها » جمع فء ، وهو الظل . والاستشهاد بالبيت في قوله « أمواؤها » وللعلماء فيه وجهان : أحدهما أن أصلا أمواها ؛ فقلب الهاء همزة ، كما قلبها في المفرد ، والوجه الثاني أن هذه الهمزة هي الهمزة التي في الواحد

وَأَسْأَلُ عَلَى رَأْيٍ ، وَنَحْوُ يَاجِلُ ضَعِيفٌ ، وَطَائِيٌّ شَادٌّ لَازِمٌ ، وَمِنْ الهمزة
فِي نَحْوِ رَأْسٍ ، وَمِنْ الهمزة فِي آلٍ عَلَى رَأْيٍ »

أقول : قوله « قال و باع » ضابطه كل واو و ياء تحركتا وانفتحت ما قبلهما ،
على الشروط المذكورة في باب الإعلال ،

قوله « ونحو يَاجِلُ ضَعِيفٌ » أى : وإن كان مطردا في بعض اللغات ،
كما ذكرنا في باب الإعلال ، وضعفه لقلب الواو الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا
قوله « وطائى شاذ » وذلك لما ذكرنا ، لكنّه واجب

قوله « في نحو رأس » مطرد لكنّه غير لازم إلا عند أهل الحجاز ، وضابطه
كل همزة ساكنة مفتوح ما قبلها ، وفي نحو آدم لازم

ويبدل من النون والتنوين وقفا في نحو رأيت زيدا وَلَنَسْمَعَا

قال : « وَالْيَاءُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنْ الهمزة وَمِنْ أَحَدِ حَرَفي الْمَضَافِ ^{إبدال}
وَالنُّونِ وَالْعَيْنِ وَالْبَاءِ وَالسَّيْنِ وَالثَّوِ ، فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَازِمٌ فِي نَحْوِ مِيقَاتٍ وَغَايَةٍ ^{الباء}
وَأَذَلٍ وَقِيَامٍ وَحِيَاضٍ وَمَمَاتِيحٍ وَمُفَتِّحٍ وَدِيمٍ وَسَيِّدٍ ، وَشَادٌّ فِي نَحْوِ حُبْلَى
وَصُيْمٍ وَصَبِيَّةٍ وَيَجِلُ ، وَمِنْ الهمزة فِي نَحْوِ ذَيْبٍ ، وَمِنْ الْبَاقِي مَسْهُوعٌ
كَثِيرٌ فِي نَحْوِ أُمْلَيْتُ وَقَصَبْتُ وَفِي نَحْوِ أَنَاسِيٍّ ، وَأَمَّا الضَّفَادِي وَالنَّعَالِي
وَالسَّادِي وَالثَّالِي فَضَعِيفٌ »

أقول : قوله « في نحو مِيقَاتٍ » ضابطه أن يسكن الواو وقبله كسرة ،
وضابط نحو غَايَةٍ أن يتطرف الواو وقبله كسرة ، وضابط نحو أَذَلٍ أن يتطرف
الواو المضموم ما قبلها على الشرط المذكور ، وضابط نحو قِيَامٍ أن تسكون العين واوا
مكسورا ما قبلها في مصدر أَعْلَ فعله ، وضابط نحو حِيَاضٍ أن تسكون العين واوا في جمع
قد سكن عين مفردة ، وقبل الواو كسرة ، وبعده ألف ، وضابط نحو دِيمٍ أن
تسكون الواو عينا قبلها كسرة في جمع ما قد قلبت عينه ، وضابط نحو سَيِّدٍ أن

يجتمع الواو والياء وتسكن أولاهما ، وضابط نحو أَغْزَيْتُ أَنْ تَقَعَ الْوَاوُ رَابِعَةً
فصاعدا متطرفة مفتوحا ما قبلها على الشرط المذكور

قوله « شاذ في نحو حُبَلِي وَصِيٍّ » قد ذكرنا في باب الوقف أن حُبَلِي
بالياء مطرد عند فزارة ؛ فكان الأولى أن يقول ضعيف لا شاذ ، وكذا ذكرنا
أن نحو صِيٍّ مطرد وإن كان ضعيفا ، وكذا نحو يَجَل ، قال أبو علي : هو قياس
عند قوم وإن كان ضعيفا ، وحكم الزحشرى بشدوده ، وصِيَّةٌ وَثِيَّةٌ شاذ كما ذكرنا
قوله « ومن الهمة » هو واجب في نحو إيت ، ومطرد غير لازم في نحو
ذيب ، وتبدل الياء مكان الواو والألف في نحو مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمُونَ ، وفي نحو
[قراطيس و^(١)] قُرَيْطِيس لسكسرها قبل الألف ، وكذا الألف التي بعد ياء
التصغير ، نحو مُحَيَّرٌ

قوله « كثير في نحو أمليت وَفَصَّيْتُ » يعني بنحوه ثلاثيا مزيدا فيه يجتمع
فيه مثالان ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني ، نحو أمَلَيْتُ ، أو ثلاثة أمثال أولها
مدغم في الثاني ، فلا يمكن الإدغام في الثالث ، نحو فَصَّيْتُ وَتَقَضَّى الْبَازِي^(٢) ؛
فيكره اجتماع الأمثال ، ولا طريق لهم إلى الإدغام فيستريحون إلى قلب الثاني
ياء لزيادة الاستئصال ، وإن كان ثلاثيا مجردا لم يقلب الثاني ؛ فلا يقال في مَدَدْتُ
مَرَيْتُ ، أما قولهم « فَلَا وَرَبِّكَ » أي رَبِّكَ فشاذ ، وأبدلوا أيضا من أول
حرفي التضعيف في وزن فِعَالٍ ، إذا كان اسما ، لا محذورا ، ياء ، نحو دِيْعَاس^(٣)

(١) هذا المثال غير موجود في كلام صاحب الشافية في جميع النسخ التي بين
أيدينا ، وإن كان من مواضع قلب الواو ياء .

(٢) تقضى البازي : مصدر تقضض ، بمعنى انقضض وقد وقع ذلك في قول العجاج :

إِذَا الْكَرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرُ تَقَضَّى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ

(٣) الديماس - بسكسرة الدال ، وتفتح - : السكن ، والحام ، وجمعه على

دمايس ودباميس

وديباج^(١) ودینار وقیراط وشیراز ، فیمن قال : دَمَامِيس وَدَبَايِيج ودنانیر وقراریط وشراریز ، وهذا الإبدال قیاس ، إذ لا یجیء فِعَالٌ غیر المصدر إلا وأول حرفی تضعیفه مبدل یاء ، فرقا بین الاسم والمصدر ، ولا یبدل فی المصدر نحو کَذَبَ کَذَابًا ؛ فَإِنْ كَانَ الاسم بالهاء کَالصَّنَّارَةِ^(٢) وَالْدَنَامَةِ^(٣) لم یبدل ؛ لِأَنَّ من الالتباس ، وأما من قال دیامیس ودیابیج فیجوز أن یكون لم یردهما إلى الأصل وإن زالت السکرة للزوم الیاء فی أحادهما ویجوز أن یسکون أحادهما على وزن فِعَالٍ فی الأصل من غیر أن یسکون الیاء بدلا من حرف التضعیف ، وأما قولهم شواریز بأواو فی جمع شیراز فبنی على أن أصله شَوْرَاز ، وإن لم یکن فِوَعَالٌ فی کلامهم ، ویجوز أن یكون شواریز أصلها شیریز فأبدلت الیاء واواً تشبیها للیاء بالألف فی نحو خَاتِمٍ وَخَوَاتِمٍ فیکون أصله شیراز ، وجاز اجْلِیوَاذ^(٤) واخْرِیوَاط^(٥) فی مصدر اجْلُوْذ واخْرُوْط

قوله « أناسی » یجوز أن یكون جمع إِنْسِیَّ فلا تسکون الیاء بدلا من النون ، کذا قال المبرد ، وأن یسکون جمع إنسان ، والأصل أناسین ، وقد

(١) الدیباج - بکسر الدال ، وتفتح - : الثیاب المتخذة من الابریسم ، وتجمع على دبایج ودیابیج

(٢) الصنارة - بکسر الصاد المهملة وتشدید النون - : شجرة تعظم وتتسع وليس لها نور ولا ثمر ، وهو واسع الورق ، وورقه شبيه بورق السکرم ، والا کثر فیه تخفیف النون ، وجمعه صنار

(٣) الدنامة والدنمة : القصیر من کل شیء

(٤) اجلوذ اللیل : ذهب ، واجلوذ بهم السیر ؛ إذا دام مع السرعة ، انظر

(١٠ ص ١١٢)

(٥) اخروط : أسرع . انظر (١٠ ص ١١٢)

يستعمل أيضا ، فيكون كالظَّرَابِ فِي جَمْعِ الظَّرَبَانِ^(١)

وأما العين والباء والسين والثاء ، فكقوله :

١٦٦ — وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَإِضْفَادِي جَمَّةٌ نَقَّاتِقُ^(٢)

وقوله :

١٦٧ — لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُثْمَرُهُ

مِنْ الثَّعَالِي وَوُخْزُ مِنْ أَرَانِيهَا^(٣)

(١) الظربان - بفتح فسكسر ، والظرباء - : دابة تشبه القرد على قدر الهر . انظر

(١٠ ص ١٩٨)

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم نقف له على قائل ، ويقال : صنعه خلف الأحمر ، والمنهل : أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب ، ثم استعمل في المورد من الماء ، والحوازيق : يروى بالحاء المهملة والزاي ، وهي الجوانب ، ويقال : الحوازيق : الجماعات ، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه ، والاضفادى : الضفادع ، واحدها ضفدعة ، والجم : أصله الكثير ، وما اجتمع من الماء في البئر ، ويراد به هنا ماء المنهل لأضافته إلى الضمير العائد إليه ، والنقاق : جمع نققة ، وهو الصوت المتكرر . والاستشهاد بالبيت في قوله « ضفادى » حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع

(٣) هذا بيت من البسيط من قصيدة لآبي كاهل الشكرى - وقوله :

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَعْوَاءِ حَادِرَةٍ ظُمِيَاءَ قَدْ بُلَّ مِنْ طَلٍّ خَوَافِيهَا

والشعواء : العقاب التي في رأسها بياض ، وحادرة : نازلة من عال ، ويروى حاذرة ، ومعناه المتعقلة ، والظُمِيَاء : العطشى إلى دم الصيد ، والطل : المطر الضعيف ، والخوافى : جمع خافية ، وهن أربع ريشات في جناح الطائر ، والأشارير : جمع إشارة - بكسر الهمزة - وهي اللحم القديد ، وتثمره : تجففه ، ويروى متمررة ، اسم مفعول من ذلك ، وروى منصوبا ومجرورا ، وصحفه المبرد ، فرواه مشمرا بالمثلثة ، والثعالى : الثعالب ، والوخز : قطع اللحم واحدها وخزة ، والأرانى : الأرانب ، والاستشهاد به في قوله « من الثعالى » وقوله « أرانىها » حيث قلب الباء في كل منهما ياء ، وأصله « من الثعالب » « وأرانىها »

وقوله :

١٦٨ — إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فِسَالٌ فَرَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي^(١)

وقوله :

١٦٩ — يَفْدِيكَ يَازُرْعَ أَبِي وَخَالِي

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي^(٢)

* وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي *

وقد يبدل الياء من الجيم ، يقال : شَيْرَةٌ وشَيْرَةٌ في شَجَرَةٍ وشُجَيْرَةٌ .

قال : « وَالْوَاوُ مِنْ أُخْتَيْهِمَا وَمِنْ الهمزة ؛ فَمِنْ أُخْتَيْهِمَا لَازِمٌ فِي نَحْوِ ضَوَارِبَ وَضَوِيرِبَ وَرَحْوَيٍّ وَعَصْوَيٍّ وَمُوقِنٍ وَطُوبَى وَبُوطِرَ وَبَقْوَى ، وَشَذَّ ضَعِيفٌ فِي هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوعٌ عَلَيْهِ وَهُوَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَجِبَاوَةٍ ، وَمِنْ الهمزة فِي نَحْوِ جُوْنَةٍ وَجُوْنٍ »

أقول : قوله « ضَوَارِبَ وَضَوِيرِبَ » ضابطه الجمع الأقصى لفاعلٍ أو فاعِلٍ كحائِطٍ وخَاتَمٍ ، أو مصغرها ، وإنما قلبت واوا في فَوَاعِلٍ حملا على فَوَيْعِلٍ ؛ لأن التصغير والتكسير من واد واحد ، وبينهما تناسب في أشياء ، كما مر في بابيهما ، وكذا قلب الألف واوا في ضَوُورِبَ وتضورِب .

(١) هذا بيت من الوافر ، وينسب إلى النابغة الجعدي يهجو فيه ليلي الأخيلية ، وينسب أيضا للحادرة ، والفسال : جمع فسل ، وهو الرذل من الرجال ، وقد فسل الرجل فسالة وفسولة . والاستشهاد به في قوله « سادي » حيث قلب السين ياء وأصله « سادس »

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم نقف له على قائل ، وزرع - بضم فسكون - : مرخم زرعة ، والاستشهاد به في قوله « الثالي » حيث قلب التاء ياء ، وأصله الثالث .

قوله « عَصَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ » ضابطه الألف الثالثة أو الرابعة إذا لحقها ياء النسب ؛ فإنك تقلب الألف واوا ، سواء كانت عن واو أو عن ياء ، لجرىء الياء المشددة بعدها ؛ وقد مر^(١) في باب النسب وباب الإعلال وَجْهٌ قلبها واوا ، ووجه عدم قلبها ألفا مع تحريكها وانفتاح ما قبلها .

قوله : « موقن وطوبى وبوطر » ضابطه كل ياء ساكنة غير مدغمة مضموم ما قبلها بعدها حرفان أو أكثر ، إلا في نحو بِيضَان^(٢) وَحِيَكَيَّ وَضِيْزَى^(٣) ، وقولنا « حرفان أو أكثر » احتراز عن نحو بيض .

قوله « وَبَقَوِيٌّ » ضابطه كل ياء هي لام لَفْعَلَى اسما ، وكذا يقلب الياء واوا في نحو عَمَوِيٌّ قِيَّاسًا .

قوله « أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ » أصله مَمْضُوِيٌّ ، لأنه من مضى يمضى ، وكذا نَهْوٌ عن المنكر أصله نَهْوِيٌّ ، كأنه قلب الياء واوًا ليكون موافقًا لَأُمُورٍ ، لأنهم يقولون : هو أُمُورٌ بالمعروف ونَهْوٌ على المنكر ، واو قلبوا الواو ياء على القياس لَكُسْرَتِ الضمة فصار نَهْيًا ، فلم يطابق أُمُورًا ، وقالوا : الْفُتُوَّةُ^(٤) وَالنَّدْوَةُ^(٥) والأصل الْفُتُوِيَّةُ وَالنَّدُوِيَّةُ ، وشربت مَشُوًّا وَمَشِيًّا ، وهو الدواء

(١) قد ذكر المؤلف عللة انقلاب الألف في عصا ورعا واوا في عَصَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ في باب النسب (٢٠ ص ٣٨) وذكر وجه عدم قلب الواو في عَصَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها في باب النسب (٢٠ ص ٣٨) أيضا ، وفي باب الأعلال (ص ١٥٨ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٨٥ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٨٥ من هذا الجزء)

(٤) الفتوة : الشيباب وحداثة السن ، انظر (٢٠ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨)

(٥) الندوة : مصدر ندى ، يقال : نديت ليلتنا ندى وندوة ، إذا نزل فيها

مطر خفيف قدر ما يبيل وجه الأرض

الذى يُمشى البطن ، وقالوا : جَبَيْتُ الخراجَ جِبَايَةً وَجِبَاوَةً ، والكل شاذ
 قوله «ومن الهمزة» : وجوبا في نحو أو من ، وجوازاً في نحو جُونة وجون^(١)
 كما مر في تخفيف الهمز ، ويجب أيضاً في نحو حَمَرَاوان على الأعراف ، وحَمَرَاوات
 وحَمَرَاوِي ، وَضَعُفَ أَفْعُو في أَفْعَى كما مر في باب الوقف^(٢)
 قال : «وَالْحَمِيمُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ وَالنُّونِ وَالْبَاءِ ، فَمِنْ الْوَاوِ لَا زِمٌ فِي فَمٍ وَجَدَهُ
 وَضَعِيْفٌ فِي لَا يَمِ التَّعْرِيفِ ، وَهِيَ طَائِفَةٌ ، وَمِنْ النُّونِ لَا زِمٌ فِي نَحْوِ عَنَبِرٍ
 وَشَدْبَاءَ ، وَضَعِيْفٌ فِي الْبِنَائِمِ وَطَائِمُهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ ، وَمِنْ الْبَاءِ فِي بَنَاتٍ
 مَخْرٍ وَمَا زِلْتُ رَاتِمًا وَمِنْ كَثْمٍ»

أقول : لم يبدل الميم من الواو إلا في فَمٍ ، وهذا بدل لازم ، وقد ذكرنا
 في باب الإضافة أن أصله فَوَهُ ، بدليل أَفَوَاهِ وَأَفَوَةٌ وَفَوِيهَةٌ
 وَتَفَوَّهَتْ ، حذفت الهاء لخفائها ، ثم أبدلت الواو ميماً لئلا تسقط فيبقى للمعرب
 على حرف ، وقال الأخفش : الميم فيه بدل من الهاء ، وذلك أن أصله فَوَهُ ، ثم
 قلب فصار فَوَهُ ، ثم حذفت الواو وجعلت الهاء ميماً ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :
 * هُمَا نَفْسًا فِي فَيٍّ مِنْ فَمَوِيٍّ مِمَّا^(٣) *

فهو عنده كقول : فَمَوِيٍّ

١٧٠ - * لَا تَقْلُوْا هَا وَادْلُوْا هَا كَلَوْا

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدًا^(٤)

(١) الجؤنة : سلة مستديرة مغطاة جلدا يجعل فيها الطيب والياب (انظر
 ص ٥٦ من هذا الجزء)

(٢) انظر الكلام على هذا في (٢٨٥ ، ٢٨٦)

(٣) قد مضى شرح هذا الشاهد في (٢٨٦ ص ٦٦)

(٤) هذا بيت من الرجز ، ولم نقف على قائله ، وتقلواها : مضارع مسند
 لآلف الاثنين ، وأصله من فلا الحمار الاثنان يقلوها قلوا ، إذا طردها وساقها ،

فرد المحذوف للضرورة ، والميم والواو شفويتان ، والميم تناسب اللام والنون
لكونهما مجهرتين وبين الشديدة والرخوة

قوله « وضعيف في لام التعريف » قال عليه السلام : « ايسر من امبر »

امصبيام في امسفر »

قوله « ومن النون لازم » ضابطه كل نون ساكنة قبل الباء : في كلمة
كمنبر ، أو كلمتين نحو سميع بصير وذلك أنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة
قبل الباء ، لأن النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الخلق كما يحىء
في الإدغام ، والنون الخفية ليست إلا في الغنة التي معتمدها الأنف فقط ،
والباء معتمدها الشفة ، ويتعسر اعتمادان متواليان على مخزجهم النفس المتباعدتين
فطابت حرف تقاب النون إليها متوسطة بين النون والباء ، فوجدت هي الميم ،
لأن فيه الغنة كالنون ، وهو شفوي كالباء ، وأما إذا تحركت النون نحو شنب^(١)
ونحوه فليست النون مجرد الغنة ، بل أكثر معتمدها الفم بسبب تحركها ، فلا
جرم اتقاب ميم ، وضعف إبدالها من النون المتحركة ، كما قال رؤبة :

١٧١ يباهل ذات المنطقي التفتام

وكفك المنضب التفتام^(٢)

والمراد لاتعافا في سوقها ، وادلواها : مضارع مسند لآلئ الاثنين كذلك ،
وتقول : دلوت الناقة دلوا ، إذا سيرتها سيراً رويداً ، يريد لاتشقا على هذه الناقة
وارفاقها ، وغدوا : يريد به غدا ، برد اللام المحذوفة ، ومثله قول لبيد :

وما الناس إلا كالتيار ، وأهلها بها يوم حاءها ، وغدواً بلا وقع

وكذلك قول عبد المطلب بن هاشم في بعض الروايات :

لا تباين صابهم ومخالمهم غدواً محالاً

(١) الشنب : ماء ورقة وغذوة ورد في الأسان ، وفعله شنب - كفرح -
والهم أشنب ، والمرأة شنباء ، وقد دلوا النون ميماً فقالوا شنباء

(٢) هذا الشاهد من بحر الرجز ، ينسب لرؤبة بن العجاج ، وهال : مرخم

ويقال : طأمه الله على الخير : أى طأنه ، من الطينة ^(١) : أى جبله ، قال :

١٧٢ — * أَلَا تِلْكَ نَفْسٌ طَيْنَ مِنْهَا حَيَاؤُهَا ^(٢) *

ولم يسمع لطام تصرف ،

بنات بَخْرٍ وَبَنَاتُ مَخْرٍ : سحائب يأتين قُبْلَ الصَّيْفِ بِيضَ مُنْتَصِبَاتِ
فِي السَّمَاءِ ، وقال ابن السرى : هو مشتق من البخار ، وقال ابن جنى : لو قيل
إِنْ بَنَاتُ مَخْرٍ مِنَ الْخَرْ بِمَعْنَى الشَّقِّ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاحِرَ)
لم يبعد .

قال أبو عمرو الشيباني : يقال : مَا زِلْتُ رَأَيْتُ عَلَى هَذَا ، وَرَأَيْتُ : أى مقيماً ؛
فاليم بدل من الباء ؛ لأنه يقال : رَتَّمْتُ مِثْلَ رَتَبٍ ، قال ابن جنى : يحتمل أَنْ
تَكُونَ اليم أصلاً مِنَ الرَّمَّةِ ، وهى خيط يشد على الإصبع لتستذكر به
الحاجة ، وهو أيضاً ضرب من الشجر ، قال :

هالة ، وأصلها الدائرة حول القمر ، ثم سمي به : والتمتاع : الذى فيه تمتمة : أى تردد
فِي السَّكَّامِ . والاستشهاد بالبيت فى قوله « البينام » حيث قلب الزون ميماً وأصله
البنان .

(١) الطينة : الجبلية والطبيعة

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، أنشده أبو محرز خاف بن محرز الأحمر ،
وهو مع بيت سابق عليه قوله :

لَيْسَ كَأَنْتَ الدُّنْيَا لَهُ قَدْ تَزَيَّنْتَ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى ضَاقَ عَنْهَا فَضَاؤُهَا
لَقَدْ كَانَ حَرًّا يَسْتَجِى أَنْ يَضُمَّهُ إِلَى تِلْكَ نَفْسٌ طَيْنَ فِيهَا حَيَاؤُهَا
ومنه تعلم أن عجز البيت الذى رواه المؤلف قد صحف عليه من ثلاثة أوجه : الأول
« إلى » إذ وضع بدلها « ألا » الاستفتاحية ، الثانى قوله « فيها » الذى وضع
بدله « منها » . وفى بعض نسخ الشرح « ألا كل نفس » وهى التى شرح عليها
البغدادى ، فهذا هو التحريف الثالث . والاستشهاد بالبيت فى قوله « طين » ومعناه
جبل ، وهذا يدل على أن قولهم : طأنه الله معناه جبله

١٧٣ — هَلْ يَنْفَعَنَّكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ
كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْمَادُ الرِّثَمِ (١)

وذلك أنه كان الرجل منهم إذا أراد سفرا عمد إلى غصنين من شجرتين
يقرب أحدهما من الآخر ويعقد أحدهما بصاحبه ، فإن عاد ورأى الغصنين معقودين
بحالهما قال : إن امرأته لم تحنّه ، وإلا قال : إنها خاتنه .
وقال يعقوب : يقال : رأيناك من كَثَمَ : أى كَشَبَ : أى قرب ، ويتصرف
في كَشَبٍ يقال : أَكْثَبَ الأمر : أى قرب

قال : « وَالنُّونُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ شَاذٌ فِي صَنْعَانِي وَبَهْرَانِي وَضَعِيفٌ فِي أَعْنٍ »
أقول : قوله « في صنعاني وبهراني » منسوبان إلى صَنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ ؛ فعند
سيبويه النون بدل من الواو ؛ لأن القياس صَنْعَاوِي ، كما تقول في حمراء :
حَمْرَاوِي ، وهما متقاربان بما فيهما من الغنة ، وأيضاً هما بين الشديدة والرخوة
وهما مجهورتان ، وقال المبرد : بل أصل همزة فعلاء النون ، واستدل عليه
برجوعها إلى الأصل في صنعاني وبهراني ، كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف ، (٢)

(١) هذا بيت من الرجز لم نقف له على قائل ، وينفعنك : مضارع مؤكّد
بالنون الخفيفة ، لوقوعه بعد الاستفهام ، وفاعله قوله « كثرة ماتعطى » . وإن :
شرطية ، والرثم : اسم جنس جمعى واحده رتمة ، والرتمة : الخيط الذى يشد في
الأصبع لتستدكر به الحاجة ، والاستشهاد به في قوله « الرثم » وهو مأخوذ من
الرتمة ، وذلك يدل على أن الميم أصلية وليست مبدلة من الباء ، وهذا أحد وجهين
للعلماء في قولهم : مازلت راتما : أى مقبلا ، وهو وجه ذكره ابن جنى ونقله عنه
المؤلف بتوجيهه ، والوجه الآخر أن الميم بدل من الباء ، وهو وجه ذكره
أبو عمرو الشيباني كما قال المؤلف ؛ لأنهم يقولون : مازلت راتبا ، وما زلت راتما ،
بمعنى واحد .

(٢) قد نقلنا لك عبارته التى يشير إليها ، واستكملنا بحث هذه المسألة في
(٢ ص ٥٨ ، ٥٩) .

والأولى مذهب سيبيويه ؛ إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون
 قوله « وضعيف في لَعَنَّ » قيل : النون بدل من اللام ؛ لأن لعل أكثر
 نصرفا ، وقيل : هما أصلان لأن الحرف قليل التصرف
 قال : « وَالتَّاءُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءُ وَالسَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالصَّادُ ؛ فَمِنْ الْوَاوِ وَالْيَاءِ
 لَا زِمَ فِي نَحْوِ أَمَعَدَ وَاتَّسَرَ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَشَازَ فِي نَحْوِ أَتَلَجَهُ وَفِي طَسَّتْ
 وَحَدَهُ وَفِي الدَّعَالِ وَلَصَّتْ ضَعِيفٌ »
 أقول : قوله « نحو اتعد واتسر » أى : كل واو أو ياء هو فاء افتعل كما مر
 في باب الإعلال

قوله « أتلهجه » قال :
 ١٧٤ — رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي نُعْلٍ مُتَلَجٍ كَفَّيْهِ فِي قُتْرِهِ ^(١)
 وضربه حتى أَتَكَأَهُ ^(٢) ، ومنه تُجَاهُ ^(٣) وتُسْكَلَةٌ ^(٤) وتيقور ^(٥)

(١) هذا بيت من المديد ، وهو مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر
 الكندي بعده :

قَدْ أَتَيْتُهُ الْوَحْشُ وَارِدَةً فَتَمَنَّجَى الزُّعُ فِي يَسْرِهِ
 ونعل - كعمر - : أبو قبيلة من طى يقال : إنه أرمى العرب ، وهو نعل بن عمرو
 ابن الغوث بن طى ، ومتلج : اسم فاعل من أوج : أى أدخل ، وأصله مولج ؛ فأبدل
 من الواو تاء ، والقتر : جمع قتر - بضم فسكون - وهى حظيرة يمكن فيها الصياد
 لئلا يراه الصيد فينفر ، ويروى « فى ستره » . والاستشهاد بالبيت فى قوله « متلج »
 حيث بدل التاء من الواو كما ذكرنا

(٢) أَتَكَأَهُ : أصلها أوكأه ؛ فأبدل من الواو تاء ، ومعناه وسده ، وقيل :
 معنى أَتَكَأَهُ ألقاه على جانبه الأيسر ، وقيل : ألقاه على هيئة المتسكى .
 (٣) تقول : قعد فلان تجاه فلان ؛ أى تلقاه ، والتاء بدل من الواو ، وأصله

من المواجهة (٤) انظر (ج ١ ص ٢١٥)
 (٥) التيقور : الوقار ، وهى فيعول ، وأصلها ريقور ؛ فأبدلت الواو تاء ؛
 قال العجاج :

* فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيْقُورِ *

من الوفار ، وثُغْمَة ^(١) وثَهْمَة ^(٢) وتقوى ^(٣) وثَقَاةٌ وَتَتَرَى ^(٤) من المواترة
وتَوَرَّاةٌ من البرى ^(٥) وهو فَوْعَالَةٌ لندور ثَعْلَةً ، وكذا تَوَلَّجَ ^(٦) وتَوَّأَمَ ^(٧)
وأخْت و بنت ^(٨) وهَنْتٌ وَأَسْتَتُوا ^(٩) من السَّنة
قوله « طُسْتُ » لأن جمعه طُسُوس لا طُسُوت

قوله « وحده » إنما قال ذلك مع قولهم سِتَّ لأن الإبدال فيه لأجل

- (١) الثغمة : الثقل الذى يصيبك من الطعام . انظر (١ ص ٢١٦)
(٢) التهمة : ظن السوء . انظر (١ ص ٢١٦)
(٣) التقوى : اسم من وقيت ، وأصلها الحفظ ، ثم استعملت فى مخافة الله ،
وأصل تقوى وقى ، فأبدلت الواو تاء
(٤) تترى : أصلها وترى من المواترة ، هى المتابعة ، أبدلت واوها تاء إبدالا
غير قياسى ، وانظر (١ ص ١٩٥ و ٨١ من هذا الجزء)
(٥) انظر (٨١ من هذا الجزء)
(٦) انظر (٨٠ من هذا الجزء)
(٧) التوأم : الذى يولد مع غيره فى بطن : اثنين فصاعدا من جميع الحيوان ،
هو من التوأم الذى هو الوفاق ، سمي بذلك لأيهما يتوافقان فى السن ، وأصله
وومم بزنة فوعل كجوهر ، فأبدلت الواو الأولى تاء كراهة اجتماع الواوين فى
صدر الكلمة ، وحمله على ذلك أولى من حمله على تفعل ، لأن فوعلا أكثر من
تفعل ، وانظر (٢ ص ١٦٧)

- (٨) قبل استوفينا الكلام على هذه الألفاظ فى (١ ص ٢٢٠) وفى (٢ ص
٢٥٥ - ٢٥٧) فارجع إليها ههنا

- (٩) قال : أسندت العرب ، إذا أسديبوا ، وأصلها من السنة ، فلامها فى
الأمم ، وأصل أسدوا على هذا أسدوا فأبدلت الواو تاء . وانظر (١ ص
٢٢١)

الإدغام ، وهى من تركيب السديس ، وقال :
 ١٧٥ — يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السَّعْلَةِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
 * غَيْرِ أَعْمَاءَ وَلَا أَكِيَاتِ ^(١) *

وهو نادر

قوله « ذعالت » قال :

١٧٦ — صَفْقَةُ ذِي ذَعَالَتٍ مُسْمُولٍ
 بَيْعٍ أَمْرِيٍّ لَيْسَ بِمُسْتَقْبِلٍ ^(٢)

أى : ذعالب ، قال ابن جنى : ينبغى أن تكونا لغتين ، قال : وَغَيْرُ بَعِيدِ
 أن تبدل التاء من الباء ؛ إذ قد أبدلت من الواو ، وهى شريكة الباء فى الشفة ،

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور ، وهى لعلياء بن أرقم اليشكرى يهجو
 فيها بنى عمرو بن مسعود ، وقيل بنى عمرو بن يربوع . ويقال لهم : بنو السعلاة ،
 وذلك أنهم زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة : أى غولا ، فأولدها بنين ،
 وقوله « يا قاتل الله » المنادى فيه محذوف ، والجملة بعده دعائية ، وقوله عمرو بن
 يربوع - بالجر - بدل من السعلاة ، وكأنه قال بنى عمرو بن يربوع ، وأعماء : جمع
 عفيف ، وأكيات : أصله أكياس جمع كيس - بتشديد الياء مكسورة - والاستشهاد
 بالبيت فى قوله « النات » وفى قوله « أكيات » حيث أبدل السين تاء

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، وقائله أعرابى من بنى عوف بن سعد ،
 هكذا ذكره ولم يعينه . وصفقة : منصوب على أنه مفعول مطلق ، وتقول :
 صفقت له بالبيع صفقا ، لذا أنفذت البيع وأمضيته ، وكانوا إذا أبرموا بيعا صفق
 أحد المتبايعين بيده على يد الآخر : أى ضرب ، فكان ذلك علامة على إمضائه ،
 والذعالت : الذعالب ، وهى جمع ذعلبة - بكسرتين بينهما سكون - وهو طرف
 الثوب أو ما تقطع منه ، وسمول : جمع سمل - كأمس وأسود - رهو الخلق البالى
 والمستقيل : الذى يطلب فسخ البيع . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ذعالت » حيث
 أبدل الباء تاء على ما بيناه

هذا كلامه ، والأولى أن أصلها الباء ؛ لأن الذعاب أكثر استعمالاً ، وهو بمعنى الذعاليب ، واحدها ذُعْلُوبٌ ، وهى قطع الخرق الأخلاق وقالوا فى لص : لَصْتُ ، وجمعوه على اللصوت أيضاً ، قال :

١٧٧ - فَتَرَ كَنْ نَهْدًا غَيْلًا أَبْنَاؤُهَا

وَبَنَى كِنَانَةَ كَاللَّصُوتِ الْمُرْدِ (١)

وجاء بدلاً من الطاء ، قالوا : فُسْتُطَاطٌ فِى فُسْطَاطٍ (٢)

قال : « وَاللَّهْمَّ مِنْ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالنَّاءِ ، فَمِنْ الْهَمْزَةِ مَسْمُوعٌ فِي هَرَقتُ وَهَرَحْتُ وَهَيْمًا وَلَهْنِكَ وَهِنْ فَعَلْتَ ، فِي طِيءٍ ، وَهَذَا الَّذِي فِي أَذَى الَّذِي ، وَمِنْ الْأَلِفِ شَادٌّ فِي أَنَّهُ وَحْيِيَّهِ وَفِي مَهْ مُسْتَفْهِمًا ، وَفِي يَاهْنَاهُ عَلَى رَأْيٍ ، وَمِنْ الْيَاءِ فِي هَذِهِ ، وَمِنْ النَّاءِ فِي بَابِ رَحْمَةٍ وَقَفًا »
أقول : يقال هَنَرْتُ الثوبَ : أى أنزته (٣) وَهَرَحْتُ الدابة : أى أرختها ،

أبدال
الهاء

(١) هذا البيت من بحر الكامل ، وقد نسبته الصاغاني فى العباب إلى عبد الأسود ابن عامر بن جوين الطائى ، ونهد : أبو قبيلة من اليمن ، وعيل : جمع عائل - كصوم جمع صائم - من عال يعيل عيلة ؛ إذا افتقر ، ومرد : جمع مارد ، من مرد من باب نصر ؛ إذا خبت وعتا ، وربما كان من مرد بمعنى مرن ودرب . ومعنى البيت أنهم تركوا أبناء هذه القبيلة فقراء ؛ لأنهم قتلوا آباءهم ، وكذلك قتلوا آباء بنى كنانة فجعلوهم فقراء حتى صاروا من شدة الفقر كاللصوص المرد . والاستشاد بالبيت فى قوله « كاللصوت » حيث أبدل الشاعر الصاد تاء

(٢) الفسطاط : ضرب من الأبنية دون السرادق يكون فى السفر ، وانظر

(١٧ ص ١٢)

(٣) يقال : نرت الثوب أنيره - من باب باع - وأنزته ، ونيرته - بالضعيف - إذا جعلت له علماً ، ويقال للعلم : النير - بالكسر - روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : لولا أن عمر نهى عن النير لم نر بالعلم بأساً ، ولكنه نهى عن النير

وحكى اللحياني : هَرَدْتُ الشيء : أى أردته ، أَهْرَيْدُهُ ، بفتح الهاء ، كهرقته أَهْرِيْقُهُ ، وقال :

١٧٨ — فَهَيْيَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ

مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ (١)

والهاء بدل ؛ لأن إِيْيَاكَ أكثر ، وقد مضى الكلام فى لِهَيْيَاكَ فى الحروف المشبهة بالفعل (٢) وطبىء تغلب همزة إن الشرطية هاء ، وحكى قطرب : هَزَيْدٌ

(١) هذا البيت من الطويل ، وقد أورده أبو تمام فى باب الادب من الحماسة ونسبه فى كتاب مختار أشعار القبائل إلى طفيل الغنوى ، والموارد : جمع مورد ، وهو المدخل ، والمصادر : جمع مصدر ، وهو المخرج . والاستشهاد بالبيت فى قوله « فهياك » حيث أبدل الهمزة هاء

(٢) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ٣٣٢) : « واعلم أن من العرب من يقول : لِهَيْيَاكَ لَرَجُلٍ صِدْقٍ ، قال :

لِهَيْيَاكَ لَمَقْضَى عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ

قال :

لِهَيْيَاكَ لَا شَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا

وقد يحذف اللام ، وهو قليل ، قال :

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقٍ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لِهَيْيَاكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ

وفيه ثلاثة مذاهب : أحدها لسيبويه ، وهو أن الهاء بدل من همزة إن كايك وهياك ، فلما غيرت صورة إن تغلب همزتها هاء جاز بجامعة اللام إياها بعد الامتناع ، والثانى قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك ، كما روى عن أبى أدهم الكلابى : لِهَيْيَاكَ لَأَقُولُ ذَلِكَ ، بقصر اللام ، ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : الله لأفعلن ، وحذفت لام التعريف أيضا ، كما يقال : لاه أبوك ، أى الله أبوك ، ثم حذف ألف فعال كما يحذف من الممدود إذا قصر ، كما يقال : الحصاد ، والحصد ، قال :

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ إِذْ مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرَّجَالِ

مُنْطَلَق ، في ألف الاستفهام ، أنشد الأخفش :

١٧٩ — وَأَتَتْ صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي

مَنْحَ الْمَوَدَّةِ غَيْرَنَا وَجَعَلَنَا (١)

أى : أذا الذى ، ويقال فى آيافى النداء : هيا ، وفى أما والله : هما

قوله « أَنَّهُ » قيل : الهاء بدل من الألف فى الوقف ؛ لأن الألف فى الوقف ، أكثر استعمالا من الهاء ، وقد ذكر فى الوقف أن الهاء للسكت كما فى قِهْ وَرَهْ ، وكذا فى حَيَّهْلَهْ ؛ وأما قولهم « مَهْ » فالأولى كون هائها بدلا من الألف ، كما فى قوله :

١٨٠ — قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُمِّكِ نَهْ مِنْ هُيْنًا وَمِنْ هُنَهْ (٢)

ويجوز أن يقال : جذف الألف من ما الاستفهامية غير المجرورة كما يحذف من ما المجرورة . نحو رَفِيمَ وَالْأَمَ ، ثم دُعِمَ بهاء السكت كما فى رَهْ وَقِهْ

ثم حذفت همزة إنك ، وفيما قال تكلفات كثيرة ، والثالث : ما حكى المفضل ابن سلمة عن بعضهم أن أصله لله إنك ، واللام للقسم ، فعمل به ما عمل فى مذهب الفراء ، وقول الفراء أقرب من هذا ، لأنه يقال : لهنك لقاؤهم ، بلا تعجب « اه (١) هذا بيت من الكامل ، قال البغدادى : « وقائله مجهول ، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، فإنه فى غالب شعره أن النساء يتعشقنه » اه . وقد راجعنا ديوان عمر بن أبى ربيعة فوجدنا له قصيدة على هذا الروى أولها :

يَا رَبِّ إِنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ بِأَهْأَا أَهْوَى عِبَادِكَ كُلِّهِمْ إِنْسَانَا

ولم نجد فيها هذا البيت كما لم نجد على هذا الروى غير هذه القصيدة . وقد قال فى اللسان : « أنشده الاحماني عن الكسائي لجميل . وقوله « وأت صواحبها » هو فى اللسان « وآتى صواحبها » . والصواحب : جمع صاحبة ، والاستشهاد به فى قوله « هذا الذى » حيث أبدل الهمزة التى للاستفهام هاء ، وأصله « أذا الذى » (٢) هذا بيت من الرجز المجزوء لم نعرف قائله ، والضمير فى وردت للابل . والاستشهاد بالبيت فى قوله « هنه » حيث أبدل الألف هاء للوقف ، وأصله هنا

قوله « في يَاهَنَاهُ » قد ذكرنا الخلاف^(١) فيه وأن الهاء فيه للسكت عند أبي زيد والأخفش والكوفيين ، وبدل من الواو عند البصريين ، وأصله عندهم هَنَآوُ لقولهم هَنَوَات ، وقيل : الهاء أصل ، وهو ضعيف لقلة باب سَاسٍ وَقَلَى ، وهاءُ هذه بدل من الياء كما ذكرنا في الوقف عند بنى عيم ، فليرجع إليه في معرفته^(٢) ولا يعارد هذا في كل ياء ؛ فلا يقال في الذى : الذه

قوله « ومن التاء في رحمة وقفنا » مضى في الوقف^(٣)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ١٢٩) : « ومنه (يريد من كُنَايَاتِ الْأَعْلَامِ) يَاهَنَاهُ الْمُنَادَى غَيْرِ الْمَصْرَحِ بِاسْمِهِ تَقُولُ فِي التَّذْكِيرِ : يَاهُنْ ، وَيَاهَنَانْ ، وَيَاهَنُونَ ، وَفِي التَّنْثِيثِ : يَاهَنَةُ ، وَيَاهَنْتَانْ ، وَيَاهَنْتَاتْ ، وَقَدْ بَدَلْ أَوَاخِرُهُنَّ مَا بَدَلْنَا أَوَاخِرَ الْمُنْدُوبِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُنْدُوبَةً ، تَقُولُ : يَاهَنَاهُ - بضم الهاء - فِي الْأَكْثَرِ ، وَقَدْ تَسَكَّرَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمُنْدُوبِ ، وَهَذِهِ الْهَاءُ تَزَادُ فِي السَّعَةِ وَصَلًا وَوَقْفًا مَعَ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ هَاءُ السَّكْتِ ، كَمَا قَالَ :

* يَأْمُرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ *

وقال :

* يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلُ *

في حال الضرورة ، هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ، ولما رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلًا في السعة أعنى في هناه مضمومة ظنوا أنها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما أبدلت هاء في هنية ، وقال بعضهم : هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو لإبدالها في كساء - وإن لم يستعمل هناه - كما أبدلوا في « إِيَّاكَ » فقالوا : هِيَاكَ ، وبجى الكسر في هاء هناه بقوى مذهب الكوفيين ، وأيضا اختصاص الألف والهاء بالنداء ، وأيضا لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلًا ووقفًا - على ما حكى الأخفش - نحو يَاهَنَاهُ ، وَيَاهَنَانَاهُ أَوْ يَاهَنَانِيهِ ، كَمَا مَرَفَى الْمُنْدُوبِ ، وَيَاهَنُونَاهُ ، وَيَاهَنْتَاهُ ، وَيَاهَنْتَانَاهُ أَوْ يَاهَنْتَانِيهِ ، وَيَاهَنْتَاتَاهُ . اهـ

(٢) انظر (٢ ص ٢٨٦ ، ٢٨٧)

(٣) انظر (٢ ص ٢٨٨ وما بعدها)

قال : « والألام من الثون والفتاد في أصيلا ل قامل ، وفي الطنج ردي »
 أقول : أصل أصيلا ل أصيلا ن ، وهم ، إن كان جمع أصيل كزغيف ورغفان ،
 وهو الظاهر ، فهو شاذ من وجهين : أحدهما إبدال اللام من الثون ، والثاني
 تدوير جمع الـ كثيرة على المظلة ، وإن كان أصلا ن واحدا لـ ثمان وقربان ،
 مع أنه لم يستعمل فشاؤذه من جهة واحدة ، وهي قلب اللام لاما ، قال
 الأخفش : لم سميت به لم ينصرف ، لأن الثون كالتثنية ، يدل على ذلك ثبات
 الألف في التدوير كما في سكران ، وإذا هراق إذا سميت به غير منصرف ؛
 لأن المعزة في حكم الثابت
 قوله « الطنج » من قوله :

أما زأى أن لادنة ولا سمع مال إلى أزمالة فتقير والطنج سم^(١)
 قال : « والطاء من التاء لازم في الخطير ، وشاذ في فخصط »

أقول : قوله « في الخطير » يعني إذا كان فاء الفعل أحد الحروف المطبقة
 المستعيلة ، وهي الصاد والذاد والطاء والظاء ، وذلك لأن التاء مهموسة لا يطابق
 فيها ، وهذه الحروف مهموسة مطبقة ؛ فانتاروا حرفا مستعليا من مخرج التاء ،
 وهم الطاء ، فعمله مكان التاء ؛ لأنه مناسبت لهاء في المخرج والصاد والذاد
 والطاء في الإطباق

قوله « وشاذ في فخصط » هذه لغة بني تميم ، وابست بالكثرة ، أعنى جعل
 الصير طاء إذا كان لام السجامة صاد أو صاد ، وإذا بعد الذاء والظاء ، نحو
 فخصط برحلى^(٢) ،

(١) وقد سبق شرح هذا البيت فارجع إليه في (٢٢٤ من ٢٢٤)

(٢) فخصط : أصلها فخصطت ؛ فأبدلت اللام الطاء ، والعوض : البعوض ،

وقوله من راحل فخرج

وحِصْط عنه ^(١) : أى حِدَتْ وَأَحْطَّ ^(٢) وحَفِطُ ^(٣) وإنما قل ذلك لأن تاء الضمير كلمة تامة ، فلا تغير ، وأيضا هو كلمة برأسها ، فكان القياس أن لا تؤثر حروف الاء طباق فيها ، ومن قلبه فليسكونه على حرف واحد كالجزء مما قبله ، بدليل تسكين ما قبله ، فهو مثل تاء افتعل

قال : « وَالذَّالُّ مِنَ النَّاءِ لَا زِمَ فِي نَحْوِ اَزْدَجَرَ وَادَّكَرَ ، وَشَاذٌ فِي نَحْوِ اِبْدَالِ الدَّالِ فُزْدُ واجْدَمَعُوا واجْدَزَّ ودَوَلِج »

أقول : إذا كان فاء افتعل أحد ثلاثة أحرف : الزاى ، والذال ، والذال ؛ قلبت تاء الافتعال دالا ، وأدغمت الدال والذال فيها ، نحو ادَّانَ وادَّكرَ ، كما يحىء ، وقد يجوز أن لا يدغم الذال نحو اذْدَكَرَ ، والقلب الذى للإدغام ليس مما نحن فيه . كما ذكرنا فى أول هذا الباب ، والحروف الثلاثة مجبورة ، والناء مهموسة ؛ فقلب التاء دالا ؛ لأن الدال مناسبة للذال والزاى فى الجهر ، وللتاء فى الخرج ؛ فتوسط بين الناء وبينهما ، وإنما أدغمت الذال فى الدال دون الزاى لقرب مخرجها من مخرج الدال وبعد مخرج الزاى منها

قوله « وادَّكر » قلبُ الناء دالا بعد الذال للمعجمة لازم ، وبعد القلب الإدغام أكثر من تركه ، فإن أدغمت فيما أن تقاب الأولى إلى الثانية ، أو بالعكس ، كما يحىء فى باب الإدغام

(١) حصط : أصلها حصت ، فأبدلت تاء الضمير طاء ، وتقول : حاص عن الشيء يحيص حيصا وحيصة وحيوصا ومحيصا ومحاصا وحيصانا ؛ إذا حاد عنه وعدل .

(٢) أصل أحط : أحطت ، فأبدلت تاء الضمير طاء ، ثم أدغمت الطاء فى الطاء ، وتقول : أحاط بالشيء يحيط به إحاطة ؛ إذا أحدق به كله من جوانبه ، وكل من احرز السى كله وبلغ عليه أقصاه فقد أحاط به

(٣) أصل حفط : حفطت ، فأبدلت الناء طاء ، ثم أبدلت الطاء المعجمة طاء مهملة ، ثم أدغمت الطاء فى الطاء

قوله « وشاذ في فُزْد » حاله كحال فَحَصَطُ ، وقد ذُكِرناه ، وكذا شذَّ قلبه بعد الدال ، نحو جُدُد في جُدْتُ ، وقد شذ قارب تاء الافتعال بعد الجيم ؛ لأن الجيم وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة إلا أنها أقرب إلى التاء من الزاي والذال ؛ فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم ، ويعصب بعد الزاي والذال ، قل :

١٨١ — فَقُلْتُ إِصْحَابِي لَا تَحْبِسَانَا

بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَزْ شَيْعَا (١)

ولا يقاس على المسموع منه ؛ فلا يقال اجْدَزْ (٢) واجْدَرَحْ (٣) ، والدولج :

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو من كلمة لمضرس بن ربيعي الفقعسي ، وأولها قوله :

وَصَيْفٌ جَاءَنَا وَاللَّيْلُ دَاجٍ وَرِيحُ الْقُرَى تَحْفِزُ مِنْهُ رُوحًا

وقوله « والليل داج » معناه مظلم ، والقر - بالضم - : البرد ، وتحفز : تدفع ، وقوله « داج » لصاحبي الخ « خاطب الواحد بخطاب الاثنين في قوله « لا تحبسنا » ثم عاد إلى الافراد في قوله « واجدز شيعة » وليس هذا بأبعد من قول سويد ابن كراع العملي :

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بَنَ عَفَّانَ انْزَجِرْ وَإِنْ تَدْعَانِي أَخْ عَرَضًا مُنْعَمَا
ويروى في بيت الشاهد :

* فَقُلْتُ إِحَاطِي لَا تَحْبِسْنِي *

والكلام على هذه الرواية جار على مذهب واحد . والمعنى لا توقرنا عن شيء اللحم بتشاكلت بنزع أصول الخطب ، بل اكشف بقطع ما فوق وجه الأرض منه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « واجدز » وهو افتعل من الجز ، وأصله اجتز ، وبه يروى ، فأبدل التاء دالا لإبدال غير قياسي

(٢) اجدرأ : هو افتعل من الجرأة التي هي الاقدام على الشئ

فأبدل التاء دالا

(٣) اجدرج : هو افتعل من الجرح ، وأصله اجترج ، فأبدل التاء دالا ،

الكفاس ، من الولوج ، قلبت الواو تاء ، ثم قلبت التاء دالا ، وذلك لأن التولاج أكثر استعمالا من دولج ، وقلب التاء دالا في ازدَجَرَ واجدَمَعَ لتناسب الصوت ، كما في سَوَوِيق ، بخلاف دَوَلَج .

قوله : « والجِيمُ مِنَ الْيَاءِ الْمُسَدَّدَةِ فِي الْوَقْفِ ، فِي نَحْوِ فُتَيْمِجٍ ، وَهُوَ شَاذٌ ^{ابدال} ^{الجيم} وَمِنْ غَيْرِ الْمُسَدَّدَةِ فِي نَحْوِ * لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَبَّتَيْجَ * أَشَدُّ ، وَمِنْ الْيَاءِ الْمَمْتُوحَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ * حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا * أَشَدُّ »

الجيم والياء أختان في الجهر ، إلا أن الجيم شديدة ، فإذا شددت الياء صارت قريبة غاية القرب منها ، وهما من وسط اللسان ، والجيم أبين في الوقف من الياء ، فطالب البيان في الوقف ؛ إذ عنده يخفى الحرف الموقوف عليه ، ولهذا يقال في حُبَلَيْ - بالياء - : حُبَلَوْ بِالواو - وقد تقلب الياء المشددة لالوقف جيما ، قال : ١٨٢ --- كَأَنَّ فِي أَذْنَانِ الشُّوْلِ مِنْ عَبَسِ الصِّيفِ قُرُونِ الْأَجْلِ ^(١)

ومن هذا تقول : جرح فلان الأثم واجترحه ؛ إذا كسبه ؛ قال تعالى (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَحْمَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) (١) هذا الشاهد يتان من مشطور الرجز من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلى أولها :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِ الْأَوْسَعِ الْفَضْلِ الْوُحُوبِ الْمُجْزِلِ
والضمير في أذنان عائد للابل ، والشول : جمع شائل ، وتقول : شالت الناقة بذنبها شول ؛ إذا رفعته للقاح وقد انقطع لبنها ، والعبس - بفتحين - : ما يعاق بأذنب الابل من أبعادها وأبوالها فيجف عليها ، وأضافه إلى الصيف ؛ لأنه يكون في ذلك الوقت أجف وأيبس ، والأجل - بكسر الهمزة وضمها مع تشديد الجيم مفتوحة - : الوعل ، وهو تيس الجبل . شبه ما يعلق بأذنب النوق في زمن الصيف بقرون التيس العجلى في صلابته ويدهسه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « الأجل » حيث أبدل الياء المشددة جيما في غير الوقف

وقد جاء في الخففة في الوقف ، لكنه أقل من المشددة ، وذلك أيضاً لبيان الياء في الوقف ، وقد جاء من الياء الخففة في غير الوقف ، قال :

١٨٣ --- * حتى إذا ما أمسجت وأمسجتاً ^(١) *

أى : أمسيت وأمتى ، فلما أبدت الياء جيئاً لم يقلب ألفاً ، ولم يسقط لساكنين ، كالياء في أمست وأمتى ، وفي قوله « في الياء الخففة أشد » دلالة على أن ذلك في المشددة شاذ ، وإنما كان في الخففة أقل لأن الجيم أنسب بالياء المشددة ، كما قلنا ، وإنما كان في نحو أمسجت أشد لأن الأصل أن يبدل في الوقف لبيان الياء ، والياء في مثله ليس بموقوف عليه .

إبدال
الصاد

قال : « والصاد من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء جوازاً ، نحو أمتج ، وصنخ ، ومنس سقر ، وصراط »

أقول : أعلم أن هذه الحروف مجبورة مستعلية ، والسين مهموس مستفعل ؛ فكروها الخروج منه إلى هذه الحروف ؛ فأتوا من السين صاداً ، لأنها توافق السين في الهمس والصفير ، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء ؛ فتجانس الصوت بعد القلب ، وهذا العمل شبيه بالإبدال في تقريب الصوت بعضه من بعض ، فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيهما من الإبدال ما ساغ وهي متقدمة ؛ لأنها إذا تأخرت كان المتكلم منحدراً بالصوت من عال ، ولا يثقل ذلك ثقل التصعد من منخفض ، فلا تقول في قست : قصت ، وهذه الحروف تجوز القلب ؛ متصلة بالسين كانت كصقر ، أو منفصلة بحرف نحو صليخ ، أو بحرفين أو ثلاثة

(١) هذا يدل من الرجز المشطور لم نعر له على نسبة إلى قائل ولا على سابق أو لاحق ، ونسبه بعض العلماء إلى العجاج ، وقد اختلفوا في الضمير في قوله « أمسجت وأمسجتاً » فقيل : هما عائدان إلى أتان وغير ، وقيل : هما عائدان إلى نعامه وظليم ، والاشتهاد في قوله « أمسجت وأمسجتاً » حيث أبدل الياء الخففة جيئاً في غير الوقف ، قال في اللسان : « أبدل مكان الياء حرفاً جليداً شبيهاً بها ، لتصح له القافية والوزن » اهـ

نحو صَمَاقٍ^(١) وَصَرَاطٍ، وَصَمَاقٍ^(٢)، وهذا القلب قياساً، لكنه غير واجب، ولا يجوز قلب السين في مثلها زايًا خالصة، إلا فيما سمع نحو الزَرَاط، وذلك لأن الطاء تشابه الدال

قوله: « وَالزَّائِي مِنْ السَّيْنِ وَالصَّادِ الْوَاقِعَتَيْنِ قَبْلَ الدَّالِ سَا كُنْتَيْنِ، نَحْوُ يَزْدُلُ، وَهَكَذَا فَزَدِي أَنَّهُ »

البدال
الزاي

السين حرف مهموس، والدال مجهور؛ فسكروها الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، ولا سيما إذا كانت الأولى سا كنة؛ لأن الحركة بعد الحرف، وهي جزء حرف لين حائل بين الحرفين؛ فقرأوا السين من الدال؛ بأن قلبوها زايًا، لأن الزاي من مخرج السين ومثلها في الصغير، وتوافق الدال في الجهر؛ فيمتجانس الصوتان، ولا يجوز ههنا أن تُشَرَّبَ السينُ صوتَ الزاي، كما يفعل ذلك في الصاد، نحو يَصْدُرُ، لأن في الصاد إطباقًا، فصاروا مثلًا يذهب الإطباق بالقلب، وليست السين كذلك، ويجوز في الصاد السا كنة الواقعة قبل الدال قلبها زايًا صريحة وإشراكها صوتَ الزاي، أما الإبدال فلأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة وقد جاورت الدال بلا حائل من حركة وغيرها، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة، ولم يبدلوا الدال كما في تاء افتعل نحو اضطبر لأنها ليست بزايدة كالتاء، فتسكون أولى بالتغيير، فغيروا الأولى لضعفها بالسكون، بأن قرَّبوها من الدال، بأن قلبوها زايًا خالصة، فتناسبت الأصوات، لأن الزاي

(١) الصماق: السماق، وهو الأرض المستوية، وقيل: القفر الذي لا نبات فيه، والقاع المستوى الأملس؛ قال جميل:

أَلَمْ تَسَلِ الرَّبْعَ الْقَدِيمَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمَاقٍ

(٢) الصماليق: السماليق، قال في اللسان: « وحكى سيبويه صماليق،

قال ابن سيده: ولا أدري ما كسر إلا لأن يكونوا قد قالوا بصمالة، في هذا المعنى، فموضع من الهاء، كما حكى موانعظ اهـ

من يخرج العباد وأختها في الصغير ، وهم ، تناسب الدال في الجهر وعدم الإطباق ،
ومن ضارع : أى نعى بالصاد نحو الزاى ، ولم يقلها زايًا خالصة ، فلمحافظة على
فضيلة الإطباق ، كما ذكرنا .

قوله « فزدى أنه » قول حاتم الطائي لما وقع في أسير قوم فنزار جالهم وبقى مع
النسوة فأمرنه بالمصد فنصر ، وقال : هكذا فزدى ^(١) أنه ، وأنه تأكيد للباء
قال : « وقد ضورع بالصاد الزاى دونها وضورع بها متحركة أيضًا ،
نحو ضدر وصدق ، والبيان أكثر فيهما ، ونحو مس زقر كلبية ، وأجدر
وأشدر بالمضارعة قائل »

أقول : قوله « وضورع بالصاد الزاى » أى : جعل العباد مضارعًا للزاي ،
بأن ينحى بالصاد نحو الزاى ، فقولك « ضارع » كان يتعدى إلى المشابهة . يفتح
الباء بنفسه ، فجعل متعديًا إلى المشابهة بكسر الباء بحرف الجر
قوله « دونها » أى : دون السين : أى لم تُسمَّ السين صوت الزاى ، بل
قلبت زايًا صريحة ، لما ذكرنا من أنه لا إطباق فيه حتى يحافظ عليه

قوله « وضورع بها » أى : بالصاد الزاى متحركة أيضًا : أى إذا تحركت
الصاد وبعدها دال أُسمَّ العبادُ صوت الزاى ، ولا يجوز قلبها زايًا صريحة ،
لوقوع الحركة فاصلة بينهما ، وأيضًا فإن الحرف يقوى بالحركة ، فلم يقاب ، فلم
يبقى إلا المسارعة للمجاورة ، والأشياء فيها أقل منه فى الساكنة ، إذ هى محمولة
فيه على الساكنة التى إنما غيرت لضعفها بالسكون ، فإن فصل بينهما أكثر
من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر المسارعة ، بل يقتصر على مسمع من العرب ،
لحفظ العباد والمصادر والصراط ، لأن الطاء كالدال

قوله « والبيان أكثر فيهما » أى : فى السين الساكنة الواقعة قبل الدال ،

والصاد الواقعة قبلها : سكنت الدال أو تحركت ، ولو روى « منهما » لكان
المعنى من المضارعة والقلب ؛ ويعنى بالبيان الإتيان بالصاد والسين صريحين بلا
قلب ولا إشراب صوت ؛ ففي الصاد الساكنة قبل الدال البيان أكثر ، ثم
المضارعة ، ثم قلبها زايا

قوله « وَمَسَّ زَقَرَ كَلْبِيَّةٌ » أى : قبيلة كلب تغلب السين الواقعة قبل
القاف زايا ، كما يقلبها غيرهم صاداً ، وذلك لأنه لما تباين السين والقاف لكون
السين مهموسة والقاف مجهورة أبدلوا زايا ، لمناسبة الزاى للسين فى المخرج
والصغير ، وللقاف فى الجهر

قوله « وَأَجْدَرُ أَشْدَقُ »^(١) يعنى إشراب الجيم والسين المعجمتين الواقعتين
قبل الدال صوت الزاى قليل ، وهذا خلاف ما قاله سيديويه ، فإنه قال فى إشراب
مثل هذا الشين صوت الزاى : « إن البيان أكثر وأعرف ، وهذا عربى كثير »
وإنما يصارع بالشين الزاى إذا كانت ساكنة قبل الدال ؛ لأنها تشابه الصاد
والسين اللذين يقابان إلى الزاى ، وذلك بكونها مهموسة رخوة مثلها ، وإذا
أجريت فى الشين الصوت رأيت ذلك بين طرف لسانك وأعلى الثنية موضع
الصاد والسين ، ثم إن الجيم حملت على الشين وإن لم يكن فى الجيم من مشابهة
الصاد والسين مثل ما بينهما وبين الشين ، وذلك لأن الجيم من مخرج الشين ؛
فعمل بها ما عمل بالشين ، ولا يجوز أن يعمل الشين والجيم زايا خالصة كالصاد
والسين ؛ لأنهما ليستا من مخرجهما

قال : « الإِدْغَامُ : أَنْ تَأْتِيَ بِحَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ فَمَتَّحَرِّكَيْنِ مِنْ مُخْرَجٍ وَاحِدٍ الإِدْغَامُ .

(١) الأشدق : الواسع الشدق ، وهو جانب الفم ، ويقال : رجل أشدق ؛ إذا
كان متفوها ذابيان ، وقد قالوا العمر بن سعيد : الأشدق ؛ لأنه كان أحد خطباء
العرب .

مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ ، وَيَسْكُونُ فِي الْمِثْلَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ ؛ فَالْمِثْلَانِ وَاجِبٌ عِنْدَ
سُكُونِ الْأَوَّلِ إِلَّا فِي الْهَمْزَتَيْنِ إِلَّا فِي نَحْوِ السَّأَلِ وَالذَّائِثِ ، وَإِلَّا فِي الْأَفْعَيْنِ
لِتَعَذُّرِهِ ، وَإِلَّا فِي نَحْوِ قَوْلِ الْإِلْبَاسِ وَفِي نَحْوِ تَوَوُّي وَرَبِيَا — عَلَى الْمُخْتَارِ —
إِذَا خَفَعْتَ ، وَفِي نَحْوِ قَالُوا وَمَا ، وَفِي يَوْمٍ ، وَعِنْدَ تَحَرُّكِهِمَا فِي كَلِمَةٍ
وَلَا إِخْلَاقَ وَلَا لَبْسَ نَحْوُ رَدَّيْرُدُّ ، إِلَّا فِي نَحْوِ حَيٍّ فَإِنَّهُ جَائِزٌ ، وَإِلَّا فِي نَحْوِ اقْتَتَلَ
وَتَمَنَزَلُ وَتَتَبَاعَدُ ، وَسَيَأْتِي ، وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرُ إِيْنِ
نَحْوُ يَرُدُّ ، وَسُكُونُ الْوَقْفِ كَالْحُرْكََةِ ، وَنَحْوُ مَكْنَنِي وَيُمَكِّنُنِي
وَمَنَاسِكُكُمْ وَمَنَاسِكَكُمْ مِنْ بَابِ كَلِمَتَيْنِ ، وَمُمْتَنِعٌ فِي الْهَمْزَةِ عَلَى الْأَكْثَرِ
وَفِي الْأَلِفِ وَعِنْدَ سُكُونِ الثَّانِي لِغَيْرِ الْوَقْفِ نَحْوُ ظَلَّاتُ وَرَسُولُ الْحُسَيْنِ ،
وَتَمِيمٌ تُذْغِمُ فِي نَحْوِ رُدُّ وَلَمْ يَرُدُّ ، وَعِنْدَ الْإِخْلَاقِ وَاللَّبْسِ بِنَزَةِ أُخْرَى نَحْوُ
قَرَدٍ وَسُرُرٍ ، وَعِنْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْوُ قَرُمُ مَالِكٍ ،
وَحُمِلَ قَوْلُ الْقُرْءَاءِ عَلَى الْإِخْفَاءِ ، وَجَائِزٌ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ »

أقول : قوله « الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك » يعني أن المتحرك
يسكون بعد الساكن ^(١) ، وإلا فليس بدُّ من الفصل : أي فك أحد الحرفين
من الآخر ؛ لأن الحركة بعد الحرف

قوله « من غير فصل » أي : فك ، احتراز عن نحو ربياً ^(٢) فإنك تأتي

(١) يريد أن الإدغام لا يكون إلا مع سكون الأول ؛ لأنه لو كان متحركاً
والحركة بعد الحرف فلا يتأتى النطق بالحرفين دفعة واحدة ؛ لأن الحركة فاصلة
بينهما ، ولا يكفي أيضاً في تحقق الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني ، بل لابد مع
ذلك من وصل الحرفين في النطق لئلا تسكت بعد نطقك بالحرف الأول ، ولذا قال
ابن الحاجب : « الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من
غير فصل »

(٢) انظر (١ ص ٢٨)

بياء سا كنة فياء متحركة ، وهما من مخرج واحد ، وليس بإدغام ؛ لأنك فككت
إحداهما عن الأخرى ، وإنما الإدغام وصل حرف سا كن بحرف مثله متحرك
بلا سكتة على الأول ، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتماداً واحدة قوية ،
ولا يحتز به عن الحرف الفاصل أو الحركة الفاصلة بين المثليين ؛ لخروجه بقوله
« سا كن فتمحرك »

والادغام في اللغة : إدخال الشيء في الشيء ، يقال : أدغمت اللجام في فم
الدابة : أى أدخلته فيه ، وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة ،
بل هو إصاله به من غير أن يفك بينهما

قوله « في التماثلين والمتقار بين » لا يمكن إدغام المتقار بين إلا بعد جعلهما
متماثلين ؛ لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام ،
ولا يمكن إخراج المتقار بين من مخرج واحد ؛ لأن لكل حرف مخرجا على حدة ،
والذى أرى أنه ليس الإدغام الاتيان بحرفين ، بل هو الإتيان بحرف واحد مع
اعتماد على مخرجه قوى : سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو يمدّ زيد ، أو ساكناً
نحو يمدّ ، وقفنا ، فعلى هذا ليس قوله « سا كن فتمحرك » أيضاً بوجه ، لأنه يجوز
تسكين المدغم فيه اتفاقاً : إما لأنه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنين عند من
قال هما حرفان ، وإما لأنه حرف واحد على ما اخترنا ، وإن كان كالحرفين
الساكن أولهما من حيث الاعتماد التام ، وقوله « سا كن فتمحرك » وقوله « من
غير فصل » كلمتنا قضين ؛ لأنه لا يمكن مجيء حرفين أحدهما عقيب الآخر إلا
مع الفك بينهما ، وإن لم تفك بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر

قوله « فالمثلان واجب عند سكون الأول » جعل الادغام ثلاثة أقسام :
واجباً ، وممتنعاً ، وجائزاً ، فذكر الواجب والممتنع ، وما بقى فجائز ، فالواجب من

قوله « واجب » إلى قوله « من باب كلمتين » والممتنع من قوله « وممتنع » إلى قوله « على الاخفاء »

قوله « عند سكون الأول » أى يجب الإدغام إذا سكن أول المثليين : كانا فى كلمة كالشدّ والمدّ ، أو فى كلمتين متصلتين نحو اسمعُ علماً

قوله « إلا فى الهمزتين » ليس الإطلاق بوجه ، بل الوجه أن يقال : الهمز الساكن الذى بعده همز متحرك : إما أن يكونا فى كلمة ، أو فى كلمتين ، فإن كانا فى كلمة أدغم الأول إذا كانا فى صيغة موضوعة على التضعيف ، كما ذكرنا فى تخفيف الهمزة ^(١) ، وفى غير ذلك لا يدغم ، نحو قرأى على وزن قَمَطَرَ [من قرأ] وإن كانا فى كلمتين نحو اقرأ آية ، وأقرئ أباك ، وليقرأ أبوك ، فعند أكثر العرب على ما ذهب إليه يونس والخليل يجب تخفيف الهمزة ، فلا يلتقى همزتان ، وزعموا أن ابن أبى إسحق كان يحقق الهمزتين ، وأناس معه ، قال سيديويه : وهى رديئة ، وقال : فيجب الإدغام فى قول هؤلاء مع سكون الأولى ، ويجوز ذلك إذا تحركتا نحو قرأ أبوك ، قال السيرافى : توهم بعض القراء أن سيديويه أنكر إدغام الهمزة ، وليس الأمر على ما توهموا ، بل إنما أنكره على على مذهب من يخفف الهمزة ، كما هو المختار عنده ، وقديين سيديويه ذلك بقوله : ويجوز الادغام فى قول هؤلاء ^(٢) ، يعنى على تلك اللغة الرديئة

قوله : « الدأث » ^(٣) اسم وادٍ ، أورده الصغاني مخفف الهمز على وزن كلام وسلام .

(١) انظر (ص ٢٣ وما بعدها من هذا الجزء)

(٢) فى أصول هذا الكتاب « ويجب الادغام . . . الخ » وهو تحريف ،

وما أثبتناه عن كتاب سيديويه (ص ٢٠٤) وهو الصواب

(٣) ذكره ياقوت بتشديد ثانيه مفتوحا ، وهو ما ذكره ابن الحاجب ، وقد ذكر أيضا أنه اسم موضع ، ويصح أن تكون الدأث صيغة مبالغة من دأث الطعام بدائه - كفتحه - إذا أكله

قوله : « وإلا في الألف » لما قال : « واجب عند سكون الأول » ولم يقل : مع تحرك الثاني ، أوهم أن الألف يدغم في مثله ؛ لأنه قد يلتقي ألفان ، وذلك إذا وقفت على نحو السماء ، والبناء ، بالإسكان كما مر في تخفيف المعزة ^(١) فإنك تجمع فيه بين ألفين ، ولا يجوز الإدغام ؛ لأن الإدغام اتصال الحرف الساكن بالمتحرك ، كما مر ، والألف لا يكون متحركاً ، والحق أنه لم يحتاج إلى هذا الاستثناء ؛ لأنه ذكر في حد الإدغام أنه الإتيان بحرفين : ساكن فمتحرك ، والألف لا يكون متحركاً .

قوله : « وإلا في نحو قول » اعلم أن الواو والياء الساكنين إذا وليهما مثلهما متحركاً ، فلا يخلو من أن يكون الواو والياء مدتين ، أولاً ؛ فإن لم يكونا مدتين وجب إدغام أولهما في الثاني : في كلمة كانا كَقَوْلٍ وَسَيَّرَ ، أو في كلمتين نحو (تَوَلَّوْا واسْتَعْنَى اللَّهُ) وَخَشِيَ يَاسِرًا ، وإن كانا مدتين : فإما أن يكون أصلهما حرفاً آخر قلب إليهما ، أولاً ، فإن لم يكن فإن كانا في كلمة وجب الإدغام ، سواء كان أصل الثاني حرفاً آخر ، كَمَغْرُورٍ وَبَرٍّ وَعَلِيٍّ ، أولاً ، كَمَغْرُورٍ وَمَرْمَىٍّ ، وإما وجب الإدغام في الأول : أعنى مقروءاً وبرئاً وعلياً — وإن لم يكن القلب في الثاني واجباً — لأن الغرض من قلب الثاني إلى الأول في مثله طاب التخفيف بالإدغام ، فلو لم يدغموا لكان نقضا للغرض ، ووجب الإدغام في الثاني : أعنى نحو مغرورٍ ومرمىٍّ ؛ لأن مدة الواو والياء الأولين لم تثبت في اللفظ قط ، فلم يكن إدغامهما يزيل عنهما شيئاً وجب لهما ، بل لم يقع الكلمتان في أول الوضع إلا مع إدغام الواو والياء في مثلهما ، وإن كانا في كلمتين ؛ نحو قالوا وما ، وفي يوم ، وظلموا رافداً ، ~~والله أعلم~~ ~~لأنه ثبت الواو والياء إذن في الكلمتين مد ،~~ وإدغامهما فيما عرض انضمامه إليهما من الواو والياء في أول الكلمتين مزيل

(١) انظر (ص ٣٤) وما بعدها من هذا الجزء

لفضيلة المد التي ثبتت لها قبل انضمام الكلمة الثانية إلى الأولى ، وإن كان أصل الواو والياء حرفا آخر قاب إلى الواو والياء ؛ فإن كان القاب لأجل الإدغام وجب الإدغام نحو مرجى ، وأصله مرؤوى ؛ لئلا يبطل الغرض من القاب ، فإن لم يكن القاب لأجل الإدغام فإن كان لازما نظرا ؛ فإن كانت الكلمة التي فيها المثان وزنا قياسيا يلتبس بسبب الإدغام بوزن آخر قياسى لم يدغم ، نحو قوول فإنه فِعْلٌ مالم يسم فاعله إِفَاعَلَ قياسا ، ولو أدغم الواو فيه فى الواو لا لتبس بفعل الذى هو فِعْلٌ مالم يسم فاعله قياسا لفَعَّلَ ، وإن لم يلزم التباس وزن قياسى بوزن قياسى أدغم نحو إِبْنَةٌ على وزن إِفْعَلَةٍ من الأين ، وأوّل على وزن أُبْلَمٌ^(١) من الأوّل ، وذلك لأن القلب لما كان لازما صار الواو والياء كالأصليتين ، والالتباس فى مثله وإن وقع فى بعض الصور لا يبالى به ؛ لأن الوزن ليس بقياسى ، فيستمر اللبس ، وإن لم يكن القلب لازما نحورياً وتووي فالأصل الاظهار ؛ لأن الواو والياء عارضان غير لازمين كفاي يير ويسوت ، فهما كالمعزتين ، والهمز لا يدغم فى الواو والياء مادام همزا ، وأجاز بعضهم الإدغام نظرا إلى ظاهر اجتماع المثلين ، وعليه قولهم : رِيَّاورِيَّة ، فى رُؤُوتاورُوتية ، وعندسيبويه والخليل أن سُوَيْرَ وقوول لم يدغما لكون الواوين عارضين ، وقول المصنف أولى ، وهوانهما لم يدغما لخوف الالتباس ؛ لأن العارض إذا كان لازما فهو كالأصلى ، ومن ثم يدغم إِبْنَةٌ وأوّل مع عروض الواو والياء .

قوله « وعند تحركهما » عطف على قوله « عند سكون الأول » : أى يجب

الإدغام إذا تحرك المثان فى كلمة

اعلم أنهم يستقاون التضعيف غاية الاستئصال إذ على اللسان كافة شديدة فى الرجوع إلى الخرج بعد انتقاله عنه ، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال

(١) الأبلم - بضمين بينهما ساكن - هو الخوص (انظر ج ١ ص ٥٦)

رباعيا أو خماسيا فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان ؛ لثقل البنائين ، وثقل التقاء المثليين ، ولا سيما مع أصالتهما ، فلا ترى رباعيسا من الأسماء والأفعال ولا خماسيا من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا وأحدهما زائد : إما للالحاق أو لغيره ، كما مر في ذى الزيادة ،^(١) ولم يبنوا ثلاثيا فأوه وعينه متماثلان إلا نادرا نحو دَدَن^(٢) وبير^(٣) بل إنما ضعفوا حيث يمكنهم الإدغام ، وذلك بمماثل العين واللام ؛ إذ الفاء لو أدغم في العين وجب إسكانه ، ولا يبتدأ بالسكان ، وليس في الأسماء التي لاتوازن الأفعال ذو زيادة في أوله أو وسطه مثلان متحركان ؛ إذ لا موجب في مثله للإدغام ؛ لأن الإدغام إنما يكون في الاسم مع تحريك الحرفين إذا شابه الفعل الثقيل وزنا كما يحىء ، وإلا بقى المماثلان بلا إدغام ؛ فتصير الكلمة ثقيلة بترك إدغام المثليين ، وبكونها مزيداً فيها ؛ فلم يبن من الأسماء المزيد فيها غير الموازنة للعمل ما يؤدي إلى مثل هذا الثقل ؛ بل يحىء فيما زيد فيه من الأفعال والأسماء الموازنة لها ما في أوله أو وسطه مثلان مقترنان ، وذلك لكثرة التصرف في الفعل قياساً ؛ فربما اتفق فيه بسببه مثل ذلك ، فنقول : لا يخلو مثله من أن يكون من ذى زيادة الثلاثي أو من ذى زيادة الرباعي ، فمن ذى زيادة الثلاثي بآبان يتفق في أولهما مثلان متحركان ، نحو تَتَرَسَّس^(٤) وتَتَارَكَ^(٥) وباب يتفق في وسطه مثلان متحركان نحو اقْتَتَلَ ، ومن ذى زيادة الرباعي باب يتفق في أوله ذلك نحو تَتَدَحَّرَجُ ، فأما ذو زيادة الرباعي فلا يخفف بالإدغام ؛

(١) ذكره في الجزء الأول (ص ٦١ وما بعدها)

(٢) الددن : اللهو واللعب . انظر (ح ١ ص ٣٤)

(٣) البير : حيوان شبيه بالنمر . انظر (ح ١ ص ٣٤ ، ح ٢ ص ٣٦٧) وفي

بعض النسخ بين ، وهو اسم واد . وانظر (ح ٢ ص ٣٦٨)

(٤) يقال : تترس الرجل ؛ إذا لبس الترس يتستر به ، ويقال : تترس القوم

بالقوم ؛ إذا جعلوهم أمامهم يتقون بهم العدو

(٥) يقال : تتارك الرجلان الأمر ؛ إذا تركه كل واحد منهما لصاحبه

إذ لو أدغمتَ لاحتجتَ إلى همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل عند القصد إلى التخفيف ، بل الأولى إبقاؤها ، ويجوز حذف أحدها ، كما يجيء ، وأما ذو زيادة الثلاثي : فإن كان المثلاث في أوله فاما أن يكون ماضيا كـتَنَزَّلَ وتَنَزَّلَ ، أو مضارعا كـتَنَزَّلُ وتَنَزَّلُ ؛ فالأولى في الماضي الإظهار ، ويجوز الإدغام مع اجتلاب همزة الوصل في الابتداء ، وكذا إذا كان فاء تَفَعَّلَ وتفاعَلَ مقاربا للتاء في المخرج نحو . أَطَيَّرَ وَأَتَاقَلَ على ما يجيء ، فإذا أدغمتَ في الماضي أدغمتَ في المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل والمفعول وكل اسم أو فعل هو من متصرفاته ، نجو يَتَرَسُّ ، وَتَرَسَّ ، وَيَتَارَكُ ، وَتَارَكَ ، وَيَطَيَّرُ ، وَيَتَاقَلُ ، وَمُطَيَّرٌ وَمُتَارِكٌ ، وإن كان مضارعا جاز الإظهار والحذف والإدغام نحو تَنَزَّلُ وَتَنَزَّلُ ، وإذا أدغم لم يحتجب له همزة الوصل كما في الماضي ؛ لثقل المضارع ، بخلاف الماضي ، بل لا يدغم إلا في الدرج ليسكتفي بحركة ما قبله ، نحو قَالَ تَنَزَّلُ ، وإن كان المثلاث في وسط ذى الزيادة الثلاثي فلك الإظهار والإدغام نحو اقْتَتَلَ وَقَتَّلَ كما يجيء .

هذا ، وإما جاز الإدغام في مصادر الأبواب المذكورة وإن لم توازن الفعل لشدة مشابقتها لأفعالها ، كما ذكرنا في تعليل قاب نحو إقامة واستقامة^(١)

هذا حكم اجتماع المثليين في أول الكلمة وفي وسطها ، وأما إن كان المثلاث في آخر الكلمة وهو الكثير الشائع في كلامهم ومما يجيء في الثلاثي وفي المزيد فيه في الأسماء وفي الأفعال فهو على ثلاثة أقسام : إيمان يتحرك ، أو يسكن أولها ، أو يسكن ثانيهما ، فإن تحركا : فإن كان أولها مدغما فيه امتنع الإدغام ، نحو رَدَدَ ؛ لأنهم لو أدغموا الثاني في الثالث فلا بد من نقل حركته إلى الأول ، فيبقى رَدَدَ ، ولا يجوز ؛ إذ التغير إذ لا يخرج به إلى حال أخف من الأولى ، وكذا إن كان التضعيف للحاق امتنع الإدغام : في الاسم كان كـقَرَدَدٍ^(٢) ، أو

(١) انظر (ص ١٠٨ من هذا الجزء)

(٢) القردد : ما ارتفع من الأرض ، واسم جبل ، وانظر (ص ١٣)

في الفعل كجَلَبَبَ ؛ لأن الغرض بالالحاق الوزن ؛ فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام ،
وأما سقوط الألف في نحو أرطى فإنه غير لازم ، بل هو للتنبؤ العارض الذي
يزول باللام أو الإضافة ، وإن لم يكن التضعيف أحد المذكورين : فإن كان
الأول حرف علة نحو حَيَّيْ وَقَوَّيْ فقد مضى حكمه ، وإن لم يكن : فإما أن
يكون في الفعل ، أو في الاسم ، فإن كان في الفعل وجب الإدغام ؛ لكونه
في الفعل الثقيل ، وفي الآخر الذي هو محل التنغير ، وقد شذ نجو قوله :

١٨٤ — مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي

أَنْ أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ صَدِنُوا ^(١)

وهو ضرورة ، وإن كان في الاسم : فإما أن يكون في ثلاثي مجرد من
الزيادة ، أو في ثلاثي مزيد فيه ، ولا يدغم في القسمين إلا إذا شابها الفعل ؛ لما
ذكرنا في باب الإعلال ^(٢) من ثقل الفعل ؛ فالتخفيف به أليق ، فالثلاثي المجرد
إنما يدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صَبَّ ^(٣) ، قال الخليل : هو فَعِلٌ — بكسر
العين — ؛ لأن صَبَّيْتُ صَبَابَةً فَأَنَا صَبٌّ كَقَعَمْتُ قَعَامَةً فَأَنَا قَعَمٌ ، وكذا
طَبَّ ^(٤) طَبٌّ ، وشذ رجل صَفَّفَ ^(٥) والوجه صَفٌّ ، ولو بنيت مثل

(١) هذا بيت من البسيط ، وقائمه قعنب بن أم صاحب . ومهلا : مصدر يراد
به الأمر ، والهزمة في أعاذل للنداء ، وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو في الأصل اسم
فاعل من العذل ، وهو اللوم في تسخط ، وضننوا : بخلوا . والاستشهاد بالبيت في
قوله « ضننوا » حيث فك ما يجب إدغامه وهو شاذ لا يجوز ارتكابه في الكلام
(٢) انظر (ص ٨٨ من هذا الجزء)

(٣) الصبابة : رقة الشوق ، تقول : رجل صب ، وهى صبة ، وصب إليه
صبابة : أى كاف واشتاق

(٤) الطب - بتثنية الطاء - : الرجل الحاذق الماهر في عمله ، والطبيب مثله ،
تقول : طب يطب - كظل يظل - فهو طب ومتطبب وطبيب ، وطبه يطبه
- كمد يمد - أى : داواه ، وفلان طب بهذا الأمر : أى عالم به

(٥) تقول : هذا رجل صف الحمال ، إذا كان رقيقه ، والصفف - بفتحين -

نَدُسٌ^(١) من رَدَّ قلت: رَدَّ بالإدغام ، وكان القياس أن يدغم ما هو على قَعْل كَشَرِيٍّ وَقَصَصٍ وَعَدَدٍ ؛ لموازنته الفعل ؛ لسكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل ، وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة ؛ لكونه مفتوح الفاء والعين ، ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كَيْدٍ وَعَضْدٍ دون نحو جَلٍّ ؟ تركوا الإدغام فيه ، وأيضاً لو أدغم قَعْلٌ مع خفته لالتبس بفَعْلٍ - ساكن العين - ؛ فيكثر الالتباس ، بخلاف فَعِلٍ وفَعْلٍ - بكسر العين وضمها - فإنهما قليلان في المضاعف ؛ فلم يكثر بالالتباس القليل ، وإنما اطراد قلب العين في فَعْلٍ نحو دار وباب ونار وناب ، ولم يحز فيه الإدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الإدغام ؛ لأن القلب لا يوجب التباس فَعْلٍ بفَعْلٍ ؛ إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاساكنها ، بخلاف الإدغام وقد جاء لأجل الخفة كثير من المعتل على فَعْلٍ غير معل نحو قَوَدَ^(٢) وَمَيْلٍ^(٣) وَغَيْبٍ^(٤) وَصَيْدٍ^(٥) وَخَوْنَةٍ وَخَوَاكَةٍ^(٦) ، ولم يدغم نحو سُرُرٍ^(٧) وَسُرَرٍ^(٨)

كثرة العيال ، أو كثرة الأيدي على الطعام ، أو أن تكون الأكلة أكثر من الطعام ، أو الضيق والشدة ، وقد راجعنا كتب اللغة فوجدنا المستعمل هو ما ذكرنا بالإدغام ، فاعلم الفك الذي حكاه المؤلف لغة قليلة

(١) الندس - كعضد ، وفي لغة أخرى - ككف - : هو الفهم الفطن

(٢) القود : هو أن تقتل القاتل بمن قتله

(٣) الميل - بالتحريك - : ما كان خاقاً في إنسان أو بناء ، والفعل كفرح ،

تقول : ميل يميل فهو أميل

(٤) الغيب - بفتحيتين - : القوم الغائبون

(٥) الصيد - بفتحيتين - : ميل العنق ، وقد صيد يصيد فهو أصيد

(٦) الحوكة - بفتح - : جمع حائك ، وتقول : حاك الثوب حوكاً وحياءاً

وحياكة : فهو حائك من قوم حاككة وحركة ، الأولى على القياس ، والثانية شاذة في القياس كثيرة في السماع

(٧) السرر - بضميتين - : جمع سرير ، وهو معروف

(٨) السرر - بضم ففتح - : جمع سررة

وَقَدِّدْ^(١) وكذا رِدِّدْ على وزن إبل من رَدَّ ؛ لعدم موازنة الفعل ، وأما قولهم :
عَمِيْمَةٌ وَعُمٌّ^(٢) فمخفف كما يخفف غير المضاعف نحو عُتُقَ ورُسُلَ وبُنٌّ في جمع
بِوَانٍ^(٣) ، والقياس بُؤُنْ كَعَمِيَانٍ وَعُيُنْ^(٤) ، فإذا اتصل بآخر الاسم الثلاثي الموازن
للفعل حرف لازم كالألف التأنيث أو الألف والنون لم يمنع ذلك من الإدغام كما
منع من الإعلال في نحو الطَّيْرَانِ وَالْحَيْدَى^(٥) ؛ لأن ثقل إظهار المثلين أكثر من
ثقل ترك قلب الواو والياء ألفا ؛ فصار الحرف اللازم مع لزومه كالعدم ، فنقول :
من رَدَّ على فَعَلَّانَ : رَدَّدَان ، كَشَرَّرَ ، وعلى فَعَلَّانَ وفَعَلَّانَ بكسر العين وضمها :
رَدَّان ، بالادغام ، وعلى فَعَلَّانَ - بضميتين - وفَعَلَّانَ - بكسرتين - : رُدَّدَان
ورِدَّدَان ، وعلى فَعَلَّانَ - بضم الفاء وفتح العين - : رُدَّدَان ، كله بالاظهار ، وكذا
الاسم الثلاثي المزيد فيه يدغم أيضا إذا وزن الفعل ، نحو مُسْتَعِدَّ ومُسْتَعِدَّ ومَرَدَّ ،
وهو على وزن يَفْعَلْ ، ومُدُقٌّ ، وهو على وزن انْضُرْ ، وَزَادٍ ، وهو كيضرب ،
ولا يشترط في الإدغام مع الموازنة المخالفة بحركة أو حرف في الأول ليس
في الفعل ، كما اشترط ذلك في الاعلال ، فيدغم نحو أَدَقَّ وَأَشَدَّ ، وإن لم يخالف

(١) القدد - بكسر ففتح - : جمع قدة ، وهي الفرقة من الناس يكون هوى كل
واحد على حدة ، ومنه قوله تعالى (كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا) : أى فرقا مختلفة الأهواء
(٢) تقول : نخلة عَمِيْمَةٌ : أى طويلة ، ونخل عَمَمٌ - بضميتين - وقد يقال : عم
- بالادغام .

(٣) البوان - ككتاب ، وكغراب - : أحد أعمدة الخباء ، انظر (ح ٢
ص ١٢٧ ، ٢٠٨)

(٤) العيان - بكسر أوله - : حديدة الفدان ، وجمعه عين - بضميتين -
(٥) الحيدى - بفتحات - : مشية الختال ، وتقول : حمار حيدى ؛ إذا كان
يحيد عن ظله نشاطا ، ولم يوصف مذكرا بما على فعلى سوى ذلك

الفعل ، ولا يعل نحو أقول وأطول ، وذلك لما ذكرنا من أن ثقل إظهار التضعيف أكثر من ثقل ترك الإعلال ، وقوله

١٨٥ - * تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ *^(١)

شاذ ضرورة

وإن كان الساكن هو الأول فقد مر حكمه

وإن كان الساكن هو الثانى فهو على ضربين : أحدهما أن تحذف الحركة لموجب ، ولا يجوز أن يحرك بحركة أخرى ، مادام ذلك الموجب باقيا ، وذلك هو الفعل إذا اتصل به تاء الضمير أو نونه ، نحو رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا وَرَدَدَنْ وَيَرْدُدْنَ وَارْدُدْنَ ، والثانى : أن تحذف الحركة لموجب ، ثم قد تعرض ضرورة يُحَرِّكُ الحرف لأجلها بغير الحركة المحذوفة ، مع وجود ذلك الموجب ، وذلك الفعل المجزوم أو الموقوف ، نحو لم يَرْدُدْ وَارْدُدْ ؛ فإنه حذف منه الحركة الاعرابية ، ثم إنه قد يتحرك ثانى المثليين فيهما لالتقاء الساكنين ، نحو ارْدُدِ الْقَوْمَ ، ولم يَرْدُدِ الْقَوْمَ

فالتقسيم الأول - أعني رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا وَيَرْدُدْنَ وَارْدُدْنَ - المشهور فيه إثبات الحرفين بلا إدغام ، وجاء فى لغة بكر بن وائل وغيرهم الإدغام أيضا ، نحو

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة لأبى السجم العجلي أولها :

* الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ *

وبعد البيت الشاهد قوله :

* مِنْ طُولٍ إِمْلَالٍ وَظَهَرِ مُمْلَلٍ *

والوجى : الحفى ، يزيد أنه حمل على إله فى السير حتى اشتكت الحفى ، والأظلل : باطن خف البعير ، والإملاال : مصدر قولك : إملاه ، وأمل عليه ؛ إذا أسأله . والاستشهاد بالببت فى قوله : أظلل حيث فك الإدغام ضرورة

رُذْنٌ وَيَرُذْنٌ ، بفتح الثاني ، وهو شاذ قليل ، وبعضهم يزيد ألفا بعد الإدغام ، نحو رَذَاتُ ورَذَانٌ ؛ ليبقى ما قبل هذه الضائرا ساكنا كما في غير المدغم ، نحو ضربت وضربن ، وجاء في لغة سليم قليلا — وربما استعمله غيرهم — حَذَفُ العين أيضا في مثله ، وذلك لسكراهم اجتماع المثلين ، فحذفوا ما حقه الإدغام : أعنى أول المثلين ، لما تعذر الإدغام ، فإن كان ما قبل الأول ساكنا أوجبوا نقل حركة الأول إليه ، نحو أَحَسَنَ وَيُحَسِّنَ ، ومنه قوله تعالى : (وَقرْنٌ ^(١)) في بُيُوتِكُنَّ) على أحد الوجوه ، وإن كان ما قبل الأول متحركا جاز حذف حركة الأول ونقلها إلى ما قبله إن كانت كسرة أو ضمة ، قالوا : ظَلْتُ - بفتح الفاء وكسرها - وكذا في لَبَيْتُ لَبَيْتُ وَلَبَيْتُ - بفتح الفاء وضمها - وذلك لبيان وزن الفعل كما بينا في ضمة قُلْتُ وكسرة بَعْتُ ، وهذا الحذف عندهم في الماضي أكثر منه في المضارع والأمر ، وقد جاء الحذف في مثله والخرفان في كلمتين إذا كان الثاني لام التعريف ، نحو عَلَّمَ : أى على الماء ، وأما قولهم عَلَّرَضٍ فقياس ؛ لأنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، ثم اعتد بالحركة المنقولة

(١) اعلم أن قولنا : قر الرجل في مكانه ، قد ورد من باب علم يعلم ، ومن باب ضرب يضرب . ثم اعلم أن هذه الآية الكريمة قد قرئ فيها بالانتمام ، وبالحذف مع كسر القاف ، وبالحذف مع فتح القاف : أما الانتمام فلا شيء فيه ، وأما الحذف مع كسر القاف فتخرجه على أن الفعل من باب ضرب يضرب ، ولا شيء فيه من جهة القواعد ، ولكن فيه استعمال أقل اللغتين ، وذلك لأن مجيء الفعل من باب علم أكثر من مجيئه من باب ضرب ، وزعم بعضهم أن الفعل في هذه الآية - على قراءة الكسر - من المثال المحذوف الفاء ، وأصله وقرير ، وأما قراءة الفتح فالفعل عليها من باب علم ألبتة ؛ لأن هذه الفتحة التي على القاف منقولة من أول المثلين ، وقد اختلف العلماء في تخريجها فذهب قوم إلى أن الفعل من المضعف وأنه قد حذف عينه أولاه مع أن العين مفتوحة ، وذهب قوم إلى أن الفعل أمر من الأجوف ، وأصله قار يقار مثل خاف يخاف

فأدغم لامَ عَلَى فيها ، وكذا قالوا في جَلَا الأَمْرَ وَسَلَا الإِقامة : جَلَمَرَّ وَسَلَقَامَة ، وفيه اعتداد بحركة اللام من حيث الإدغام ، وترك الاعتداد بهامن حيث حذف ألف عَلَى وَجَلَا . وجاء الحذف في التقار بين في كلمتين إذا كان الثاني لام التعريف نحو بَلَعْنَبَرٍ ، وَبَلَعَارِثٍ وَبَلَكَعْبٍ ، وليس بقياس

والقسم الثاني : أعنى نحو رُدُّ ولم يرُدُّ ، لغة أهل الحجاز فيه ترك الإدغام ، وأجاز غيرهم الإدغام أيضا ؛ لأن أصل الحرف الثاني الحركة ، وهى وإن انتفت بالمعارض : أعنى الجزم والوقف ، لكن لا يمتنع دخول الحركة الأخرى عليه : أعنى الحركة ؛ لانتقاء الساكنين ، فجوز الإدغام فيما لم يعرض فيه تلك الحركة أيضا ، نحو رُدُّ زيدا ، ولم يرُدُّ زيدا ، فإذا أدغم حرك الثاني بما ذكرناه في باب التقاء الساكنين ^(١) ، وقد جاء في التنزيل أيضا ذلك ، قال تعالى (لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ) ، وإن سكن الحرف المدغم فيه للوقف بقاء الإدغام فيه أكثر وأشهر ؛ لعروض السكون ، وعدم لزومه ؛ إذ قد تثبت تلك الحركة المحذوفة فيه بعينها ، وذلك في الوصل ؛ فيكون جمعا بين الساكنين ، وهو مغتفر في الوقف ، وقد يجوز حذف أحد المثليين أيضا نحو هو يَفِرُّ ، وقفا — بالتشديد والتخفيف — فلهذه أحكام اجتماع المثليين في كلمة واحدة

فان كان ما قبل أول المثليين فيما قصد الإدغام فيه ساكنا : سواء تحرك المثلان كيردد ، أو سكن ثانيهما كلم يردد ؛ فان كان الساكن حرف مد : أى الألف والواو والياء الساكنين اللذين ما قبلهما من الحركة من جنسهما ؛ وجب حذف الحركة ، نحو مادٌّ ومُودٌّ الثوب ، وكذا ياء التصغير ؛ إذ هو لازم السكون ، فلا يحتمل الحركة نحو أصمٌّ - ^(٢) ومُدِّيقي ^(٣) وجاز التقاء الساكنين في جميع ذلك

(١) انظر (٢٤٣ ص ٢٠)

(٢) أصم : تصغير أصم ، وهو وصف من الصمم

(٣) مدِّيقي : تصغير مدق - بضمهتين - وهو آلة يدق بها

كله ؛ لأنه على حده كما مر في بابه ^(١) ، وإن كان الساكن غير ذلك نقل حركة أول المثلين إليه سواء كان حرف لين كإوْزة ^(٢) وأوْدُ ^(٣) وأَيْلُ ^(٤) ، أولا ، نحو مستعدّ ومستعدّ

هذا . وإن كان المثلان في كلمتين : فإن كان أولهما ساكنا فقط وليس بمد وجب الإدغام كما ذكرنا ، سواء كان همزا نحو اقرأ آية ، إذا لم تخف ، أو غير همز ، نحو قلْ لزيد ، وإن كان ثاني المثلين ساكنا فقط وجب إثباتهما إلا فيما إذا كان الثاني لام التعريف فقط ؛ فانه قد جاء في الشذوذ حذف أولهما أيضا كهمز ، نحو علماء ، وذلك لسكثرة لام التعريف في كلامهم ؛ فطلب التخفيف بالحذف لَمَّا تعذر الادغام ، وكذا جاء الحذف في بعض المتقاربين نحو بَلْخَارِثَ وَبَلْعَنْبَرَ ، وقال سيديويه : وكذا يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام التعريف ؛ فلا يحذفون في بَنَى النَجَّار ؛ لادغام اللام في نون النجار ، وإن كانا متحركين : فإن كان ما قبل أول المثلين متحركا نحو مَكْنَنِي وَيَمَكْنَنِي وطُبع قلوبهم ، أو كان ساكنا هو حرف مد نحو قالَ لَهُمْ ، وقيلَ لَهُمْ ، وعمودُ دَاوُدَ ، وتظالموني ، وتَظْلِمِينِي ، أولين غير مد نحو ثوب بَسْكَر ، وجيب بَسْكَر جاز الادغام ، وإن كان ذلك في الهمز أيضا نحو رداء أَيْبِكَ ، وقرأ أَيْبُوكَ ، فيمن يحقق الهمزتين ، وإن كان الساكن حرفا صحيحا لم يحجز الادغام ، وأما مانسب إلى أبي عمرو من الادغام في نحو (خُلِدِ الْعَفْوَ وَأُمِرْ) و (شَهْرُ رَمَضَانَ) فليس بإدغام حقيقي ، بل هو إخفاء أول المثلين إخفاء يشبه الادغام ؛ فتجوز بطلاق اسم الادغام على الإخفاء لما كان الإخفاء قريبا منه ، والدليل على أنه إخفاء لا إدغام أنه روى عنه الاشمام والروم

(١) انظر (٢٠ ص ٢١٢ وما بعدها)

(٢) انظر (١٠ ص ٢٧ وما بعدها)

(٣ ، ٤) انظر (١٠ ص ٢٧)

في نحو (شَهْرُ رَمَضَانَ) و (الْعُلْدِ جَزَاءً) إجراء للوصل مجرى الوقف ، والروم : هو الاثنان ببعض الحركة ، وتحريك الحرف المدغم محال ، فلك في كل مثلين في كلمتين قبلهما حرف صحيح إخفاء الأول منهما

واعلم أن أحسن ما يكون الإدغام فيما جاز لك فيه الادغام من كلمتين أن يتوالى خمسة أحرف فصاعدا متحركة مع المثلين المتحركين ، نحو جَعَلَ لَكَ ، وذهب بمالك ، ونحو نَزَعَ عُمَرُ ، وَنَزَعَ عَلِيٌّ ، والظهار فيما قبل أول المثلين فيه حرف مد أحسن من الظهار فيما قبل أول المثلين فيه حرف متحرك ، والظهار في الواو والياء اللتين ليستا بمد نحو ثَوْبٍ بَسْكَرٌ وجيب بَسْكَرٌ أحسن منه في الألف والواو والياء المدتين ؛ لأن المد يقوم مقام الحركة ، وإنما جاز الادغام في نحو ثوب بكر وجيب بكر ولم يجز في نحو (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ) لأن الواو والياء الساكنين فيهما مد على الجملة وإن لم تكن حركة ما قبلهما من جنسهما ، إلا أن مدها أقل من مدها إذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما ، ولوجود المد فيهما مطلقا يمد وَرَشَ نحو سَوَاءٌ شَيْءٌ ، كما يمد نحو سَيِّءٌ والشَّوْءُ ، وإنما لم يجز نقل حركة أول المثلين في كلمتين إلى الساكن قبله للادغام في نحو (العَفْوَ وَأْمُرْ) ، وجاز ذلك في كلمة واحدة نحو مُدْقٍ وَمُسْتَعِدٍّ وَأَوْذٌ وَأَيْلٌ ؛ لأن اجتماع المثلين لازم إذا كانا في كلمة ، فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة ، وأما إذا كانا في كلمتين فإنه لا يجوز تغيير بنية الكلمة لشيء عارض غير لازم

قوله « مَكْنَى وَيَكْنَى من باب كلمتين » يعني يجوز فيه إدغام الكلمة وتركه ؛ لأنه من باب كلمتين ، وإن كان الثاني كجزء الكلمة

قوله « إلا في الهمزتين » قد ذكرنا أن الإدغام فيهما واجب عند من

يحقق الهمزتين

قوله « في نحو السَّئَالِ » قد مضى شرحه في باب تخفيف الهمزة^(١)
قوله « وفي نحو تُوَوِي وَرِييَا » يعنى إذا كانت الأولى منقلبة من الهمز على
سبيل الجواز لا الوجوب

قوله « وفي نحو قالوا وما » يعنى إذا كان الأول مدا ، وهما في كلمتين
قوله « ولا إلحاق » احتراز عن نحو قَرَدَدٍ وَجَلَبَبَ
قوله « ولا لبس » احتراز عن نحو طَلَلٍ وَسُرُرٍ
قوله « وفي نحو حَيَّ » أى : فيما المثلان فيه ياءان ولا علة لقلب ثانيهما ألفا
وحر كته لازمة

قوله « في نحو اقتتل » أى : فيما المثلان فيه في الوسط
قوله « تنزل وتتباعدا » أى : فيما المثلان فيه في الأول
قوله « فتنقل حركته » أى : إذا كانا في كلمة
قوله « غير لين » احتراز عن نحو رَادَّ وَنُمُودَ وَأَصِيْمَ ، وليس له هذا
الإطلاق ، بل الواجب أن يقول : غير مد ولا ياء تصغير ، لأن نحو أَوْدَ وَأَيْلَ
نقل فيه الحركة إلى الساكن مع أنه حرف لين
قوله « وسكون الوقف » لا يريد بالوقف البناء في نحو رُدَّ ، أمرا ، بل
الوقف في نحو جاءنى زَيْدٌ — بالاسكان — دون الروم والاشمام
قوله « في الهمز على الأكثر » قد ذكرنا أنه لا يمتنع عند أهل التحقيق ،
بل الادغام واجب عند سكون الأول ، وجائز عند تحركهما في كلمتين ، نحو
قرأ أَبوك

قوله « تدغم في نحو رُدَّ ولم يَرُدَّ » أى : تدغم إذا كان الثانى ساكنا للجزم
أو لسكون الكلمة مبنية على السكون

قوله « وعند الالحاق » عطف على قوله في الهمز : أى يمتنع عند الالحاق
قوله « فى كلمتين » لأن ذلك لا يمتنع فى كلمة نحو أُصَيِّمٌ وَمُدَيِّقٌ
قوله « وجائز فيما سوى ذلك » أى : سوى الواجب والممتنع ، وذلك
إذا تحركا فى كلمتين وليس قبل الأول ساكن صحيح نحو « طُبِعَ عَلَى » يجوز
لك فيه الادغام وتركه

قال : « الْمُتَقَارِبَانِ ، وَاعْنَى بِهِمَا مَا تَقَارَبَا فِي الْمَخْرَجِ أَوْ فِي صِفَةِ تَقْوَمُ
مَقَامَهُ ، وَمَخَارِجُ الْحُرُوفِ سِتَّةٌ عَشَرَ تَقْرِيبًا ، وَإِلَّا فَلِكُلِّ مَخْرَجٍ ؛ فَلِلْهَمْزَةِ
وَالْهَاءِ وَالْأَلِفِ أَقْصَى الْحَلْقِ ، وَلِلْهَيْنِ وَالْحَاءِ وَسَطُهُ ، وَلِلْغَيْنِ وَالْخَاءِ أَدْنَاهُ ،
وَلِلْقَافِ أَقْصَى اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ ، وَلِلْكَافِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا ،
وَلِلْجِيمِ وَالشَّيْنِ وَالْيَاءِ وَسَطُ اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ ، وَلِلضَّادِّ أَوَّلُ
إِحْدَى حَافَتَيْهِ وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الْأُضْرَاسِ ، وَلِلَّامِ مَادُونَ طَرَفِ اللِّسَانِ
إِلَى مُنْتَهَاهُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ ، وَلِلرَّاءِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا ، وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا
مَا يَلِيهِمَا ، وَلِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالتَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَأَصُولُ الثَّنَائِيَا ، وَلِلضَّادِّ
وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَالثَّنَائِيَا ، وَلِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالتَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ
وَطَرَفُ الثَّنَائِيَا ، وَلِلغَاءِ بَاطِنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى وَطَرَفُ الثَّنَائِيَا الْعُلْيَا ، وَلِلْبَاءِ
وَالْمِيمِ وَالْوَاوِ مَا بَيْنَ الشَّمَتَيْنِ »

أقول : قوله « أو فى صفة تقوم مقامه » يعنى بها نحو الشدة والرخاوة والجهر
وَالْهَمْسُ وَالْإِطْبَاقُ وَالْإِسْتِعْلَاءُ وغير ذلك مما يذكره بعد

قوله « وَإِلَّا فَلِكُلِّ مَخْرَجٍ » لأن الصوتَ السَّادِجَ الذى هو محل الحروف
— والحروف هيئة عارضة له — غيرُ مخالف بعضه بعضا فى الحقيقة ، بل إنما تختلف
بالجهره واللين والغلظ والرقه ، ولا أثر لثلاثها فى اختلاف الحروف ؛ لأن الحرف الواحد
قد يكون مجهورا وخفيا ، فإذا كان سادجاً الصوت الذى هو مادة الحرف ليس

بأنواع مختلفة ، فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف - وأعني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والحلق والسن والنطق^(١) والشفة ، وهى المسماة بالخارج - لم تختلف الحروف ؛ إذ لا شئ هناك يمكن اختلاف الحروف بسببه إلا مادتها وآلتها ، ويمكن أن يقال : إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك ؛ فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج قوله « فلهمة والماء والألف أقصى الحلق ، وللعين والحاء وسطه ، وللعين والحاء أدناه » أى : أدناه إلى الفم ، وهو رأس الحلق ، هذا ترتيب سيبيويه : ابتداء من حروف المعجم بما يكون من أقصى الحلق ، وتدرّج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة ، والظاهر من ترتيبه أن الماء فى أقصى الحلق أرفع من الهمزة ، والألف أرفع من الماء ، ومذهب الأخفش أن الألف مع الماء ، لأقدامها ولا خلفها ؛ قال ابن جنى : لو كانا من مخرج لسان ينقلب الألف ماء لاهمة إذا حركتها . ولما منع أن يمنع من انقلاب الألف همزة بالتحريك ، والحاء فى وسط الحلق أرفع من العين ، والحاء فى أدنى الحلق أعلى من العين ، وكان الخليل يقول : الألف اللينة والواو والياء والهمزة هوائية : أى أنها من هواء الفم لاتقع على مدرّجة من مدارج الحلق ولا مدارج اللسان ، قال : وأقصى الحروف كلها فى الحلق العين ، وأرفع منها الحاء ، وبعدها الماء ، ثم بعدهما إلى الفم العين والحاء ، والحاء أرفع من العين

(١) قال فى اللسان : « النطق (بكسر أوله وسكون ثانيه) والنطق (بكسر أوله وفتح ثانيه) والنطق (بفتحين) والنطعة (بكسر ففتح) : ما ظهر من غار الفم الأعلى ، وهى الجلدة الملتزمة بعظم الخليفة فيها آثار كالتخريز ، وهناك موقع اللسان فى الحنك ه اه .

قوله « وللسكاف منهما » أى : من أقصى اللسان وما فوقه « مايليهما »
أى ما يقرب منهما إلى خارج الفم

قوله « وللعجم والشين والياء وسطُ اللسان وما فوقه من الحنك » الجيم أقرب
إلى اللسان ، وبعده إلى خارج الفم الشين ، وبعده إلى خارجه الياء ، قال سيديويه :
بين وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء

قوله « وللضاد أول إحدى حافتيه » الحافة : الجانب ، واللسان حافتان من
أصله إلى رأسه كحافتي الوادى ، ويريد بأول الحافة ما يلي أصل اللسان ،
وبآخر الحافة ما يلي رأسه

قوله « وما يليهما من الأضراس » اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سنا :
ست عشرة فى الفك الأعلى ، ومثلها فى الفك الأسفل ؛ فمنها الثنايا ؛ وهى أربع
من قدام : ثنتان من فوق ، ومثلها من أسفل ، ثم الرباعيات ، وهى أربع أيضا :
رباعيتان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلها من أسفل ، وخلفهما الأنياب الأربع :
نابان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلها من أسفل ، وخلف الأنياب الضواحك ، وهى
أربع : ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلها من أسفل ، وخلف الضواحك
الأضراس ، وهى ست عشرة : ثمان من فوق : أربع يمنة وأربع يسرة ، ومثلها
من أسفل . ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجذ ، وهى أربع من
كل جانب : ثنتان فوق ، وثنتان أسفل ؛ فيصير ستا وثلاثين سنا ، فأنت تخرج
الضاد من أقصى إحدى حافتي اللسان إلى قريب من رأس اللسان ، ومنتهاه أول
مخرج اللام ، هذا الذى ذكرناه مخرج الضاد من اللسان إلى قريب من رأس
اللسان ، وموضعها من الأسنان نفس الأضراس العليا ، فيكون مخرجها بين
الأضراس وبين أقصى إحدى حافتي اللسان ، وأكثر ما تخرج من الجانب
الأيمن ، على ما يؤذن به كلام سيديويه وصرح به السيرافى ، ويقال للضاد : طويل ؛

لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة : أى إلى أول مخرج اللام ، فاستغرق أكثر الحافة

قوله « واللام ما دون طرف اللسان » يريد بما دون طرفه ما يقرب رأس اللسان من جانب ظهره إلى منتهاه : أى إلى رأس اللسان

قوله « وما فوق ذلك » أى : ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه ، وهو من الحنك ما فوق الثنية ، وعبارة سيبويه ^(١) « من بين أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنباب والرابعة والثنية » ، واللام ابتداءه — على ما قال سيبويه — من الضاحك إلى الثنية ؛ لأن الضاد يخرج من بين الأضراس وحافة اللسان ، واللام يخرج من فوق الضاحك والنباب والرابعة والثنية ، لا من نفس الأسنان وحافة اللسان ، وجميع علماء هذا الفن على ما ذكر سيبويه ، والمصنف خالفهم كما ترى ، وليس بصواب قوله « ولراء منهما » أى : مادون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك

قوله « ما يليهما » أى : ما يقرب الموضعين إلى جانب ظهر اللسان ، فالنون أقرب إلى رأس اللسان من الراء ، وقال سيبويه : « يخرج النون بين طرف اللسان إلى رأسه ، وبين فوق الثنايا ، ومخرج الراء هو مخرج النون ، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا ؛ لاجرافه إلى اللام : أى الراء ماثل إلى اللام

قوله « وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا » كذا قال ابن جنى والزمخشري ، يعنون أمها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل طرف اللسان بالثنايا كما اتصل بأصولها لإخراج الطاء والدال ، بل يحاذيها

(١) عبارة سيبويه (ح ٢ ص ٤٠٥) هكذا : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والباب والرابعة والثنية مخرج اللام » اهـ

ويسامتها ، وعبارة سيبويه « مما بين طرف اللسان وطرف الثنايا مخرج الزاى والسين والصاد » فعلى ما قال مخرج هذه الحروف هو مخرج النون قوله « طرف اللسان وطرف الثنايا » أى : رءوس الثنايا العليا ، وقال الخليل : العين والحاء والهاء والغين والخاء حلقية ؛ لأن مبتدأها من الحلق ، والقاف والكاف أهو يتآن ؛ إذ هما من اللهاة ، والجيم والشين والضاد شجرية ، لأن مبتدأها من شجر الفم : أى مفرجه ، والصاد والزاى والسين أسلية ، وأسلة اللسان : مُستدق طرفه ، والطاء والدال والتاء نطعية : لأن مبتدأها من نطع الفار الأعلى ، والطاء والدال والثاء لثوية ، والراء واللام والنون ذلقية ، وذلق كل شئ : تحديد طرفه ، والفاء والباء والميم شفوية ، أو شفوية ، والواو والياء والألف والهمزة هوائية ؛ إذ هى من الهواء لا يتعلق بها شئ ، وخالف الفراء سيبويه فى موضعين : أحدها أنه جعل مخرج الياء والواو واحداً ، والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين ، وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه ، وعليه العلماء بعده .

قال : « وَمَخْرَجُ الْمُتَفَرِّعِ وَاضِحٌ ، وَالْفَصِيحُ مُتِمَّانِيَّةٌ : هَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ [وَهْيَ] ثَلَاثَةٌ ، وَالنُّونُ الْخَفِيَّةُ نَحْوُ غَنَكْ ، وَالْألفُ الْإِمَالَةُ ، وَالْأَمُّ التَّفْخِيمُ ، وَالصَّادُ كَالزَّائِى وَالشَّيْنُ كَالْجِيمِ . وَأَمَّا الصَّادُ كَالسَّيْنِ وَالطَّاءُ كَالتَّاءِ وَالْفَاءُ كَالْبَاءِ وَالضَّادُ الضَّعِيفَةُ وَالْكَافُ كَالْجِيمِ فَمُسْتَهْجَنَةٌ . وَأَمَّا الْجِيمُ كَالْكَافِ وَالْجِيمُ كَالشَّيْنِ فَلَا يَتَحَقَّقُ »

مخرج
الحروف
الفرعية

أقول : يعنى بالمتفرع حرفاً يتفرع عن هذه الحروف المذكورة قبل بإشراكها صوتاً من غيرها ؛ فهمزة بين بين ثلاثة ذكرناها فى تخفيف الهمزة ^(١) : ما بين الهمزة والألف ، وما بينها وبين الواو ، وما بينها وبين الياء .

قوله « النون الخفية » قيل : إن الرواية عن سيبويه « الخفيفة » قال السيرافى يجب أن يقال « الخفية » لأن التفسير يدل عليه ، إذ هى نون ساكنة غير

ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط ، وإنما تجيء قبل الحروف الخمسة عشر التي تذكر عند ذكر أحوال النون ، قال السيرافي : ولو تكلف متكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر لأمكن بعلاج وعسر .

قوله : « وألف الإمالة » يسميها سيديويه ألف الترخيم ؛ لأن الترخيم تليين الصوت ، قال :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْخَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْخَوَاشِي لَاهِرًا وَلَا تَزُرُّ

قوله « ولام التفخيم » يعنى بها اللام التي تلى الصاد أو الضاد أو الطاء ، إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة ، كَالصَّلَاةِ وَيَصَلُّونَ ؛ فإن بعضهم يفخمها ، وكذا لام « الله » إذا كان قبلها ضمة أو فتحة .

ولم يذكر المصنف ألف التفخيم ، وذكرها سيديويه في الحروف المستحسنة ، وهى الألف التي يَنْحَى بها نحو الواو ، كَالصَّائِرَةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَيَاةِ ، وهى لغة أهل الحجاز ، وزعموا أن كَتَبَهُمْ لهذه الكلمات بالواو على هذه اللغة .
قوله « الصاد كالزاي » قد ذكرنا ذلك في نحو يَصْدُقُ وَصَدَقَ .

قوله « والشين كالجيم » ذكرها سيديويه في الحروف المستحسنة ، وذكر الجيم التي كالشين في المستهجنة ، وكلتاها شيء واحد ، لكنه إنما استحسنت الشين المشربة صوت الجيم لأنه إنما يفعل ذلك بها إذا كانت الشين ساكنة قبل الدال ، والدال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة تنافى جوهر الدال ، ولا سيما إذا كانت

(١) هذا بيت من بحر الطويل من قصيدة لذى الرمة ، والبشر : اسم جنس جمعى واحده بشرة ، وبشرة الإنسان : ظاهر بدنه ، والمنطق مصدر ميمى بمعنى النطق ، والرخيم : الناعم اللين ، والهراء — كغراب — : المنطق الفاسد ، ويقال : هو الكثير ، وهو أنسب لمقابلته بالزر وهو القليل . والاستشهاد بالبيت على أن الرخيم معناه الصوت اللين ، فالترخيم بمعنى تليين الصوت

سأكفة ؛ لأن الحركة تُخرج الحرف عن جوهره فتُشرب الشين صوت الجيم التي هي
مجهورة شديدة كالدال لتناسب الصوت ؛ فلا جرم استحسن ، وإنما استهجن الجيم
التي كالشين لأنها إنما يفعل ذلك بها إذا سكنت وبعدها دال أو تاء ، نحو اجتمعوا
وأجدر ، وليس بين الجيم والدال ، ولا بينها وبين التاء تباين ، بل هما شديدتان ،
لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين فيشرب الجيم ما يقاربه
في الخرج ، وهو الشين ؛ فالفرار من المتنافيين مستحسن ، والفرار من المثلين
مستهجن ، فصار الحرف الواحد مستحسنا في موضع ، ومستهجنا في موضع آخر ،
بحسب موقعه

قوله « وأما الصاد كالسين » قر بها بعضهم من السين لكونهما من مخرج
واحد ، والطاء التي كالتاء تكون في كلام عجم أهل المشرق كثيرا ؛ لأن الطاء
في أصل لغتهم معدومة فإذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم ، فنطقوا بشيء
بين الطاء والتاء

قوله « والفاء كالباء » قال السيرافي : هي كثيرة في لغة العجم وهي على
ضربين : أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء ، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه
من الباء ، وقد جعل الحرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصين ، قال : وأظن
أن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم

قوله « الضاد الضعيفة » قال السيرافي : إنها لغة قوم ليس في لغتهم ضاد ،
فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتضلت عليهم ، فرمما أخرجوها طاء ،
لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وربما تكلفوا إخراجها من
مخرج الضاد فلم يأت لهم فخرجت بين الضاد والطاء ، وفي حاشية كتاب
ابن مبرمّان : الضاد الضعيفة كما يقال في أثر دله : أضرد له ، يقر بون التاء من
الضاد ، قال سيبويه : تكلف الضاد الضعيفة من الجانب الأيسر أخف ، قال

السيراني : لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة ، وإخراج الضعيفة من موضع اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة

قوله « والسكاف كالجيم » نحو جافر في كافر ، وكذا الجيم التي كالسكاف ، يقولون في جَمَل : كَمَل ، وفي رَجُل : رَكُل ، وهي فاشية في أهل البحرين ، وهما جميعا شيء واحد ، إلا أن أصل أحدهما الجيم وأصل الآخر السكاف ، كما ذكرنا في الجيم كالشين والشين كالجيم ، إلا أن الشين كالجيم مستحسنة وعكسه مستهجن ، والسكاف كالجيم وعكسه مستهجنان ، فقوله « لا يتحقق » فيه نظر ، وكأنه ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف آخر غير الشين كالجيم ، وكذا ظن أن مرادهم بالجيم كالسكاف غير مرادهم بالسكاف كالجيم ، وهو وهم ومن المتفرعة القاف بين القاف والسكاف ، قال السيراني : هو مثل السكاف

التي كالجيم والجيم التي كالسكاف

ومنها أيضا الجيم التي كالزاي والشين التي كالزاي ، على ما ذكرنا في أُجْدَر وأشدق

ومنها أيضا الياء كالواو في قِيلَ وَيُباع — بالإشمام ، والواو كالياء في مذعور

وابن نور ، كما ذكرنا في باب الإمالة

قال : « وَمِنْهَا الْمَجْهُورَةُ وَالْمَهْمُوسَةُ ، وَمِنْهَا الشَّدِيدَةُ وَالرَّخْوَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ، وَمِنْهَا الْمُطَبَّقَةُ وَالْمُنْفَتِحَةُ ، وَمِنْهَا الْمُسْتَمْلِيَةُ وَالْمُنْخَفِضَةُ ، وَمِنْهَا حُرُوفُ الذَّلَاقَةِ وَالْمُصْتَمَةُ ، وَمِنْهَا حُرُوفُ الْقَلَقَلَةِ وَالضَّفِيرِ وَاللَّيْنَةِ وَالْمُنْخَرِفِ وَالْمُسَكَّرِ وَالْهَآوِي وَالْمَهْتُوتِ . »

فَالْمَجْهُورَةُ مَا يَنْحَصِرُ جَرَى النَّفْسِ مَعَ تَحَوُّكِ وَهِيَ مَاءَدَا حُرُوفِ (سَتَشْحَنُكَ خَصْفَه) ، وَالْمَهْمُوسَةُ يُخْلَفُهَا ، وَمُثْلَابَقَةٌ وَكَسْكَكَ ، وَخَالَفَ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ الضَّادَ وَالظَّاءَ وَالذَّالَ وَالزَّايَ وَالْعَيْنَ وَالْغَيْنَ وَالْيَاءَ مِنَ الْمَهْمُوسَةِ ، وَالسَّكَافَ

وَالْقَاءَ مِنَ الْمَجْهُورَةِ ، وَرَأَى أَنَّ الشَّدَّةَ تَوْكُّدُ الْجَهْرِ ، وَالشَّدِيدَةُ : مَا يَنْحَصِرُ
جَرِيُّ صَوْتِهِ عِنْدَ إِسْكَانِهِ فِي مَخْرَجِهِ فَلَا يَجْرِي ، وَيَجْمَعُهَا (أَجْدُكَ قَطَبَتْ)
وَالرَّخْوَةُ بِخِلَافِهَا ، وَمَا بَيْنَهُمَا مَا لَا يَتِمُّ لَهُ الْإِنْحِصَارُ وَلَا الْجَرِيُّ ، وَيَجْمَعُهَا
(لَمْ يَرَوْعْنَا) ، وَمُثِّلَتْ بِالْحُجِّ وَالطُّشِّ وَالْخَلِّ ، وَالْمُطَبَقَةُ مَا يَنْطَبِقُ عَلَى
مَخْرَجِهِ الْحَنَكُ ، وَهِيَ الصَّادُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ ، وَالْمُنْفَتِحَةُ بِخِلَافِهَا ،
وَالْمُسْتَعْلِيَّةُ مَا يَرْتَفِعُ السَّكَنُ بِهَا إِلَى الْحَنَكِ وَهِيَ الْمُطَبَقَةُ وَالْخَاءُ وَالغَيْنُ
وَالْقَافُ ، وَالْمُنْخَفِضَةُ بِخِلَافِهَا ، وَحُرُوفُ الذَّلَاقَةِ مَا لَا يَنْفَكُ رُبَاعِيٌّ أَوْ
خُمَاسِيٌّ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا لِسُوءِ لَتِّهَا ، وَيَجْمَعُهَا (مُرٌّ بِثَقَلٍ) وَالْمُصَمَّةُ بِخِلَافِهَا
لِأَنَّهُ صُمِتَ عَنْهَا فِي بِنَاءِ رُبَاعِيٍّ أَوْ خُمَاسِيٍّ مِنْهَا ، وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ مَا يَنْقُصُ
إِلَى الشَّدَّةِ فِيهَا ضَغْطٌ فِي الْوَقْفِ ، (وَيَجْمَعُهَا قَدْ طُبِجَ) ، وَحُرُوفُ الصَّغِيرِ
مَا يُصَغَّرُ بِهَا ، وَهِيَ الصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ ، وَاللَّيْنَةُ حُرُوفُ اللَّيْنِ ، وَالْمُنْخَرِفُ
الْلَّامُ ؛ لِأَنَّ اللَّسَانَ يَنْخَرِفُ بِهِ ، وَالْمُسَكَّرُ الرَّاءُ ؛ لِتَعَرُّفِ الْأَسَانِ بِهِ ،
وَالْهَوَاوِي الْأَافُ ؛ لِأَسَاسِ هَوَاءِ الصَّوْتِ بِهِ ، وَالْمُهَيَّوْتُ الْقَاءُ ، إِنْخِفَافُهَا «

أقول : إنما سميت الحروف المذكورة مجهورة لأنه لا بد في بيانها وإخراجها من
جَهْرٍ ما ، ولايتها النطق بها إلا كذلك ، كالقاف والعين ، بخلاف المهموس ،
فإنه يتهى لك أن تنطق به ويسمع منك خفيا كما يمكنك أن تجهر به ، والجهر :
رفع الصوت ، والهمس : إخفاؤه ، وإما يسكون مجهورا لأنك تشيع الاعتماد
في موضعه ، فن إشباع الاعتماد يحصل إرتفاع الصوت ، ومن ضعف الاعتماد يحصل
الهمس والإخفاء ، فإذا أشبعت الاعتماد فإن جرى الصوت كما في الصاد والظاء
والزاي والعين والغين والياء فهي مجهورة رخوة ، وإن أشبعت ولم يجر الصوت
كالقاف والجيم والطاء والدال فهي مجهورة شديدة ، قيل : والمجهورة تخرج
أصواتها من الصدر ، والمهموسة تخرج أصواتها من مخارجها في الفم ، وذلك مما

يرخى الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفا ، ثم إن أردت الجهر بها وإسماعها أتبت صوتها بصوت من الصدر ليفهم ، وتمتحن الجهورية بأن تكررها مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة : رفعت صوتك بها أو أخفيتته : سواء أشبعت الحركات حتى تتولد الحروف ، بحوقا قافا ، وقوقوقو ، وقققق ، أولم تشبعها نحو ققق ، فإنك ترى الصوت يجري ولا ينقطع ، ولا يجري النفس إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت ، وأما مع الصوت فلا يجري ذلك ؛ لأن النفس الخارج من الصدر - وهو مركب الصوت - يحتبس إذا اشتد اعتماد الناطق على مخرج الحرف ؛ إذ الاعتماد على موضع من الخلق والفم يحبس النفس وإن لم يكن هناك صوت ، وإنما يجري النفس إذا ضعف الاعتماد ، وإنما كررت الحرف في الامتحان لأنك لو نظقت بواحد من الجهورية غير مكرر فمقريب فراغك منه يجري النفس بلا فصل ، فيظن أن النفس إنما خرج مع الجهورية لا بعده ، فإذا تكررت وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المكررة نفس عرفت أن النطق بالحروف هو الحابس للنفس ، وإنما حُرِّكت الحروف لأن التكرير من دون الحركة محال ، وإنما جاز إشباع الحركات لأن الواو والألف والياء أيضا مجبورة فلا يجري مع صوتها النفس ، وأما المهموسة فإنك إذا كررتها مع إشباع الحركة أو بدونه فإن جوهرها الضعف الاعتماد على مخارجها لا يحبس النفس ، فيخرج النفس ويجري كما يجري الصوت بها ، نحو كَكَكَكَ ، فالتفاف والكاف قريبا الخارج ، ورأيت كيف كان أحدها مجهورا والآخر مهموسا ، وقس على التفاف والكاف سائر الجهورية والمهموسة فنقول : جميع حروف الهجاء على ضربين : مهموسة وهى حروف (سَتَشَحَّتْكَ خَصَفَه) بالهاء فى خصفه للوقف ، ومعنى الكلام ستشخذ عليك : أى تتككدى ، والشحاذ والشحات : المتككدى ، وخصفة : اسم امرأة ، وما بقى من الحروف مجبورة ، وهى قواك : ظل قو رِبَضَ إِذْ غَزَا جُنْدٌ مُطِيع

ثم تنقسم جميع حروف التهجى قسمة مستأنفة ثلاثة أقسام : شديدة ، ورخوة ، وما بينهما ، والحروف الشديدة (أَجْدُكَ قَطَّبْتَ) ونعنى بالشديدة ما إذا أسكنته ونطقت به لم يجر الصوت ، والرخوة : ما يجرى الصوت عند النطق بها ، والفرق بين الشديدة والجهورة أن الشديدة لا يجرى الصوت عند النطق بها ، بل إنك تسمع به فى آن ثم ينقطع ، والجهورة لا اعتبار فيها بعدم جرى الصوت ، بل الاعتبار فيها بعدم جرى النفس عند التصويت بها ، وبعضهم أخرج من الجهورية : أى من حروف (ظِلُّ قَوَى) السبعة الأحرف التى من الرخوة : أى الضاد والطاء والذال والزاي والعين والغين والياء ، فيبقى منها الحروف الشديدة : (أى أَجْدُكَ قَطَّبْتَ) وأربعة أحرف مما بين الشديدة والرخوة : أى من حروف (لِمَ يَرُوعُنَا) وهى اللام والميم والواو والنون ، فيكون مجموع الجهورية عنده اثنى عشر ، وهى حروف (وَلَمَنْ أَجْدُكَ قَطَّبْتَ) ، وهذا القائل ظن أن الرخاوة تنافى الجهر ، وليس بشيء ؛ لأن الرخاوة أن يجرى الصوت بالحرف عند إسكانه كالنَّهْر ، والجهر : رفع الصوت بالحرف : سواء جرى الصوت ، أو لم يجر ، وعلامته عدم حرى النفس .

وإنما اعتبر فى امتحان الشديدة والرخوة إسكان الحروف لأنك لو حركتها والحركات أبعاض الواو والألف والياء وفيها رخاوة ما لَجَرَّت الحركات لشدة اتصالها بالحروف الشديدة إلى شيء من الرخاوة ، فلم نتبين شدتها .

وقوله فى الشديدة « ما ينحصر جرى صوته عند إسكانه فى مخرجه » متعلق بمنحصر : أى ينحصر فى مخرجه عند إسكانه ، وإنما جعل حروف (لِمَ يَرُوعُنَا) بين الشديدة والرخوة لأن الشديدة هى التى ينحصر الصوت فى مواضعها عند الوقف ، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت فى مواضعها عند الوقف ، لكن تعرض لها أعراض تزجب خروج الصوت من غير مواضعها ، أما العين فينحصر الصوت عند مخرجه ، لكن لقربه من الحاء التى هى مهموسة ينسل

صوته شيئاً قليلاً ، فكأنك وقفت على الحاء ، وأما اللام فمخرجها — أعنى طرف اللسان — لا يتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به ، فلا يجرى منه صوت ، لكنه لما لم يسدّ طريق الصوت بالسكّلية كاللّال والتاء بل انحرف طرف اللسان عند النطق به خرج الصوت عند النطق به من مُسْتَدَقّ اللسان فويق مخرجه ، وأما الميم والنون فإن الصوت لا يخرج من موضعيهما من الهم ، لكن لما كان لهما مخرجان في الهم وفي الخيشوم جرى به الصوت من الأنف دون الهم ؛ لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر الصوت بهما ، وأما الزاء فلم يجر الصوت في ابتداء النطق به ، لكنه جرى شيئاً لانحرافه وميله إلى اللام ، كما قلنا في العين المائلة إلى الحاء ، وأيضاً الزاء مكرر ، فإذا تكرّر جرى الصوت معه في أثناء التكرّر ، وكذلك الواو والياء والألف لا يجرى الصوت معها كثيراً ، لكن لما كانت مخارجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من المجهورة كان الصوت معها يكثر فيجرى منه شيء ، واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجى الواو والياء لهواء صوتهما ، فلذلك سمى الهواوى : أى ذات الهواء ، كالناشب^(١) والنابل^(٢) ، وإنما كان الاتساع للألف أكثر لأنك تضم شفتيك للواو فيتضيق المخرج وترفع لسانك قبل الحنك للياء ، وأما الألف فلا تعمل له شيئاً من هذا ، بل تفرج المخرج ؛ فأوسمهن مخرجا الألف ، ثم الياء ، ثم الواو ، وهذه الحروف أخفى الحروف ؛ لاتساع مخرجها ، وأخفاهن الألف ؛ لأن سعة مخرجها أكثر

(١) الناشب : صاحب النشاب ، والنشاب - كرمان - : النبل ، والواحدة نشابة - كرمانة -

(٢) النايل : صاحب النبل ، أو صانعه مثل النبال ، والنبل : السهام ، ولا واحد له من لفظه ، ويقال : واحده نبلة

قوله « المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان » لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالمطبق على اللسان ، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقا عليها قوله « على مخرجه » ليس بمطرد ؛ لأن مخرج الضاد حافة اللسان ، وحافة اللسان تنطبق على الأضراس كما ذكرنا ، وباقي اللسان ينطبق عليه الحنك ، قال سيبويه : لولا الإطباق في الصاد لكان سينا ، وفي الظاء كان ذالا ، وفي الطاء كان دالا ، ولخرجت الضاد من الكلام ؛ لأنه ليس شيء من الحروف من موضعها غيرها قوله « والمنفتحة بخلافها » لأنه يفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها ، والمستعملية : ما يرتفع بسببها اللسان ، وهي المطبقة والخاء والغين المعجمتان والقاف ؛ لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضا ، اسكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها ، والمنخفضة : ما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع ، وهي كل ما عدا المستعملية

قوله « حروف الذلاقة » الذلاقة : الفصاحة والخفة في الكلام ، وهذه الحروف أخف الحروف ، ولا ينفك رباعى ولا خماسى من حرف منها ، إلا شاذا ، كالعسجد^(١) والذهقة^(٢) والزهرقة^(٣) والعسطوس^(٤) ، وذلك لأن الرباعى والخماسى ثقيلان ، فلم يخليا من حرف سهل على اللسان خفيف ، والمصمتة : ضد حروف الذلاقة ، والشئ المصمت هو الذى لا جوف له ، فيكون ثقيلًا ، سميت بذلك لثقلها على اللسان ، بخلاف حروف الذلاقة ، وقيل : إنما سميت بذلك لأنها أصميت عن أن يبني منها وحدها رباعى أو خماسى ،

(١) العسجد : الذهب ، وهو أيضا الجوهر كله كالدر والياقوت ، ويقال : بعير عسجد ؛ إذا كان ضخما

(٢) الدهقة : مصدر قولك : دهق اللحم ؛ إذا كسره وقطعه وكسر عظامه

(٣) الزهرقة : شدة الضحك ، وهي أيضا ترقيص الأم الصبي

(٤) العسطوس - كقربوس - : وربما شددت سينه الأولى : شجرة كالحيزران

تكون بالجزيرة ، وهو أبنا رأس النصارى

والأول أولى ، لأنها ضد حروف الذلاقة في المعنى ، فضاذتها لها في الاسم أنسب قوله « وحروف القلقة » إنما سميت حروف القلقة لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر ، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت ، فإذا أردت بيانها للمخاطب احتججت إلى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع ، وبعض العرب أشد صوتا كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف ، وبعض الحروف إذا وقفت عليها خرج معها مثل النفخة ولم تنضغط ضغط الأول ، وهي الظاء والذال والضاد والزاي ، فإن الضاد تجد المنفذ بين الأضراس ، والطاء والذال والزاي تجد منفذا من بين الثنايا وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عليها مع نفخ لأبهن يحجرين مع النفس ، وبعض العرب أشد نفخا ، كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف

وبعض الحروف لا يصحبها في الوقف لا صوت كما في القلقة ، ولا نفخ كما في المهموسة ، ولا شبه نفخ كما في الحروف الأربعة ، وهو اللام والنون والميم والعين والهمزة ، أما عدم الصوت فلا أنه لم يتصعد من الصدر صوت يحتاج إلى إخراج ، وأيضا لم يحصل ضغط تام ، وأما عدم النفخ فلا أن اللام والنون لا يجدان منفذا كما وجدت الحروف الأربعة بين الأسنان وذلك لأنهما ارتفعتا عن الثنايا ، وكذلك الميم ، لأنك تضم الشفتين بها ، وأما العين والغين والهمزة فانك لو أردت النفخ من مواضعها لم يمكن ، ولا يكون شيء من النفخ والصوت في الوصل نحو أذهب زيدا ، وخذهما ، واحرسهما ، وذلك لاتصال الحرف الثاني به فلا يبقى لا صوت ولا نفخ

قوله « قد طَبَّجَ » الطَّبَّجُ : ضرب اليد على مجوف ، وإنما سمي اللام منحرفا لأن اللسان ينحرف عند النطق به ، ومخرجه من اللسان - أعنى طرفه - لا يتجافى عن موضعه من الحنك ، وليس يخرج الصوت من ذلك المخرج ،

بل يتجافى ناحيتها مستدقُّ اللسان ، ولا تعترضان الصوت ، بل تخليان طريقه ، ويخرج الصوت من تينك الناحيتين ، وإنما سمي الراء مكرراً لأن طرف اللسان إذا تسكلم به كأنه يتعثر : أى يقوم فيعثر؛ للتكرير الذى فيه ، ولذلك كانت حركته كحركتين ، كما تبين فى باب الإمالة^(١) ، ومعنى الهاوى ذُو الهَوَاءِ كما ذكرنا ، وإنما سمي التاء مهتوتاً لأن الهتَّ سرَّدُ الكلام على سرعة ، فهو حرف خفيف لا يصعب التسكلم به على سرعة .

قال : « وَمَتَى قُصِدَ إِدْغَامُ أَحَدِ الْمُتَقَارِبِينَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَلْبِ ، وَالْقِيَاسُ قَلْبُ الْأَوَّلِ إِلَّا لِعَارِضٍ فِي نَحْوِ أَذْبَحْتُوذَا وَأَذْبَحْتُوذِهِ ، وَفِي جُمْلَةٍ مِنْ تَاءِ الْأَفْتِعَالِ لِنَحْوِهِ وَلِكَثْرَةِ تَغْيِيرِهَا ، وَنَحْمُ فِي مَعْنَاهُمْ ضَعِيفٌ ، وَسِتُّ أَصْلُهُ سِدْسٌ شَذَّ لَا زِمٌ »

طريق
ادغام
المتقاربين

أقول : شرع فى بيان إدغام المتقاربة بعضها فى بعض ، وقدم مقدمة يعرف بها كيفية إدغامها ، ثم ذكر مقدمة أخرى يعرف بها مالم يجوز إدغامه منها فى مقاربه ، وهى قوله « ولا يدغم منها فى كلمة » إلى قوله « فالهاء فى الحاء » ، إنما كان القياس قلب الأول إلى الثانى دون العكس لأن الادغام تغيير الحرف الأول بإيصاله إلى الثانى وجعله معه كحرف واحد ، فلما كان لابد للأول من التغيير بعد صيرورة المتقاربين مثليْن ابتدأت بتغييره بالقلب

قوله « إلا لعارض » اعلم أنه قد يعرض ما يمنع من القياس المذكور ، وهو شيْتان :

أحدهما : كون الأول أخف من الثانى ، وهو إما فى حرفين حلقيين أولهما أعلى من الثانى ، وذلك إذا قصد إدغام الحاء إمامى العين أو فى الهاء فقط ، ولا يدغم حلقى فى حلقى آخر أدخل منه كما يجيىء ، وإنما أدغمت الحاء فى أحد الحرفين مع أن حروف الحلق يقل فيها الإدغام — كما يجيىء — لثقلها ؛ فلهاذا قل المضاعف منها كما

يجيء ، فلم يدغم بعضها في بعض في كلمتين أيضا في الأغلب ؛ لئلا يكون شبه مضاعف مصوغ منها ، وإنما أدغمت الحاء في أحدهما لشدة مقاربة الحاء لهما ، وإنما قلبت الثانية إلى الأول في نحو اذْبَحْ عَتُودًا ^(١) ، واذبَحْ هذه ، مع أن القياس العكس ؛ لأن أنزلها في الحلق أثقلها ، فأثقلها الهمزة ثم الهاء ، ثم العين ثم الغين ثم الحاء ثم الخاء ، فالحاء أخف من الغين والحاء ، والمقصود من الإدغام التخفيف ، فلو قلبت الأولى التي هي أخف إلى الثانية التي هي أثقل لمشت خفة الإدغام بثقل الحرف المقلوب إليه فكأنه لم يدغم شيء في شيء ، وأما في الواو والياء في نحو سيد وأصله سَيُودٌ وذلك لثقل الواو كما مر في باب الإعلال

وثانيهما كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست في الثاني ، فيبقى عليها بترك قلبه إلى الثاني ، ولا يدغم في مثل هذا كما يجيء ، إلا أن يكون الثاني زائدا فلا يبالى بقلبه وتغييره على خلاف القياس ، نحو اسْمَعْ وَانْزِلْ ومعنى قوله « لنحوه ولكثرة تغييرها » أى : لكون الأول أخف من الثاني

ولكثرة تغير التاء لغير الإدغام كما في اضطرب واضطرب وقوله « ومحّم في معهم ضعيف » كان القياس الأوّل : أى قلب الأول إلى الثاني ، أن يقال مَهْمٌ ، بقلب العين هاء ، وقياس العارض ، وهو كون الثاني : أى الهاء أدخَلَ في الحلق وأثقل ، أن يقلب الثاني إلى الأول فيقال مَعْمٌ ، فاستثقل كلاهما ، ولهذا كان تضعيف الهاء نحو قَهَّ ^(٢) وَكَهَّ ^(٣) السكرانُ ، والعين نحو دَعَّ ^(٤) وَكَعَّ ^(٥) قليلا جدا ، واستثقل أيضا ترك الإدغام لأن كل واحدة منهما

(١) العتود : ولد المعز

(٢) قه الرجل : اشتد ضحكك . انظر (ص ٧٣ من هذا الجزء)

(٣) كه السكران : أخرج نفسه . انظر (ص ٧٣ من هذا الجزء)

(٤) الدع : الدفع العنيف ، وفي التنزيل (فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ) :

أى يدفعه بعنف

(٥) كع الرجل : جبن ، وهو من باب نصر وضرب وعلم ، انظر (ص ١٣٤)

مستقلة لزوها في الحلق فكيف بهما مجتمعين مع تنافرها ؟ إذ العين مجهورة
والهاء مهموسة ، فطلبوا حرفاً مناسباً لهما أخف منهما ، وهو الحاء : أما كونه
أخف فلا أنه أعلى منهما في الحلق ، ولذلك كثر نحو مَحَّ (١) وَدَحَّ (٢) وَزَحَّ (٣)
بخلاف دَعَّ وَكَعَّ وَكَهَّ وَقَهَّ ، وأما مناسبتها للعين فلا لأنها من وسط الحلق ، وأما
الهاء فبالهمس والرخاوة ؛ فلذا قلب بعض بني تميم العين والهاء حاءين وأدغم
أحدهما في الآخر نحو مَحَّمَّ ومَحَّأولاء ، في معهم ومع هؤلاء ، والأكثر ترك القلب
والإدغام لعروض اجتماعهما ، وكذا قولك سِتَّ أصله سِدَسٌ ، بدلالة التسديس
وبين الدال والسين تقارب في الخرج ؛ لأن كليهما من طرف اللسان ، فلو قلب ،
الدال سينا كما هو القياس اجتمع ثلاث سينات ، ولا يجوز قلب السين دالا خوفاً
من زوال فضيلة الصفير ، ومع تقارب الدال والسين في الخرج بينهما تناسف في
الصفة ؛ لأن الدال مجهورة شديدة والسين مهموسة رخوة ، فتقاربهما داع إلى
ترك اجتماعهما مُظهريْن ، وكذا تنافرها وقلب أحدهما إلى الآخر ممتنع ، كما مر ،
فلم يبق إلا قلبهما إلى حرف يناسبهما ، وهو التاء ؛ لأنها من مخرج الدال
ومثل السين في الهمس

قال : « وَلَا يَدْغَمُ مِنْهَا فِي كَلِمَةٍ مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ بِتَرْكِيبٍ آخَرَ ،
نَحْوُ وَطَدَ وَوَتَدَ وَشَاةَ زَنَمَاءَ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَقُولُوا : وَطَدَا وَلَا وَتَدَا ، بَلْ قَالُوا :
طَلَدَ وَتَدَا لِمَا يَأْزِمُ مِنْ ثِقَلٍ أَوْ لَبْسٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ اتَّحَى وَاطَّيَّرَ ، وَجَاءَ
وَدِي فِي تَمِيمٍ »

امتناع
ادغام
المتقاربين
لللبس أو
ثقل

(١) مح الثوب : كنصر وضرب - : بلى

(٢) الدح : الدس والنكاح ، وهو أيضا الدفع في القفا

(٣) تقول : زحه يزحه - كمد يده - ؛ إذا نحاه عن موضعه ودفعه وجذبه

في جملة

أقول : إذا اجتمع من المتقاربة شيثان : فإن كانا في كلمتين نحو مَنْ مِثْلَكَ فإنه يدغم أحدهما في الآخر ، ولا يُبَالَى باللبس لو عرض ؛ لأنهما في معرض الالتسكك ، فإذا انفككا يعرف أصل كل واحد منهما ، ثم إن تحركا لم يجب الإدغام ولم يتأكد ، وإن سكن الأول فقد يجب كالنون في حروف (يرملون) ، وكلام التعريف فيما سنده ، ولا يجب في غيرهما ، بل يتأكد ولا سيما إذا اشتد التقارب ، وإن كانا في كلمة : فإن تحركا وألبس الادغام مثالا بمثال لم يدغم ، كما في وَطَدَ^(١) : أى أحكم ، وَتَدَ : أى ضرب الوتد ، وكذا في الاسم ، نحو وَتَدَ ، وإن لم يلبس جاز الادغام نحو اَزْمَلْ^(٢) فِي تَزْمَلْ ، لأن أَفْعَلْ — بتضعيف الفاء والعين — ليس من أبنيتهم ، بل لايجيء إلا وقد أُدْغِمَ في فائه تاء تَفْعَلْ كاتَرَكَ وَاَزْمَلْ ، ومن ثم لا نقول : أَقْطَعَ وَاَضْرَبَ ، وإن كان أولها ساكنا : فإن ألبس ولم يكن تقاربهما كاملا بقي الأول غير مدغم ، نحو قِنُون^(٣) وَصِنُون^(٤) وَبُنْيَانٍ وَفَنِيَّةٍ^(٥) وَبُنْيَةٍ وَكُنْيَةٍ وَمُنِيَّةٍ وَقِنَوَاءَ^(٦)

(١) قال في اللسان : « وطد الشيء يطده وطدا وطة فهو موطود ووطيد : أثبته وثقله ، والتوطيد مثله » ومثله في القاموس : ومنه تعلم أن قول ابن الحاجب « ومن ثم لم يقولوا : وطدا » غير سديد ، وكذا دعواه أنه لم يرد الوتد ، فقد ذكر صاحبها القاموس واللسان أنه يقال : وتد الوتديته وتداوتده ، إذا ثبته ، وقد وجه الرضى ما ذكره ابن الحاجب بأنه جرى على لغة بعض العرب

(٢) تقول : تزمّل في ثوبه ، وازمّل ، إذا تلفف . وفي التيزيل (يَأْيُهَا الْمُزْمَلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا)

(٣) القنوان : جمع قنو ، وهو من النخلة بمنزلة العنقود من العنب

(٤) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق . انظر (ج ٢ ص ٩٣)

(٥) القنية - بضم فسكون أو بكسر فسكون - ما يتخذها الانسان من الغنم

ونحوها لنفسه لا للتجارة ، وانظر (ج ٢ ص ٤٣)

(٦) تقول : رجل أقى الأنف ، وامرأة قنواء الأنف إذا كان أعلى أنفهما

مرتفعاً ووسطه محدودباً ، وهو من علامة السكرم عندهم .

وشاق زَنَمَاءُ^(١) وَغَنَمٍ زُئِمٍ ، وإن كان نقاربهما كاملا جاز الاظهار نظراً إلى
الالتباس بالادغام ، وجاز الادغام نظراً إلى شدة التقارب ، وذلك نحو وَتَدَّ يَتَدُّ
وَتَدَا وَوَطَدَ يَوطِدُ وَطَدَا وَعِتْدَانٍ في جمع عَتُودٍ
ومنهم من يدغم التاء في الدال فيقول وَتَدَّ يَتَدُّ وَدَا وَعَتُودَا وَعِيدَانَا ، قال
الأخطل :

١٩١ -- زَاذْ كُرُ غُدَانَةٌ عِيدَانَا مَزْنَمَةٌ

مِنَ الْحَبَلَقِ تَبْنَى حَوْلَهَا الصَّيْرُ^(٢)

ومنه قولهم وَدَّ في وَتَدٍ ، خففه بنو تميم بحذف كسرة التاء نحو كَبَدِيهِ وَفَخَذِيهِ
كما مر في أول الكتاب^(٣) فقالوا بعد الاسكان : وَدَّ ، ولم يجوز في انغمهم وَتَدَّ —
بسكون التاء مظهرة — كما قيل عِتْدَانٍ ؛ لسكثرة استعمال هذه اللفظة فيستثقل ،
وجمعه على أوتاد يزيل الابس ، ولم يجوز الادغام في نحو وَطَدٍ اثلاً تزول فضيلة
الاطباق ، ومن العرب من يلتزم تَدَّةً وَطَدَّةً في مصدر وَتَدَّ وَوَطَدَّ خوفاً
من الاستثقال لو قيل : وَتَدَا وَوَطَدَا غير مدغمتين ، ومن الالتباس لو قيل : وَدَا ،
وكذا يلتزم في وَتَدٍ اللفظة الحجازية : أعنى كسر التاء ؛ لما ذكرنا

(١) الزئمة - بالتحريك - شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلة ، يفعل
بكرامها ، يقال : بعير زئم وأزئم ومزئم - كمعظم - وناقاة زئمة وزنماء ومزئمة
(٢) هذا البيت للأخطل التغلبي من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان ،
وغدانة - بضم الغين المعجمة وبعدها دال مهملة - قبيلة من تميم ، أبوها غدانة بن
يربوع ، «وعدانا» أصله عتدانا ، والعتدان : جمع عتود ، وهو الجذع من أولاد
المعز ، والمزئمة : ذات الزئمة ، والحباق - بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وتشديد
اللام - : أولاد المعز ، والصير : جمع صيرة ، وهي الحظيرة ، يهجو هؤلاء القوم بأنهم
رساة لا ذكر لهم ولا شرف - والاستشهاد بالبيت في قوله «عدانا» فإن أصله
عددان فأبدل التاء دالا ثم أدغم الدال في الدال
(٣) انظر (١ ص ٣٩ وما بعدها)

وإنما لم يبنوا صيغة تقع فيها النون ساكنة قبل الراء واللام نحو قَنَرٍ وَعَنْلٍ؛ لأن الإدغام لا يجوز فيه كما جاز في عَتَدَانٍ ؛ لأن التاء والدال أشد تقاربا من النون واللام والراء ، بدليل إدغام كل واحد من الدال والتاء في الآخر ، بخلاف الراء واللام فإنهما لا يدغمان في النون كما يدغم النون فيهما في كلمتين نحو من ربك وَمَنْ لك ؛ لأن الإدغام إذن عارض غير لازم ؛ فعلى هذا لو قيل نحو قَنَرٍ وَعَنْلٍ لم يجوز الإدغام لما ذكرنا ؛ فلم يبق إلا الإظهار وهو مستثقل ؛ لأن النون قريبة المخرج من اللام والراء ؛ فكأنهما مثلان ، وعَتَدَانٌ وَتَدٌ وتَدَا بذلك الإدغام ضعيف قليل لا يقاس عليه ، وأما زَنْمَاءٌ وصِنَوَانٌ ونحوهما بالإظهار فإنما جاز لعدم كمال التقارب بين الحرفين

وإن لم يلبس إدغام أحد المتقاربين في الآخر في كلمة أدغم نحو اتَّحَى ؛ لأن افْعَلَ ليس من أبنيتهم بتكرير الفاء إلا مدغما فيه نون افْعَلَ كاتَّحَى ، أو مدغما في تاء افْعَلَ كادَّ كَر ، على ما يجيء ، ومن ثم لم يُقَل : اضْرَبْ واقْطَعْ ، قال الخليل : وتقول في افْعَل من وجلت : اوْجَل ومن اليسر ايسر *

قوله « أولبس » أى : لو أدغم *

قوله « وفي تميم » أى : في لغة تميم وهى إسكان كسرة عين فَعِل نحو كَبَدٍ

في كبدٍ

قال : « وَلَمْ تُدْغَمْ حُرُوفُ (ضَوَى مِشْفَرُ) فِيمَا يُقَارِبُهَا لَزِيَادَةِ صِفَتِهَا ؛ وَنَحْوُ سَيِّدٍ وَلِيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا لِأَنَّ الْأَعْلَالَ صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ ، وَأُدْغِمَتِ النَّونُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِتَكْرَاهَةِ تَبَرُّجِهَا ، وَفِي الْمِيمِ — وَإِنْ لَمْ يَتَّكَرَبَا — لِعُذَّتِهَا ، وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ لِامْتِكَانِ بَقَائِهَا ، وَقَدْ جَاءَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ، وَاعْفِرْ لِي ، وَتَحْسِفُ بِهِمْ ، وَلَا حُرُوفُ الصَّغِيرِ فِي غَيْرِهَا ؛ لِفَوَاتِ [صِفَتِهَا] ، وَلَا الْمُطَبَّعَةُ فِي غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ إِبْطَاقٍ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَلَا حَرْفُ حَلَقٍ فِي أُدْخَلَ مِنْهُ إِلَّا الْهَاءُ فِي الْعَيْنِ وَالْهَاءِ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا فِيهِمَا اذْبَحْتُودَا وَاذْبَحَاذِهِ »

امتناع
ادغام
المتقاربين
للمحافظة
على صفة
الحرف

أقول : اعلم أن إدغام أحد المتقاربين في الآخر في كلمة إذا لم يلبس ليس إلا في أبواب يسيرة ، نحو **انْفَعَلْ وَافْتَعَلْ وَتَفَعَّلْ وَتَفَاعَلْ وَفَنَعَلِلِ** ، نحو **امْحَى** واسمِعْ **وازْمَلْ** و**اذازك** و**هَمْشٍ** ^(١) وأما غير ذلك فمُلبَس لا يجوز إلا مع شدة التقارب وسكون الأول نحو **وَدَّ وَعِدَّان** ، ومع ذلك فهو قليل ، والغالب في إدغام أحد المتقاربين في الآخر إنما يكون في كلمتين وفي **انفعل** و**افتعل** و**تفعل** و**تفاعل** و**فَنَعَلِلِ** .

فنعول : المانع من إدغام أحد المتقاربين في الآخر شيئان : أحدهما اتصاف الأول بصفة ليست في الثاني ؛ فلا يدغم الأول في الثاني إبقاء على تلك الصفة ، فن ثم لم تدغم حروف (**ضَوَى** مَشْفَرٌ) ^(٢) فيما ليس فيه صفة المدغم ، وجاز إدغام الواو والياء من هذه الحروف أحدهما في الآخر ؛ لأن فضيلة اللين التي في أحدهما لا تذهب بإدغامه في الآخر ؛ إذ المدغم فيه أيضا متصف باللين ، ولم تدغم حروف الصغير فيما ليس فيه صغير إلا في باب **افتعل** ك**اسْمَعْ** و**ازَّان** ، ولا حروف الإطباق في غيرها بلا إطباق إلا في باب **الافتعال** نحو **اطَّرب** ، وذلك لزوال المانع فيه بقلب الثاني إلى حروف الصغير وإلى حروف الإطباق ، وذلك لكون الثاني زائدا فلا يستنكر تغييره ، وفضيلة الضاد الاستطالة ، وفضيلة الواو والياء اللين ، وفضيلة الميم الغنة ، وفضيلة الشين التنفسي والرخاوة ، فلا تدغم في الجيم مع تقاربهما في الخرج ، وفضيلة الفاء التأفيف ، وهو صوت يخرج من الفم مع النطق بالفاء ، وفضيلة الراء التكرير ، وأيضا لو أدغم لكان كضعف أدغم في غيره نحو **رَدَّدَ** ، ولا يجوز

قوله « ونحو سيّد وُلِيَّة » اعتراض على نفسه ، وذلك أنه قرر أن الواو والياء

(١) الهمرش : المعجوز المسنة . انظر (ج ٢ ص ٣٦٤)

(٢) ضوى : هزل ، والمشفر - برنة منير - الشفة ، أو خاص بالبعير

لا يدغم أحدهما في مقاربه ، فكأنه قال : كيف أدغم أحدهما في الآخر في سيدولى ؟ ثم أجاب بأن قلب الواو إلى الياء لو كان للادغام لورد ذلك ؛ لكنه إنما قلبت ياء لاستئصال اجتماعهما للادغام ، ولهذا قلب الواو ياء : سواء كانت أولى أو ثانية ، ولو كان القلب لإدغام أحد المتقاربين في الآخر لقلببت الأولى إلى الثانية فقط ، كما هو القياس ، ثم بعد القلب اجتمع ياءان أولاهما ساكنة فوجب الادغام ، فهذا من باب إدغام المتماثلين لامن إدغام المتقاربين ؛ وفي هذا الجواب نظر ؛ لأن القاب لو كان لجرد استئصال اجتماعهما لقاب الواو ياء ، وأولاهما متحركة كطويل وطويٓت ، فعرفنا أن القاب من أول الأمر لأجل الادغام ، وذلك لأن الواو والياء تقاربتا في الصفة ، وهى كونهما لينتين ومجهورتين وبين الشديدة والرخوة وإن لم يتقاربا في المخرج ؛ فأدعت إحداها في الأخرى وقلببت الواو وإن كانت ثانية ؛ لأن القصد التخفيف بالادغام ، والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء كما قلنا في اذبحنودا واذبحناذه ؛ فجعل التقارب في الصفة كالتقارب في المخرج ، وجرتأهم على الادغام أيضاً سكون الأول وكونه بذلك عرضة للادغام ، وأما فضيلة اللين فلا تذهب — كما قلنا — لأن كل واحدة منهما متصفة بتلك الصفة .

قوله « وأدغمت النون في اللام » اعترض آخر على نفسه ، وذلك أن فضيلة الغنة تذهب بالادغام ، وأجاب المصنف بأنها وإن كانت تذهب بالادغام لكنهم اغتفروا ذلك ؛ لأن للنون نبرة : أى رفع صوت ، وهذا جواب فيه نظر أيضاً ؛ لأنه إن كان الموجب للادغام النبرة فَلَمْ تَخَفْ بلا إدغام كما تخفى مع القاف والسكاف والبدال والتاء وغيرهما ، كما يحىء

والحق أن يقال : إن للنون مخرجين : أحدهما في الفم ، والآخر في الخيشوم إذ لا بد فيها من الغنة ، وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين ، فلا

بد فيها من اعتماد قوى وعلاج شديد ؛ إذ الاعتماد على المخرجين فى حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد

والحروف التى هى غير النون على ضربين : أحدهما يحتاج إلى اعتماد قوى وهى حروف الحلق ، والآخر لا يحتاج إلى ذلك ، وهى حروف الفم والشفة ؛ فالنون وحروف الحلق متساويان فى الاحتياج إلى فضل اعتماد وإعمال لآلة الصوت ، وهى : أى النون إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، فإذا كانت ساكنة وبعدها غير حرف الحلق فهناك داعيان إلى إخفائها

أحدهما سكونها ؛ لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على الحرف المتحرك ، والآخر كون الحرف الذى لا يحتاج فى إخراجه إلى فضل اعتماد عقيب النون بلافصل ؛ ليجرى الاعتمادان على نسق واحد ، فأخفيت النون الساكنة قبل غير حروف الحلق

فان حصل للنون الساكنة مع الحروف التى بعدها من غير حروف الحلق قرب مخرج كاللام والراء ، أو قرب صفة كالميم ؛ لأن فيه أيضا غنة ، وكالواو والياء ؛ لأن النون معهما من المجهورة وما بين الشديدة والرخوة وجب إدغام النون فى تلك الحروف ؛ لأن المقصد الاخفاء ، والتقارب داع إلى غاية الاخفاء التى هى الادغام

وإن لم يكن هناك قرب لافى المخرج ولا فى الصفة أخفى النون بقلة الاعتماد ، وذلك بأن يقتصر على أحد مخرجيه ولا يمكن أن يكون ذلك إلا الخيشوم ، وذلك لأن الاعتماد فيها على مخرجها من الفم يستلزم الاعتماد على الخيشوم بخلاف العكس ؛ فيقتصر على مخرج الخيشوم فيحصل النون الخفية ، ثم بعد ذلك إن تنافرت هى والحرف الذى يحىء بعدها ، وهى الباء فقط ، كما فى عَنَبَرٍ قلبت تلك النون الخفية إلى حرف متوسط بين النون وذلك الحرف ، وهى الميم ، كما ذكرنا

في باب الإبدال،^(١) وإن لم يتنافرا بقيت خفية كما في غير الباء من سِوَى حروف
الخلق ، أما مع الخلفية فلا تخفى ؛ لأن حرف الخلق يحتاج إلى فضل اعتماد
فتجربى النون على أصلها من فضل الاعتماد ؛ ليجرى الاعتماد على نسق واحد ،
ومن الناس من يخفى النون قبل الغين والخاء المعجمتين ؛ لسكونهما قريبتين من
حروف الفم ، وكذلك النون الساكنة الموقوف عليها يخرجها من الخرجين ؛ لأن
الحرف الموقوف عليه يحتاج إلى فضل بيان كما مر في باب الوقف^(٢) ومن ثم
يقال : أَمَقَى وَأَفْعَوُ ، وكذلك النون المتحركة — قبل أى حرف كانت —
تُخْرِجُ من الخرجين ؛ لاحتياجها إلى فضل اعتماد ، فإذا أدغمت النون في
حروف يرمُلُون نَظَرَتْ :

فإن كان المدغم فيه اللامَ والراء فالأولى ترك الغنة ؛ لأن النون تقاربهما في
الخروج وفي الصفة أيضا ؛ لأن الثلاثة مجهورة وبين الشديدة والرخوة ؛ فاغتر
ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون ؛ للقرب في الخرج والصفة
وإن كان المدغم فيه واوا أو ياء فالأولى الغنة لوجهين : أحدهما أن مقارنة
النون إياهما بالصفة لا بالخروج ؛ فالأولى أن لا يغتر ذهاب فضيلة النون : أى الغنة
رأسا لمثل هذا القرب غير السكامل ، بل ينبغي أن يكون للنون معها حالة بين
الإخفاء والإدغام ، وهى الحالة التى فوق الإخفاء ودون الإدغام التام ، فيبقى
شئ من الغنة

وإن كان المدغم فيه ميمًا أدغم إدغاما تامًا ، لأن فضيلة الغنة حاصلة في المدغم
فيه ؛ إذ في الميم غنة وإن كانت أقل من غنة النون ، وبعض العرب يدغمها في اللام
والراء مع الغنة أيضا ضنا بفضيلة النون ؛ فلا يسكون الإدغام إذن إدغاما تاما ،

(١) انظر (ص ٢١٦ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ج ٢ ص ٢٨٦)

وبعضهم ترك الغنة مع الواو والياء اقتصاراً في الإدغام التام على التقارب في الخروج أو الصفة

هذا ، ومذهب سيبيويه وسائر النحاة أن إدغام النون في اللام والراء والواو والياء مع الغنة أيضاً إدغام تام ، والغنة ليست من النون ؛ لأن النون مقبولة إلى الحرف الذي بعدها ، بل إنما أُشْرِبَ صَوْتُ الْقَمِ غِنَةً ؛ قال سيبيويه : « لا تدغم النون في شيء من الحروف حتى تحول إلى جنس ذلك الحرف ؛ فإذا أدغمت في حرف فمخرجها مخرج ذلك الحرف ؛ فلا يمكن إدغامها في هذه الحروف حتى تكون مثلهن سواء في كل شيء ، وهذه الحروف لاحظ لها في الخيشوم وإنما يشرب صوت القم غنة » هذا كلامه

قوله « وفي الميم وإن لم يتقاربا » ليس باعتراض لكنه شيء عرض في أثناء هذا الاعتراض

قوله « وفي الواو والياء لا مكان بقاءها » اعتراض وجواب : أي لا مكان بقاء الغنة : أما على ما اخترناه فالغنة للنون التي هي كالدغمة ، وأما على ما قال النحاة فلا شراب الواو والياء المضعفين غنة

قوله « وقد جاء لبعض شأنهم واغفر لى وتخسف بهم » نقل عن بعض القراء الإدغام في مثله ، وحذاق أهل الأداء على أن المزداد بالإدغام في مثله الاخفاء ، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوز لأن الاخفاء قريب من الإدغام ، ولو كان ذلك إدغاماً لالتقى ساكنان على حدة في نحو لَيْمُضْ شَأْنُهُمْ ، وأجاز الكسائي والقرء إدغام الراء في اللام قياساً كراهة لتكرير اللام ، وأبو عمرو يأتي بالميم المتحركة المتحرك ما قبلها خفية إذا كان بعدها باء نحو (بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) وأصحابه يسمون ذلك إدغاماً مجازاً وهو إخفاء

قوله « ولا حروف الصفيير في غيرها » لئلا تذهب فضيلة الصفيير ، وإنما ندغم بعضها في بعض كما يجب

قوله « ولا المطبقة في غيرها » تقول : اخفَظْ ذلك ، واحفَظْ ثابِتًا ، بالادغام مع الاطباق وتركه ، وإبقاؤه أفصح كما يجيء

قوله « ولا حرفٌ خلق في أدخل منه » اعلم أن الادغام في حروف الحلق غير قوى ؛ فإن المضاعف من الهاء قليل ، نحو كَهَّ الرجلُ ورجلٌ فَهَّ^(١) ، وأما الألف والهمزة فلم يجيء منهما مضاعف ، وكذا المضاعف من العين قليل ، نحو دَعَّ وكَعَّ ، وكان حق الحاء أن تكون أقل في باب التضميف من الغين والحاء ؛ لأنه أنزل منهما في الحلق ، ولكنه إنما أكثر نحو بَجَّ^(٢) وزَحَّ^(٣) وصَحَّ^(٤) وفتح^(٥) ، وغير ذلك لسكونه مهموسا رخوا ، والهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر ، والغين لا تجيء عينا ولا ما معا إلا مع حاجز^(٦) كالضغيفة^(٧) ،

(١) رجل فِه ، وفهيه ، وفهفه ، إذا كان عيبا

(٢) بج الرجل - من باب علم وفتح - إذا أصابته بحة ، وهي بضم الباء : خشونة وغلاظ في الصوت

(٣) انظر (ص ٢٦٦ من هذا الجزء)

(٤) صح الرجل فهو صحيح ؛ إذا ذهب مرضه ، أو برى من كل عيب

(٥) فحت الأفعى : صوتت من فيها ، وبابه قعد

(٦) لم يصب المؤلف في هذا الذي زعمه من أن الغين لا تكون عين الكلمة ولا ما إلا مع حاجز بين العين واللام ؛ فقد ورد الفحة ، وهو تصوع الرائحة ، قالوا : فغتنى الرائحة - بتشديد الغين - إذا فاحت . وقالوا : الطغ - بتشديد الغين - وهو الثور . وقالوا : صغ ؛ إذا أكل كثيرا . وقالوا : شغ البعير بيوله ؛ إذا فرقه ، وشغ القوم : تفرقوا

(٧) الذي في القاموس : الضغيف - كأمر - : الخصب ، وأقت عنده في ضغيف

دهره : أى قدر تمامه . وبهاء : الروضة الناضرة ، والعجين الرقيق ، والجماعة من الناس يختلطون ، وخبز الأرز المرقق ، ومن العيش الناعم الغض . ولم نعر على المعنى الذى ذكره الشارح

وهى اللبَنُ الحَقُونُ حتى تشتد حموضته ، والخاء أكثر منه ؛ لأنه أقرب إلى الفم ، وأيضا هى مهموسة رخوة كالخاء نحو المخ والفخ ورخ : أى نكح ، والغين مجهورة كالعين ، وإنما قل تضعيفها لصعوبتها وتسكف إخراجها مخففة فكيف بها مضعفة ؛ فعلى هذا ثبت قلة إدغام المتقاربين من حروف الحلق ، وسيجيء ، فإن اتفق أدغم الأنزل فى الأعلى نحو اجْبِهَ حَاتِمًا ^(١) كما يجيىء بعد ، فإن اتفق كون الثانى أنزل لم يدغم إلا أن يكون بينهما قرب قريب ، ويدغم إذ ذاك بمخالفة شرط إدغام المتقاربين ، وذلك بأن يقلب الثانى إلى الأول ، وذلك كالخاء التى بعدها العين أو الهاء ، نحو اذْبَحْتُوْدا واذْبَحَاذِهِ إذ لو قلب الأول إلى الثانى لم يكن أخف منه قبل الإدغام

قوله « ومن ثم قالوا اذْبَحْتُوْدا » أى : ومن أجل أن إدغام حرف الحلق فى أدخل منه لا يجوز لأجل الثقل قلبوا الثانى لما اتفق مثل ذلك إلى الأول حتى لا يكون ثقل

قال : « فَأَلْهَاهُ فِي الْهَاءِ وَالْعَيْنُ فِي الْهَاءِ وَالْهَاءُ فِي الْهَاءِ وَالْعَيْنُ فِي الْعَيْنِ بِقَلْبِهِمَا حَاءَيْنِ ؛ وَجَاءَ (فَمَنْ زُحْرِ عَنِ النَّارِ) وَالْعَيْنُ فِي الْهَاءِ وَالْهَاءُ فِي الْعَيْنِ » إدغام
حروف
الحلق
أقول : أخذ فى التفصيل بعد ما أجل ؛ فالهمزة والألف لا يدغمان كما ذكر ، وأما الهاء فتدغم فى الحاء فقط ، نحو اجْبِهَ حَاتِمًا ^(١) ، والبيان أحسن ؛ لأن حروف الحلق ليست بأصل فى التضعيف فى كلمة كما ذكرنا ، وقل ذلك فى كلمتين أيضا ، والإدغام عربى حسن ؛ لقرب الخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان ، ولا تدغم الهاء فى الغين وإن كانت الغين أقرب مخرجا إلى الهاء من الحاء ؛ لأن الهاء مهموسة رخوة كالخاء ، والغين مجهورة بين الشديدة والرخوة
وأما العين فتدغم فى الحاء ، وذلك لقرب الخرج نحو اَرْفَعَ حَاتِمًا ، قال

(١) تقول : جبهه - مثل منع - أى ضرب جبهته

سيبويه : الإدغام والبيان حسنان ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وتدغم العين في الهاء أيضا ولكن بمد قلبهما حاءين نحو نَحْمُ وَنَحَاؤُلاء ، والبيان أكثر ، ولا يجوز ههنا - كما ذكرنا قبل - قلب الأول إلى الثاني ولا قلب الثاني إلى الأول ؛ فقلبا حاء لما مر ، ولم يفعلوا مثل ذلك إذا تقدم الهاء على العين نحو أَجِبَهُ عَلِيًّا ، فلم يقولوا : أَجِبَهُ هَلِيًّا ، لأن قياس إدغام الأنزل في الأعلى بقلب الأول إلى الثاني قياس مطرد غير منكسر ، وقد تعذر عليهم ذلك لثقل تضعيف العين فتركوا الإدغام رأسا

وأما الخاء فلا تدغم فيما فوقها لأن الغين التي هي أقرب مخرجا إليها من الخاء مجهورة ، والحاء مهموسة والهاء المعجمة - وإن كانت مثلاً مهموسة - لكن مخرجها بعيد من مخرج الخاء فالحاء المهملة تدغم في أدخل منها ، وهو شيطان الهاء والعين بأن تقلبا حاءين كاذبحنَّودا واذبحنَّاذه كما مر

قوله « وجاء فَمَنْ زُحْزِرِعَ عَنِ النَّارِ » قرأ أبو عمرو بالإدغام بقلب

الحاء عينا

وأما الغين فانه يدغم في الخاء ، لأن الخاء أعلى منه نحو اذْمَغَ خَلْفًا ، (١)

قال سيبويه : البيان أحسن والإدغام حسن

وأما الخاء فتدغم في الغين نحو اسْلُخْ غَنَمَكَ ، والبيان أحسن والإدغام حسن ولكن لا كحسن إدغام الغين في الخاء معجمتين ، وذلك لأن الخاء أعلى من الغين ولأن تضعيف الخاء كثير وتضعيف الغين لم يأت إلا مع الفصل كما ذكرنا ، وإنما جاز إدغام الخاء في الغين معجمتين بقلب الأول إلى الثاني مع أن الأول أعلى من الثاني لأن مخرجهما أدنى مخارج الحلق إلى اللسان ، ألا ترى إلى قول بعض

(١) تقول : دمع الرجل الرجل - من باب منع ونصر - إذا ضرب دماغه ، أو إذا شجبه حتى بلغت الشجة الدماغ ، وتقول : دمغت الشمس فلانا ؛ إذا آلمت دماغه

العرب منغلّ ومُنغلّ^(١) باخفاء النون قبلهما كما تخفى قبل حروف الفم ، ولم يجز مثل ذلك الإدغام في الحاء والعين فلم يقولوا اذْبَعْتُوْدا لبعدهما من الفم قال : « وَالْقَافُ فِي الْكَافِ وَالْكَافُ فِي الْقَافِ وَالْجِيمُ فِي الشَّيْنِ » أقول : أما القاف فيدغم في الكاف بقلب الأول إلى الثاني نحو اَلْحَقُّ كَلَدَةً^(٢) ، قال سيديويه : البيان أحسن والإدغام حسن ؛ لقرب الحرجين وتقاربهما في الشدة

وأما الكاف فإنما يدغم في القاف نحو اَنْهَكَ قَطَنًا^(٣) بقلب الأول إلى الثاني ، والإدغام حسن والبيان أحسن ؛ لأن القاف أدخل ، قال سيديويه : إنما كان البيان أحسن لأن مخرجها أقرب مخارج اللسان إلى الحلق فشبهت بالخاء مع الفين كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والإدغام

وأما الجيم فإنما يدغم في الشين نحو اَبْجَعِ شَبْتًا ، فالإدغام والبيان حسنان لأنهما من مخرج واحد ، وقد أدغمها أبو عمرو في التاء في قوله تعالى (ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ) ، وهو نادر ، والشين لا يدغم في شيء مما يقاربه كما ذكرنا ، وقد روى عن أبي عمرو إدغامها في السين في قوله تعالى (ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) ، وكذا يدغم أبو عمرو السين فيها في قوله تعالى (الرَّأْسِ شَيْبًا) مع أنها من حروف الصفير ؛ لكونهما من حروف النفس والصوت ؛ فكأنهما من مخرج واحد — وإن تباعد مخرجاهما — كما ذكرنا في إدغام الواو والياء أحدهما في الآخر ونحاة البصرة يمنعون إدغام الشين في السين والعكس

(١) نغلّ الأديم - من باب علم - أي : فسد في الدباغ ، وأنغله الدباغ فهو منغلّ
(٢) كلدّة - بفتحات - : علم رجل ، ومن سمي به كلدّة بن حنبل الصحابي ، وأبو الحارث بن كلدّة الصحابي ، وأحد أطباء العرب ، وأبو كلدّة : كنية الضبغان
(٣) القطن - بفتحتين - : ما بين الوركين ، وهو أصل ذنب الطائر

قال : « وَاللَّامُ الْمَعْرُفَةُ تُدْغَمُ وَجُوبًا فِي مِثْلِهَا وَفِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ حَرْفًا ،
وغيرُ الْمَعْرُفَةِ لَا زِمٌ فِي نَحْوِ (بَل رَّانَ ، وَجَائِزٌ فِي الْبَوَاقِ)
ادغام
اللام
المعرفة

أقول : يريد بالثلاثة عشر النون والراء والدال والتاء والصاد والزاي
والسين والطاء والظاء والثاء والذال والضاد والشين ، وإنما أدغمت في هذه
الحروف وجوباً لكثرة لام المعرفة في الكلام وفرط موافقتها لهذه الحروف ؛
لأن جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام إلا الضاد والشين ، وهما خالطان
حروف طرف اللسان أيضاً

أما الضاد فلأنها استطاعت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام كما مر ،
وكذا الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء ، وإذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة
نحو لام هل وبل وقل فهي في إدغامها في الحروف المذكورة على أقسام :
أحدها : أن يكون الإدغام أحسن من الإظهار ، وذلك مع الراء تقرب
مخرجيهما ، ولك أن لاتدغم نحو هل رأيت ، قال سيبويه : ترك الإدغام هو
لغة أهل الحجاز ، وهي عربية جائزة ، ففي قول المصنف « لازم في نحو (بَل رَّانَ) »
نظر ؛ بلى لم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء في القرآن ، والقرآن أثر يتبع
ويليه في الحسن إدغام اللام الساكنة في الطاء والدال والتاء والصاد
والزاي والسين ، وذلك لأنهن تراخين عن اللام إلى الثنايا وليس فيهن انحراف
نحو اللام كما كان في الراء ، ووجه جواز الإدغام فيها أن آخر مخرج اللام قريب
من مخرجها ، واللام معها من حروف طرف اللسان ،

ويليه في الحسن إدغامها في الظاء والثاء والذال ؛ لأنهن من أطراف الثنايا
وقاربين مخرج التاء ، وإنما كان الإدغام مع الطاء والدال والتاء والزاي والسين
أقوى منه مع هذه الثلاثة لأن اللام لم تنزل إلى أطراف الثنايا كما لم تنزل الطاء
وأخواتها إليها ، بخلاف الثلاثة

ويليه إدغامها في الضاد والشين ؛ لأنهما ليسا من طرف اللسان كالمذ كورة ،
 لكنه جاز الإدغام فيهما لاتصال منخرجهما بطرف اللسان كما مر ، وإدغام
 اللام الساكنة في النون أقبح من جميع ما مر ، قال سيبويه : لأن النون تدغم
 في الواو والياء والراء والميم كما تدغم في اللام ، فكما لا تدغم هذه الحروف في
 النون كان ينبغي أن لا تدغم اللام فيها أيضا

ادغام
النون

قال : « وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ تُدْغَمُ وَجُوبًا فِي حُرُوفِ (يَرْمُلُونَ)
 وَلَا فَصْحٍ إِبْقَاءُ غُنَّتِهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَإِذْهَابُهَا فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ ، وَتُقَلَّبُ مِيمًا
 قَبْلَ الْبَاءِ ، وَتُخَفَّفُ فِي غَيْرِ حُرُوفِ الْخَلْقِ ، فَيَسْكُونُ لَهَا خَمْسُ أَحْوَالٍ ،
 وَالْمُنْتَحَرَّةُ كَةُ تُدْغَمُ جَوَازًا »

أقول : قد مر بيان هذه كلها

قوله « والمتحركة تدغم جوازا » يعنى تدغم جوازا في حروف يرملون بعد
 إسكانها ، قال سيبويه : لم نسمعهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي
 تُخَفِّى النون الساكنة قبلها ، كالسين والقاف والكاف وسائر حروف الفهم ، نحو
 حَتَنَ سُلَيْمَانَ ، قال : وان قيل ذلك لم يستنكر

واعلم أن مجاورة الساكن للحرف بعده أشد من مجاورة المتحرك ، لأن
 الحركة بعد المتحرك ، وهى جزء من حروف اللين ، فهى فاصلة بين المتحرك
 وبين ما يليه

قال : « وَالتَّاءُ وَالذَّالُ وَالظَّاءُ وَالطَّاءُ وَالتَّاءُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي
 بَعْضٍ ، وَفِي الصَّادِ وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ ، وَالْأَطْبَاقُ فِي نَحْوِ فَرَطْتُ إِنْ كَانَ مَعَ
 إِدْغَامٍ فَهُوَ إِنْشَاءٌ بِطَاءٍ أُخْرَى ، وَتَجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ ، بِخِلَافِ غُنَّةِ النُّونِ
 فِي مَنْ يَقُولُ ، وَالصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، وَالْبَاءُ فِي الْإِمَامِ
 وَالْفَاءُ »

أقول : اعلم أن كل واحد من الستة المذكورة أولا يدغم في الخمسة الباقية ،
وفي الثلاثة المذكورة أخيرا ،

فإدغام الطاء فَرَط دَارِمٌ ^(١) أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ ^(٢) أو صابرٌ
أو زاجرٌ أو سامرٌ

وإدغام الدال جرد طَّارِدٌ أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ

وإدغام الذال نبذ طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

وإدغام الظاء غلظ طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

وإدغام التاء سكَّط طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

وإدغام الثاء عبث طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

فإذا أدغمت حروف الاطباق فيما لا يطباق فيه فالأفصح إبقاء الاطباق
لئلا تذهب فضيلة الحرف ، وبعض العرب يذهب الاطباق بالكلية ، قال سيديويه :
ومما أخلصت فيه الطاء تاء سماعا من العرب حُتُّهُمْ أى حُطَّتْهُمْ ، وقال : ذهاب

(١) دارم : أصله اسم فاعل من درم القنفذ يدرم - من باب ضرب - فإذا
قارب الخطوف بجلة ، وسموا به ، فمن سمي به دارم بن مالك بن حنظلة أبو حن من
تميم ، وكان يسمى بجرا ، لأن أباه أتاها قوم في حمالة فقال له : يا بجرا يتنى بخريطة
المال ، فجاءه يحملها وهو يدرم تحتها
(٢) الثامر : الذي خرج ثمره

إطباق الطاء مع الدال أمثل قليلا من ذهاب إطباقها مع التاء ؛ لأن الدال كالطاء في الجهر والتاء مهموسة ، ومع بقاء الاطباق تردد المصنف في أنه هل هناك إدغام صريح أو إخفاء لحرف الاطباق مسمى بالادغام لتقاربهما ، فقال : إن كان الإطباق مع الادغام الصريح فذلك لا يكون إلا بأن يقلب حرف الاطباق - كالطاء مثلا في فرطت - تاء وتندغمها في التاء إدغاما صريحا ، ثم تأتي بطاء أخرى ساكنة تقبل الحرف المدغم ، وذلك لأن الإطباق من دون حرف الإطباق متعذر فيلزم الجمع بين ساكنين ، قال : وليس كذلك إبقاء الغنة مع النون المدغمة في الواو والياء إدغاما صريحا ؛ لأن الغنة قد تكون لا مع حرف الغنة ، وذلك بأن تُشرب الواو والياء المضعفين غنة في الخيشوم ، ولا تقدر على إشراب التاء المضعفة إطباقا ، إذ الإطباق لا يكون إلا مع حرف الاطباق ، قال : والحق أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح بل هو إخفاء يسمى بالادغام لشبهه به كما يسمى الاخفاء في نحو (لِيَعُضْ شَأْنَهُمْ) و (اَلْعَفْوُ وَأَمْرٌ) إدغاما

واعلم أنه إذا كان أول المتقاربين ساكنا والثاني ضمير مرفوع متصل فكأنهما في الكلمة الواحدة التي لا يلبس الادغام فيها ، وذلك لشدة اتصال الضمير . ثم إن اشتد تقارب الحرفين لزم الادغام كما في عدت وزدت ، بخلاف الكلمتين المستقلتين نحو أعدت تمر كانه يجوز ترك الادغام إذن ، والادغام أحسن ، وبخلاف ما لم يشتد فيه التقارب نحو عذت

واعلم أن الأحرف الستة المذكورة أعنى الطاء والظاء والدال والذال والتاء والتاء تدغم في الضاد والشين المعجمتين أيضا ، لكن إدغامها فيهما أقل من إدغام بعضها في بعض ، ومن إدغامها في الصاد والزاي والسين ؛ لأن الضاد والشين ليستا من طرف اللسان كاللثة الأخرى المذكورة ، وإنما جاز ذلك لأن الضاد والشين كما ذكرنا استطالتا حتى قربتا من حروف طرف اللسان ، وإدغام هذه

الحروف في الضاد أقوى من إدغامها في الشين ؛ لأن الضاد قريب من الثنية باستطاعتها ، وهذه الحروف من الثنايا ، بخلاف الشين ، وأيضا الضاد مطبقة والاطباق فضيلة تقصد أكثر مما يقصد إلى التنفى ، وأيضا لم تتجاف الضاد عن الموضع الذى قربت فيه من الظاء تجافى الشين ، بل لزمت ذلك الموضع وقد جاء فى القراءة إدغام التاء فى الجيم نحو (وَجَبَتْ جُئُوبُهَا)

قوله « والصاد والزاي والسين يدغم بعضها فى بعض » فإن أدغمت الصاد فى أختيها فالأولى إبقاء الاطباق كما مر ، قال سيديويه : إدغام حروف الصفير بعضها فى بعض أكثر من إدغام الظاء والتاء والذال بعضها فى بعض ؛ لأن الثلاثة الأخيرة إذا وقفت عليها رأيت طرف اللسان خارجا عن أطراف الثنايا ، بخلاف حروف الصفير ، والاعتماد بالادغام على الحرف المنحصر بالأسنان أسهل منه على الحرف الرخو الخارج عن رءوس الأسنان

قوله « والباء فى الميم والفاء » هو نحو اضرب مأسكا أو فاجرا

قال : « وَقَدْ تَدَغَّمُ تَاءُ افْتَعَلَ فِي مِثْلِهَا فَيَقَالُ : قَتَلَ وَ قَتَلَ ، وَعَلَيْهِمَا مُقْتَلُونَ ادغام تاء
الافتعال
والادغام
فيها وَمُقْتَلُونَ ، وَقَدْ جَاءَ مُرْدَّفَيْنِ إِتْبَاعًا ، وَتَدَغَّمُ التَّاءُ فِيهَا وَجُوبًا عَلَى الْوَجْهَيْنِ
نَحْوُ ائْتَارَ وَائْتَارَ ، وَتَدَغَّمُ فِيهَا السَّيْنُ شَاذًا عَلَى الشَّاذِّ نَحْوُ اسْتَمَعَ ، لَامْتِنَاعِ اسْتَمَعَ ، وَتَقْلَبُ بَعْدَ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ طَاءً ، فَتَدَغَّمُ فِيهَا وَجُوبًا فِي أَطْلَبَ وَجَوَازَا
عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي اظْطَلَمَ ، وَجَاءَتِ الثَّلَاثُ فِي * وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيُظْلَمُ * وَشَاذًا
عَلَى الشَّاذِّ فِي اصْطَبَرَ وَاضْرَبَ ، لَامْتِنَاعِ أَطْبَرَ وَاطْرَبَ ، وَتَقْلَبُ مَعَ الدَّالِ
وَالذَّالِ وَالزَّيِّ دَالًا فَتَدَغَّمُ وَجُوبًا فِي ادَّانَ ، وَقَوِيًّا فِي ادَّكَرَ ، وَجَاءَ ادَّكَرَ
وَادَّكَرَ ، وَضَعِيمًا فِي آزَانَ ، لَامْتِنَاعِ ادَّانَ ، وَنَحْوُ خَبَطَ وَحِصَطَ وَفَزَدَ وَعُدَّ
فِي خَبَطْتُ وَحِصْتُ وَفَزْتُ وَعُدْتُ شَاذًّا »

أقول : اعلم أنه إذا كان فاء افتعل تاء وجب إدغامها فى التاء ؛ لما قدمنا أن

المثلين إذا التقيا وأولهما ساكن وجب الادغام : في كلمة كانا ، أو في كلمتين ، وذلك نحو اترك وأترس ، وإذا كان عينه تاء جاز الادغام وتركه ؛ لما قدمنا أن المثلين المتحركين إذا لم يكونا في الأخير لم يجب الادغام ، فقول : اقتتل وقتل ، وقال سيبويه : إن لم يلزم الادغام في نحو اقتتل لأن التاء الثانية لاتلزم الأولى ، ألا ترى إلى نحو اجتمع وارتدع ؟ فالمثلان فيه كأنهما في كلمتين من حيث عدم التلازم ، فإذا أدغمت فإما أن تنقل حركة أولهما إلى فاء الكلمة كما هو الرسم في نحو يمد ويعض ويفر فتستغنى عن همزة الوصل ، وإما وجب حذف الهمزة ههنا ولم يجب في باب الحمر لأن أصل لام التعريف السكون وأصل فاء الكلمة الحركة كما قلنا في سل^(١) ، وإما أن تحذف حركة أولهما فيلتقى ساكنان : فاء الفعل ، وتاء افتعل ؛ فتكسر التاء ؛ لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى ؛ فتسقط همزة الوصل بتحريك ما بعدها ، وإما لم يحذف حركة أول المثلين في نحو يرُدُّ ويعض ويفر لما ذكرنا في باب الاعلال^(٢) من أنه يجب المحافظة على حركة العين في الفعل ؛ إذ بها يتميز بعض أبوابه عن بعض ، وقال سيبويه : إنما جاز حذف الحركة ههنا دون نحو يرد ويعض لأنه يجوز في نحوه الاظهار والاختفاء والادغام : أى في نحو اقتتل ، بخلاف نحو يرُدُّ ويعض ويفر ، فإنه يجب فيه الادغام ، وكذا في رُدَّ وعُضَّ وفرَّ عند بنى تميم ، فلما تصرفوا في الأول بالأوجه الثلاثة أجازوا التصرف فيه بحذف حركة أول المثلين أيضا ، قال الفراء : بل لابد من نقل حركة أولهما إلى التاء ، فأما كسرة قتل فهي الفتحة ليكون دليلا على همزة الوصل المكسورة المحذوفة ، وإما قال ذلك لأنه رأى امتناع حذف الحركة في باب يرُدَّ ويعض ، والجواب عنه ما مضى

(١) انظر (ص ٥١ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١٠٠ و ١٤٥ من هذا الجزء) ثم انظر (ج ١ ص ٧٦

وتقول في مضارع اقتتل المدغم يَقْتَلْ - بنقل الفتحة إلى القاف - كما في الماضي ، وَيَقْتَلْ - بكسر القاف - كما في الماضي سواء ، وأجاز بعضهم حذف حركة أولهما من غير أن يحرك القاف بحركة ، فيجمع بين ساكنين ، وهو وجه ضعيف ينكره أكثر الناس ، والأولى أن ماروى من مثله عن العرب اختلاس حركة ، لا إسكان تام ؛ ويجوز في نحو يَقْتَلْ - بكسر القاف - أن تُكسر الياء إتباعا للقاف ، فتقول : يَقْتَلْ كما في مِنْخِرٍ وَمِنْتِنٍ ، ومنه القراءة (أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي) بكسر الياء والهاء

وتقول في اسم الفاعل : مُقْتَلٌ - بكسر القاف وفتحها - ولا يجوز كسر الميم إتباعا كما جاز كسر حرف المضارع ؛ لأن حرف المضارع متعمد للكسر لغير الاتباع أيضا نحو عِلْمٌ وَنِعْلٌ ، لكن لا يكسر الياء إلا لداع آخر كما في يَبْجَلْ وَيَقْتَلْ ، وأما نحو مِنتِنٍ في مُنْتِنٍ فشاذ ، وقد قرأ أهل مكة (مُرْدَفِين) بإتباع الثاني للأول كما في رُدُّ ولم يرُدُّ ، وذلك بحذف حركة أول المتقاربين وتحريك ما قبله بحركة الاتباع لازالة الساكنين

وإذا كان عين افتعل مقاربا للتاء لم تدغم فيه إلا قليلا ؛ لأن الادغام في غير الآخر خلاف الأصل كما ذكرنا ، ولا سيما إذا أدى إلى تحريك الساكن بعد تسكين المتحرك ، وأما الادغام في نحو أدّ كر فإنه وإن كان في غير الآخر لسكنه لم يؤد إلى تحريك ولا تسكين ، وفي نحو أزمّل أدى إلى تسكين فقط ، وإذا جاز إظهار المثليين في مثل اقتتل وكان هو الأكثر فكيف بالمتقاربين ، وإنما جاز الادغام إذا كان العين دالا كَيَهْدِي وَمُرْدَفِين ، أو صاد كَيَخْصُصُونَ ، ولا يمنع القياس من إدغام تاء افتعل فيما يدغم فيه التاء من التسعة الأحرف المذكورة كالزاي في ارتزق ، والسين في اقتسّر ، ^(١) والتاء في اعتثّر ، ^(٢) والطاء في

(١) نقول : قسره على الأمر ، واقسره عليه ؛ إذا قهره وغلبه عليه

(٢) اعتثّر : اتخذ لنفسه عاثورا ، والعاثور : البئر ، وما أعد ليقع فيه غيره

ارتطم ، ^(١) والظاء في اعتَظَل ، ^(٢) والذال في اعتذر ، والصاد والذال في اختصم
واهتدى ، والضاد في اختضر ^(٣)

وإذا كان فاء افتعل مقاربا في الخرج لثائه وذلك إذا كانت الفاء أحد ثمانية
الأحرف التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها لكونها من طرف اللسان كالتاء ،
وهي الدال والذال والطاء والظاء والتاء والصاد والسين والزاي ، وتضم إلى الثمانية
الضاد ؛ لما ذكرنا من أنها باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان ، وأما
السين فبعيدة منها كما ذكرنا ، فإذا كان كذا جاز لك إدغام فاء افتعل في ثائه
أكثر من جواز إدغام ثائه في عينه ، تقول في الدال : أَدَانْ ، وفي الذال :
أَذَكَّرْ ، وفي الطاء : أَطْلَبْ ، وفي الظاء : أَظْلَمْ ، وفي التاء : اثَّرَدَ ^(٤) ، وفي الصاد :
اصْبَرْ ، وفي السين : اسْتَمَعَ ، وفي الزاي : اَزَّانْ ، وفي الضاد : اضْجَعْ ، وإنما قلبت
التاء في هذه الأمثلة إلى الفاء خلافا لما هو حق إدغام أحد المتقاربين من قلب
الأول إلى الثاني ؛ لأن الثاني زائد دون الأول ، وفي الطاء والظاء والصاد والضاد
والسين والزاي لا يجوز قلب الأول إلى الثاني ؛ لئلا تذهب فضيلة الاطباق
والصغير .

ويجوز مع التاء الثلاثة قلب الأول إلى الثاني كما هو حق الادغام ، تقول :
اثَّارَ ^(٥) ، واثَّرَكَ

(١) ارتطم : مطاوع رطمت الرجل ؛ إذا أوقعت في أمر لا يقدر على
الخروج منه

(٢) تقول : اعتظلت السكّاب والجراد ؛ إذا ركب بعضها بعضا

(٣) تقول : اختضرت السكّاب ؛ إذا جززته وهو أخضر ؛ وقد قالوا من ذلك :

اختضر الرجل ؛ إذا مات في طرأة السن

(٤) تقول : اثرد الخبز ؛ إذا فته ليصنعه ثريدا

(٥) اثَّارَ : أدرك ثأره

ومع الحروف المذكورة يجوز أن لا تخفف الكلمة بالادغام ، لكون المتقار بين في وسط الكلمة ، والغالب في الادغام آخر الكلمة ، كما مر ، فتخففها بقلب التاء إلى حرف يكون أقرب إلى فاء الكلمة من التاء فتقر بها إلى حروف الاطباق الثلاثة : أى الصاد والضاد والظاء المعجمة ، بأن تجمل في التاء إطباقا فتصير طاء ؛ لأن الطاء هو التاء بالاطباق ، وتقر بها إلى الزاى والذال المعجمة بأن تجمل التاء دالا ، لأن الدال مجهورة شديدة كالزاى والذال ، والتاء مهموسة ، والدال أقرب حروف طرف اللسان إلى التاء ، فتقول : ازْدان واذْ دَكر — على ما روى أبو عمرو — ومنع سيبويه اذدكر وأوجب الادغام ، وقال : إنما منعهم أن يقولوا مذدكر كما قالوا : مُزْدان ، أن كل واحد من الدال والذال قد يدغم في صاحبه في الانفصال فلم يحز في الكلمة الواحدة إلا الادغام ويجوز مع السين والتاء أن تبقى تاء الافتعال بحالها ، لأن السين والتاء مهموستان كالتاء ، فتقول : ائْتَأَرَ واستَمَعَ ، فليسا بمتباعين حتى يُقَرَّب أحدهما من الآخر

وإنما وجب تخفيف الكلمات مع غير التاء والسين إما بالادغام أو بغيره كما مضى لكثرة استعمال افتعل ؛ فيستثقل فيه أدنى ثقل ، ويجوز — بعد قلب التاء التي بعد الظاء المعجمة طاء وقلب التي بعد الدال المعجمة دالا نحو اظْطَمَ واذْدَكر — أن تدغم الظاء في الطاء والذال في الدال بقلب الأول إلى الثانى في الموضعين كما هو حق إدغام المتقار بين ، فتقول : اظْمَ واذْكر — بالطاء والدال المهملتين — قال سيبويه : وقد قال بعضهم : مُطْجِع في مُضْطَجِع ، يدغم الضاد في الطاء مع أنها من حروف (صَوِيّ مِشْفَرٌ)

وقال : قد شبه بعض العرب ممن ترضى عريته الصاد والضاد والطاء والظاء مع تاء الضمير بهن في افتعل ؛ لشدة اتصال تاء الضمير بالفعل كاتصال تاء الافتعال بما

قبلها ؛ فتقول : فَحَصَّطُ بِرَجُلِي ، وَحِصَّطُ عَنْهُ ، وَخَبِطُهُ ، وَحَفِطُهُ ؛ فتقلب في جميعها تاء الضمير طاء مهملة

قال : وكذا يقول بعضهم : عُذُّهُ — بقلب التاء دالا — كما في اذَّان ، قال السيرافي : وقياس هذه اللغة أن تقلب تاء الضمير دالا إذا كان قبلها دال أو ذال أو زاي كما في افتعل ، لكن سيبيويه لم يحكمه عنهم إلا في الدال المهملة

ولشدة اتصال تاء الضمير بما قبله كان الإدغام في نحو أَخَذْتُ وبعثت وحفظت أولى وأكثر منه في نحو احفظ تلك ، وخذ تلك ، وابعث تلك ، وقلب ما قبل تاء الافعال أكثر من قلب ما قبل تاء الضمير طاء أو دالا نحو فَحَصَّطُ وَحَفِطُ وَفُزِدُ وَعُذُّ ؛ لأنها على كل حال كلمة وإن كانت كالجزء

واعلم أنه لم يدغم التاء في استطاع واستدان لأن الإدغام يقتضى تحريك السين التي لا تتحرك ولا حظ لها في الحركة ، وأيضا فإن الثاني في حكم السكون ؛ لأن حركته عارضة منقولة إليه مما بعده ، وقراءة حمزة استطاع بالأدغام شاذ

قوله « وتدغم التاء فيها وجوبا » فيه نظر ، لأن سيبيويه ذكر أنه يقال : مُتَرَدِّدٌ ، ومُتَرَدِّدٌ ، ونحوه

قوله « على الوجهين » أى : على قلب الأول إلى الثاني وقلب الثاني إلى الأول قوله « تدغم فيها السين شاذاً على الشاذ » أى : أن إدغام السين في غير حروف الصغير شاذ ، وقلب ثاني المتقاربين إلى الأول شاذ ، وإنما ارتسب قلب الثاني لامتناع اتّمع ، فانه تذهب إذن فضيلة الصغير ، وقد زال كراهة الأول لسبب الشذوذ الثاني ؛ لأنك إذا قلبت الثاني سيناً لم تدغم السين إلا في حروف الصغير

قوله « وجاءت الثلاث » أى : الطاء والظاء المشددتان ، والظاء المعجمة قبل الطاء المهملة ، وأول البيت :

١٩٢ — * هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ * عَفْواً (١)

قوله « وشاذاً على الشاذ في اصْبَرَ واضْرَبَ » عطف على قوله « وجوباً في اَطْلَبَ » يعنى يقال : اصْبَرَ واضْرَبَ — بصاد وضاد مشددتين — والشذوذ الأول إدغام الصاد الذى هو حرف الصغير فى غير الصغير أى الطاء ، وكذا إدغام الضاد المعجمة ، والشذوذ الثانى قلب الثانى إلى الأول ، وقد مر أن الشذوذ الثانى يدفع مضرة الأول ، والأولى أن يقول : إن تاء الافتعال قلبت صاداً أو ضاداً من أول الأمر ، وأدغمت الصاد والضاد فيها كما ذكر قبل ؛ إذ لا دليل على قلبه طاءً أولاً ثم قلب الطاء صاداً أو ضاداً

قوله « لا متناع اطْبَرَ واطْرَبَ » يعنى : إنما قلب الثانى إلى الأول لامتناع قلب الأول إلى الثانى ؛ أملاً يذهب الصغير والاستتالة
قوله « وقوياً في اذْكَرَ » أى : بالبدال المشددة المهمة
قوله « وجاء اذْكَرَ » أى : بالبدال المشددة المعجمة

اعلم أنه لما كان الإدغام بقلب الثانى إلى الأول على خلاف القياس كان

(١) هذا بيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدة له يمدح فيها هرم ابن سنان المرمى ، وأولها قوله :

قِفْ بِالذِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَغْفُهَا الْقَدَمُ كَلَى ، وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالذِّيمُ
والجواد : الكريم ، والنائل : العطاء ، وقوله « عفواً » معناه سهلاً من غير مطل ولا تسويق ، وقوله « يظلم أحياناً » معناه أنه يطلب منه في غير وقت الطلب ولا موضعه فيعطى ، فجعل سؤال بره في غير وقت السؤال ظلماً وجعل إعطاءه السائل مأسأله وتكلفه لذلك قبولاً للظلم ، والاستشهاد بالبيت في قوله « فيظلم » فقد روى بثلاثة أوجه أولها « فيظلم » باظهار كل من الحرفين ، وثانيها « فيظلم » بقلب الطاء المهملة ظاء معجمة والادغام ، وثالثها « فيظلم » بقلب الطاء المعجمة طاء مهمة والادغام ، وحكى ابن جنى في سر الصناعة أنه روى بوجه رابع ، وهو « فيظلم » بالذون على ينفع من الظلم ، ورواه سيويوه بالادغام على الوجهين

الأغلب مع الصاد والضاد والظاء المعجمة قلب تاء الافتعال طاء بلا إدغام ؛ لأن قلب الأول إلى الثانى فيها ممتنع ، واطظلم واضطرب واصطبر أولى من غيرها ، وكذا ازْدَان — بالدال — أولى من أَزَان — بالزاي — واذَّكر — بالدال — المهمل — أولى من اذَّكر — بالدال المعجمة ، وكذا اتَّفرَّ — بالتاء — أولى من اتَّفر — بالتاء المثلثة — وإبقاء التاء بحالها فى استمع أولى من اسْتَمَعَ ، ولا منع من إدغام اللام فى التاء ، وإن لم يسمع نحو اتَّمع فى التَمَعَ ؛ لأن اللام يدغم فى التاء كما تقدم

قال : « وَقَدْ تُدْغَمُ تَاءٌ نَحْوَ تَنْزَلُ وَتَنْبَرُّوْا وَصَلَّاءَ وَلَيْسَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ ، وَتَاءُ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ فِيمَا تُدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ ، فَتُجَلَّبُ قَامِرَةُ الْوَصْلِ ابْتِدَاءً نَحْوَ اطَّيَّرُوا وَازَيَّنُّوا وَاثَّاقَلُوا وَادَّارَأُوا ، وَنَحْوُ اسْطَّاعَ مُدْغَمًا مَعَ بَقَاءِ صَوْتِ السَّيْنِ نَادِرٌ »

تاء
مضارع
تفعل
وتفاعل

أقول : إذا كان فى أول مضارع تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ تاء فيجتمع تاء ان جاز لك أن تخففهما وأن لا تخففهما ، والتخفيف بشيئين : حذف أحدهما ، والادغام ، والحذف أكثر ، فإذا حذف فذهب سيبويه أن المحذوفة هى الثانية ؛ لأن الثقل منها نشأ ، ولأن حروف المضارعة زيدت على تاء تَفَعَّلَ لتسكون علامة ، والطارىء يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما ، وقال سيبويه : لأنها هى التى تدغم فى تترس ، وتطيّر ، وقال الكوفيون : المحذوفة هى الأولى ، وجوز بعضهم الأمرين ، وإذا حذف لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها وإن مائلها ، نحو تَمَارَكُ ، أو قاربها نحو تَذَكَّرُونْ ؛ لئلا يجمع فى أول الكلمة بين حذف وإدغام مع أن قياسهما أن يسكونا فى الآخر ، وإذا أدغمت فإنك لا تدغم إلا إذا كان قبلها ما آخره متحرك نحو قَالَ تَنْزَلُ ، وَقَالَ تَنْبَرُّوْا ، أو آخره مد نحو قالوا تَنْزَلُ قَالَا تَنْبَرُّوْا ، وقولى تابع ، ويزاد فى تمكين حرف المد ، فإن لم يكن قبلها شىء

لم يدغموا ؛ إذ لو أدغم لاجتلب لها همزة الوصل. ، وحروف المضارع لا بد لها من التصدر لقوة دلالتها ، وأيضاً تتناقل الكلمة ، بخلاف الماضي. ، فانك إذا قلت : اتَّابَعَ واتَّبَعَ ، لم يستقل استئصال اتَّزَلْ ، واتَّابَزُونَ ، وكذا لا يدغم إذا كان قبله ساكن غير مد : سواء كان ليناً نحو لو تتناززون ، أو غيره نحو هل تتناززون ؛ إذ يحتاج إذن إلى تحريك ذلك الساكن ، ولا تفي الخفة الخاصلة من الإدغام بالثقل الحاصل من تحريك ذلك الساكن ، وظهر بما شرحنا أن الأولى أن يقول المصنف : وليس قبلها ساكن غير مدة ، وقراءة الزُّيِّ (كُنْتُمْ تَمْنَوْنَ اَلْمَوْتَ) و (أَلْفِ شَهْرٍ تَنْزَلُ) - بالإدغام فيهما والجمع بين ساكنين - ليست بتلك القوة

وإذا كان الفعل المضارع مبنيًا للمفعول نحو تُتَدَارَكُ وتُتَحَمَّلُ لم يحز الحذف ولا الإدغام ؛ لاختلاف الحركتين ، فلا تستقلان كما تستقل الحركتان المتفتحتان ، وأيضاً يقع لبس بين تَفْعَلْ وتُفْعَلُ من التفعيل لو حذفت التاء الثانية وبين تَفْعَلْ وتُفْعَلُ لو حذفت الأولى

قوله « وتاء تَفْعَلْ وَتَفَاعَلْ فيما تُدْغَمُ فيه التاء » أى : تاء الماضي من البابين تدغم في الفاء إذا كانت إحدى الحروف الاثني عشر التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها ، وهى التاء نحو ائْتَرَسَ ، والطاء نحو اطَّيَّرَ ، والباء نحو اذَّارَأْتُمْ ، والظاء نحو اظَّالُوا ، والذال نحو اذَّاكروا ، والثاء نحو اثَّابَلْتُمْ ، والصاد نحو اصَّابَرْتُمْ ، والزاي نحو ازَّيْنِ ، والسين نحو اسَّتَمَعَ واسَّاقَطَ ، والضاد نحو اضَّارَبُوا واضَّرَعَ ، والشين نحو اشَّجَرُوا ، والجيم نحو اجَّاءَرُوا^(١) ، وهذا الادغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسمى الفاعل والمفعول

(١) أصل اجاءروا : تجاءروا ، وهو تفاعل من الجوار ، والجوار : رفع الصوت

قوله « ونحو اسطاع » قراءة حمزة (فَمَا اسطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) وخطأه النحاة ، قال أبو علي : لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين التي لا تتحرك أبدا جمع بين الساكنين

الحذف قال : « الحذفُ الإعلاليُّ والترخيميُّ قَدْ تَقَدَّمَ ، وَجَاءَ غَيْرُهُ رَفِي تَفَعَّلُ وَتَفَاعَلُ ، وَفِي نَحْوِ مَسَبْتُ وَأَحْسَبْتُ ، وَظَلَمْتُ وَإِسْطَاعَ يَسْطِيعُ ، وَجَاءَ يَسْتَمِيعُ ، وَقَالُوا بَلَعَنْبَرٌ وَعَلَمَاءٌ وَمِلَمَاءٌ فِي بَنِي الْعَنْبَرِ وَعَلَى الْمَاءِ وَمِنْ الْمَاءِ ، وَأَمَّا نَحْوُ يَتَسَمِعُ وَيَتَقَبَّى فَشَادُ ، وَعَاطِيَهُ جَاءَ * تَقَى اللَّهُ فِيمَنَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَقْلُو * بِخِلَافٍ تَخَذَ يَتَخَذُ فَإِنَّهُ أَصْلٌ وَاسْتَخَذَ مِنْ اسْتَخَذَ ، وَقِيلَ : أَبْدِلَ مِنْ تَاءِ اتَّخَذَ وَهُوَ أَشَدُّ وَنَحْوُ تَبَشَّرُونِي وَإِنِّي قَدْ تَقَدَّمَ »

أقول : يعنى بالحذف الإعلالي ما حذف مطردا لعلامة ؛ كعَصَا وَقَاضٍ ، وبالترخيمي ما حذف غير مطرد كما في يَدٍ وَدَمٍ قوله في نحو « تَفَعَّلُ وَتَفَاعَلُ » يعنى في مضارع تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ مع تاء المضارعة ، كما تقدم

قوله « وفي نحو مَسَبْتُ وَأَحْسَبْتُ وَظَلَمْتُ » تقدم حكمه في أول باب (٢) الادغام قوله « وَإِسْطَاعَ يَسْطِيعُ » بكسر الهمزة في الماضى وفتح حرف المضارعة ، وأصله استطاع يستطيع ، وهى أشهر اللغات ، أعنى ترك حذف شىء منه وترك الادغام ، وبعدها إسْطَاعَ يَسْطِيعُ ، بكسر الهمزة فى الماضى وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استنعمل حين تعذر الادغام مع اجتماع المتقار بين ، وإنما تعذر الادغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحركت السين التي لاحظ لها فى الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان ، كما فى قراءة حمزة ، فلما كثر استعمال هذه اللفظة - بخلاف استَدَانَ - وقصِد التخفيف وتعذر الادغام حذف الأول كما فى ظَلَمْتُ

وَأَحَسْتُ، والحذف ههنا أولى ؛ لأن الأول - وهو التاء - زائد ، قلل تعالى (فَمَا - اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) وأما من قال يُسْطِيع - بضم حرف المضارعة - فماضيه اسْطَاعَ بفتح همزة القطع ، وهو من باب الإفعال ، كما مر في باب ذى الزيادة ^(١) ، وجاء في كلامهم اسْتَكَاعَ - بكسر همزة الوصل - يَسْتِيع - بفتح حرف المضارعة ، قال سيبويه : إن شئت قلت : حُذِفَتِ التاء ؛ لأنه في مقام الحرف المدغم ، ثم جعل مكان الطاء تاء ؛ ليكون ما بعد السين مهموسا مثلها ، كما قالوا اَزْدَانٌ ليكون ما بعد الزاى مجهورا مثله ، وإن شئت قلت : حذفت الطاء ؛ لأن التكرير منها نشأ ، وتركت الزيادة كما تركت في تَقَيْتُ ، وأصله اتَّقَيْتُ كما يأتي

قوله « وقالوا بَلَعْنَبَر » قد ذكرنا حكمه في أول باب ^(٢) الادغام ، وأن سيبويه قال : مثل هذا الحذف قياس في كل قبيلة يظهر فيها لام المعرفة في اللفظ بخلاف نحو بنى النجار

قوله « وأما نحو يَتَسَّع وَيَتَّقِي » قد حذفت التاء الأولى من ثلاث كلمات يَتَسَّع وَيَتَّقِي وَيَتَّخِذ ؛ فقيس : يَتَسَّع وَيَتَّقِي وَيَتَّخِذ ، وذلك لكثرة الاستعمال ، وهو مع هذا شاذ ، وتقول في اسم الفاعل : مُتَّقٍ ، سماعا ، وكذا قياس متَّخِذ ومتَّسِّع ، ولم يحىء الحذف في مواضع الثلاثة إلا في ماضى يَتَّقِي ، يقال : تَقَّى ، وأصله اتَّقَى ؛ فحذفت الهمزة بسبب حذف الساكن الذى بعدها ، ولو كان تَقَّى فعل كَرَّمَى لقلت في المضارع يَتَّقِمَى كَرَّمَى ، بسكون التاء ، وفي الأمر اتَّقِ كَرِّم ^(٣) ، وقال الزجاج : أصل تَخَذَ اتَّخَذَ حذفت التاء منه كما في تَقَّى ، ولو كان كما قال لما قيل تَخَذَ - بفتح الخاء - بل تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذَ كَجَهَل

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٨٠)

(٢) انظر (ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ج ١ ص ١٥٧)

يَجْهَلُ جهلاً بمعنى أخذ يأخذ أخذاً ، وليس من تركيبه ، وفي تَقَى خلافٌ : قال
المبرد : فأَوْه محذوف والتاء زائدة ، فوزنه تَعَلَّ ، وقال الزجاج : التاء : بدل من
الواو كما في تُسَكَّاةً وتُرَاثٍ ، وهو الأولى

قوله « اسْتَخَذَ » قال سيبويه عن بعض العرب : اسْتَخَذَ فلان أرضاً
بمعنى اتَّخَذَ ، قال : ويجوز أن يكون أصله اسْتَتَخَذَ من تَخَذَ يَتَخَذُ تَخْذًا فحذفت
التاء الثانية كما قيل في استناع : إنه حذف الطاء ، وذلك لأن التكرير من
الثاني ، قال : ويجوز أن يكون السين بدلا من تاء اتَّخَذَ الأولى ؛ لكونهما
مهموستين ، ومثله الطَّجَعُ بإبدال اللام مكان الضاد لمشابتها لها في الانحراف ؛
لأنهم كرهوا حَرَفِيَّ إطباق كما كرهوا في الأول التضعيف ، وإنما كان هذا
الوجه أشد لأن المادة الفرار من المتقاربين إلى الادغام ، والأمر ههنا بالعكس ،
ولا نظيره

قوله « تَبَسَّرُونِي وَإِنِّي قَدْ تَقَدَّمُ » أي في السكافية في باب الضمير في نون
الوقاية . (١)

قال : « وهذه مسائل التمرين . مَعْنَى قَوْلِهِمْ : كَيْفَ تَبْنِي مِنْ كَذَا مِثْلَ
كَذَا : أي إذا رَكِبْتَ مِنْهَا زَنْتَهَا وَعَمِلْتَ مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ فَكَيْفَ
تَنْطِقُ بِهِ ، وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ أَنْ تَزِيدَ وَتَحْذِفَ مَا حَذَفْتَ فِي الْأَصْلِ
(١) إذا اجتمعت نون الرفع و نون الوقاية في كلمة فلك فيها ثلاث لغات :
أولاهما : إبقاؤهما من غير إدغام ، نحو تَضَرَّبُونِي ، وعليه قوله تعالى : (لِمَ
تُؤْذُونِي) وثانيتهما : إبقاؤهما مع الإدغام ، وعليه قوله تعالى : (أَعْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي
أَعْبُدُ) وثالثتهما : أن تحذف إحداهما وتكتفى بواحدة ، وهذه اللغة هي التي يشير
إليها المؤلف

مسائل
التمرين

قِيَاسًا ، وَقِيَّاسُ آخَرِينَ أَنْ تَحْذِفَ الْمَحْذُوفَ قِيَّاسًا أَوْ غَيْرَ قِيَّاسٍ ، فَمِثْلُ
مُحَوًى مِنْ ضَرْبٍ مُضَرَّبٍ ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : مُضَرَّبٌ ، وَمِثْلُ اسْمٍ وَغَدٍ
مِنْ دَعَا دَعُوْهُ وَدَعُوْهُ لَا إِدْعُ وَلَا دَعُ خِلَافًا لِلآخَرِينَ ، وَمِثْلُ صَحَافٍ مِنْ
دَعَا دَعَايَا بِاتِّفَاقٍ إِذْ لَا حَذْفَ فِي الْأَصْلِ »

أقول : اعلم أن هذه المسائل لأبواب التصريف كباب الإخبار لأبواب النحو
قوله « منها » الضمير راجع إلى « كذا » في قوله « من كذا » ؛ لأنه بمعنى
الكلية واللفظة ، وفي قوله « زنتها » راجع إلى كذا في قوله : مثل كذا ؛ لأنه
بمعنى الصيغة أو البنية ، وفي قوله « تنطق به » إلى « مثل » : أى كيف تنطق
بهذا المبني بعد العمل المذكور فيه

قوله « وعملت ما يقتضيه القياس » أى : عملت في هذه الزنة المركبة ما يقتضيه
القياس التصريفي من القلب أو الحذف أو الإدغام إن كان في هذه الزنة أسباب
هذه الأحكام ، وعند الجرمي لا يجوز بناء ما لم تبنيه العرب لمعنى كضربٍ ونحوه ،
وليس بوجه ؛ لأن بناء مثله ليس يستعمل في الكلام لِمَعْنَى حتى يكون إثباتا
لوضع غير ثابت بل هو للامتحان والتدريب^(١) ، وقال سيبويه : يجوز صوغ
وزن ثبت في كلام العرب مثله ؛ فتقول : ضَرْبٌ وَضَرْبٌ عَلَى وَزْنِ جَعْفَرٍ
وَشَرْبٌ ، بخلاف ما لم يثبت مثله في كلامهم ؛ فلا يبنى من ضرب وغيره مثل
جَالِينُوسٍ ؛ لأن فاعِلُوْلاً وفَاعِلِينُوْلاً لم يثبتا في كلامهم ، وأجاز الأخفش صوغ
وزن لم يثبت في كلامهم أيضا ؛ للامتحان والتدريب ، بأن يقال : لو ثبت مثل
هذا الوزن في كلامهم كيف كان ينطق به ؛ فيمكن أن يكون في مثل هذا الصوغ
فائدة وهى التدريب والتجريب

(١) ذهب أبو على الفارسي وأبو الفتح ابن جني إلى أن تكرير اللام للحاق
أمر مقيس مطرد مقصود به معنى ، وهو زيادة المعنى ، وقد ذكرنا ذلك في أول
هذا الكتاب (انظر ج ١ ص ٦٤)

فتقول : إذا بنيت من كلمة ماوازن كلمة حذف منها شيء ففيه بعد البناء
ثلاثة مذاهب :

مذهب الجمهور أنك لا تحذف في الصيغة المبنية إلا ما يقتضيه قياسها ،
ولا ينظر إلى الحذف الثابت في الصيغة الممثلة بها : سواء كان الحذف فيها قياسيا
كحذف ياءين في مُحَوَّى ، أو غير قياسي كحذف اللام من اسم ؛ فتقول مُضَرَّى^١
من ضرب على وزن مُحَوَّى ، ودِعْوٍ من دَعَا على وزن اسم ، ولا تقول :
مُضَرَّى وإِدْعُ ؛ إذ ليس في الصيغتين المبنيتين علة الحذف ، وهذا الذي قالوا هو
الحق ؛ إذ لا تمل الكلمة بعلة ثابتة في غيرها إلا إذا كان ذلك الغير أصلا ، كما
في أقام وقيام

وقال أبو علي : تحذف وتزيد في الصيغة المبنية ما زيد أو حذف في الصيغة
الممثل بها قياسا ؛ فتقول في مُضَرَّى : مُضَرَّى^٢ ؛ لأن حذف الياءين في مُحَوَّى
قياس كما مر في باب النسب ،^(١) وأما إن كان الحذف في الممثل بها غير قياس لم
تُحذف ولم تزد في المبنية ؛ فيقال : دِعْوٍ ، في المبنى من دَعَا على وزن اسم ؛
لأن حذف اللام من اسم غير قياس

وقال الباقون : إنه يحذف في الفرع ما حذف في الأصل ويزاد فيه ما زيد
في الأصل ، قياسا أو غير قياس ، فيقولون مُضَرَّى وإِدْعُ ودرع كاسم وسم ؛
لأن القصد تمثيل الفرع بالأصل

هذا الخلاف كله في الحذف ، وأما الزيادة فلا خلاف في أنه يزداد في الفرع
كما زيد في الأصل إلا إذا كان المزيد عوضا من المحذوف ؛ فيكون فيه الخلاف
كهمزة الوصل في اسم ، وكذا لا خلاف في أنه يقلب في الفرع كما يقلب في الأصل ،
فيقال على وزن أيس من الضرب : رَضِبَ : وتقول في دَعَا على وزن صحائف :

(١) انظر (ج ٢ ص ٩ و ٢٢) ، ثم انظر (ج ٢ ص ٣٠ و ٣١)

دَعَايَا ، وأصله دَعَاوُ ، فلما لم يكن في صحائف الذى هو الأصل حذف لم يختلف في دَعَايَا ؛ بل أعل علة اقتضاها هو ، وهى قلب الهمزة ياء مفتوحة والياء بعدها ألفا كما مر في بابه ^(١)

قوله « أن تزيد وتحذف » أى : فى الفرع ، وهو الصيغة المبنية

قوله « فى الأصل » أى : فى الكلمة الممثل بها

قوله « أو غير قياس » أى : أن تزيد وتحذف فى الفرع ما حذفت وزدت

فى الأصل : قياسا كان أو غير قياس

قوله « مُحَوِّىٌّ » مثال للأصل المحذوف منه شىء قياسا

قوله « اسم وغد » مثال لما حذف منه شىء غير قياس ؛ ففى « اسم » حذف

اللام ويريد همزة الوصل عوضا منه حذف غير قياسى ، وفى « غَدٍ » حذف اللام

غير قياس وأصل غد غدوٌ — بسكون العين — قال :

لَا تَقْلُوهَا وَادْلُوهَا دَلُّوا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوهَا ^(٢)

وأما إن كانت فى الأصل علة قلب حرف ليست فى الفرع فلا خلاف فى

أنه لا يقلب فى الفرع ، فيقال على وزن أوائل من القتل أقاتل ، وكذا الإدغام

قال : « وَمِثْلُ عَسَلٍ مِنْ عَيْلٍ عَمَلٌ ، وَمِنْ بَاعٍ وَقَالَ بَيْعٌ وَقَنُولٌ

بِإِظْهَارِ النُّونِ فِيهِ لِلْإِلْتِبَاسِ بِفَعْلٍ ، وَمِثْلُ قَنَفَخٍ مِنْ عَيْلٍ عَمَلٌ ، وَمِنْ بَاعٍ

وَقَالَ بَيْعٌ وَقَنُولٌ بِالْإِظْهَارِ ؛ لِلْإِلْتِبَاسِ بِمَلَكْدٍ فِيهِ ، وَلَا يُبْنَى مِثْلُ جَحْنَقَلٍ

مِنْ كَسَرَتْ أَوْ جَعَلَتْ ؛ لِإِفْضِهِمْ مِثْلَهُ ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ أَوْ لَبَسٍ »

أقول : قد ذكرنا أنه لا يدغم أحد المتقاربين فى الآخر فى كلمة إذا أدى

إلى اللبس ؛ فلو قيل بَيْعٌ وَقَوْلٌ بالادغام لا لبس بفعل ، وهو وإن كان

(١) انظر (ص ٥٩ - ٦٢ و ١٣٠ و ١٧٩ من هذا الجزء)

(٢) قد مر شرح هذا البيت ، فارجع إليه فى (ص ٢١٥ من هذا الجزء)

مختصا بالأفعال لـكنه يُظن أنه عَلمٌ مُنكَرٌ؛ فلذا يدخله الكسر والتنوين ،
وَالْعِلَّكَدُ : الغليظ

قوله « لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ » لأن إدغام النون الساكنة في الراء واللام واجب ؛ لتقارب الخرجين ، وأما الواو والياء والميم فليس قريبا من النون الساكنة كقرب الراء واللام منها ، فلذا جاء صِنَوَانٌ وَبُنْيَانٌ وَزَنَمَاءٌ ، ولم يجيء نحو قَنَرٍ وَقَنَلٍ كما تقدم

قوله « أولبس » يعنى يلتبس بنحو شَفَّلَحَ وهو ثَمَرُ الْكَبَرِ وإذا بنيت مِنْ كَسَرٍ مثل اَحْرَنْجَمَ فللمبرد فيه قولان : أحدهما أنه لا يجوز لأنه لا بد من الادغام فيبطل لفظ الحرف الذى به ألحق الكلمة بغيرها ، والآخر الجواز ؛ اذ ليس فى الكلام اَفْعَلَّلَ فيعلم أنه اَفْعَمَّلَلْ ، ولا يجوز أن تلقى حركة الراء الأولى إلى الراء التى هى بدل من النون ؛ لئلا يبطل وزن الإلحاق ولئلا يلتبس بباب اقشعرَّ

وإذا بنيت من ضرب مثل اقشعرَّ - وأصله اقشعرَّ - فعند المازنى ، وحكاة عن النحويين - : إدغام الباء الأولى الساكنة في الثانية نحو اضْرَبَّ ، بباء مشددة بعدها باء مخففة ، وعند الأخفش اضْرَبَّ ، بباء مخففة بعدها باء مشددة ؛ ليكون كالملاحق به : أعنى اقشعرَّ ، فا كسرَّ على هذا يلتبس باضْرَبَّ على قول المازنى ، فلا يصح إذن قول المبرد ؛ اذ ليس فى الكلام اَفْعَمَّلَلْ ، والحق أنه ليس المراد بمثل هذا البناء الإلحاق كما يجىء

قال : « وَمِثْلُ أَهْلُمْ مِنْ وَآيْتُ أَوْ ، وَمِنْ أَوَيْتُ أَوْ مُدْغَمًا ؛ لِوُجُوبِ الْوَاوِ ، بِخِلَافِ تَوَوَّحٍ ، وَمِثْلُ إِجْرِدٍ مِنْ وَآيْتُ إِيْ ، وَمِنْ أَوَيْتُ إِيْ فِيمَنْ قَالَ : أَحَى ، وَمَنْ قَالَ أَحَى قَالَ : إِيْ »

أقول : قوله « أَوْ » أصله أَوْوَى فاعل إعلال تجارٍ مصدر تجارَيْنَا : أى

قلبت ضمة ما قبل الياء كسرة ، ثم أعل إعلال قاضٍ ، وأَوَّ أصله أُؤوؤى ، قلبت
 الهمزة الثانية واوا وجوبا كما في أومن ، فوجب إدغام الواو كما تقدم في أول
 الكتاب ^(١) أن الواو والياء المنقلبتين عن الهمزة وجوبا كأنهما غير منقلبتين
 عنها ، وإن كان الانقلاب جائزا فحكمها في الأظهر حكم الهمزة كريباً وتووى ؛
 فصار أوئياً فأعل إعلال تجارٍ

قوله « إجر د » هو نبت يخرج عند الكمأة يستدل به عليها

قوله « إيء » أصله إؤئى ، قلبت الواو ياء كما في ميزان وأعل إعلال قاضٍ
 قوله « إىئ » أصله ائوى ، قلبت الهمزة ياء وجوبا كما في إيت فصار إيوياً
 أعل إعلال معيية ، بحذف الياء الثالثة نسياً ؛ فتدور حركات الإعراب على الياء
 المشددة ، وعلى ما نسب الأندلسى إلى الكوفيين - كما ذكرنا في باب التصغير -
 وهو إعلالهم مثله إعلال قاض ، تقول جاءنى إىئ ومررت بإىئ ورأيت إياً
 قال : « وَمِثْلُ إَوْزَةٍ مِنْ وَأَيْتُ إِيشَاءَ وَمِنْ أَوَيْتُ إِيَاءَةً مُدْغَمًا »

أقول : أصل إَوْزَةٍ إَوْزَرَةٌ كإصبع ، لأن إِفْعَلَةٌ ليست بموجودة ، والهمزة
 زائدة دون التضعيف ، لقولهم وَزَّ أيضاً بمعناها ، فأصل إِيشَاءٍ إِوْأَيَةٌ ، قلبت الواو
 ياء كما في ميزان ، والياء ألفا كما في مَرَمَاةٌ ، وأصل إِيَاءَةٍ إِئْوِيَةٌ ، قلبت الياء ألفا كما
 ذكرنا ، وقلبت الهمزة ياء وجوبا كما في إيت صار إيواةً ، أعل إعلال سيد صار إِيَاءَةً

قال : « وَمِثْلُ أَطْلَخِمَ مِنْ وَأَيْتُ إِيَاءِيَا ، وَمِنْ أَوَيْتُ إِيَوِيًا »
 أقول : اطلخم واطرخم أى تكبر ، أصله أَطْلَخِمَ بدليل أَطْلَخِمَتُ ،
 وفي الأمر أَطْلَخِمِمْ . - بسكون الخاء في الموضعين - فأصل إِيَاءِيَا إِوْأَيِّي ،
 أدغمت الياء الساكنة في المتحركة وقلبت الياء الأخيرة ألفا وقلبت الواو ياء كما
 في ميزان ، صار إِيَاءِيَا ، فقد اجتمع في الكلمة ثلاث إعلالات كما ترى ، وهم

يمنعون من اثنين ، وأصل إِيَوِيَا إِيُوتَيَا ، قلبت الياء ألفا وأدغمت الياء في الياء
وقلبت الهمزة ياء كما في إيت ولم يعمل إعلال سيّد ؛ لأن قلب الهمزة ياء وإن
كان واجبا مع الهمزة الأولى لكنها غير لازمة للكلمة ؛ لكونها همزة وصل ؛
تسقط في الدرج نحو قال إِيُوتَيَا ، فحكم الياء إذن حكم الهمزة

قال : « وَسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ مِثْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَوْ لَقِيَ فَقَالَ : مَا أَلِقَ
الْأَلَاقُ عَلَى الْأَصْلِ وَالْأَلَقُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالْأَلِقُ عَلَى وَجْهِهِ ، بَنَى عَلَى أَنَّهُ فَوَعَلَ »
أقول : يعني أن أبا علي جعل الواو من أَوْ لَقِيَ زائدة والهمزة أصلية ، فاذا
جعلته على وزن شَاءَ وهو فَعَلَ قلت : أَلِقَ ، وأصل الله الإلاه عند سيبويه ،
فتقول منه : الإلاق ، وحذفت الهمزة من الإلاه قياسا كما في الأرض والأسماء ،
لكن غلبة الحذف كما في الإلاه شاذة ، وكذا إدغام اللام في اللام ؛ لأنهما
متحركان في أول الكلمة ، وخاصة مع عروض التقاءهما ، لكن جرأهم على ذلك
كون اللام كجزء ما دخلته ، وكونها في حكم السكون ، إذ الحركة التي عليها للهمزة
وأيضا كثرة استعمال هذه اللفظة جوزت فيها من التخفيف في الأغلب ما لم يكن
في غيرها ، ويجوز عند أبي علي أن يقال : مَا أَلِقَ الإلاقُ ، من غير تخفيف
الهمزة ، بنقل حركتها وحذفها ، وذلك لأن مثل هذا الحذف وإن كان قياسا في
الأصل والفرع ؛ لتحرك الهمزة وسكون ما قبلها ؛ إلا أن مثل هذا الحذف إذا كانت
الهمزة في أول الكلمة نحو قَدْ أُلْفَحَ أَقْلٌ منه في غير الأول ؛ لأن الساكن إذن
غير لازم ، إذ ليس جزء كلمة الهمزة كما كان في غير الأول ، واللام كلمة على كل
حال ، وإن كانت كجزء الداخلة هي فيها ؛ فتخفيف الأرض والأسماء أقل من
تخفيف نحو مُسْتَلَّةٌ وَخَبَّءٌ ، ويجوز عنده أيضا أن تنقل حركتها إلى ما قبلها ؛ لأن
ذلك قياس في الفرع وإن قل ، مع كون اللام كالجزء وهو مطرد غالب في الأصل ،
فقوله « مَا أَلِقَ الإلاقُ » يجوز أن يكون مخففا وغير مخفف ؛ لأن كتابتهما سواء

قوله «وَالْأَلَقُ عَلَى اللَّفْظِ» أى : بإدغام اللام فى اللام كما فى لفظة الله ، لكن سهل أمر الإدغام فى لفظة الله كثرة استعماله ، بخلاف الإلاق
قوله « وَالْأَلَقُ عَلَى وَجْهِ » يعنى به أحد مذهبي سيديويه ، وهو أن أصل الله
اللَّيْه ، من لَاهَ : أى تستر ؛ لتستر ماهيته عن البصائر وذاته عن الأبصار ؛
فيكون وزنه فَعْلًا ؛ فالألق عليه . ، وليس فى « الْأَلَقِ » علة قلب العين ألفا
كما كانت فى الله

قال : « وَأَجَابَ فِي بِاسْمٍ بِالْقِ أَوْ بِالْقِ عَلَى ذَلِكَ »
أقول : أى على أن أولنا فَوَعْل قيل له : كيف تقول مثل باسم من أَوَلَقِ ،
قال : بِالْقِ أَوْ بِالْقِ ؛ لأن أصل اسم سَمُو أَوْ سُمُو ، حذفت اللام شاذًا وجيء
بهمزة الوصل ، وأبو على لا يحذف فى الفرع ما حذف فى الأصل غير قياس
قال : « وَسَأَلَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ مُسْطَارٍ مِنْ آتَةٍ فَظَنَّهُ مُفْعَلًا ،
وَتَحْيَرَهُ فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ مُسْتَأْأَفَأَجَابَ عَلَى أَصْلِهِ وَعَلَى الْأَكْثَرِ مُسْتَأْأَفَ »
أقول : المُسْطَار : الحمر ، قيل : هو معرب ، وإذا كان عربيا فكأنه
مصدر مثل المُسْتَخْرِج ، بمعنى اسم الفاعل من اسْتَطَارَه : أى طيره قال :
١٩٣ — مَتَى مَا تَلَقَيْتَنِى فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَادِفُ الْيَتِيمِكِ وَتُسْتَطَارَا (١)
ويجوز أن يكون اسم مفعول ، قيل : ذلك لهديرها وغليانها ، وأصله

(١) هذا الشاهد من بحر الوافر ، وهو من كلمة لعنترة بن شداد العبسى يهجو
فيها عمارة بن زياد العبسى . وقوله « ترجف » يروى مكانه « ترعد » بالبناء
للمجهول ، وقوله « فردين » حال من الفاعل والمفعول فى « تلاقى » وقوله
« روادف » يروى فى مكانه « روانف » والروانف : جمع رانفة ، وهى طرف
الآلية ، وقوله « تستطار » فعل مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبني المعلوم استطار ،
وتقول : استطار هذا الأمر فلانا ، إذا طيره وأهاجه . والاستشهاد بالبيت فى
قوله « وتستطارا » والمراد معناه الذى ذكرناه

مستطائر ، والحق أن الحذف في مثله ليس بمطرود ؛ فلا يقال : اسْطَالَ يَسْطِيلُ
واسْطَابَ يَسْطِيبُ ، وآء في الأصل أَوَّءٌ ، لأن سيبويه قال : إذا أشكل عليك
الألف في موضع العين فأحمله على الواو ؛ لأن الأجوف الواوى أكثر فتصغيرها
أَوَّاءة ، فقوله : مستألاء في الأصل مُسْتَأَوَّوَةٌ

قوله « على أصله » يعنى حذفه في الفرع ما حذف في الأصل قياسا وإن لم
يثبت في الفرع علة الحذف ، فَحُذِفَتِ التاء في مُسْتَأَاءَ كما حذفت في مُسْطَارَ ،
لاجتماع التاء والطاء ، والأولى — كما قلنا — أن حذف التاء في مُسْطَاعَ ليس
بقياس ، فلا يحذف في مستطاب ولا مستطيل ونحوهما ، وآءة نبت على وزن
عاعة ، وهو من باب سَكَسٍ وَقَلَقٍ ، وهو باب قليل وخاصة إذا كان الأول والآخر
همزة مع ثقلا ، ومثلها أجاء والاءة وأشاءة عند سيبويه ، وحمله على ذلك أنه لم
يُسْمَعْ أَلَايَةٌ وَأَشَايَةٌ ، وقلَّ أَلَاوَةٌ وَأَشَاوَةٌ كَعَبَايَةٌ وَشَقَاوَةٌ ، وقالوا في أباءة ،
وهى الأجمة : إن أصلها أباية وإن لم يسمع ، لأن فيها معنى الإباء لامتناعها بما
يَنْبُت فيها من القصب وغيره من السلوك ، وليس في أشاءة والاءة مثل هذا
الاشتقاق

قوله « وعلى الأكثر » أى على القول الأكثر ، وهو أنه لا يُحذف ولا يُزاد
في الفرع إلا إذا ثبت علة ، ولو كان مُسْطَارَ مُفْعَلًا من السطر لقلت من آءة مُؤَوَّاءٍ
قال : « وَسَأَلَ ابْنُ جَنِّي ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ كَوَّكَبٍ مِنْ وَأَيْتٍ مُنْخَفِّفًا
تَجْمُوعًا جَمَعَ السَّلَامَةَ مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَحَوَّرَ أَيْضًا فَقَالَ ابْنُ جَنِّي :
« أَوَّى »

-
- (١) الألاءة - مثل سحابة - واحدة الألاء - كسحاب - وهو شجر مر
(٢) الأشاءة - مثل سحابة - واحدة الأشاء ، وهو صغار النخل ، قال ابن
القطاع : همزته أصلية ، عن سيبويه . وتوهم الجوهرى أنها مبدلة فأتى بها في المعتل

أقول : إذا بنيت من وأيت مثل كوكب قلت : وَوَأَى ، أعلت الياء كما في فتى ، فقلت : وَوَأَى فاذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها قلت : وَوَى ، قلبت الواو الأولى همزة كما في أوَاصِل صار أوَى
قال المصنف : الواو الثانية في تقدير السكون ، فلو قلت وَوَى من غير قلب جاز

قلت : لو كانت الواو الثانية ساكنة أيضا نحو وَوَأَى وجب الإعلال كما مر تحقيقه في باب الإعلال ^(١) ؛ فاذا جمع أوَى وهو كَفَتَى جمع السلامة بالواو والنون صار أوَوْنَ ؛ فاذا أضفته إلى ياء المتكلم سَقَطَت النون وبقي أوَوَى ، تقلب الواو وتدغم كما في مُسْلِمِيٍّ

قال : « وَمِثْلُ عَنكَبُوتٍ مِنْ بَعْتٍ بَيِّعُوتٍ »
أقول : لا إشكال فيه ؛ لأنك جعلت العين وهو لام الكلمة ككاف العنكبوت مكررا وجعلت مكان الواو والتاء الزائدين مثلهما في الفرع كما مر في أول الكتاب ^(٢)

قال : « وَمِثْلُ اطمَأَنَّ ابيَّعَ مُصَحَّحًا »
أقول : أصل اطمأن اطمَأَنَّ بدليل اطمأنت واطمأن في الأمر قوله « مصححا » فيه نظر ؛ لأن نحو اسودَّ وابيضَّ إنما امتنع من الإعلال لأن ثلاثيه ليس مُعَلًّا حتى يحمل عليه كما حمل أقام على قام ، أو لأننا لو أعلنّاها لصارا سادَّ وباضَّ فالتبسا بفَاعَلَّ ، وليس الوجان حاصلين في ابيَّعَ ؛ إذ ثلاثيه معل ، ولا يلتبس لو قيل باعَّعَ ، وأما سكون ما بعد الياء فليس بمنع ؛ إذ مثل هذين الساكنين جائز اجتماعهما ، نحو الضالين ، والأخفش يقول في مثله : ابيَّعَ

(١) انظر (ص ٧٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ج ١ ص ١٢ وما بعدها)

بتشديد العين الثانية كما ذكرنا في أول مسائل الترين

قال : « وَمِثْلُ اغْدُودَنْ مِنْ قُلْتُ اقْوَوَّلَ ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ : اقْوَيْلَ ،
لِلْوَاوَاتِ ، وَمِثْلُ اغْدُودَنْ مِنْ قُلْتُ وَبِعْتُ اقْوُووِلَ وَابْيُوعَ مُظْهَرًا »

أقول : قد ذكرنا الخلاف في نحو اقْوَوَّلَ في آخر باب الإعلال (١) ، وإنما
لم يدغم نحو اقْوُووِلَ وَاَبْيُوعَ ؛ لأن الواو في حكم الألف التي هي أصلها في المبنى
للتفاعل كما ذكرنا من قول الخليل في قُوُوِلَ وَبُيُوعَ ، ولو عللنا بما علل المصنف
هناك وهو خوف الالتباس كما مر في باب الإعلال (٢) لجاز إدغام اقْوُووِلَ وَاَبْيُوعَ
إذ لا يلتبسان بشيء إلا أن تذهب في نحو اضْرَبَّ عَلَى وَزْنِ اقْشَعَرَ مذهب
المازى من تشديد الباء الأولى ، فإنه يقع اللبس إذن بالمبنى المفعول منه .

قال : « وَمِثْلُ مَضْرُوبٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَقْوًى ، وَمِثْلُ عُصْفُورٍ قَوْىً ، وَمِنْ
الْعَزْوِ غَزْوًى ، وَمِثْلُ تَضْبُدٍ مِنْ قَضَيْتُ قَضًى ، وَمِثْلُ قُدْعِمِلَةٍ قُضِيَّةٍ كَعُمِيَّةٍ
في التصغير ، وَمِثْلُ قُدْعِمِلَةٍ قُضْوِيَّةٍ ، وَمِثْلُ تَحْمِصِيصَةٍ قُضْوِيَّةٍ فَتَقْلِبُ
كَرَحْوِيَّةٍ ، وَمِثْلُ مَلَكُوتٍ قُضْوُوتٌ ، وَمِثْلُ جَحْمَرٍ قُضْيٍ ، وَمِنْ
حَيِيَّتٍ حَيَّوٍ » .

أقول : قد ذكرنا في آخر باب الاعلال من أحكام الياءات المجتمعة والواوات
المجتمعة ما ينحل به مثل هذه العقود .

أصل مَقْوًى مَقْوُودٌ ، وكذا أصل غُرْوًى غُرُودٌ ، أدغمت الثانية في
الثالثة وقلبت المشددة ياء ، لاجتماع الواوات كما ذكرنا أنك تقول من قَوْى على
وزن قُمْدٍ : قَوْىً وكذا في قُوُووِلَ على وزن عصفور ، وهو أولى لاجتماع أربع

(١) انظر (ص ١٩٣ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٢) انظر (ص ١٤٥ من هذا الجزء) .

واوات ، وقد مر حكمها ، وأصلُ قَضٍ قَضِيٌّ ، أعل إعلال تَرَامٍ مَصْدَر
نَرَامِيْنَا .

قوله « قَضِيَّةٌ كَعُمِيَّةٌ » أصابها قُضِيَّةٌ ، وقد ذكرنا قبلُ أن الأولى في المبني
على وزن قُدْعِمِيَّةٍ من قَضَى قُضِيَّةٌ — بياءين مشددين —

قوله « قَضَوِيَّةٌ » في المبني على وزن حَمِيصَةٍ قد ذكرناه هناك ^(١)

قوله « وَمِثْلُ مَلَكُوتٍ قَضُوتٌ » قد ذكرنا في باب الإعلال أن الأصل
أن يقال : غَزُوتُ وَرَمِيوتُ وَرَضِيوتُ كَجَبَرُوتٍ من غَزُوتُ وَرَمِيَتْ ، لخروج
الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل ؛ فلا يقلب الواو والياء ألفاً كما لا يقلب في
الصَوْرَى وَالْحَيْدَى ، وأن بعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين ؛ لعدم
الاعتداد بالواو والياء .

قوله « وَمِثْلُ جَحْمَرٍ شِ قَضِيٍّ » يعني تعله إعلال قاض والأولى كما ذكرنا
في آخر باب الإعلال : حذف الثالثة نسياً ، ثم قلب الثانية ألفاً ؛ أو قلب الثانية
واوا فتسلم الثالثة .

قوله « حَيٍّ » قد ذكرنا هناك أنه يجوز حَيٍّ وَحِيًّا .

قال : « وَمِثْلُ حِلْبَلَابٍ قَضِيضًا ، وَمِثْلُ دَحْرَجَتْ من قرأ قرأيتُ ، وَمِثْلُ
سِبْطٍ قَرَأَى ، وَمِثْلُ اطْمَأْنَنْتُ اقْرَأْتِ ، وَمُضَارِدُهُ يَقْرَأُ كَيْقَرَعِيْعٌ »
أقول : العين واللام في حِلْبَلَابٍ مكررتان على الصحيح ؛ كما ذكرنا في
صَمَحْمَحٍ ، فكررتهما مثله في قَضِيضًا ، وكذا تقول من الغزو : غَزِيْزًا بقلب
الواو والياء المتطرفين ألفاً ثم همزة كما في رداء وكساء ، وكذا تقول على وزن
صَمَحْمَحٍ : قَضِيضَى وَغَزَوَزَى ، وأصل قرأيتُ قرأْتُ بهمزتين ، قلبت
الثانية ألفاً كما في آمن ، ولا يكون الألف قبل تاء الضمير ونونه في كلامهم ، بل

(١) انظر (ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

يكون قبلهما إما واو أو ياء نحو دعوت ورميت وأغزيت ، ولا يجوز الواو هنا ؛
لكونها رابعة ساكنة وقبلها فتحة ؛ فيجب قبلها ياء كما في أغزيت ، فقلت
الألف من أول الأمر ياء .

قوله « قرأى » قد ذكرنا في تخفيف الهمزة أن الهمزتين إذا التقتا وسكنت
أولاهما والثانية طرف قلبت ياء .

قوله « أقرأأت » هذا على مذهب المازنى كما ذكرنا في باب تخفيف الهمزة
عند ذكر اجتماع أكثر من همزتين ^(١) وعند النحاة أقرأأت ، وإنما قال في
المضارع يقرأئ ياء لكونه ملحقا بيطمئن بقلب حركة الهمزة الثانية إلى الأولى
كما في الأصل ، ثم قلبت الثانية ياء لكسر الأولى ، ولوأعلناء لما فيه من العلة لقلنا
يقرأئ ياء عند المازنى ، ويقرأئ ياء عند غيره ، ولم تنقل حركة الياء
أو الواو إلى ما قبلها كما قلنا في يقيم ويبيع ويؤمن ؛ لأن ذلك لإتباعه الماضى في
الإعلال بالاسكان كما مر في باب الإعلال ^(٢) ولم تسكن ههنا الياء في الماضى .

والحق أن بناءهم لأمثال الأبنية المذكورة ليس مرادهم به اللاحق ، بل المراد به
أنه لو اتفق مثلها في كلامهم كيف كانت تُعمل ، ومن ثم قال المازنى في نحو اقشمر من
الضرب : اضرب — بتشديد الباء الأولى — واو كان ملحقا لم يجز ذلك ؛
فالأولى على هذا في مضارع أقرأأت أو أقرأأت ياء أو يقرأئ ياء .

هذا آخر ما ذكره المصنف من مسائل التمرين ، ولنضم إليه شيئا آخر فنقول :
إذا بنيت من قوى مثل بيقور ^(٣) قلت : قيو ، والأصل قيوور ، فقلت الواو

(١) انظر (ص ٥٢ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٢) انظر (ص ١٤٣ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٣) البيقور : اسم جمع دال على جماعة البقر ، كالبقر ، والبقير ، وانظر

(ص ١٩٣ من هذا الجزء) .

الأولى ياء وأدغمت الياء فيها كما في سيد ، وأدغمت الواو الثانية في الثالثة ولم تقلبهما يامين لكونهما في المفرد ، كما لم يقلب في مغزوة ، ولم تنقل حركة العين إلى ما قبلها كما فعلت ذلك في مقوول ومبيوع ؛ لأن العين واللام إذا كانا حرفي علة لم تعمل العين : سواء أعلت اللام كما في قورى وقوى^(١) أو لم تعمل كما في هوى على ما مضى في باب الاعلال^(٢) وإذا بنيت على وزن صيرف من حوى وقوى قلت حياً وقياً ، والأصل حيوى وقىو ، أدغمت الياء في الواو بعد قلبها ياء كما في سيد ، وقلبت الواو ألفا لحصول علته ، قال السيرافي : اجتمع ههنا إعلالان ، لكن الذى منعنا من اجتماع الإعلالين أن تسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال ، وفيعل — بفتح العين — فى الأجوف نادر ، كقوله :

* مَا تَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ *^(٣)

فالوجه أن يبنى من حوى وقوى على فيعل — بالكسر — فيصير حى وقى ، فتحذف الياء الثالثة نسياً كما فى معية ، وتقول على وزن نزوان^(٤) من قوى : قَوَوَانٌ ، لا يدغم ؛ لما ذكرنا فى باب الادغام من عدم إدغام نحو رَدَدَانِ^(٥) ولم يقلب آخر الواوين ألفاً لعدم موازنة الفعل كما ذكرنا فى باب الاعلال ،^(٦) هذا قول سيبويه ، والأولى أن يقال : قَوَيَانٌ بقلب الثانية ياء كما ذكرنا فى آخر باب الاعلال^(٧) .

(١) ثوى يثوى - مثل رمى يرمى - ثواء - بفتح الشاء - : أى أقام ، قال :

* رَبِّ ثَاوُ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ . *

(٢) انظر (ص ١١٢ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٣) قد مر شرح هذا الشاهد فأنظره فى (ج ١ ص ١٥٠) .

(٤) النزوان : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبق فى معنى السفاد ،

وانظر (ج ١ ص ١٥٦) . (٥) انظر (ص ٢٤٣ من هذا الجزء) .

(٦) انظر (ص ١٤٥ من هذا الجزء) .

(٧) انظر (ص ١٩٤ من هذا الجزء) .

وتقول على وزن فَعْلَان - بضم العين - من قَوِيَّ وَحَيَّيْ : قَوِيَّانٌ وَحَيَّيَّانٌ ،
 بقلب الواو الثانية ياء والضممة قبلها كسرة ، والأصل قَوَوَانٌ ، والألف والنون وإن
 كانتا لازمتين كثناء عَنصُوءٍ ^(١) وَقَرْنُوءٍ ^(٢) إلا أن كون الضمة على الواو
 هو الذى أوجب القلب كما تقول : غَزُوِيَّةٌ على وزن قَرْنُوءٍ ، وقال سيبويه :
 تقول : قَوَوَانٌ ، وقد غلط فيه ، لموافقته على أنه تقول : غَزُوِيَّةٌ على وزن قَرْنُوءٍ
 وتقول فى فَعْلَان - بكسر العين - من حيي : حَيَّانٌ بالادغام ؛ لأن رَكَدَانَا
 واجب الادغام ، وَحَيَّيَّانٌ أيضا ؛ لأن الأصل فى باب الادغام أعنى الفعل فى
 مثله يجوز فكه ، نحو حَيَّيَّ وَحَيَّ ، وتقول من قَوِيَّ : قَوِيَّانٌ ، بقلب الثانية ياء ،
 لتقدم الاعلال على الادغام كما مر ^(٣) ولكون الكلمة بالإعلال أخف منها
 بالادغام ، ومن خفف نحو كَبِدٍ باسكان العين قال فى قَوِيَّانٍ : قَوِيَّانٌ - بسكون الواو -
 ولا يُعْلَلُ إعلال طَيِّ وَلِيَّةٍ ؛ لعروض سكون الواو ، ومن قال فى رُؤْيَا الخففة : رُيَّآ
 فاعتدب المعارض ؛ قال ههنا : قَيَّانٌ ، وتقول من قَوِيَّ وشَوِيَّ وَحَيَّيَّ على وزن فَيَّعْلَانٍ
 - بكسر العين - : قَيَّانٌ وشَيَّانٌ وَحَيَّانٌ ، والأصل فى الأولين قَيَّوِيَّانٌ وشَيَّوِيَّانٌ ،
 أعلاَّ إعلال سيد وحذفت الياء الثالثة من الثلاثة نسيا ، كما فى مُعَيَّيَّةٌ ، وتقول فى
 تصغير أشوِيَّانٍ : أَشْيِيَّانٌ

وتقول من أَوِيَّتْ على وزن فَيَّعْلَانٍ - بكسر العين - : أَيْيَّانٌ ، والأصل أَوِيَّانٌ
 وإذا بنيت فَعْلُمَةً من رَمَيْتُ قلت : رَمِيُوءَةٌ ، قلبت الياء الأخيرة واوا
 لانضمام ما قبلها ، ومثل أَسْحَاجٍ ^(٤) منه : أَرْمُوانٌ ، ومن حَيَّيَّ : أَحْبُوانٌ ، ولا تدغم ؛

(١) العنصوة : القليل المتفرق من الثبت ، انظر (ص ١٠١ و ١٦١ من هذا الجزء) .

(٢) القرنوة : نوع من العشب ، انظر (ج ٢ ص ٤٤) .

(٣) انظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء) .

(٤) أسحاج : جبل ، انظر (ج ٢ ص ٣٩٥)

لأن الإعلال قبل الادغام ، ولا تُستقل الواو في مثله للزوم الحرف الذى بعدها :
أى التاء ، والألف والنون ، كما مر في باب الاعلال ^(١)

وتقول في فَوْعَلَّة - مشددة اللام - من غَزَوْتَ : غَوَزَوَّةٌ ، وفي أَفْعَلَّة : اغْزَوَّةٌ ،
وفي فُعْلٌ : غُزُوٌّ ، لا تُقلب الواو المشددة المضموم ما قبلها في أَفْعَلَّة وفُعْلٌ ياء ،
كما لم تقلب في مَدْعُوٌّ ، بل ترك القلب ههنا أولى ؛ لأن اسم المفعول قد يتبع الفعل
الذى هو بمعناه ، نحو غُزِي ^(٢) ، وأما نحو أدْعِيَّة ^(٣) في أدْعُوَّةٌ فقليل نادر ؛
فإن اعتدَّ به قيل في أغْزَوَّة : أغْزِيَّة .

وتقول في أَفْعَلَّة من رميت : أَرْمِيَّةٌ - بكسر الميم - كما في مُضِيٍّ ،
والأصل مُضَوٍّ .

وتقول في فَوْعَلَّة من الرمي : رَوْمِيَّةٌ ، وليست في الأصل فَوْعَلَّةٌ ، وإلا قيل :
رَوْمِيَّةٌ .

وتقول في فُعْلٌ : رَمَىٌ ، وليس أصله رَمِيًّا ، وإلا قيل : رَمِيًّا ^(٤) ،
وكذلك نحو هَبِيٍّ وهَبِيَّةٌ للصبي والصبية .

وتقول على وزن كَوَاكِلٍ ^(٥) والواو وإحدى اللامين زائدتان من القوة :

(١) انظر (ص ١٧٦ من هذا الجزء) .

(٢) يريد أن اسم المفعول قد يحمل على الفعل المبني للمجهول كما قالوا من عدا
عليه يعدو : معدى عليه ؛ حملا على عدى عليه .

(٣) انظر (ص ١٧١ من هذا الجزء) .

(٤) يريد أن رميا - بفتح الراء والميم وتشديد الياء - ليس أصله رميا - بفتح
فسكون - ؛ لأنه لو كان كذلك لقلبت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
ثم تعامل معاملة عصى

(٥) السكوال - بزنة سفرجل - : القصير مع غلظ وشدة (ج ١ ص ٢٥٦)

قَوَّيٌّ عند سيبويه ، وَقَوَّيًّا عند الأخفش كما مر^(١) ، وعلى وزن^(٢) عَتَوَّلٍ من قَوَّيٍّ : قِيًّا ، والأصل قَوَّوُّوْ ، قلبت الواو الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والواو الأولى ياء كما في ميزان ، والواو الثانية ياء أدغم فيها الياء كما في سيد .

وإذا بنيت مثل عِفْرِية من غَزَوْتُ قلت : غِزْوِيَّة ، والأصل غِزْوِيَّة ، ومن الرَّمي رَمِيَّةٌ ، ولا يجوز الادغام كما في أُخْيِيَّة ، مع لزوم التاء في الموضعين ؛ لأن رَمِيَّة كعِفْرِية ، وهو ملحق بزِجْرَجَةٍ ، وأُخْيِيَّة ليس ملحقا ، كذا قيل ، والأولى أن هذا البناء ليس للالحاق كما مر ، ولو جمعت هَبِيًّا على فَعَالٍ قلت : هَبَايَ كدَوَّابٍ ، ولو بنيت على فَعَالٍ من رميت قلت : رَمَايَ ، ويجوز رَمَاوِيٌّ ؛ لاجتماع الياءات كما في سِقَاوِيٍّ ، ولا يجوز بالهمز ؛ لعدم تطرف الياء .

وكذا فَعَالِيلٌ وَمَعَايِلٌ من جَيَّ نَحْو حَيَّايٍ ، وَنَحَّايٍ ، وَحَيَّايٍ ، وَمَحَّايٍ ، قال سيبويه : ولو حُذِفَتْ إحدى الياءات في جميعها لم يبعد ؛ لأنه قد يستقل الياءان في نحو أُنَافِيٍّ^(٣) فيخفف بحذف إحداها ، فيقال : أُنَافٍ ، فما ظنك بالثلاث ؟ وحذف ياء مَعَايِلٍ ثابت وإن لم يجتمع ياءان نحو قَرَاوِيرٍ وَقَرَاوِيرٍ^(٤)

(١) انظر (ص ١٩٦ من هذا الجزء)

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف ينبغي أن يكون على زنة درهم ليطابق ما ذكره من التصريف ، ولكن الذي وقع في الأصول عتول - بالتاء المثناة - ولا يصح ذلك لأن العتول مشدد الآخر ، فغيرناه إلى عتول - بالتاء المثناة - وقد ضبطه المجد في القاموس بزنة درهم ، وإن كان الشارح الزبيدي حكاه مشددا ، وهو الذي لا غناء عنده للنساء

(٤) الأتافي : جمع أنفية ، وهي حجر يوضع فوقه القدر ، انظر (ج ٢ ص ١٦٢)

(٣) القراوير : جمع قرقور ، والقرقور - بزنة عصفور - السفينة مطلقا ، أو

الطويلة خاصة ، (انظر ج ٢ ص ١٦٢)

وجراميز وجرامز ^(١) ، قال سيبويه : إلا أن من يحذف في هذه الأمثلة التي
اجتمعت [فيها] ^(٢) ثلاث ياءات يلتزم الحذف ؛ لكونها أثقل من أثافي وعواري ^(٣)
حتى يكون فرقا بين الياءات والياءين ، وتقول في فعاليل من غزوات : غزَّأوي
فلا تغير الواو لعدم اجتماع الأمثال كما في رمَّأي
وهذا آخر ما أردنا إيراده ، ولك أن تقس على هذا ما مثله بعد إيقانك
الأصول المقدمة في باب الإحلال وغيره والله الموفق للصواب
تمت مقدمة التصريف ؛ والحمد لله رب العالمين

(١) الجراميز : جمع جرم موز ، والجرموز - بزنة عصفور - حوض مرتفع
النواحي ، أو حوض صغير
(٢) زيادة ية تضيها المقام
(٣) العواري : جمع عارية ، وهي بتشديد الياء منسوبة إلى العار ، انظر (ج ٢ ص ١٦٤)

الخط

قال : « اَلْخَطُ تَصْوِيرُ اللَّفْظِ بِحُرُوفِ هِجَائِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ الْحُرُوفِ إِذَا قَصِدَ بِهَا الْمُسَمَّى ، نَحْوُ قَوْلِكَ : اَكْتُبْ جِيمٌ ، عَيْنٌ ، فَا ، رَا ، فَإِنَّكَ تَكْتُبُ هَذِهِ الصُّورَةَ (جَعْفَر) لِأَنَّهَا مُسَمَّاهَا خَطًّا وَلَفْظًا ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْخَلِيلُ لَمَّا سَأَلَهُمْ كَيْفَ تَنْطِقُونَ بِالْجِيمِ مِنْ جَعْفَرٍ فَقَالُوا : جِيمٌ ، فَقَالَ : إِنَّمَا نَطَقْتُمْ بِالْأَسْمِ وَلَمْ تَنْطِقُوا بِالْمُسْتَوَلِ عَنْهُ ، وَالْجَوَابُ جَهْ ، لِأَنَّهُ الْمُسَمَّى ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا مُسَمَّى آخَرُ كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا نَحْوُ يَاسِينَ وَحَامِيمٍ ، وَفِي الْمُصَنَّفِ عَلَى أَصْلِهَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ ، نَحْوُ يَسْ وَحَم »

أقول : حق كل لفظ أن يكتب بحروف هجائه : أى بحروف الهجاء التي ركب ذلك اللفظ منها إن كان مركباً ، وإلا فبحرف هجائه : سواء كان المراد باللفظ ما يصح كتابته كأسماء حروف التهجي نحو ألف با تا ثا جيم ، وكللفظ الشعر والقرآن ونحو ذلك ، أو ما لا يصح كتابته كزيد والرجل والضرب واليوم وغيرها ، وكذا كان حق حروف أسماء التهجي في فواتح السور ، لكنها لا تكتب بحروف هجائها ؛ بل تكتب كذا (ن والقلم ، ق والقرآن) ولا يكتب (نون والقلم) ولعل ذلك لما توهم السفرة ^(١) الأول المصاحف أن هذه الأسماء عبارة عن الأعداد كما روى عن بعضهم أن هذه الأسماء كنيات عن أعمار قوم وآجال آخرين ، وذلك أن أسماء حروف التهجي قد تصور مسمياتها إذا قصد التخفيف في الكتابة ، نحو قولهم : كلُّ ج ب ، وكذا كتابتهم نحو قولهم : الكلمات ثلاث : ا الاسم ، ب الفعل ، ج الحرف ؛ فعلى هذا في قوله « إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المسمى » نظر ؛ لأن تلك الأسماء مع قصد المسمى تكتب بحروف هجائها أيضاً ، ألا ترى أنه تكتب هكذا : ا كتب جيم عين فاء راء ، ولا تكتب

(١) السفرة - بفتحات - جمع سافر ، وهو اسم دال على النسب ، ومعناه صاحب السفر ، وهو الكتاب الكبير ، وقد يراد منه الكتاب

هكذا : اكتب جَ عَ فَ رَ ، والذي يختلف فيه الحال أنك إذا نسبت الكتابة إلى لفظ على جهة المفعولية فإنه ينظر : هل يمكن كتابة مسماه ، أولا ؛ فإن لم يمكن نحو كتبت زيد ورجل ، فالمراد أنك كتبت هذا اللفظ بحروف هجائه ، وإن أمكن كتابة مسماه نحو كتبت الشعر والقرآن وجيم وعين وفاء وراء ، فالظاهر أن المراد به مسمى اللفظ ؛ فتريد بقولك : كتبت الشعر والبيت ، أنك كتبت مثلاً :

* قَفَانَبُكَ مِنْ ذِي كَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ * البيت ^(١)

وبقولك : كتبت القرآن ، أنك كتبت مثلاً بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ، السورة ، وبقولك : كتبت جيم عين فاء راء أنك كتبت جعفر ، ويجوز مع القرينة أن تريد بقولك : كتبت الشعر والبيت والقرآن ؛ أنك كتبت صورة حروف تهجى هذه الألفاظ والبحث في أن المراد باللفظ هو الاسم أو المسمى غير البحث في أن ذلك اللفظ كيف يصور في الكتابة ، والمراد بقوله « الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه » هو الثاني دون الأول

قوله « إذا قصد بها المسمى » أى : حروف التهجى قوله « جيم عين فاء راء » لا تُعْرَب شيئاً من هذه الأسماء وإن كانت مركبة مع العامل كفاي قولك : كتبت ماء ، وأبصرت جيا ؛ لئلا يظن أنك كتبت كل واحدة من هذه الأحرف الأربعة منفصلة من البواقي ، ولم تسكتب حروف كل واحدة ، فلم تُعْرَب الأسماء ولم تأت بواو العطف نحو اكتب جيم ، وعين ، وفاء ، وراء ، بل وصلت في اللفظ بعضها ببعض تنبيها على اتصال مسمياتها بعضها ببعض ؛ لكونها حروف كلمة واحدة

(١) تقدم شرح هذا البيت فانظره في (ج ٢ ص ٣١٦)

قوله « مسماها خطأ » ظاهر؛ لأن مسمى جيم مثلاً هذه الصورة جَ ؛ لأنك إذا أمرت بكتابة جيم كتبت هكذا جَ ، وكذا هو مسماه لفظاً ؛ لأنك إذا أمرت بأن تتلفظ بجيم قلت : جَهْ

قوله « ولذلك قال الخليل » أى : لسكون جعفر مسمى جيم عين فاراً لفظاً رد الخليل على أصحابه لما سألهم عن جيم جعفر كيف تنطقون به : أى كيف تتلفظون بمسمى هذا اللفظ وهو جيم ؟ وذلك لأن المراد بكل لفظ مسماه إذا أمكن إرادته نحو ضربت زيداً : أى مسمى هذا اللفظ ، وأما إذا لم يمكن نحو قرأت زيداً . وكتبت زيداً فالمراد بأولهما اللفظ وبالثانى حروف هجاء اللفظ

قوله « إنما نطقتم بالاسم » لأن جيم الذى هو على وزن فـعل اسم لهذا المسمى ، وهو جَهْ

قوله « فإن فإن سمي بها مسمى آخر » أى : سمي بأسماء حروف التهجى ، كما لو سمي بدال مثلاً شخص

قوله « كتبت كغيرها » أى : كتبت ألفاظها بحروف هجائها ، فإذا قيل : اكتب دال يكتب هكذا « دال » كما يكتب : زيد

قوله « وفي المصحف على أصلها » أى : يكتب مسمى أسماء حروف التهجى ، ولا تكتب تلك الأسماء بحروف هجائها

قوله « على الوجهين » أى : سواء كانت هذه الفواتح أسماءً لحروف التهجى كما قال الزمخشري : « إن المراد بها التنبيه على أن القرآن مركب من هذه الحروف كالألفاظ التى تتلفظون بها فعارضوه إن قدرتم » فهى إذن تتحد لهم ، أو لم تكن ، وذلك بأن تكون أسماء السور كما قال بعضهم ، أو أسماء أشخاص كما قيل : إن يس وطه اسمان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وق. اسم جبل ، وإن اسم اللدواة ، وغير ذلك ، أو تكون أبعاض الكلم كما نسب إلى ابن عباس رضى الله

عنه أنه قال في ألم : إن معناه أنا الله أعلم ، وغير ذلك مما قيل فيها

قال : « وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ بِصُورَةٍ لَفْظِيًّا بِتَقْدِيرِ
الابتداء بها والوقف عليها ؛ فَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ رَ زِيدًا ، وَقِهْ زِيدًا بِالْهَاءِ ،
وَمِثْلُ مَهْ أَنْتَ ، وَنَحْيَى مَهْ جِئْتَ ، بِالْهَاءِ أَيْضًا ، بِخِلَافِ الْجَارِ ، نَحْوِ خَتَامَ وَالْأَمِّ
وَعَلَامَ ؛ لِشِدَّةِ الْإِتِّصَالِ بِالْحَرْفِ ، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَتْ مَعَهَا بِالْفَاتِ وَكُتِبَ
مِمَّ وَعَمَّ بِغَيْرِ نُونٍ ، فَإِنْ قَصَدْتَ إِلَى الْهَاءِ كَتَبْتَهَا وَرَكَدْتَ الْيَاءَ وَغَيْرَهَا
إِنْ شِئْتَ »

تكون
الكتابة
بالنظر
للابتداء
والوقف

أقول : أصل كل كلمة في الكتابة أن ينظر إليها مفردة مستقلة عما قبلها
وما بعدها ، فلا جرم تكتب بصورتها مبتدأ بها وموقوفا عليها ، فكتب
مِنْ « ابْنُكَ » بهمزة الوصل ؛ لأنك لو ابتدأت بها فلا بد من همزة الوصل ،
وكتب « رَهْ زِيدًا » و « قِهْ زِيدًا » بالهاء ؛ لأنك إذا وقفت على ره فلا بد من الهاء
قوله « وَمِثْلُ مَهْ أَنْتَ ؟ وَنَحْيَى مَهْ جِئْتَ ؟ » قد ذكرنا في باب الوقف
أن ما الاستفهامية المجرورة بالاسم يجب أن تقف عليها بالهاء ، وفي الجرورة بالحرف
يجوز إلحاق الهاء وتركه ، وذلك لأن « ما » شديدة الاتصال بالحرف ؛ لعدم
استقلال الحرف دون ما يتصل به

قوله « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَتْ » أى : من شدة اتصال « ما » بالحرف كتبت حتى
وإلى وعلى بالفتات ، ولم تكتب بالياء ، وذلك لأن كتابتها بالياء إنما كانت
لاقتلاب ألف على وإلى ياء مع الضمير ، نحو عليك وإليه ، ومع ما الاستفهامية
التي هي كالجزء صارتا نحو غلام وكلام ؛ فلا يدخلان الضمير ، ولأن حتى تمال
اسمًا لكون الألف رابعة طرفا ومع ما الاستفهامية لا تكون طرفا ، وكذا
إلى اسمًا أميلت ؛ لكون ألفها طرفا مع الكسرة قبلها وانقلابها ياء مع الضمير ومع
« ما » لا تكون طرفا

قوله « وكتب مِمَّ وعمَّ بغير نون » أى : من جهة اتصال « ما » بالحرف لم يكتب عن مَهْ وَمِنْ مَهْ — بالنون — بل جذفت النون المدغمة خطأ كما يحذف كل حرف مدغم فى الآخر فى كلمة واحدة ، نحو هَمَرَشٍ وأصله هَمَرَشٌ ^(١) واتَّحَى أصله انَّمَحَى

قوله « فان قصدتَ إلى الهاء » يعنى أنك إذا قلت : مِمَّ جئت ؟ وعمَّ يتساءلون ؟ وقصدت أنك لو وقفت على مِمَّ وعمَّ ألحقتهما هاء السكت وجب عليك إلحاق هاء السكت فى الكتابة ، لأنك تكون إذا معتبراً لما الاستفهامية مستقلة بنفسها ، فتردّ نون من وعن ، ويكتب هكذا : من مَهْ جئت ؟ وعن مَهْ يتساءلون ؟

قوله « ورددت الياء » يعنى فى « عَلَى مَهْ » و « حَتَّى مَهْ »

قوله « وغيرَها » يعنى النون فى « مِنْ مَهْ جئت »

قوله « إن شئت » يرجع إلى رد الياء وغيرها لا إلى كتابة الهاء ؛ لأن كتابتها إذن واجبة ، لكن أنت مخير مع كُتِبَتِ الهاء بين رد النون والياء ، وترك ردها ؛ فإن رددتهما فنظرا إلى الهاء ؛ لأنها إنما اتصلت نظرا إلى استقلال « ما » بنفسها ، وإن لم ترد فنظرا إلى عدم استقلال حروف الجر دون ما ، فيكون « علامه » مثل كيفه ، وأينه ، كأن الهاء لحقت آخر كلمة واحدة بحركة غير إعرابية ولا مُشَبَّهة لها

قال : « وَمِنْ نَمَّ كُتِبَ أَنَا زَيْدٌ بِالْأَلِفِ ، وَمِنْهُ اسْكِنَا هُوَ اللَّهُ ، وَمِنْ نَمَّ كُتِبَتْ تَاهُ التَّائِيَتْ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ وَتُخَمَّةٍ هَاءٌ ، وَفِي مَنُ وَقَفَ بِالنَّاءِ نَاءٌ ، بِخِلَافِ أُخْتٍ وَبِنْتٍ وَبَابٍ قَائِمَاتٍ وَبَابٍ قَامَتْ هِنْدٌ »

(١) الهمرش - بزنة جهمرش - : العجوز المضطربة الخلق ، أو العجوز المسنة

انظر (١ ص ٦١) ثم انظر (٢ ص ٣٦٤)

أقول : يعنى ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف
قوله « ومنه لَكِنَّا » يعنى إذا لم يقرأ بالألف ؛ فإنه يكتب بالألف فى تلك
القراءة أيضا ؛ لأن أصله لَكِنَ أنا (١)
قوله « وفيمن وقف » مر فى باب الوقف أن بعضهم يقف عليها بالتاء نحو
كظهر الجحفت (٢)

قوله « بخلاف أخت » أى : ولا يوقف على تاء أخت وبنت بالهاء لأنها بدل
من لام الكلمة وليست بتاء التانيث ، بل فيها رائحة من التانيث بكونها بدلا
من اللام فى المؤنث دون المذكر ، وكذا تاء قائمات ليست للتانيث صِرْفا ؛ بل
علامة الجمع ، لكن خصت بجمع المؤنث لكون التاء مناسبة للتانيث ، ومن قال
كيف البنون والبنات - بالهاء - وجب أن يكتبها بالهاء ، وهو قليل ، ويعنى ببياب
قائمات جمع سلامة المؤنث ، وبياب قامت الفعل الماضى المتصل به تاء التانيث
قال : « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ الْمُؤَنُّ الْمَنْصُوبُ بِالْأَلِفِ ، وَغَيْرُهُ بِالْحَذَفِ
وَإِذْنُ بِالْأَلِفِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَكَذَا اضْرِبْنَ ، وَكَانَ قِيَّاسُ اضْرِبْنَ يَوَاوِ
وَأَلِفِ ، وَاضْرِبْنَ بِيَاءَ ، وَهَلْ تَضْرِبْنَ يَوَاوِ وَنُونِ ، وَهَلْ تَضْرِبْنَ بِيَاءَ
وَنُونِ ، وَلَسَكِنَّهُمْ كَتَبُوهُ عَلَى لَفْظِهِ لِعُسْرِ تَبْيِينِهِ أَوْ لِعَدَمِ تَبْيِينِ قَصْدِهَا ،
وَقَدْ يُجْرَى اضْرِبْنَ مُجْرَاهُ »
أقول : قوله « وغيره » أى : غير المنصوب المنون ، وهو إما المرفوع والحجور

(١) قد مضى بيان ذلك على التفصيل فى باب الوقف فارجع إليه فى (٢٧٥ ص ٢٩٥)

(٢) هذه كلمة من بيت من بحر الرجز ، وهو مع ما قبله :

مَا ضَرَّهَا أَمْ مَا عَلَيْهَا أَوْ شَفَتْ مُتِيَمًا بِنَظَرَةٍ وَأَسَعَفَتْ

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجُحَفَتْ

وانظره مشروحا شرحا وافيا فى (٢٧٧ ص ٢٧٧ وما بعدها)

المنونان كجاءنى زيد ومررت بزيد ، أو غير المنون : مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ؛ كجاءنى الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل ، أو مبنيا

قوله « وإذن بالآلف على الأكثر » وذلك لما تبين فى الوقف أن الأكثر فى إذن الوقف عليه بالآلف ، فلذا كان أكثر ما يكتب بالآلف ، والممازنى يقف عليه بالنون فيكتبه بالنون ، وأما اضربن فلا كلام فى أن الوقف عليه بالآلف ؛ فالأكثر يكتبونه بالآلف ، ومن كتبه بالنون فلهمله على أخويه : أى اضربن واضربن ، كما يحىء ، وإنما كان قياس اضربن بالواو والآلف لما تقدم فى شرح المكافية أنك إذا وقفت على النون الخفيفة المضموم ما قبلها أو المكسور هو رددت ما حذف لأجل النون : من الواو والياء فى نحو اضربوا واضربى ، ومن الواو والنون فى هل تضربون ، ومن الياء والنون فى هل تضربين ، فكان الحق أن يكتب كذلك بناء للكتابة على الوقف ، لكن لم يكتب فى الحالين إلا بالنون ، لعسر تبيينه : أى لأنه يعسر معرفة أن الموقوف عليه من اضربن واضربن وهل تضربن وهل تضربين كذلك : أى ترجع فى الوقف الحروف الحذوفة ؛ فانه لا يعرف ذلك إلا حاذق بعلم الإعراب ، فلما تعسر معرفة ذلك على الكتّاب كتبوه على الظاهر ، وأما معرفة أن الوقف على اضربن - بفتح الباء - بالآلف فليست بمتعسرة ؛ إذ هو فى اللفظ كزيدا ورجلا

قوله « أولعدم تبين قصدها » أى : لو كتبت بالواو والياء ، والواو والنون ، والياء والنون ؛ لم يتبين : أى لم يعلم هل هو مما لحقه نون التوكيد أو مما لم يلحقه ذلك ؛ وأما المفرد المذكور نحو اضربا فلم يلتبس ؛ لأن المفرد المذكور لا يلحقه ألف ، وبعضهم خاف التباسه بالمتنى فكتبه بالنون ، أو يقول : كتبه كذلك حملا على اضربن واضربن ، لأنه من نوعهما ، وهذا معنى قوله « وقد يجزى اضربن مجراه »

قوله « تَبَيَّنَ قَصْدُهَا » : أى المقصود منها : أى من الكلمات المكتوبة ؛
فهو مصدر بمعنى المفعول ، أو بمعنى تَبَيَّنَ أنك قصدتها : أى قصدت النون ؛
فيكون المصدر بمعنى

قال : « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ بَابُ قَاضٍ بِغَيْرِ يَاءٍ ، وَبَابُ الْقَاضِي بِأَلْيَاءٍ عَلَى
الْأَفْصَحِ فِيهِمَا ، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ بَزِيدٍ وَلَزِيدٍ وَكَزِيدٍ مُتَّصِلًا ؛ لِأَنَّهُ
لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ ، وَكُتِبَ نَحْوُ مِنْكَ وَمِنْكُمْ وَضَرَبَكُمْ مُتَّصِلًا ؛ لِأَنَّهُ
لَا يُبْتَدَأُ بِهِ »

أقول : إنما لم تسكتب الباء واللام والكاف غير متصلة لكونها على حرف
ولا يوقف عليه ، ولو كان لهدم الوقف عليها لكتب نحو من زيد وعلى زيد متصلا ،
وإنما لم يبتدأ بالمضمرات المذكورة لكونها متصلة ، وأما نحو بكم وبك فقد
اجتمع فيه الأمران

قال : « وَالنَّظَرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا لَا صُورَةَ لَهُ تَخْصُّهُ ، وَفِيمَا خُولِفَ بِوَصْلٍ
أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ أَوْ بَدَلٍ ؛ فَالْأَوَّلُ الْهَمْزَةُ وَهُوَ أَوَّلٌ وَوَسْطَى وَآخِرٌ
الْأَوَّلُ أَلِفٌ مُطْلَقًا نَحْوُ أَحَدٍ وَأَحَدٍ وَإِلِيلٍ ، وَالْوَسْطَى : إِمَّا سَاكِنٌ
فِي كُتُبِ حَرْفِ حَرَكَه مَاقْبَلَهُ مِثْلُ يَا كُلُّ وَيُؤْمِنُ وَيُسْأَلُ ، وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ
قَبْلَهُ سَاكِنٌ فَيَكُتُبُ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ مِثْلُ يَسْأَلُ وَيَلْؤُمُ وَيُسْمِعُ ، وَمِنْهُمْ
مَنْ يَحْذِفُهَا إِنْ كَانَ تَخْفِيفُهَا بِالنَّقْلِ أَوْ الْإِدْغَامِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ
الْمَفْتُوحَةَ فَقَطْ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى حَذْفِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ ، نَحْوُ سَأَلَ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْجَمِيعِ ، وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ وَقَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ فَيَكُتُبُ عَلَى
نَحْوِ مَا يُسَهِّلُ ؛ فَلِذَلِكَ كُتِبَ نَحْوُ مُؤَجِّلٍ بِالْأَوَّاءِ وَنَحْوُ فَنَّةٍ بِالْيَاءِ ،
وَكُتِبَ نَحْوُ سَأَلَ وَلِئْسَ وَمِنْهُمْ مَنُورٌ وَرُؤُوسٌ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ ، وَجَاءَ
فِي سُئِلَ وَيُقَرَّرُكَ الْقَوْلَانِ ، وَالْآخِرُ إِنْ كَانَ مَاقْبَلَهُ سَاكِنًا حُذِفَ ،

كتابة
الهمزة
أولا

ووسطا
وآخرها

نَحْوُ خَبْنٍ وَخَبْنَةٍ وَخَبْنَتَا ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّراً كَأَنَّ كَتَبَ بِحَرْفِ حَرَكَه مَاقْبَلَهُ
 كَيْفَ كَانَ ، نَحْوُ قَرَأَ وَيُقْرَى وَرَدُّهُ وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يَرُدُّ ،
 وَالطَّرْفُ الَّذِي لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ لِاتِّصَالِ غَيْرِهِ كَأَوْسَطِ نَحْوُ جَزْؤُكَ وَجَزْأَكَ
 وَجَزْئِكَ ، وَنَحْوُ رَدُّكَ وَرَدَّكَ وَرَدَّكَ ، وَنَحْوُ يَقْرُؤُهُ وَيَقْرَأُكَ ؛ إِلَّا فِي
 نَحْوِ مَقْرُوءَةٍ وَبَرِيئَةٍ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ الْمُتَّصِلِ بِهِ غَيْرُهُ ، نَحْوُ بِأَحَدٍ
 وَبِأَحَدٍ وَلَا أَحَدٍ ، بِخِلَافِ لَثَلًا ؛ لِكَثْرَتِهِ ، أَوْ لِكِرَاهَةِ صَوَرَتِهِ ، وَبِخِلَافِ
 كَيْنٍ ؛ لِكَثْرَتِهِ ، وَكُلِّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفٌ مَدٍّ كَصَوَرَتِهَا تُخَذَفُ نَحْوُ
 خَطْمًا فِي النَّصْبِ وَمُسْتَهْزِئًا وَمُسْتَهْزِئِينَ ، وَقَدْ تُكْتَبُ بِأَلْيَاءٍ ، بِخِلَافِ قَرَأَ
 وَيُقْرَأُ لِلْبَسِّ ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ مُسْتَهْزِئِينَ فِي الْمُشْنَى لِمَدِّ الْمَدِّ ، وَبِخِلَافِ
 نَحْوِ رَدَائِي وَنَحْوِهِ فِي الْأَكْثَرِ ، لِمُعَايَرَةِ الصُّورَةِ ، أَوْ لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيِّ ،
 وَبِخِلَافِ نَحْوِ حِنَائِي فِي الْأَكْثَرِ ، لِمُعَايَرَةِ التَّشْدِيدِ ، وَبِخِلَافِ لَمْ
 تَقْرُبِي لِمُعَايَرَةِ وَالْبَسِّ «

أقول : قدم للكتابة أصلاً ، وهو كونها مبنية على الابتداء والوقف ، ثم شرع
 في التفصيل ؛ فذكر أولاً حال الحرف الذي ليس له صورة مخصوصة ، بل له صورة
 مشتركة ، وتستعار له صورة غيره ، وهو الهمزة ، وذلك أن صورة الألف : أعنى هذه
 (أ) لما كانت مشتركة في الأصل بين الألف والهمزة - ولقظة الألف كانت مختصة
 بالهمزة ، لأن أول الألف همزة ، وقياس حروف التهجى أن تكون أول حرف
 من أسمائها كالتاء والجيم وغيرهما ، ثم كثر تخفيف الهمزة ، ولا سيما في لغة أهل
 الحجاز ، فانهم لا يحققونها ما أمكن التخفيف -- استعير للهمزة في الخط وإن لم
 تخفف صورة ما يقلب إليه إذا خففت ، وهى صورة الواو والياء ثم يعلم على تلك
 الصورة المستعمارة بصورة العين البتراء هكذا (ء) ليتبين كونها همزة ، وإنما جمعت
 العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما ، فإن لم تكن الهمزة في موضع التخفيف

وذلك إذا كانت مبتدأ بها كتبت بصورتها الأصلية المشتركة أعنى هذه (١) نحو
إبل وأخذ وأخذ ، وكذلك تكتب بهذه الصورة إذا خففت قبلها ألفاء نحو راس
ثم نقول : إذا كانت الهمزة وسطا ساكنة متحركا ما قبلها كتبت بمقتضى
حركة ما قبلها نحو يؤمن ويأكل ويئس ؛ لأنها تخفف هكذا (١) إذا خففت
وتكتب الوسط المتحركة المتحرك ما قبلها نحو مؤجل بالواو وثمة بالياء والخمسة
يحرف حركته نحو سأل ولؤم ويئس ومن مقرئك ورؤوس ، وأما الاثنان
الباقيان نحو سئل ويُقرئك فعلى مذهب سيديويه بحرف حركته ، وعلى مذهب
الأخفش بحرف حركة ما قبله ، كل ذلك بناء على التخفيف ، كما تقدم في باب
تخفيف الهمزة

وكذا يكتب الوسط الذى قبله ألف باعتبار حركته ؛ لأن تخفيفه باعتبارها
فيكتب نحو سأل بالألف والتساؤل بالواو وسائل بالياء ، والأكثر من على ترك
صورة الهمزة المفتوحة بعد الألف استئقلا للألفين ؛ فيكتبون ساءل بألف واحدة
وكذا المقروء والنبيء ، وكذا يتركون صورة الهمزة التى بعدها الواو إذا كان
حق الهمزة أن تكتب واوا لولا ذلك الواو نحورءوس ، وكذا فى نحو سئامة
ومُسْتَهْرَين ، إلا إذا أدى إلى اللبس ، نحو قرأ وقرأن ومُسْتَهْرَين كما يجب ،
ويكتب الأخير المتحرك ما قبله بحرف حركة ما قبله سواء كان متحركا
كما فى يقرأ ويردؤ ويقرئ ، أو ساكنا كما فى لم يقرأ ولم يردؤ ولم يقرئ ،
وذلك لأن الحركة تسقط فى الوقف ، ومبنى الخط على الوقف فتدثر الهمزة
بحركة ما قبلها

وأما إن كانت الأخيرة فى حكم الوسط وهو إذا اتصل بها غير مستقل فهى
فى حكم المتوسطة ، نحو يقرؤه ويقرئُه ونحو ذلك ؛ وكان قياس نحو السماء والبناء
أن تكتب همزته بالألف لأن الأكثر قلب مثلها ألفا فى الوقف كما مر فى باب

تخفيف الهمزة^(١) ، لكنه استكره صورة أَمِين ، كما مر ، ولذا لم تكتب في نحو قولك : علمت نبثا ؛ صورة للهمزة

هذا كله حكم كتابتها إذا كانت مما تخفف بالقلب بلا إدغام ، فإن كانت تخفف بالحذف ، فإن كانت أخيرا فإنها تحذف في الخط أيضا نحو خَبْءٌ ، وَجُزْءٌ وَدِفْءٌ ، وذلك لأن الآخر محل التخفيف بالحذف خطأ كما هو محل التخفيف لفظا ، وإن كان في الوسط كَيْسَالٌ وَيُسْتَمُّ وَيَلُؤْمٌ ، أو في حكم الوسط باتصال غير مستقل بها نحو جُزْأَكَ وَجُزْؤَكَ وَجُزْئِكَ ، فالأكثر أنها لا تحذف خطا وإن كان التخفيف بحذفها ، وذلك لأن حذفك في الخط لما هو ثابت لفظا خلاف القياس اغتفر ذلك في الآخر الذي هو محل التخفيف ، فيبقى الوسط ثابتا على أصله ، فلما لم يحذف ولم تبين كتابتها على التخفيف أعيرت صورة حرف حركتها ؛ لأن حركتها أقرب الأشياء إليها فكتبت مسألة وَيَلُؤْمٌ وَيُسْتَمُّ وَسَوْءٌ وَجُزْأَكَ وَجُزْؤَكَ وَجُزْئِكَ بتدبير حركة الهمزات ، وإن كانت تخفف بالقلب مع الإدغام حذفت في الخط سواء كانت في الطرف كالمقروء والنبيء ، أو في الوسط كالمقروءاء على وزن البروكاء^(٢) أو في حكم الوسط كالبرية والمقروءة ، وذلك لأنك في اللفظ تقلبها إلى الحرف الذي قبلها وتجعلها مع ذلك الحرف بالإدغام كحرف واحد ، فكذا جعلت في الخط

هذا ، وبعضهم يبنى الكتابة في الوسط أيضا على التخفيف فيحذفها خطأ في كل ما يخفف فيه لفظا بالحذف أو الإدغام ، وبعضهم يحذف المفتوحة فقط لكثرة مجيئها نحو مَسَاةً وَيَسْلُ ، وإنما لم تكتب الهمزة في أول الكلمة إلا بالالف وإن كانت قد تخفف بالحذف كما في الأرض وقد أفصح لأن مبنى الخط على الوقف

(١) انظر (ص ٤٤٣ ، ٤٤٤ من هذا الجزء)

(٢) البروكاء : الثبات في الحرب ، وانظر (ص ٢٤٨)

والابتداء ، وإذا كانت الكلمة التي في أولها الهمزة مبتدأ بها لم تخفف همزتها فتكتب بالصورة التي كانت لها في الأصل وإن كانت مشتركة
فان قيل : إذا اتصل بآخر الكلمة غير مستقل نحو جُزؤه وبجزئه تجعل الهمزة التي حقها الحذف كالمتوسطة فهلا تجعل المصدرة التي حقها هذه الصورة (ا) إذا اتصل بها غير مستقل نحو الأرض وبأحد ولأحد كالمتوسطة

قلت : لأنني إذا جعلت الهمز الذي حقها الحذف ذا صورة فقد زدته من الحذف الذي هو أبعد الأشياء من أصله أعنى كونه على هذه الصورة (ا) إلى ما هو قريب من أصله وهو تصويره بصورة ما وإن لم تكن صورته الأصلية ، وإذا غيرت ما حقها هذه الصورة أى الصورة بالحذف أو باعارتها صورة الواو والياء فقد أخرجت الشيء عن أصله إلى غيره ، فهذا لم تجعل المصدرة في الخط كالمتوسطة إلا في إثلاً كما يجيء

قوله « فيما لا صورة له تخصه » إنما قال ذلك لأن هذه الصورة (ا) مشتركة في أصل الوضع بين الهمزة والألف كما مضى
قوله « فيما خواف » : أى خواف به عن أصل الكتابة الذي كان حق الخط أن يكون عليه

قوله « الأول الألف مطلقاً » : أى مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة ، وذلك لما قلنا

قوله « يكتب بحرف حركته » إلا أن يكون تخفيفه بالإدغام كسؤال على وزن طومار^(١) فإنه يحذف كما ذكرنا
قوله « ومنهم من يحذف المفتوحة » أى : يحذف من جملة ما يخفف بالنقل

(١) الطومار : الصحيفة . وانظر (> ١ ص ١٩٨ ، ٢١٧) ثم انظر (ص

المفتوحة فقط نحو يستل ومسئلة ، ولا يحذف نحو يلؤم ويُسئِم
قوله « والأكثر على حذف المفتوحة » أى : أن الأكثرين يحذفون
المفتوحة فقط بعد الألف نحو ساءل ، ولا يحذفونها بعد ساكن آخر ، ولا يحذفون
غير المفتوحة بعد ساكن

قوله « ومنهم من يحذفها فى الجميع » أى : يحذف الهمزة المتوسطة
الساكن ما قبلها ، سواء خففت بالقلب أو بالحذف أو بالإدغام
قوله « كيف كان » أى : متحركا أو ساكنا

قوله « إلا فى محو مقروءة وبرية » إذ حقها الإدغام كما ذكرنا
قوله « لثلاث لكثرة » أى لكثرة استعماله صار لام اثلا متصلا بالهمزة
وإن كان متصلا بلا ، فصارت الثلاثة كلمة واحدة نحو فئة
قوله « أول كراهة صورته » أى لو كتب هكذا (لألا)

قوله « وكل همزة بعدها حرف مد » فى الوسط كانت كروف ونثيم وسئال
أو فى الطرف نحو خطئا فى النصب ومستهزئون ومستهزئين ؛ حذفت إذا لم يلتبس
لاجتماع المثليين ، والأكثر على أن الياء لا تحذف ؛ لأن صورتها ليست مستقلة
كثيهم ومستهزئين ، وهذا معنى قوله « وقد يكتب الياء » وأما فى الطرف فقد
يكتب الياءان لاختلاف صورتيهما نحو ردائى

قوله « بخلاف قرأاً وقرأن » فانهما لو كتبتا بألف واحدة لالتبس قرأاً
بالمسند إلى ضمير الواحد وقرأن بالمسند إلى ضمير جمع المؤنث
قوله « بخلاف مستهزئين فى المثنى اعدم المد » ليس بتعليل جيد ؛ لأن المد
لا تأثير له فى الخط ، بل إنما كان الحذف لاجتماع المثليين خطأ ، وهو حاصل : سواء
كان الثانى مدا أو غير مد ، بل الوجه الصحيح أن يقال : إن الأصل ان لا تحذف
الياء كما ذكرنا خلفه كتابتها على الواو كما ذكرنا ، بخلاف الواوين والألفين مع

أن أصل مستهزئين وهو مستهزئان ثبت فيه للهمز صورة ، فحمل الفرع عليه في ثبوتها ، وأما أصل مستهزين في الجمع فلم يكن للهمز فيه صورة نحو مستهزون لاجتماع الواوين فحمل الفرع عليه

قوله « أو للفتح الأصلي » يعني لم يكن في الأصل مدا ، وقد ذكرنا ما عليه ، وكذا قوله « للتشديد » أى : لم يكن مدا .
قوله « واللبس » أى : يلتبس بلم تقرأ من القيرى

قال : « وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية ، نحو إنما الهككم ^{الفصل والوصل} إله وأينما تسكن أكن وكلماً أتيتنى أكرمك ، بخلاف إن ما عندي حسن وأين ما وعدتني وكل ما عندي حسن ، وكذلك عن ما ومن ما في الوجهين ، وقد تسكتبان متصلتين مطلقاً لجوب الإدغام ، ولم يصلوا متى ؛ لما يلزم من تغيير الياء ، ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا بخلاف المخففة نحو علمت أن لا يقوم ، ووصلوا إن الشرطية بلا وما ، نحو إلا تفعلوه وإما تخافن ، وحذفت النون في الجميع ؛ لتأكيـد الاتصال ، ووصلوا نحو يومئذ وحينئذ في مذهب البناء فمن ثم كتبت الهمزة ياء ، وكتبوا نحو الرجل على اللهيبين متصلاً ؛ لأن الهمزة كالعديم ، واختصاراً للكثرة .

أقول : قوله « الحروف وشبهها » أى : الأسماء التي فيها معنى الشرط أو الاستفهام نحو أينما وحيثما وكلما ، وكان ينبغي أن يقول : بما الحرفية غير المصدرية ، لأن « ما » المصدرية حرفية على الأكثر ومع هذا تسكتب منفصلة نحو إن ما صنعت عجب : أى صنعت عجب ، وإنما كتبت المصدرية منفصلة مع كونها حرفية غير مستقلة أيضاً تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كاسم واحد ؛ ففى من تمام ما بعدها لا ما قبلها

قوله « في الوجهين » أى : إن كان « ما » حرفاً نحو عما قليل ومما خطيئاتهم

وصلت ؛ لأن الأولى والثانية حرفان ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأولى في أول الثانية ، وإن كانت « ما » اسمية نحو بعدت عن ما رأيت ، وأخذت من ما أخذت ، فصلت لانفصال الاسمية لسبب استقلالها ، وقد تكتب الاسمية أيضا متصلة ؛ لكونها كالحرفية لفظا على حرفين ، ولمشابهتها لها معنى ، ولكثرة الاستعمال ، ولاتصالها اللفظي بالإدغام ، وهو معنى قوله « لوجوب الادغام » وقوله « مطلقا » أى : اسمية كانت أو حرفية

قوله « متى » يعنى فى قولهم : متى ما تركب أركب

قوله « لما يلزم من تغيير الياء » يعنى لو وصات كتبت الياء ألفا فيكتب متى ما كلام وإلام وحتم ، ولا أدري أى فساد يلزم من كتب ياء متى ألفا كما كتبت فى علام وإلام ؟ ، والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها ، بخلاف علام وإلام

قوله « أن الناصبة للفعل » فى اثلا ، بخلاف الخففة ؛ لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ولفظا من حيث الادغام ، والخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديرا بدخولها على ضمير شأن مقدر بخلاف الناصبة . قوله « ووصلوا إن الشرطية بلا وما دون الخففة والزائدة » نحو أن لا أظنك من الكاذبين ، وأن ما قلت حسن ، لكثرة استعمال إن الشرطية وتأثيرها فى الشرط بخلافهما

قوله « وحذفت النون فى الجميع » أى : لم يكتب هكذا : منما وعنما واثنلا وإثلا وإثما ، بنون ظاهرة ، بل أدغم مع الاتصال المذكور لثأ كيد الاتصال ، وإنما ذكر هذا لأنه لم يذكر قبل إلا الاتصال ، والاتصال غير الادغام كما صورنا . قوله « فى مذهب البناء » أى : إذا بنى الطرف المقدم على إذ ؛ لأن البناء دليل شدة اتصال الطرف بإذ ، والأكثر كتابتهما متصلين على مذهب الإعراب

أيضا ، حملا على البناء ؛ لأنه أكثر من الإعراب .
قوله « فمن ثم » أى : من جهة اتصال الطرف بالذ وكون الهمزة متوسطة
كتبت ياء كما فى سَمِمْ ، وإلا فالهمزة فى الأول ؛ فكان حقها أن تكتب ألفا
كما فى بأحد ولإبل

قوله « على المذهبين » أى : مذهب الخليل وسيبويه : أما على مذهب
سيبويه فظاهر ؛ لأن اللام وحدها هى المعرفة ، فهى لا تستقل حتى تكتب
منفصلة ، وأما على مذهب الخليل وهو كونها كَبَلْ وهل ، فإنما كتبت متصلة
أيضا لأن الهمزة وإن لم تكن للوصل عنده لكنها تحذف فى الدرج فصارت
كالعدم ، أو يقال : الألف واللام كثيرة الاستعمال تخفف خطأ بخلاف هل وبل
قال : « وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَإِنَّهُمْ زَادُوا بَعْدَ وَائِ الْجُمُعِ الْمُتَطَرِّفَةَ فِي الْفِعْلِ أَلِفًا
نَحْوُ أَكَلُوا وَشَرَبُوا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَائِ الْعُطْفِ بِخِلَافِ يَدْعُو وَيَغْزُو ،
وَمِنْ ثُمَّ كُتِبَ ضَرَبُوا هُمْ فِي النَّاسِ كَيْدَ بِأَلِفٍ ، وَفِي الْمَفْعُولِ بِغَيْرِ أَلِفٍ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهَا فِي نَحْوِ شَارَبُوا الْمَاءِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْدِفُهَا فِي الْجُمُعِ ،
وَزَادُوا فِي مِائَةِ أَلِفًا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مِنْهُ ، وَأَلْحَقُوا الْمُشْتَمِلَ بِهِ ، بِخِلَافِ
الْجُمُعِ ، وَزَادُوا فِي عَمَرُوا وَوَائِ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمَرَ مَعَ الْكَثْرَةِ ، وَمِنْ ثُمَّ
لَمْ يَزِيدُوا فِي النَّصْبِ ، وَزَادُوا فِي أَوْلَيْكَ وَوَائِ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَيْكَ ،
وَأَجْرَى أَوْلَاءَ عَلَيْهِ ، وَزَادُوا فِي أَوْلَى وَوَائِ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَى ، وَأَجْرَى
أَوْلُو عَلَيْهِ » .

أقول : قوله « المتطرفة » احتراز عن نحو ضربهم وضربوك وضربه ،
والأصل أن لا تكتب الألف إلا فى واو الجمع المنفصلة ، نحو مرؤا ؛ وعبروا
إذ المتصلة لا تلتبس بواو العطف ؛ إذ هى لا تكتب إلا منفصلة ، لكنه طرد
الحكم فى الجميع ، كما أنه كتب فى نحو عبروا وإن لم يأت بعده ما يمكن أن يكون

معطوفا ؛ لما كان يلبس في بعض المواضع ، نحو إن عبروا ضربهم
قوله « بخلاف يدعو ويفزو » ؛ لأن الواو التي هي اللام لا تنفصل عن الكلمة
كواو الجمع حتى لا تلبس بواو العطف ، وهي من تمام الكلمة : متصلة كانت
في الخط كيدعو ، أو منفصلة كيغزو

قوله « في التأكيذ بألف » لأن الواو إذن متطرفة ، بخلاف واو ضربهم ،
إذا كان « هم » مفعولا ، والأكثر لا يكتبون الألف في واو الجمع الاسمي
نحو شاربو الماء ؛ لكونه أقل استعمالا من الفعل المتصل به واو الجمع ، فلم يُبال
باللبس فيه إن وقع لقلته ، ومنهم من يحذف الألف في الفعل والاسم للدور
الالتباس فيهما ، وإنما ألحق مائتان بمائة في إلحاق الألف دون مئات ومئين وإن
لم يحصل اللبس لا في المثنى ولا في المجموع ؛ لأن لفظ المفرد باق في المثنى ، بخلاف
الجمع ؛ إذ تاء المفرد تسقط فيه

قال : « وَأَمَّا النِّقْصُ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ مُشَدِّدٍ مِنْ كَلِمَةٍ حَرْفًا وَاحِدًا نَحْوُ
شَدٍّ وَمَدٍّ وَادِّ كَرٍّ ، وَأَجْرِي نَحْوُ قَتَتْ تُجْرَاهُ ، بِخِلَافِ نَحْوُ وَعَدَتْ وَأَجَبَتْهُ ،
وَبِخِلَافِ لَامِ التَّعْرِيفِ مُطْلَقًا نَحْوُ اللَّحْمِ وَالرَّجُلِ ؛ لِكَوْنِهِمَا كَلِمَتَيْنِ ،
وَلِكَثْرَةِ اللَّبْسِ ، بِخِلَافِ الَّذِي وَالَّذِي لِكَوْنِهَا لَا تَنْفَصِلُ ، وَنَحْوُ
الَّذِينَ فِي التَّنْيَةِ بِالْأَمِينِ لِلْفَرْقِ ، وَحِلِّ اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ ، وَكَذَا اللَّاءُ وَنَ أَخَوَاتُهُ ،
وَنَحْوُ عَمٍّ وَمَمٍّ وَإِمَاءٍ وَإِلَّا لَيْسَ بِقِيَّاسٍ ، وَنَقَصُوا مِنْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْأَلِفَ لِكَثْرَتِهِ بِخِلَافِ بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاسْمِ رَبِّكَ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَلِكَ الْأَلِفُ مِنْ
اسْمِ اللَّهِ وَالرَّحْمَنِ مُطْلَقًا ، وَنَقَصُوا مِنْ نَحْوِ لِلرَّجُلِ وَلِلرَّجُلِ وَلِلدَّارِ وَلِلدَّارِ
جَرًّا وَابْتَدَأَ الْأَلِفَ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالنَّفْيِ ، بِخِلَافِ بِالرَّجُلِ وَنَحْوِهِ ، وَنَقَصُوا مَعَ
الْأَلِفِ وَاللَّامِ تَمَّا فِي أَوَّلِهِ لَمْ نَحْوِ لِلْحَمِّ وَلِلْبَنِ كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ لَامَاتٍ ،
وَنَقَصُوا مِنْ نَحْوِ أَبْنُكَ بَارٌّ فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَأَصْطَلَفَى الْبَهَائِكَ أَلِفَ الْوَصْلِ ، وَجَاءَ

فِي الرَّجُلِ الْأَمْرَانِ ، وَتَقْصُوا مِنْ ابْنٍ إِذَا وَقَعَ صِفَةً بَيْنَ عِلْمَيْنِ أَلْفَهُ مِثْلُ هَذَا
زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، بِخِلَافِ زَيْدُ ابْنُ عَمْرٍو ، وَبِخِلَافِ الْمُشْنَى ، وَتَقْصُوا أَلْفَ
هَاءَ مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ هَذَا وَهَذِهِ وَهَذَانِ وَهَؤُلَاءِ ، بِخِلَافِ هَاتَا وَهَاتِي
لِقَلَمْتِهِ ، فَإِنْ جَاءَتِ الْكَافُ رُدَّتْ ، نَحْوُ هَذَا ذَاكَ وَهَذَا ذَاكَ ، لَا تَصَالِ الْكَافُ
وَتَقْصُوا الْأَلْفَ مِنْ ذَلِكَ وَأُولَئِكَ ، وَمِنْ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ ، وَمِنْ الْكَيْنِ وَلَكِنْ ،
وَتَقْصِ كَثِيرُ الْوَاوِ مِنْ دَاوُدَ وَالْأَلْفَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ
وَبَعْضُهُمُ الْأَلْفَ مِنْ عُثْمَانَ وَسُلَيْمَانَ وَمُعَاوِيَةَ »

أقول : قوله « كل مشدد من كلمة » احتراز من نحو شَكَرْتُ رَبَّكَ

قوله « شد ومد » مثال لمثلين في كلمة

قوله « اذكر » مثال للمتقاربين في كلمة

وإنما كتب المشدّد حرفاً في كلمة للزوم جعلهما في اللفظ كحرف بالتشديد ،
فجعلاً في الخط حرفاً ، وأما إذا كانا في كلمتين فلا يلزم جعلهما كحرف في اللفظ
فلم يجعلاً أيضاً حرفاً في الخط ، وأيضاً فإن مبنى الكتابة على الوقف والابتداء ،
وإذا كان كذا فلا يلتقي إذن مثلاً ولا متقارباً حتى يكتبها حرفاً

قوله « وأجرى قَتَتْ » وذلك لكون التاء بكونه فاعلاً وضميراً متصلاً
كجزء الفعل ؛ فجعلاً في الخط حرفاً ؛ لوجوب الإدغام بسبب تماثلها ، وأما في
وَعَدْتُ فلم يكتبها حرفاً لعدم لزوم الإدغام وعدم تماثلها في الخط ، ولا اجتهاد ؛
لأنهما وإن كانا مثلين والثاني ضمير متصل لكنّه ليس كالجُزء من الفعل ؛
لكونه فضلة ، إذ هو مفعول

قوله « وبخلاف لام التعريف مطلقاً » أي : سواء كان بعدها لام كاللحم ،
أو غيرها مما تدغم هي فيه كالرجل ؛ فإنّها لا تنقص في الخط في الموضعين ؛
لكون لام التعريف ومادخلته كلمتين ، وقد احتراز عنه بقوله « في كلمة » وأما

اتصال تاء قَتَّتْ فهو أشد من اتصال كل اسم متصل باسم ، لما ذكرنا من الوجهين ، مع أنه قد يكتب قَتَّتْ بثلاث تاءات

قوله « ولكثرة اللبس » يعنى لو كتب هكذا الحم وارجل لالتبس بالجرد عن اللام إذا دخل عليه همزة الاستفهام أو حرف النداء ، وأما الذى والتى والذين فى الجمع فإنه لا يلبس فيها ؛ إذ اللام لازمة لها ، فلا يلتبس بالجرد الداخل عليه الهمزة ، وإنما يكتب اللذين فى التثنية بلام وإن كانت فى الأصل لام التعريف أيضا فرقا بين المثنى والجمع ، وحمل اللذان رفعا عليه ، وكذا اللتان واللّتين ، وإن لم يكن لبس ، إجراء لباب المثنى مجرى واحدا ، وكان إثبات اللام فى المثنى أولى منه فى الجمع ، لكون المثنى أخف معنى من الجمع ؛ نخفف الجمع لفظا دلالة على ثقل معناه

قوله « وكذا اللاءون وأخواته » أى اللاتى ، واللانى ، واللواتى ، واللواء ، وذلك لأنها أجريت مجرى اللاء الذى لو كتب بلام واحدة لالتبس بالآ قوله « ليس بقياس » لأنهما كلمتان ، وكذا لثلا ، وكان حق التشديد أن يكتب حرفين ، وهذا وإن كان على خلاف القياس إلا أن وجه كتابتهما حرفا واحدا ما تقدم فى ذكر الوصل من شدة الاتصال وكثرة الاستعمال

قوله « لكثرت » أى حذف ألف اسم إذا كان فى البسمة لكثرة استعمالها بخلاف نحو باسم ربك ، فإنها ليست كثيرة الاستعمال ، وكذا إذا اقتضت على باسم الله ، نحو : باسم الله أصول

قوله « الله والرحمن مطلقا » أى : سواء كانا فى البسمة أولا
قوله « جرا وابتداء » أى : سواء كانت اللام جارة أو لام الابتداء
قوله « لثلا يلتبس بالنفى » إذ لو كتب هكذا لرجل التبس بلا لرجل
ولا للنفى ، وأما نحو بالرجل و كالرجل فلا يلتبس بشئ

قوله « كراهية اجتماع ثلاث لامات » يعنى لو كتب هكذا اللّخّم ، وفيما قال نظر ، لأن الأحوط فى مثله أن يكتب بثلاث لامات ، لئلا يلتبس المعروف بالمتكر قوله « أبْذُكَ بار ، وَأَصْطَفَى البنات » يعنى إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مكسورة أو مضمومة فاسم يحذفون همزة الوصل خطأ كراهة اجتماع ألفين ، ودلالة على وجوب حذفهما لفظا ، بخلاف نحو الرجل ، فإنه يجوز فيه الحذف كراهة اجتماعهما خطأ ، ويجوز الإثبات دلالة على إثباتهما لفظا .

قوله « إذا وقع صفة » احتراز من كونه خبر المبتدأ نحو : زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو ، وقوله « بين علمين » احتراز من مثل جاءنى زيد ابن أخينا ، والرجل ابن زيد ، والعالم ابن الفاضل ، وذلك لأن الابن الجامع للوصفين كثير الاستعمال يحذف ألف ابن خطأ كما حذف تنوين موصوفه لفظا . على ما ذكرنا فى باب النداء ، ونقص التنوين خطأ من كل منون فرقا بين النون الأصلية والنون العارضة غير اللازم ، وأما نون اضْرِبْ فأنما كتبت لعسر تبيها ، عن ما تقدم ، بخلاف التنوين ؛ فإنه لازم لكل معرب لآمانع فيه منه ؛ فيعرف إذن ثبوته بعدم المانع ، وإن لم يثبت خطأ

قوله « ونقصوا ألف ها مع اسم الإشارة » لكثرة استعمالها معه وأما هاتا وهاتى فقليلان ، فان جاءت الكاف ردت ألف « ها » فيما حذفت منه لقلة استعمال اسم الإشارة المصدر بحرف التنبيه المكسوع بحرف الخطاب قوله « لاتصال الكاف » يعنى أن الكاف لتكونها حرفا وجب اتصالها بالكلمة لفظا ، إذ صارت كجزئها فتناقلت الكلمة تخففت بحذف ألف ها ، وفيما قال بعد ؛ لأن الكلمة لم تتناقل خطأ ، إذ الألف منفصلة ، فلم يحصل بكون الكاف حرفا امتزاج فى الخط بين ثلاث كلمات ، وكلامنا فى الخط لا فى اللفظ إلا أن يقول : نقصوا فى الخط تنبيها على الامتزاج المعنوى .

قوله « تقصوا الألف من ذلك وأولئك ومن الثلث والثلثين » وذلك لكثرة الاستعمال ، ونقص كثير من الكتاب الواو من داود ، لاجتماع الواوين ، وبعضهم يكتبها ، ونقص بعضهم الألف من عثمان وسليمان ومعاوية ، والقدماء من وراقى الكوفة [كانوا] ينقصون على الاطراد الألف المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها نحو الكُفَرُونَ والنَّصْرُونَ وسُلْطَانٌ ونحوه .

قال : « وأما البَدَلُ فَانَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ أَلِفٍ رَابِعَةً فَصَاعِدًا فِي اسْمِ أَوْ فِعْلٍ يَاءٍ إِلَّا فِيمَا قَبْلَهَا يَاءٌ إِلَّا فِي نَحْوِ يَحْيَى وَرَبِّي عِلْمَيْنِ ، وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَاءٍ كَتَبَتْ يَاءٌ وَإِلَّا فَيَا أَلِفٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بِالْأَلِفِ وَكَلَى كَتَبَهُ بِالْيَاءِ فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا فَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ كَذَلِكَ وَهُوَ قِيَاسُ الْمُبَرَّدِ ، وَقِيَاسُ الْمَازِنِيِّ بِالْأَلِفِ ، وَقِيَاسُ سَيْبَوِيٍّ : الْمَنْصُوبُ بِالْأَلِفِ وَمَا سِوَاهُ بِالْيَاءِ ، وَيَتَعَرَّفُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ بِالثَّنْثِيَةِ نَحْوُ فَتَيَانَ وَعَصَوَانَ وَبِالْجَمْعِ نَحْوُ الْفَتَيَاتِ وَالْفَنَوَاتِ وَالْمَرَّةِ نَحْوُ رَمِيَةٍ وَغَزْوَةٍ وَبِالنَّوْعِ نَحْوُ رَمِيَةٍ وَغَزْوَةٍ ، وَبِرَدِّ الْفِعْلِ إِلَى نَفْسِكَ نَحْوُ رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ : وَبِالْمُضَارِعِ نَحْوُ يَرْمِي وَيَغْزُو ، وَبِكَوْنِ الْفَاءِ وَآوًا نَحْوُ وَعَى ، وَبِكَوْنِ الْعَيْنِ وَآوًا نَحْوُ شَوَى إِلَّا مَا شَذَّ نَحْوُ الْقَوَى وَالصَّوَا ، فَإِنْ جُهِلَتْ : فَإِنْ أُمِيتَ فَالْيَاءُ نَحْوُ مَتَى ، وَإِلَّا فَالْأَلِفُ وَإِنَّمَا كَتَبُوا الَّذِي بِالْيَاءِ لِقَوْلِهِمْ لَدَيْكَ وَكَلَا كَتَبَتْ عَلَى الْوَجْهَيْنِ لِاحْتِمَالِهَا ، وَأَمَّا الْخُرُوفُ فَلَمْ يُكْتُبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ بَلَى وَإِلَى وَكَلَى وَحَتَّى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

أقول : إنما كتبت الألف الرابعة المذكورة ياء دلالة على الامالة ، وعلى انقلابها ياء ، نحو يُغْزِيَانِ وَيَرْضِيَانِ وَأَغْزَيْتُ وَأَعْلِيَانِ وَمُصْطَفَيَانِ ونحوها ، وإن كان قبلها ياء كتبت ألفا ، وإن كانت على الصفة المذكورة أيضا نحو أحيانا واستخيا ، كراهة لاجتماع ياءين ، وإن اختلفا صورة ، إلا في نحو يَحْيَى وَرَبِّي علمين ،

وكذا ما أشبههما ، فانه يكتب بالياء ، فرقا بين العلم وغيره ، والعلم بالياء أولى ،
لكونه أقل فيحتمل فيه الثقل .

قوله « وأما الثالثة » أى : الألف الثالثة .

قوله « ومنهم من يكتب الباب كله » أى : جميع باب المقصورة : ثلاثة
كانت ، أو رابعة ، أو فوقها ، عن الياء كانت أو عن غيرها ، بالألف على الأصل ؛
وقد كتبت الصلاة والزكاة بالواو ، دلالة على ألف التفخيم ، كما مر
قوله « فان كان منوئا » أى : اسما مقصورا منونا ؛ لأن الذى فى آخره ألف
وهو منون لا يكون إلا اسما مقصورا

قوله « ويتعرف الياء من الواو » لما ذكر فى الثلاثى أنه يكتب بياء إن
كانت أنه عن ياء وإلا فبالألف ذكر ما يعرف به الثلاثى الواوى من اليائى
قوله « بالثنائية » أى : إن سمعت ، وكذا إن سمع الجمع ، وغير ذلك
قوله « بالمضارع » كما مر فى باب المضارع من أن الناقص الواوى مضموم
العين ، واليائى مكسورها

قوله « وبكون الفاء واوا » كما مر فى أول باب الإعلال
قوله « وإنما كتبوا لى » وإن لم تمل بالياء لقولهم لذيك
قوله « لاحتمالها » لأن قلبها فى كلتا تاء مشعر بكون اللام واوا : كما فى
أخت ، قال المصنف : وإمالتها تدل على الياء ، لأن الكسرة لا تمال لها ألف
ثالثة عن واو ، وقد مر الكلام عليه فى باب الإمالة
قوله « غير بلى » وذلك لإمالتها

قوله « وإلى وعلى » وذلك لقولهم : إليك ، وعليك ، وأما حتى فلهحمل
على إلى

والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا
محمد النبى الأسمى العربى وآله الأطياب ، وسلّم تسليما كثيرا

قد اعتمدنا في تصحيح هذا الكتاب — سوى جميع النسخ المطبوعة —
على نسخة خطية فرغ ناسخها من كتابتها في شهر صفر الخير من عام سبع وخمسين
وسبعمائة ، وقد وجد بآخر هذه النسخة مانصه :

« والحمد لله رب العالمين ، وصلاته على سيدنا محمد وعترته الطاهرين ، وسلم
تسليما كثيرا ؛ وفق الله تعالى لإتمام تصنيفه في ربيع الأول سنة ثمان وثمانين
وسبعمائة بالحضرة الشريفة المقدسة الغروية على مشرفها أفضل التحية والسلام .
فنهاية تأليف هذا الشرح هي سنة وفاة الشارح رحمه الله ، وبين كتابة
النسخة التي اعتمدنا عليها في تصحيح الكتاب ووفاء المؤلف تسعة وستون عاما .
والله الموفق والمستعان ، وهو وحده الذي يجزى المحسنين

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن توفيقه — مراجعة الجزء الثالث من كتاب « شرح شافية ابن الحاجب » للعلامة رضى الدين الأستراياذى ، وتحقيقه ، والتعليق عليه ، فى ستة أشهر آخرها ليلة الاثنين المبارك الموافق ٢٤ من شهر رمضان المبارك عام ثمان وخمسين بعد الثمانئة والألف من هجرة الرسول الأكرم سيدنا محمد ابن عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وبه ينتهى هذا الكتاب ، وسنأحقه — إن شاء الله تعالى — بشرح شواهد للعلامة عبد القادر البغدادى المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة